المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع النحو والصرف

اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم

في كتاب المقاصد الشافية

"جمعـــًا ودراســـــةً"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالب:

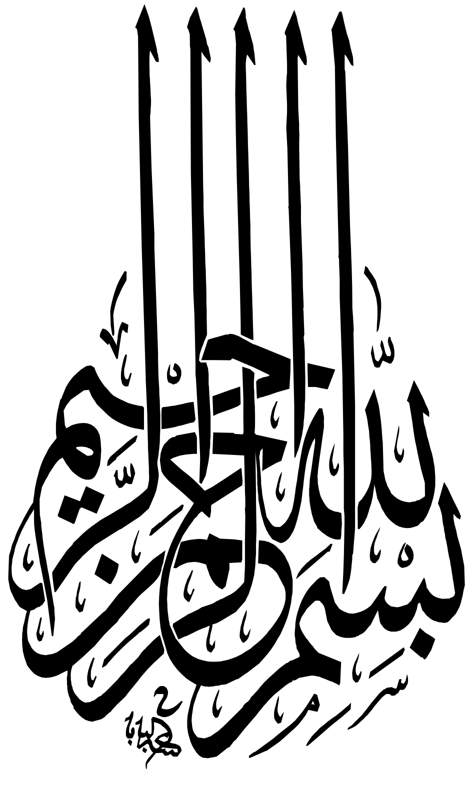
حسان بن نور بن عبدالقادر بتوا

الرقم الجامعي: ٤٣٢٨٠١٧١

إشراف:

سعادة الدكتور/ حماد بن محمد الثمالي

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان البحث:

اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية "جمعا ودراسة".

الدرجة: الماجستير.

الباحث: حسان بن نور بن عبدالقادر بتوا.

المشرف: سعادة الدكتور: حمَّاد بن محمد الثمالي.

يدرس البحث المواضع التي اعترض فيها الشاطبي على ابن الناظم في كتابه المقاصد الشافية، ويذكر البحث في عموم مسائله رأي ابن الناظم أولا، ثم يورد اعتراض الشاطبي عليه. ثم يدرس المسألة، فيعرض كلا الرأيين على أقوال المتقدمين والمتأخّرين من أئمة النحو، ويعيّن النحاة الذين كان لهم مثل رأي ابن الناظم، والنحاة الذين قالوا بقول الشاطبي، مع بيان أدلة كل فريق، وحججه، وشواهده، ثم يبين البحث الرأي الراجح الذي ظهر بعد الدراسة، ويرد على المرجوح – ما أمكن –.

هذا واشتمل البحث على مقدمة، فتمهيد، ثم ثلاثة فصول، تضمّن كل منها عددًا من المباحث، ثم خاتمة ذُكِر فيها أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج.

أسأل الله أن ينفع بهذا البحث، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

Thesis abstract

Research title: Al-shatbi's objections to Ibn Alnazem in his book entitled, " The comprehensive syntactical views or, " Almaqasid Alshafeyah ".

Degree targeted: Master's degree.

Researcher: HASSAN NOUR ABDULQADER BATWA.

Supervisor: Dr. HAMMAD MOHAMMAD ALTHUMALI.

This thesis tackles the viewpoints of Ibn Alnazem which Alshatbi argued against in his book " The comprehensive syntactical views or, " Almaqasid Alshafeyah ".. The research in hand generally deals with Ibn Alnazem's views then the researcher mentions the Alshatbi's arguments against them. then, he studies the view and applies it to the views of the predecessor grammarians in Arabic syntax then the researcher mentions the grammarians who have the same views of Ibn Alnazem and the grammarians who have the same views of Alshatbi. accompanied by the proofs and explanations of every group. Then, the researcher manifests the most prominent view of them all which resulted from a thorough study beside replying to the other views.

This thesis includes an introduction, a preface, then three chapters which contain several studies. Then a conclusion in which I mentioned the main results.

Finally, II beg my Lord's pardon to make this research useful and to bestow us with honesty and sincerity in our speech and words.

المقدمـــــة

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد ظلَّ علم النحو يستأثر بحيز كبير من اهتمام العلماء عبر القرون، إذ أحاطوه بوافر عنايتهم، وصرفوا إليه كبير جهدهم، وظلوا – منذ القديم- يكتبون فيه المصنفات، وينظمون فيه المتون.

وكان متن ألفية الإمام ابن مالك –رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من أجل تلك المتون، وأهمها، وأوفرها حظًّا في المدارسة والمداولة بين أهل هذا الفنّ، فاشتغل به الأئمة، وأكبَّ عليه طلبة العلم، وتعاقبت عليه الحواشي والشروح.

ومن أبسط هذه الشروح، وأضخمها، وأغزرها مادةً وعلمًا شرحُ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الموسوم بِـ«المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية»، وهو شرح رفيع المكانة، جليل القدر، لا ينبغي أن تخلو منه مكتبة طالب العلم.

ولقد بذل الشاطبي في شرحه جهدا مضنيًا، فقد كان يبسط القول في المسألة الواحدة، ويورد فيها قدرًا كبيرًا من أقوال النحاة، ويناقشها، وقد يطول به النقاش في الموضع الواحد حتى يبلغ به العشر والعشرين صفحة، وهو في تضاعيف ذلك يصوِّب ما يراه صائبًا، ويردُّ ما يراه ضعيفًا من أقوال النحاة.

وقد نظرتُ في مناقشات الشاطبي وردوده على أولئك النحاة، فتوقفت عند اعتراضاته على الإمام بدر الدين ابن الإمام ابن مالك، الشهير بابن الناظم، ووجدت في هذه الاعتراضات مادة صالحة للبحث والدراسة، ورأيت أنَّ الأمر بحاجة إلى الوقوف على حقيقة موقف الشاطبي من ابن الناظم، وطريقة معالجاته لما اعترض به هو على ابن الناظم، أو لما اعترض به ابن الناظم على أبيه. فجعلت ذلك موضوع رسالتي، وعنونته بِـ: «اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية "جمعا ودراسة"».

ومما دعاني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- اتصال موضوع البحث بكتاب المقاصد الشافية للشاطبي، وهو كتاب جليل -كما أسلفت-، إذ تميَّزَ بعمق التفكير النحوي، وجودة التحليل، فضلا عما امتاز به من موسوعية أحاطت بجل مسائل النحو. وحيث إنَّ الكتاب هو شرح للألفية؛ فإنَّ البحث يكتسب أهمية أخرى من هذه الجهة، فهو غير منفك عن تلك الألفية القيمة التي طبقت شهرتها الآفاق، واستأثرت باهتمام كثير من النحاة قراءة وشرحا.

٢- اتجاه البحث لإبراز آراء ابن الناظم النحوية والصرفية، وذلك في المسائل التي يختلف فيها مع والده، أو في بعض توجهاته التي لا يوافقه فيها الشاطبي. وقد اعتنى الأولون بآراء ابن الناظم، وذكروها في مصنفاتهم إما استئناسا بها أو ردا عليها، ولم تتطرق البحوث المعاصرة لابن الناظم كثيرا، بل إنَّ الدراسات حوله شحيحة قليلة، لا توازي حجم العناية التي كان يوليها الأولون له.

٣- اهتمام البحث بمعالجة الخلافات بين عالمين جليلين هما الشاطبي وابن الناظم، ومحاولة بيان الرأي الراجح.

٤- يمكن -في هذا النوع من البحوث- استظهار آراء النحاة في المسائل المختلف فيها، وتتبع آرائهم -ما أمكن- من سيبويه حتى النحاة المعاصرين، وذلك يجلب للباحث كبير النفع والفائدة، ويجعله أكثر تعمقا ومعرفة.

۞ الدراسات السابقة:

عثرت على رسالة بعنوان: «ابن الناظم النحوي»، وهي للباحث: محمد علي حمزة سعيد، وقد نال بها درجة الماجستير بتقدير جيد جدا من جامعة بغداد، وتم إيداعها المكتبة الوطنية ببغداد عام ١٩٧٧م.

ولتداخل موضوع الرسالة السابقة مع موضوع بحثي الذي تناول -أيضًا- جانبًا من آراء ابن الناظم، كان هناك التقاء بين الرسالتين في عدد من المسائل، خاصة تلك المسائل التي خالف فيها ابن الناظم أباه، فإنَّ محمد سعيد قد عقد فصلا تكلم فيه عن

مخالفات ابن الناظم لأبيه، وفي بحثي -أيضًا- دراسة لمواضع متعددة خالف فيها ابن الناظم أباه، وإنما دخلت هذه المواضع في بحثي لأنَّ الشاطبي اعتذر لابن مالك فيها، ولم يُسلِّم باعتراض ولده عليه، فهي إذًا تعد من جملة اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم.

وقد بلغت مسائل الالتقاء بين بحثي ورسالة محمد سعيد ثمانيَ مسائل من أصل ثمان وعشرين مسألة هي مجموع مسائل بحثي.

والملاحظ على مسائل محمد سعيد أنَّه لا يعطيها حقها من النقاش في الغالب، ولا يبسط فيها آراء النحاة دائما، وكثيرا ما يوجز فيها، فلا تتجاوز دراسته لها بضعة أسطر، وأحيانا لا يتعدى دوره فيها على مجرد النص على موافقة ابن الناظم لوالده أو مخالفته له، دون دراسة أو تحليل أو ترجيح. وهذا لا يعد تقصيرًا في بحثه؛ لأنَّ بحثه شامل، يذكر فيه متابعات ابن الناظم لكثير من النحاة، فنجده يتناول المسائل التي وافق فيها ابن الناظم سيبويه، فيذكر في ذلك جملة من المسائل، وبعد أن ينتهي من سيبويه ينتقل للرماني، ويذكر موافقته له في جملة من المسائل، وهكذا، فلو توقف في كل مسألة وبسط فيها آراء النحاة وحججهم وأدلتهم واستعرض المخالفين والموافقين لاستغرق في ذلك وقتا طويلا لا يسمح به زمن الدراسة المحدود.

أما موضوع رسالتي فهو يتناول جزءا من آراء ابن الناظم التي عارضه فيها الشاطبي، فهو موضوع جزئي لا يشمل كل آراء ابن الناظم، وأمر التوسع فيه وبسط أقوال المتقدمين والمتأخرين أمر ممكن متيسر، وقد حاولت جاهدا إثراء المسائل وإيفاءها حقها من الدراسة والتحليل، فعملي في المسائل المشتركة مختلف عن عمل محمد سعيد.

وفيما يلي عرض للمسائل الثمان المشتركة:

١-الإضافة بمعنى (في).

٢-إعمال (إنَّ) وأخواتها مع (ما) الكافة عند ابن مالك.

٣-حذف عامل المصدر المؤكِّد.

٤-الاعتراض على قول ابن مالك:

«فَـمَا لِـذِي غَيْبَـةٍ أَوْ حُـضُورِ كَأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمِّ بِالـضَّمِيرِ».

٥-الاعتراض على قول ابن مالك:

«بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الخَـبَرْ».

٦-الاعتراض على قول ابن مالك:

«الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ».

٧-الاعتراض على قول ابن مالك:

«صِـفَةٌ اسْتُحْـسِنَ جَـرُّ فَاعِـلِ مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ».

٨-الاعتراض على قول ابن مالك:

«وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ....».

ويمكن القول بأنَّ الالتقاء يكمن في العنوان العام فقط، أما طريقة عرض المسألة ففيها اختلاف واضح، إذ انصبَّ اهتمامي على استقراء الآراء وذكر المذاهب والحجج والأدلة ومحاولة الترجيح، وهذه الأمور لم تكن حاضرةً عند محمد سعيد حضورًا قويًا، بل قد لا تحضر البتة في بعض المسائل، إذ كان الغالب على عمله في معالجة المسائل هو الإيجاز الشديد.

۞ منهج البحث:

اتبعت في البحث المنهج الوصفي التحليلي، وكنت أدرس المسألة وأعرضها في أربع فقرات، هي التوطئة، ونص الاعتراض، ودراسة المسألة، والترجيح. وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- التوطئة: أفتتحها -في الغالب- بأبيات الألفية المتعلقة بمسألة الخلاف، وقد أؤخر ذكر الأبيات، وقد لا أذكرها البتة إن كان الخلاف غير متعلق بها.

وغالبًا أشرح أبيات الألفية -لو ذكرتها-. وأضع -عند الحاجة- شرحًا يمهِّد للمسألة، ويعين على فهمها.

ومن أهم ما أذكره في التوطئة رأي ابن الناظم الذي اعترضه الشاطبي، وأنقله نصًّا من مصدره الأصيل الذي نقل منه الشاطبي، وهو شرح ابن الناظم على ألفية والده(١).

وأحيانًا يذكر الشاطبي كلامًا في المسألة يمهد به اعتراضه على ابن الناظم، فأذكر هذا التمهيد في التوطئة -أيضًا-، فهو يعين على فهم نص الاعتراض.

ب- **نص الاعتراض**: أنقل فيه نص كلام الشاطبي الذي اعترض فيه على ابن الناظم.

ج- **دراسة المسألة**: أشرح فيها المسألة، وأعرض مذاهب النحاة محاولاً الاستقصاء ما أمكن، وأعيِّن النحاة الذين وافقوا ابن الناظم، والنحاة الذين وافقوا الشاطبي، مع بيان أدلة كل فريق وحججهم من سماع وقياس وخلافه من الأدلة النحوية المعتبرة.

د- **الترجيح**: أرجح فيه ما يظهر لي رجحانه بعد دراسة المسألة، وأحاول - ما استطعت- الرد على من لم أنتصر لرأيه.

۞ خطة البحث:

وهي تشتمل على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، ثم خاتمة، وذلك وفق التفصيل التالي:

المقدمة: ذكرت فيها موضوع البحث، وعنوانه، ودوافعه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته، وفي ختامها أسديت الشكر، وأقررت بالفضل -بعد شكر الله تعالى والإقرار بفضله- لكل من مد لي يد العون في عملي هذا.

---

(١) أحيانا ينقل الشاطبي من تكملة ابن الناظم على شرح التسهيل -وذلك نادر-، ولم يدخل شيء منه في مسائل البحث.

التمهيد: وفيه تعريف موجز بالشاطبي وبكتابه المقاصد الشافية وبابن الناظم.

الفصل الأول: الاعتراضات في المسائل النحوية. وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: الاعتراضات في المبنيات. وفيه:

١- تمييزُ ابنِ مالك اسمَ فعل الأمر عن فعل الأمر بعدم قبول النون.

٢- المعتبر في الشبه الوضعي لما كان على حرفين.

٣- الخلاف في اعتبار علة الاستغناء مقصودة عند ابن مالك في تعليله لبناء المضمرات.

المبحث الثاني: الاعتراضات في نواسخ الابتداء. وفيه:

١- توسط الأخبار بين الأفعال الناقصة و(ما) النافية الملازمة لها.

٢- الخلاف في اعتبار (أوشك) من قسم (كاد) أو من قسم (عسى).

٣- إعمال (إنَّ) وأخواتها مع (ما) الكافة عند ابن مالك.

المبحث الثالث: الاعتراضات في مسائل الجر. وفيه:

١- إفادة لام الجر لمعنى التعدية.

٢- الإضافة بمعنى (في).

المبحث الرابع: الاعتراضات في مسائل التوابع. وفيه:

١- تابع المخفوض باسم الفاعل.

٢- النعوت المتعددة.

٣- معنى قول ابن مالك إنَّ لفظ التوكيد (عامة) مثل النافلة.

المبحث الخامس: الاعتراضات في مسائل الحذف. وفيه:

١- التمثيل على حذف المبتدأ والخبر معا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾.

٢- حذف عامل المصدر المؤكِّد.

٣- حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة.

المبحث السادس: الاعتراضات في مسائل نحوية مختلفة. وفيه:

١- نيابة المفعول الثالث عن الفاعل في باب (أرى).

٢- فصل المشغول بحرف جر أو بالإضافة.

٣- تقديم ضمير الخبر المتنازع فيه.

٤- الخلاف في عَدِّ التمني من أقسام الطلب.

الفصل الثاني: الاعتراضات في المسائل الصرفية. وفيه المبحثان التاليان:

المبحث الأول: الاعتراضات في مسائل جمع التكسير. وفيه:

١- جمع (فَعَلٍ) على (فُعول).

٢- جمع (فاعِل) على (فَواعِل).

المبحث الثاني: الاعتراضات في مسائل صرفية مختلفة. وفيه:

١- معنى الشذوذ عند ابن مالك في مصير الألف للياء في الإمالة.

٢- الإبدال عند اجتماع همزتين في كلمة واحدة.

الفصل الثالث: نقد العبارة والاستدراك عليها. وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: نقد صياغة العبارة. وفيه:

١- الاعتراض على قول ابن مالك:

«فَـمَا لِـذِي غَيْبَـةٍ أَوْ حُـضُورِ كَأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمِّ بِالـضَّمِيرِ».

٢- الاعتراض على قول ابن مالك:

«بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الخَـبَرْ».

٣- الاعتراض على قول ابن مالك:

«الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ».

٤- الاعتراض على قول ابن مالك:

«صِـفَةٌ اسْتُحْـسِنَ جَـرُّ فَاعِـلِ   معْنًـى بِهَـا الـمُـشْبِهَةُ اسْـمَ الفَاعِـلِ».

٥- الاعتراض على قول ابن مالك:

«وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ   ....».

المبحث الثاني: الاستدراك على العبارة. وفيه:

الاشتراط في الاسم الـمُخبَر عنه: كونه بعض ما يصح الوصف به.

تنويه: ورد لفظ الاعتراض في عناوين مسائل المبحث الأول من الفصل الثالث، ولفظ الاستدراك في عنوان مسألة المبحث الثاني منه، والمقصود بذلك اعتراض ابن الناظم على والده في صياغة بعض عبارات الألفية، أو استدراكه عليها، وإنما دخلت هذه المسائل في البحث لأنَّ الشاطبي رد اعتراضات ابن الناظم فيها، ورد استدراكه – كذلك- في المسألة الواردة في المبحث الثاني، واعتذر لابن مالك في جميع هذه المسائل، فهي إذن من جملة اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك(١).

الخاتمة: ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

وبعـــد، فإني أحمد الله -تعالى- على ما منَّ به علي من إنجاز هذا البحث، وتذليل عقباته، وتسهيل صعوباته، فله -سبحانه- الحمد في الأولى والآخرة.

ثم الشكر والعرفان، والتقدير والامتنان، لجدتي حفظها الله تعالى ورعاها، ومدَّ عمرها في طاعة وعافية، فقد ربتني في الصغر، وما زالت تغدق علي من فضلها وإحسانها في الكبر، فجزاها الله أحسن ما يجزي عباده، فهي صاحبة أفضال لا تمحى، ووقفات لا تنسى.

---

(١) انظر: ص٨ من هذا البحث.

والشكر -أيضًا- لوالديَّ الكريمين، حفظهما الله -تعالى- ووقاهما من كل سوء، فلم يبخلا عليّ بدعواتهما، وما انفكا يوصياني بالبحث، ويشعلان فتيل الحماس في نفسي، في كل مرة تخبو فيها نار عزيمتي، وتنطفئ فيها جذوة همتي. وكانا حريصين كل الحرص على حجب الأشغال والأعباء عني، فكان والدي -حفظه الله- يتحمل من ذلك قدرًا كبيرًا في سبيل تفريغي للبحث، وإراحتي، فجزاه الله خيرًا، وأعظم له الأجر والمثوبة.

ولزوجتي الغالية فضل كبير علي، فقد عانت وقاست صنوف المتاعب طوال فترة البحث، فتحملت انشغالي عنها وتقصيري معها، بل كانت فوق ذلك معينةً لي، حريصةً على أن تهيئ لي مناخ العمل والبحث، صارفةً عني كل ما من شأنه أن يلهيني ويشغلني عنه، فجزاها الله خيرًا، وأجزل لها الأجر.

ولابنيّ عصام وبسام نصيب وافر من الشكر، ومن الاعتذار -أيضا-، فقد أبعدني البحث عنهما، وأشغلني كثيرا عن مجالستهما وملاعبتهما.

ولأشقائي في بحثي دور مهم، ومشاركة بارزة، فقد كانوا لا يترددون في طاعته في كل مرة أطلب منهم ذلك، وربما كان ذلك على حساب دراستهم وأعمالهم، فجزاهم الله خيرا.

ومن نعم الله العظيمة علي في هذا البحث أن سخَّرَ لي علمًا جليلاً من أعلام جامعة أم القرى، ليكون مرشدًا ثم مشرفًا على هذا العمل، وهو سعادة الدكتور: حماد الثمالي، فكان نعم الشيخ والمرشد والناصح والموجه. وقد أولى البحث جل اهتمامه، وأحاطه بكبير عنايته، وظلَّ يعيد النظر فيه، ويناقشني في كل أمر مشكل، ويصرف لي من وقته شطرًا كبيرًا، ويفيض علي من غزير علمه، وواسع اطلاعه، وعمق معرفته، وخبرته بمذاهب النحاة، فكنت لا أخرج من مجلسه إلا وقد غرفت من بحر علمه، ونهلت من مورد حكمته، واستمعت إلى حسن استنباطه وتحليله، وكنت أخرج من ذلك بفوائد لا تحصيها هذه السطور. فجزاه الله خيرًا، ونفع به، وزاده بسطة في العلم والفهم والاستنتاج والتحليل.

ولا يفوتني أن أشكر جامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية، والتي مكنتني من حجز مقعدي في قاعات هذه الجامعة العريقة، ومواصلة الدراسات العليا تحت إشراف نخبة من خيرة أعضاء هيئة التدريس، فلهم جميعا خالص شكري، وأخص بالشكر منهم: سعادة رئيس قسم الدراسات العليا العربية السابق الدكتور: محمد بن علي الدغريري، الذي مدَّ لي يد العون، وسهَّل عليَّ الكثير من إجراءات التسجيل، وتمديد الابتعاث، ولم يتوانَ قط في تيسير كل ما يتعلق بالأمور الإدارية، فجزاه الله خيرًا، وبارك به.

وأسدي شكري الجزيل كذلك لرئيس قسم الدراسات العليا العربية الحالي، سعادة الدكتور: إبراهيم بن عبدالله الغامدي، على جهوده ومتابعته واهتمامه، وأسأل الله له العون والسداد.

وأتوجه بالشكر -كذلك- لسعادة الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، ولسعادة الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوَّام، اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذا العمل، وقراءته، وتصويب أخطائه، وتقويم اعوجاجه، وإبداء ملاحظتهما وآرائهما، وأسأل الله أن يكتب لهما الأجر. وقد كانت لسعادة الأستاذ الدكتور عيّاد ملاحظات قيمة على البحث، لا يتأتى مثلها إلا لعالم محقق مدقق، فقد أرشدني إلى إصلاح مواضع عديدة ما كنت أظن أنها مكان نظر، وأوصاني بالرجوع إلى بعض الكتب القيمة التي ساهمت في توجيه بعض المسائل، ومن تلك الكتب: متن الألفية بتحقيق الدكتور سليمان العيوني، وهو كتاب مهم نافع، لم أعرفه إلا عن طريق سعادته، فجزاه الله خيرا.

والشكر موصول -أيضًا- لجامعة الجوف التي ابتعثتني لجامعة أم القرى، وأتاحت لي فرصة الدراسة بها، فلوكلائها ولمعالي مديرها مني خالص الشكر ووافر التقدير، وأخص بالشكر -كذلك- سعادة الدكتور: يزيد الصالح رئيس قسم اللغة العربية، وسعادة الدكتور: يحيى السرحان عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية، وسعادة الدكتور: سطام الشمري العميد السابق لها، وسعادة الدكتور: محمد الزعبي المنسق السابق للقسم.

ماجستير حسان نبوا (كامل الرسالة.. الصورة النهائية) ١٣. ١٤٣٥/٠٩/١٩ Ali Fattani

ولا أنسى -كذلك- شكر كل من ساعدني في جلب كتاب بعيد، أو طلب مرجع عزيز، أو ناب عني في مراجعة جهات إدارية لإتمام إجراءات تعلقت بالبحث أو بالابتعاث، وهم كثر من الأقارب والزملاء، فجزاهم الله أحسن ما يجزي عباده الصالحين.

والحمد لله أولا وآخرًا،

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيـــــد

تمهيـــد

وفيـــــه :

۞ أولا : التعريف بالإمام أبي إسحاق الشاطبي.

۞ ثانيا : التعريف بكتاب المقاصد الشافية.

۞ ثالثا : التعريف بابن الناظم.

تمهيـــــــد

قبل الشروع في دراسة مسائل البحث لا بد من التمهيد لذلك بسرد موجز تعريفي عن محاور البحث الرئيسة: الشاطبي، وكتاب المقاصد الشافية، وابن الناظم. وفيما يلي التعريف بكلٍّ:

أولا: التعريف بالإمام أبي إسحاق الشاطبي:

فيما يلي لمحة سريعة أتناول فيها سبع نقاط تعرِّف بالشاطبي، وهي كالتالي:

١- **اسمه ونسبه:** هو «أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي[(١)] الشاطبي[(٢)] ثم الغَرناطي[(٣)] المالكي[(٤)]»[(٥)]. ولم يكن الشاطبي على علاقة بشاطبة رغم اشتهاره بها إلا من جهة أنَّها موطن آبائه، بل إننا نلمس من كلام الباحثين والمترجمين له أنَّه لم يزر شاطبة إطلاقا، فقد ذكروا أنَّه لم يغادر غَرناطة إلى غيرها من بلاد الأندلس[(٦)]؛

---

(١) نسبة إلى لَخْم، وهو مالك بن عَديّ بن الحارث بن مُرة من كهلان بن سبأ، وديار بني لخم في الشام بين مصر والشام، وديارهم في الأندلس: شذونة، والجزيرة، وإشبيلية. انظر: جمهرة أنساب العرب (٤١٩، ٤٢٤).

(٢) شاطبة مدينة كبيرة قديمة تقع شرقي قرطبة، ويجوز أن يقال إنَّ اشتقاقها من الشطبة، وهي السعفة الخضراء الرطبة، انظر: معجم البلدان (٣/ ٣٠٩).

(٣) غَرناطة: بفتح الغين، وكثير من العامة يكسرها، ويقال لها -أيضًا-: إغْرَناطة، وكلاهما أعجمي، وقد خَلَفَت ولايةً كانت تسمى إلبيرة ، عمَّها الخراب بسبب الفتن، فهجرها أهلها إلى غرناطة، فصارت غرناطة قطب بلاد الأندلس، ودار المُلك، وحاضرة السلطان، وهي من أعظم مدن الأندلس وأحسنها، ومعناها رمانة عند العجم، وبينها وبين قرطبة تسعون ميلا. انظر: الإحاطة (١/ ٩١-٩٩)، ومعجم البلدان (٤/ ١٩٥).

(٤) جعله محمد مخلوف في الطبقة السادسة عشرة من طبقات الفقهاء المالكية، وقد كان أهل الأندلس في القديم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام، ثم اختار الحكم بن هشام بن عبدالرحمن الداخل أن تنقل الفتوى إلى رأي مالك وأهل المدينة. انظر: شجرة النور الزكية (١/ ٢٣١)، ونفح الطيب (٣/ ٢٣٠).

(٥) معجم المصنفين (٤/ ٤٤٨).

(٦) انظر: فتاوى الإمام الشاطبي (٤٤)، والشاطبي ومقاصد الشريعة (١٣).

لذلك من الضروري إثبات غَرناطة في نسب الإمام، فإنَّ بعض الباحثين يغفلها[(١)]، ويقتصر على إثبات شاطبة، وذلك يوهم أن لا علاقة له بغَرناطة، لاسيما أنَّ لقب شهرته يقوي ذلك الوهم، ومن هنا تبرز أهمية إثبات نسبته إلى غَرناطة؛ فهي التي لازمها حتى وفاته ولم يطأ أرضًا غيرها.

٢- **مولده ونشأته**: لم تُعيِّن كتب التراجم سنة مولد الشاطبي، غير أنَّ بعض الباحثين اجتهد في تقدير زمن تقريبي لولادته، فنجد أنَّ الدكتور محمد أبو الأجفان يقدِّر أنَّ ولادته كانت قبيل ٧٢٠هـ، مستنتجا ذلك من تاريخ وفاة أسبق شيوخه، وهو أبو جعفر أحمد بن الزيات[(٢)] الذي توفي سنة ٧٢٨هـ، ويفترض أن يكون الشاطبي حينها يافعا في أوائل العمر[(٣)].

وقد عاش الشاطبي في غَرناطة، وهي مسقط رأسه فيما يبدو. ولم تفصح كتب التراجم عن أطوار حياته الأولى، ولا نكاد نعثر له على ترجمة عند كثير من المترجمين، لاسيما المشارقة منهم، ويعلل الدكتور مجدي عاشور لذلك بأنَّ الشاطبي لم تكن له رحلة علمية للمشرق، ولم يتيسر له الحج؛ لذلك لم يترجم له المشارقة عدا المتأخرين منهم نقلا عن المغاربة[(٤)].

وعاصر الشاطبي ملوك بني الأحمر، ولم تعرف الدولة الاستقرار السياسي في عهدهم، بل إنَّ الاقتتال على السلطة كان قد بلغ أشده. ولم تُغْرِ الشاطبي هذه الأوضاع فلم يطمع في سلطة ولا منصب، بل زهد في ذلك، والتمس طريق العلم، ورغب عن إمامة الدنيا فآتاه الله إمامة الدين.

٣- **مكانته العلمية**: نبغ الشاطبي في علوم عدة، وتبوأ فيها المكانة العالية، ونهض

---

(١) منهم الدكتور محمد أبو عاصي في كتابه: علوم القرآن عند الشاطبي (١٧).

(٢) هو أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي، انظر: الإحاطة (١/ ٢٨٧).

(٣) انظر: فتاوى الإمام الشاطبي (٤٤).

(٤) انظر: الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي (٢٩- ٣٠).

بعلم المقاصد والأصول، وكان ضليعاً بالنحو بارعاً فيه، قال عنه محققو كتاب المقاصد الشافية: «فمن يطالع الموافقات[1] يحسب أنَّ حياته لم تتسع لغير علم الأصول وفقه الشريعة، حتى إذا أقبل على مطالعة شرحه لألفية ابن مالك رآه كذلك علَمًا...وكأنَّ النحو قد استفرغ جهده كله»[2].

وقد تنوعت الفنون التي تحصل عليها الشاطبي، وحاول التنبكتي أن يجمع أكبر قدر منها، خالعا عليه ألقابا متنوعة، فقال في ترجمته: «الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصوليًّا مفسرًا فقيهًا، محدثًا لغويًّا بيانيًّا نظارًا، ثبتًا ورعًا صالحًا زاهدًا سنيًّا، إمامًا مطلقًا بحَّاثًا مدققًا جليًّا، بارعًا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفننين الثقات»[3]. وقد فات التنبكتي أن يضيف له – مع جملة الألقاب التي أطلقها عليه– لقب الإمام المجدد، ذلك أنَّ الحياة الاجتماعية في غَرناطة كانت تلفها البدع، وتعصف بها الاضطرابات العقدية، وكان يروِّج لتلك الخرافات متعالمون فقراء مالاً وعلمًا ينصبون أنفسهم لهداية الخلق، ووسط هذا الاضطراب الفكري العقدي ظهر الشاطبي، فقيَّضَ الله للمسلمين من يطهرهم من رجس البدع، وقامت دعوة الشاطبي التجديدية «وهي تشبه إلى حد كبير دعوة التجديد التي قام بها في المشرق شيخ الإسلام ابن تيمية –رَحِمَهُ اللَّهُ–»[4]، «وبموقف الإمام الشاطبي من البدع يعد من المجددين الذين عملوا على تخليص الفكر الإسلامي من الشوائب»[5].

ونظرا للمكانة العلمية التي تميَّز بها الشاطبي نجد أنَّ الدكتور يوسف القرضاوي

---

(١) الموافقات إحدى مؤلفات الشاطبي، وسيأتي الحديث عنها في ص٢٥ من هذا البحث.

(٢) المقاصد الشافية (١/ ١).

(٣) نيل الابتهاج (١/ ٤٨).

(٤) الموافقات، مقدمة الشيخ بكر أبو زيد (و).

(٥) الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي (٤٠).

يؤلف كتابا بعنوان: «التربية عند الإمام الشاطبي»، يعدد فيه الدروس التربوية التي يمكن استخلاصها من حياة الشاطبي ومؤلفاته، وأيضًا يهتم بمنحه لقب المجدد فهو عنده من الصنف «المجدد للعلم، ذو النظرة المستقلة، والفكرة المتميزة، ممن خلع ربقة التقليد، وحرر نفسه من أسار التبعية للآخرين»(١).

٤- **شيوخه:** لازم الشاطبي عددا من شيوخه الذين تفطنوا لذكائه ونبوغه، فساهموا في صقل شخصيته، وكان لهم أبلغ الأثر في مساره العلمي، ومن هؤلاء:

أ- **ابن الفخار البيري:** هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، نحوي كبير، كان شيخ النحاة بالأندلس غير مدافع، وأخذ عنه خلق كثيرون، توفي سنة ٧٥٤هـ(٢).

ب- **أبوعبدالله المقري:** هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر القرشي المقري، يشتهر باسم المقري الجد تمييزا له من حفيده صاحب نفح الطيب(٣)، وهو قاضي الجماعة بفاس وتلمسان، ألف كتاب الكليات الفقهية، وهو كتاب مطبوع بتحقيق د. محمد أبو الأجفان، ويشتمل على ما يزيد على مائة مسألة فقهية، توفي سنة ٧٥٩هـ(٤).

ج- **أبو القاسم السبتي:** هو محمد بن أحمد بن محمد الحسيني، ولد ونشأ بسبتة، ولي ديوان الإنشاء بغَرناطة ثم ولي الخطابة والقضاء بها، وتوفي بها سنة ٧٦٠هـ. له ديوان بعنوان: «جهد المقل»(٥).

د- **أبو جعفر أحمد بن آدم الشقوري:** جاء في خبره أنَّه الفقيه النحوي الفرضي، كان يدرّس بغرناطة كتاب سيبويه وألفية ابن مالك.(٦)

---

(١) التربية عند الإمام الشاطبي (٧).

(٢) انظر: نفح الطيب (٥/ ٣٥٥)، وبغية الوعاة (١/ ١٧٤).

(٣) انظر: الشاطبي ومقاصد الشريعة (٦٧).

(٤) انظر: الإحاطة (٢/ ١٩١).

(٥) انظر: الأعلام (٥/ ٣٢٧).

(٦) انظر: فتاوى الإمام الشاطبي (٤٧)، وبرنامج المجاري (١٢٥).

ه- **أبو سعيد بن لب**: هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب، كان عارفا باللغة والتفسير والقراءات. وكان الشاطبي يجلُّه، لكن لم يدم الود بينهما آخر الأمر، فحصلت بينهما نزاعات في بعض الفتاوي، وكان كل منهما يخطئ صاحبه وينكر عليه أشد الإنكار. توفي سنة ٧٨٣هـ(١).

و- **أبو عبدالله محمد بن أحمد بن مرزوق**: جاء في ترجمته عند الزركلي: هو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسي، أبو عبدالله، شمس الدين، فقيه وجيه خطيب، من أعيان تلمسان. تولى أعمالا علمية وسياسية، له عدة كتب منها: شرح عمدة الأحكام، رحل إلى القاهرة وتوفي بها سنة ٧٨١هـ(٢).

ز- **أبو علي منصور بن عبدالله الزواوي**: وفد إلى غَرناطة وتصدر لتدريس الفقه بها، ثم عاد إلى تلمسان وبها توفي سنة ٧٧١هـ(٣).

ح- **أبو عبدالله الشريف التلمساني**: هو محمد بن أحمد بن علي، من نسل الحسن بن علي بن أبي طالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-. كان عالـمًا فذًّا، قالوا عنه إنَّه علامة تلمسان بل إمام المغرب قاطبة، وأعلم أهل عصره بإجماع. شرح جمل الخونجي وألف كتاب المفتاح في أصول الفقه، توفي سنة ٧٧١هـ(٤).

٥- **تلاميذه**: تخرج من مدرسة الشاطبي كثير من طلبته النجباء، فساهموا في إثراء الحركة العلمية في الأندلس، منهم:

أ- **أبو يحيى بن عاصم**: قبل أن أترجم لأبي يحيى لابد من بيان أمر مهم أشكل على بعض الباحثين، وأشكل عليَّ -أيضا- حتى هداني الله فيه للصواب.

ومن المهم -أولًا- التمييز بين شخصيات ثلاثة، هم: أبو يحيى بن عاصم تلميذ

----

(١) انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٤٣)، و الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي (٣٦).

(٢) انظر: الأعلام (٥/ ٣٢٨).

(٣) انظر: الشاطبي ومقاصد الشريعة (٧٨).

(٤) انظر: نيل الابتهاج (٢/ ٤٣٠).

الشاطبي -صاحب هذه الترجمة-، وقريب له آخر، له مثل اسمه، وهو الوزير أبو يحيى بن عاصم[1]، ووالد الوزير أبو بكر بن عاصم-صاحب الترجمة التالية-. والإشكال أنَّ بعض الباحثين -ومنهم الدكتور حمادي العبيدي- خلطَ بين الوزير والتلميذ، وجعلَ الوزير أخًا لأبي بكر في حين أنَّ الوزير هو ابنٌ لأبي بكر، وأيضًا عدَّ الوزيرَ من تلاميذ الشاطبي[2]، وهذا بعيد؛ لأنَّ الشاطبي كان شيخًا لوالد الوزير وقريبه التلميذ -صاحب هذه الترجمة-، وهذا يعني أنَّ الوزير من جيل لاحق، وقد جاء في ترجمته أنَّه وليَ القضاء سنة ٨٣٨هـ[3]، فالظاهر أنَّ ولادته كانت في أواخر حياة الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) أو بعد وفاته، والراجح أنّه لم يدركه ليتتلمذ عليه، مع أنني لم أجد في التراجم ما يشير إلى أنَّ الوزير كان من تلاميذ الشاطبي.

والظاهر أنَّ سبب هذا اللبس بين الوزير وقريبه التلميذ هو التماثل في اسم الشهرة، ووجود القرابة، وتكرار اسم (محمد) في النسب. فاسم الوزير هو محمد، ويتكرر اسم محمد في نسبه حتى الجد الخامس، والتلميذ -أيضًا- اسمه محمد، وهو يتكرر في نسبه حتى الجد الرابع، فواضح أنَّ ما بين التلميذ والوزير من القرابة والتشابه في النسب قد أوهم الدكتور حمادي في ترجمة الاثنين، فخلط بينهما، فأخذ شيئا من هذا وشيئا من هذا، فذكر أنَّ أبا يحيى التلميذ توفي شهيدا سنة ٨١٣هـ وهذا صحيح، لكنَّه نسب له كتاب «الروض الأريض في تراجم ذوي السيوف والأقلام والقريض»، ولقَّبه بابن الخطيب الثاني[4]، وهذا من الخلط، فإنَّ الكتاب واللقب ينسبان للوزير لا للتلميذ.

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) انظر ترجمته في نفح الطيب (٦/ ١٤٨)، ونيل الابتهاج (٢/ ٥٣٧)، وهي تختلف عن ترجمة أبي يحيى بن عاصم تلميذ الشاطبي.

(٢) انظر: الشاطبي ومقاصد الشريعة (٩٣)، ووجدت هذا الخلط -أيضا- عند الباحث حسن الزهراني في رسالته (اعتراضات الشاطبي على ابن خروف)، فإنَّه لـمَّا ذكر أبو يحيى بن عاصم - تلميذ الشاطبي- أحال ترجمته إلى نفح الطيب(٦/ ١٤٨)، لكنَّ المُترجَم له في هذا الموضع من النفح هو الوزير لا التلميذ.

(٣) انظر: نفح الطيب (٦/ ١٤٨)، ونيل الابتهاج (٢/ ٥٣٧).

(٤) انظر: الشاطبي ومقاصد الشريعة (٩٣)، هامش (٣٢).

ولأبي يحيى ابن عاصم (التلميذ) عدد من المؤلفات خصَّصَ جزءا كبيرا منها في الانتصار لشيخه الشاطبي وتأييده ضد شيخه ابن لب[(١)].

ب- **أبو بكر بن عاصم**: هو قاضي الجماعة، من قرابة أبي يحيى بن عاصم تلميذ الشاطبي سالف الذكر، ووالد الوزير. برع في النظم، وكانت له نظوم متعددة منها (تحفة الحكام)، توفي سنة ٨٢٩هـ[(٢)].

ج- **أبوعبدالله المجاري**: صاحب برنامج المجاري، درس على الشاطبي كتاب سيبويه، توفي سنة ٨٦٢هـ[(٣)].

د- **أبو عبدالله محمد البياني**: عرفه التنبكتي بقوله: «الأستاذ الأندلسي الغرناطي، أخذ عن الإمام أبي إسحاق الشاطبي، وعنه القاضي الوزير أبو يحيى ابن عاصم، ونقل عنه في شرح التحفة»[(٤)].

ه- **أبو جعفر القصار**: هو أحمد القصار الأندلسي الغرناطي، كان أستاذا محققا[(5)].

٦- **مؤلفاته**: مدَّ الشاطبي المكتبة الإسلامية والعربية بحصيلة علمية جمة، وهو يطلعنا من خلال مؤلفاته على ما حباه الله من سعة علم، ووفرة اطلاع، ونفاذ بصيرة، فمن مؤلفاته:

أ- **الموافقات في أصول الفقه**: قال عنه التنبكتي: «كتاب جليل القدر لا نظير له يدل على إمامته، وبعد شأوه في العلوم سيما علم الأصول»[(٦)]، ويعتبره الدكتور حمادي

---

(١) انظر: نيل الابتهاج (٢/ ٤٨٣- ٤٨٤).

(٢) انظر: نفح الطيب (٥/ ١٩).

(٣) انظر: فتاوى الإمام الشاطبي (٥٦).

(٤) نيل الابتهاج (٢/ ٥٢٧).

(٥) انظر: نيل الابتهاج (١/ ١١٣).

(٦) نيل الابتهاج (١/ ٤٩).

«أعظم ما ألف بالأندلس في القرن الثامن»[1]، وكان الشاطبي قد سماه أول الأمر «التعريف بأسرار التكليف» ثم عدل عنه إلى «الموافقات»[2].

ب- الاعتصام: كنت قد ذكرت أنَّ الشاطبي تصدى لإنكار البدع، وكتابه الاعتصام شاهد على هذا، فهو«في البدع والمحدثات، الميدان الذي صرف إليه الشاطبي شطرا كبيرا من همته»[3]، ولم يكتمل هذا الكتاب، وهو يقع في جزأين[4].

ج- المجالس: وهو كتاب مفقود، ولايعرف للشاطبي في الفقه كتاب غيره[5]، شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري، قال عنه التنبكتي: «فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله»[6].

د- الإفادات والإنشادات: عرف الدكتور حمادي كتب الإفادات والإنشادات بقوله: «هي كتب يخصصها مؤلفوها لأخبار متفرقة من حياتهم، وحياة من يتصلون بهم من شيوخهم أو رجال العصر، ويحلونها بقطع أدبية، ومسائل طريفة من العلم»[7]، وذكر التنبكتي أنَّ هذا الكتاب يشتمل على «طرف وتحف وملح أدبيات وإنشادات»[8]، والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان[9].

هـ- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: وهو شرح ضخم على ألفيَّة ابن مالك،

---

(١) الشاطبي ومقاصد الشريعة (١٠٤).

(٢) الموافقات (١/ ٢٤).

(٣) علوم القرآن عند الشاطبي (٢٨).

(٤) انظر: الشاطبي ومقاصد الشريعة (٩٨).

(٥) انظر: علوم القرآن عند الشاطبي (٢٨).

(٦) نيل الابتهاج (١/ ٤٩).

(٧) الشاطبي ومقاصد الشريعة (٩٩).

(٨) نيل الابتهاج (١/ ٤٩).

(٩) انظر: فتاوى الإمام الشاطبي (٦٩).

وسيأتي فيه حديث مفصَّل؛ إذ هو ميدان هذا البحث.

و- **الأصـول العربيـة**: ذكـر التنبكتـي أنَّ الـشاطبي أتلـف هـذا الكتـاب في حياته[1]،لكن يأتي ذكره في كتاب المقاصد الشافية في مواطن متعددة[2].

ز- **عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق**: وهذا الكتاب كسابقه، من حيث إتلاف الشاطبي له، ومجيءُ ذكره في المقاصد الشافية.

٧- **وفاته**: توفي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة ٧٩٠هـ[3].

۞ ثانيا: التعريف بكتاب المقاصد الشافية:

عُنِي كتاب المقاصد الشافية بشرح ألفية الإمام ابن مالك، وهو من أغنى كتب الشروح مادة، وأغزرها علما، وأبسطها شرحا، وأكثرها عناية باستقصاء الآراء، واستعراض المذاهب، وتعقب الاستدراكات، وتحرير الاعتراضات.

ولا يُعرفُ في شروح الألفية شرحٌ صار على نمط هذا الكتاب في التوسع والإحاطة والشمول.

قال التنبكتي عن الكتاب: «لم يؤلف عليها - أي على الألفية - مثله بحثا وتحقيقا، فيما أعلم»[4]، وقال عنه الدكتور عبدالرحمن العثيمين -محقق الجزء الأول منه-: «وكتابه هذا في شرح الألفية يعتبر فتحا جديدا في النحو، لما تضمنه من التحليل والتعليل للمسائل النحوية، وما اشتمل عليه من فكر ثاقب ورأي صائب في تحليل ألفية ابن مالك»[5].

---

(١) انظر: نيل الابتهاج (١/ ٤٩).

(٢) انظر: المقاصد الشافية، المقدمة (١/ ١١).

(٣) نيل الابتهاج (١/ ٥٠).

(٤) نيل الابتهاج (١/ ٤٨).

(٥) المقاصد الشافية، كلمة المحقق.

وكتاب المقاصد الشافية الذي بين أيدينا هو كتاب حديث الطبع والإخراج، وهو من عمل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

ومشروع إخراج الكتاب بدأت قصته منذ عام ١٤٠٤هـ(١)، لكن اعترضته عدة عقبات تسببت في تأخر إنجازه حتى عام ١٤٢٨هـ، حيث يسر الله طبعه وإخراجه بعد أن أوعز المعهد مهمة تحقيقه إلى عدد من كبار أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وقد وقع الكتاب في عشرة أجزاء، وبيانها على النحو التالي:

الجزء الأول: حققه الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وهو صاحب فكرة تحقيق الكتاب، وفي أوله تقديم لعميد معهد البحوث الأستاذ الدكتور زايد الحارثي، ثم مقدمة للدكتور العثيمين، تليها سيرة الشاطبي، ثم توثيق المقاصد ووصف نسخه، وهو عمل الأستاذ الدكتور محمد البنا -رَحِمَهُ اللَّهُ-. ثم يأتي متن الكتاب، مبدوءا بمقدمة الشاطبي، وينتهي هذا الجزء بباب الابتداء، وعدد صفحات المتن في هذا الجزء (٦٤٤) صفحة.

الجزء الثاني: حققه الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ويبدأ بتتمة باب الابتداء وينتهي بباب الفاعل، وعدد صفحاته (٦٢٠) صفحة.

الجزء الثالث: حققه الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، ويبدأ بباب نائب الفاعل وينتهي بباب حروف الجر، وعدد صفحاته (٧١٣)، وهو أكبر أجزاء الكتاب.

الجزء الرابع: اشترك في تحقيقه الدكتور البنا مع الدكتور عبدالمجيد قطامش -رحمهما الله-، ويبدأ بباب الإضافة وينتهي بباب النعت، وعدد صفحاته (٦٩٧) صفحة.

الجزء الخامس: حققه الدكتور عبدالمجيد قطامش، ويبدأ بباب التوكيد وينتهي بباب ما لا ينصرف، وعدد صفحاته (٧٠١).

---

(١) انظر: المقاصد الشافية، تقديم عميد معهد البحوث.

الجزء السادس: حققه الدكتور عبدالمجيد قطامش، ويبدأ بباب إعراب الفعل، وينتهي بموضوع كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا.

الجزء السابع: حققه كل من: الدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، والدكتور السيد تقي، ويبدأ بجمع التكسير وينتهي بالنسب، وعدد صفحاته (٦٠٢).

الجزء الثامن: حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا، ويبدأ بالوقف وينتهي بزيادة همزة الوصل، وعدد صفحاته (٥١٦) صفحة.

الجزء التاسع: حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا، ويبدأ بالبدل وينتهي بالإدغام، وعدد صفحاته (٤٩٦) صفحة.

الجزء العاشر: تضمَّنَ فهارس الكتاب، وهي من صنع الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي، وهو يشتمل على فهارس للآيات القرآنية والأحاديث والآثار والأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية والشعر والأعلام والقبائل والفرق والجماعات ونحوها والمواضع والبلدان والكتب والمصادر والمراجع وفهرس الموضوعات وفهرس مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وعدد صفحات هذا الجزء (٤٥٥) صفحة.

أما منهج الشاطبي في كتابه فهو يذكر عنوان الباب أولا، ثم يأتي بمقدمة يتكلم فيها عن العنوان متى دعت الحاجة لذلك، فيتناوله من حيث الإعراب إن رأى في ذلك ضرورة. قال في التعليق على عنوان (الكلام وما يتألف منه): «أراد: باب الكلام أو فصل الكلام، وهو خبر مبتدأ محذوف اختصارا تقديره: هذا باب كذا...»(١).

ويتكلم في مواضع أخر عن مصطلحات العنوان ويبين سبب تسميتها، مثل قوله تحت عنوان (أفعال المقاربة): «وإنما سميت أفعال المقاربة؛ لأنَّها جيء بها لتدل على تقريب الخبر من المخبر عنه...»(٢). ثم يذكر كلاما تمهيديا يساعد في فهم الآتي من

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٣١).

(٢) المقاصد الشافية (٢/ ٢٦١).

الكلام، قبل أن ينتقل لدراسة الأبيات. هذا في الغالب، ومن غير الغالب أن يفتتح الباب بالأبيات مباشرة ويجعل المقدمة بعدها، مثل صنيعه في باب الإمالة[1].

والشاطبي بعد أن يذكر الأبيات المراد شرحها نجده يستفتح الشرح بإعراب ما يحتاج إلى إعراب من ألفاظ البيت، وتفسير معانيها، ولا يفعل هذا مع كل الأبيات، إنما يفعله مع ما يظن فيه اللبس أو الغموض، وهو في الجملة كثير، قال معلقا على قول ابن مالك:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ....................[2]

«حذف الخبر: مبتدأ، خبره حتم. وبعد لولا متعلق بحتم؛ لأنَّه في معنى محتوم، كخلق بمعنى مخلوق في قول الله: (هذا خلق الله). والحتم: الإيجاب، يقال: حتم الله كذا وكذا، بمعنى: أوجبه حتما. والحتم -أيضا-: القضاء...»[3].

ولم يلتزم الشاطبي في افتتاح شرح الأبيات بالإعراب وشرح المعاني، بل قد يؤخر ذلك، ويفتتح بمقدمة يوضح فيها مضمون الأبيات وعلاقتها بما سبق وبما سيأتي[4]. وهو في شرحه للأبيات يستفرغ جهده في استقصاء آراء النحاة، وتبيين مذاهبهم ومواقفهم من القضايا التي هو بصدد شرحها، ويصوب ما يراه صائبا، ويرد مايراه ضعيفا.

أما موقفه من صاحب الألفية فهو كثيرًا ما يقارن بين آرائه في الألفية وكتاب التسهيل وشرحه، وإذا بدا في ظاهرها التناقض حاول التوفيق بينها، وإذا تعذَّرَ التوفيق اعتبره صاحب قولين في المسألة، فيحاول حينئذ تقوية أحدهما على الآخر.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (٨/ ١٢٩).

(٢) الألفية، الابتداء، (٨٩). وتمام البيت الثاني:

.... وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

(٣) المقاصد الشافية (٢/ ١٠٣).

(٤) انظر: المقاصد الشافية (١/ ١٤١).

ويستعرض الشاطبي ما يرِدُ على عبارات ابن مالك من دَرَكٍ أو اعتراض، سواء نَصَّ عليها أحد من النحاة[1]، أوكانت تساؤلات افتراضية لم يُثرها أحد، لكنَّها قد تخطر في الذهن، فهو يستبق ذلك، ويطرح ما يمكن طرحه من الأسئلة، ويقدم لها بصياغة عبارات مثل: «وإذا تقرر هذا ورد على الناظم سؤال»[2]، «واعلم أنَّ في كلامه بعد هذا التقدير نظرا من وجهين»[3]، «ثم على الناظم في هذا المساق نظر»[4]، وهو كثيرا ما يحاول الاعتذار لابن مالك ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فإذا عجز عن إثبات وجهِ صحةٍ لما ذهب إليه سلّم للحق، وحكم بضعف رأيه كما هي عادة العلماء المنصفين، وهو يحدثنا عن هذا الجانب فيقول: «وملتُ للانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقا، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغا في المنقول ولا في المعقول بينت الحق في المسألة، ورددت عليه غير مزدر به ولا منتقص له، علما بأنَّ من كلام الناس المأخوذ والمتروك، إلا ما كان من كلام النبوة»[5].

وقد بلغ من إنصافه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أنَّه قد يخطر عليه المأخذ على ابن مالك ولا يحضره جواب عنه، فلا يمنعه ذلك من طرح الإشكال وإثارة السؤال، وهو بذلك يفتح الآفاق أمام الذهن للتفكير، ويحفز الأقلام للتحرير، لعل الله يسخر قارئا فطنا يجيب عن المأخذ، ويدفع الاعتراض، ومن نماذج ذلك تعليقه على قول ابن مالك:

وَالأَمْـرُ إِنْ لَمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَـلْ   فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحوَ صَهْ وحَيَّهَلْ[6]

فرأى الشاطبي أنَّ هذا البيت تدخل عليه أمور أربعة، والرابع منها أنَّ هذا يصدق

---

(١) منهم ابن الناظم، وخُصص الفصل الثالث من هذا البحث للاعتراضات التي على هذا النحو.

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٥٢).

(٣) المقاصد الشافية (٣/ ٢٠٤).

(٤) المقاصد الشافية (٨/ ٢٧٠).

(٥) المقاصد الشافية (٩/ ٤٨٦).

(٦) الألفية، الكلام وما يتألف منه، (٧١).

على لام الأمر، فهي لا محل للنون فيها، وهي مع ذلك حرف لا اسم. لكن الشاطبي لم يجد لهذا المأخذ جوابًا، فقال: «وأما الرابع فما أجد له الآن جوابا»[(١)].

هذا ما يسر الله لي تحريره في التعريف بهذا الكتاب القيم، وفي منهج مؤلفه. وقراءة الكتاب والمطالعة المباشرة له فيها مزيد فائدة لمن أراد أن يستزيد.

۞ ثالثا: التعريف بابن الناظم:

سأعرف بابن الناظم من خلال تناول الأمور السبعة التالية:

١- اسمه ونسبه: هو «محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي[(٢)] الدمشقي الشافعي[(٣)] النحوي بن النحوي»[(٤)]. عُرِف بابن الناظم، «ولعل عصريه أبا حيان الأندلسي أول من سماه به... وعرف كذلك بالشارح عند طائفة من شراح الألفية كالمكودي والأشموني حتى صار علما له بالغلبة»[(٥)]، ويرى الطنطاوي أنَّه سمي بالشارح لأنَّه يعد أول شارح للألفية[(٦)].

٢- مولده ونشأته: ولد ابن الناظم بدمشق[(٧)]، ولم تحدد كتب التراجم سنة مولده،

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٦٨).

(٢) نسبة إلى طيّئ، وهو جُلْهُمة بن أُدَد من كهلان بن سبأ. انظر: جمهرة أنساب العرب (٣٩٨- ٤٠٤).

(٣) ذكر محمد سعيد أنَّ إسماعيل باشا البغدادي عد ابن الناظم مالكي المذهب، كما عد أباه كذلك، ثم قال: «وأظن أنَّ هذا الوهم جاء من أنَّ ابن مالك كان مالكيًّا في الأندلس، غير أنَّه تشفع في المشرق. فنظر - أي البغدادي- إلى مالكيته في الأندلس، ولم يعتد بشافعيته في المشرق، ومن أجل ذلك عد ابنه مالكيًّا -أيضا-». ابن الناظم النحوي (٣٠).

(٤) بغية الوعاة (١/ ٢٢٥).

(٥) ابن الناظم النحوي (٣٠).

(٦) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (١٦١).

(٧) انظر: الأعلام (٧/ ٣١).

واجتهد محمد سعيد في تقديرها، وترجح عنده أنَّه ولد سنة ٦٥٢هـ أو بعدها بقليل، واستند في ذلك إلى ما رواه المترجمون من أنَّ ابن الناظم مات قبل الكهولة سنة ٦٨٦هـ، والكهل هو من جاوز الرابعة والثلاثين على أبعد تقدير عند المعجميين، وهذا يعني أنَّ ابن الناظم لم يجاوز هذا السن. وهو بهذا التقدير يعترض على محمد بركات محقق كتاب التسهيل الذي قدَّرَ ولادته عام ٦٤٠هـ(١). وتقدير بركات قريب من تقدير الزركلي الذي ذكر بأنَّ ابن الناظم توفي عن نيف وأربعين عاما(٢).

ومستند محمد سعيد فيه نظر، ذلك أنَّ دلالات الألفاظ تتطور عن الدلالة المعجمية، وقد تجري على ألسنة الناس ولا يقصدون بها معناها المعجمي على وجه الدقة، فعلى سبيل المثال نجد أنَّ معنى الكهل في عرفنا قد تطور كثيرا عن الدلالة المعجمية، وصار يطلق على من هو في آخر مراحل العمر. وقد تكون هذه الدلالة الشائعة عندنا الآن شائعةً -أيضا- عند أولئك المترجمين، خاصة أنَّهم ليسوا من العرب الأقحاح، أو من أهل الاحتجاج الذين أخذ منهم أصحاب المعاجم مادة كتبهم، فالاستناد إلى تقدير سن الكهولة بالرجوع للمعجم قد لا يعول عليه؛ لأننا لا نأمن دوران الكلمة -عند من ترجم لابن الناظم- على المعنى الذي وضعت له في المعجم، ويحتمل أن يكون الذي قد وصل إلى سن الأربعين لا يزال يعرف عندهم بالشاب، أو على الأقل لا يطلقون عليه كهلا، كما هو الحال في وقتنا هذا، فتكون عبارة المترجمين (مات قبل الكهولة) صالحة لأن تصدق على من مات في الأربعين -أيضا-، ومن هنا لا يمكن اعتبار مستند محمد سعيد صالحا لدفع تقدير بركات والزركلي.

وما وصلنا من أخبار عن حياة ابن الناظم الخاصة قليل، وهي تتعلق بمراحل متقدمة من عمره، أما أطوار نشأته الأولى فلا نكاد نعرف عنها شيئا. وقد ذكروا من خبره أنَّ والده أقصاه إلى بعلبك لمجالسته من لا يصلح، فأقام فيها فترة، وحين توفي والده

----

(١) انظر: ابن الناظم النحوي (٣١).

(٢) انظر: الأعلام (٧/ ٣١).

طلب إلى دمشق، وولي وظيفة والده[١].

٣- مكانته العلمية: حظي ابن الناظم -رَحِمَهُ اللَّهُ- بمكانة علمية سامية، يدلنا على ذلك ما ذكره الصفدي عنه بعد وصفه بالإمام البليغ النحوي، قال: «كان إماما ذكيا فهما حاد الخاطر إماما في النحو إماما في المعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق جيد المشاركة في الفقه والأصول»[٢].

ومما يدل على جلالة قدره أنَّه ولي وظيفة والده بعد أن توفي، وجلس مجلسه، وما ذاك إلا لأنَّه أهل لهذه الولاية، إذ لا يصلح لخلافة ابن مالك إلا عالم له قدره.

وقد ذكر الصفدي من خبره ما يقطع على علو كعبه، ونفاذ بصيرته، قال: «حضر مجلس الشيخ شمس الدين الأيكي[٣]، وكان يعرف الكشاف معرفة مليحة، فقعد لا يتكلم والأيكي يذكر درسه إلى أن أطال الكلام، فقال له: يا شيخ بدر الدين، لأي شيء ما تتكلم؟ فقال: ما أقول ومن وقت تكلمتَ فيه إلى الآن عددتُ عليك إحدى وثلاثين لحنة!!»[٤].

وبقي أن أشير إلى أنَّ الصفدي ذكر أنَّ ابن الناظم لم يقدر على نظم بيت واحد، ولا يبدو لي أنَّه مصيب في هذا، فقد قرأت في شرحه للألفية ما يدل على قدرته على النظم، وذلك أنَّه حين تعرض لقول والده:

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الخَـبَرْ[٥]

رأى أنَّ هذا البيت قد يدخله وهم، ثم ذكر أنَّ والده لو قال البيت التالي لخلص

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥).

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن محمد الفارسي، برع في علم الأصلين والمنطق وعلم الأوائل، توفي سنة ٦٩٧هـ. انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣١٣).

(٤) الوافي بالوفيات (١/ ١٦٦).

(٥) الألفية، التنازع في العمل، (١٠٦).

من ذلك الوهم:

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإِنْ يَكُـنْ ذَاكَ فَـأَخِّرْهُ تُـصِبْ[1]

فيغلب على ظني أنَّ هذا البيت هو من مقول ابن الناظم، وأستبعد أن يكون قد استعان بأحد في نظمه. ولا أتصور -أيضا- أن يكون هذا هو البيت الوحيد الذي نظمه، فمن يقدر على نظم بيت واحد يقدر على نظم غيره.

٤- **شيوخه**: يبدو أنَّ كتب التراجم لم تذكر من شيوخه -فيما أعلم- سوى والده، ولو لم يكن عنده من الشيوخ غيره لكفاه! ووالده هو «محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجياني الشافعي النحوي»[2]، ولد بجيان سنة ٦٠٠هـ[3]، ثم انتقل إلى الشام، وتصدر لإقراء العربية بحلب، ثم بدمشق، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدمين. ومما قيل عنه -أيضا- إنَّه كان في النحو والتصريف بحرا لا يجارى، وحبرا لا يبارى. وأما أشعار العرب التي كان يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها! وكان نظم الشعر سهلا عليه رجزه وبسيطه وطويله وغير ذلك[4]، فقدم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لطلاب العربية خدمة جليلة حين نظم ألفيته الشهيرة، وهي تلخيص لمنظومة سابقة كان قد نظمها في نحو ثلاثة آلاف بيت، فاختصرها في الألفية، ولذلك تسمى -أيضا- (الخلاصة)، فذلل الكثير من الصعاب، واختزل الأفكار المتشعبة الواسعة في عبارات سهلة قصيرة، يسهل حفظها واستذكارها. وخلَّفَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إضافة لما سبق تركة علمية قيمة، أذكر منها: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه له، ولامية الأفعال، والضرب في معرفة لسان العرب، وسبك المنظوم وفك المختوم، وعدة الحافظ وعمدة اللافظ، وإيجاز التعريف، وشواهد التوضيح، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام،

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (١٨٨)، وقد تناولت دراسة المسألة بالتفصيل في ص٢٦٥ وما بعده.

(٢) بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

(٣) انظر: الأعلام (٦/ ٢٣٣)

(٤) انظر: بغية الوعاة (١٣٠).

وتحفة المودود في المقصور والممدود، وغيرها من الآثار القيمة. توفي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- سنة ٦٧٢هـ[١].

٥- تلاميذه: ذكر محمد سعيد عددا من تلاميذ ابن الناظم، لكن ذكر أنَّهم قليل، ولم يشتهروا في الدرس النحوي، وترجم لبعضهم بشكل موجز، وهم: بدر الدين بن جماعة، وشمس الدين الأذرعي، وأبو بكر ابن الصواف، وكمال الدين بن الزملكاني، وصدر الدين بن الوكيل، ونجم الدين العبادي، وبدر الدين بن زيد[٢].

٦- مؤلفاته: لابن الناظم عدد من المؤلفات، أذكر منها:

أ- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: وهو يعد أول شرح على الألفية، وهو شرح قيم جليل، قال عنه الصفدي: «وهو شرح فاضل منقى منقح، وخطأ والده في بعيض المواضع، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل على كثرة شروحها»[٣]، وممن زكى الكتاب -أيضا- صاحبُ النفح، قال: «من أجل تصانيفه شرحه على ألفية والده، وهو كتاب في غاية الإغلاق، ويقال: إنَّه نظير الرضي في شرح الكافية»[٤]. ويعرف هذا الشرح -أيضا- باسم (شرح الخلاصة) ويعرف كذلك باسم (الدرة المضيئة). ونظرا لأهمية هذا الكتاب وقيمته تناوله عدد من العلماء بالشرح[٥]. ويعد الكتاب من المصادر الرئيسة التي استخرج منها الشاطبي آراء ابن الناظم المذكورة في كتابه، وهو من مصادر الرئيسة لهذاالبحث -أيضا-.

ب- شرح لامية الأفعال: لامية الأفعال - كما مر ذكرها- هي منظومة لابن مالك من ١١٤ مزدوجا، تتناول أبنية الأفعال من مجردة ومزيدة وأبنية أسماء الفاعلين

---

(١) انظر: الأعلام (٦/ ٢٣٣).

(٢) انظر: ابن الناظم النحوي (٤٣).

(٣) الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥).

(٤) نفح الطيب (٢/ ٢٣٤).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية، مقدمة المحقق.

والمفعولين وأبنية المصادر ونحو ذلك، وشرح ابن الناظم عليها هو شرح مختصر، قد عرفه بقوله في مقدمة شرحه: «هذه أوراق تشتمل على قصيدة والدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في أبنية الأفعال، وما يتصل بها، وعلى ذكر ما يحتاج إليه من الأمثلة، وإيضاح ما استبهم، وتفسير الغريب»(١).

ج- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: ويعرف -أيضًا- بـ (شرح غريب تصريف ابن الحاجب)(٢)، وقد ذكر محقق الكتاب حسن العثمان أنَّ الكتاب ليس شرحا بالمعنى المعروف للشروح، وليست كل مسائله اعتراضات ومؤاخذات كما يوهمه العنوان، إنما يكشف فيه ابن الناظم عن المعاني ويزيل الغموض ويصوب الأوهام ويناقش الاعتراضات، ثم يذكر البديل المناسب، ويبسط أدلته من القرآن والحديث وكلام أئمة العربية(٣).

د- المصباح في اختصار المفتاح للسكاكي: قال عنه الصفدي: «هو في غاية الحسن»(٤).

ومن مؤلفاته أيضا: (روضة الأذهان) و(مقدمة في المنطق) و(مقدمة في العروض) و(تتمة شرح التسهيل) و(شرح ملحة الإعراب للحريري)(٥).

٧- **وفاته:** توفي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بدمشق سنة ٦٨٦هـ من قولنج كان يعتريه كثيرا، وكثر التأسف عليه(٦).

---

(١) شرح لامية الأفعال (٢٧).

(٢) انظر: الأعلام (٧/ ٣١).

(٣) انظر: بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب (٧٨).

(٤) الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥).

(٥) انظر: الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥)، وبغية الطالب (٥٥).

(٦) انظر: الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥).

الفصل الأول

الفصل الأول

الاعتراضات في المسائل النحوية

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: الاعتراضات في المبنيات.
- المبحث الثاني: الاعتراضات في نواسخ الابتداء.
- المبحث الثالث: الاعتراضات في مسائل الجر.
- المبحث الرابع: الاعتراضات في مسائل التوابع.
- المبحث الخامس: الاعتراضات في مسائل الحذف.
- المبحث السادس: الاعتراضات في مسائل نحوية مختلفة.

المبحث الأول

الاعتراضات في المبنيات

وفيــــه:

- تمييزُ ابنِ مالك اسمَ فعل الأمر عن فعل الأمر بعدم قبول النون.
- المعتبر في الشبه الوضعي لما كان على حرفين.
- الخلاف في اعتبار علة الاستغناء مقصودة عند ابن مالك في تعليله لبناء المضمرات.

* *   * ** *   * *

تمييزُ ابنِ مالك اسمَ فعل الأمر عن فعل الأمر بعدم قبول النون

• توطئـــــة:

قال ابن مالك:

..................وَسِــــــمْ   بـالنّونِ فِعْلَ الأَمْـرِ إنْ أَمْـرٌ فُهِـمْ
وَالأَمْـرُ إنْ لَمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَـلْ   فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحوَ صَهْ وحَيَّهَلْ [(١)]

ذكر -هنا- أنَّ علامة فعل الأمر هي قبول نون التوكيد، والدلالة على الأمر، فإن فُقِدت إحدى العلامتين لم تكن الكلمة فعلَ أمر؛ لأنَّها إن قَبِلَت النون ولم تدلَّ على الأمر فهي فعل مضارع، وإن دلَّت على الأمر دون قبول النون فهي اسم فعل، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ... الخ». إلا أنَّ على هذا البيت مآخذ، ذكرها الشاطبي، وردَّها[(٢)]، إلا مأخذًا واحدًا لم يجد له جوابًا، وهو «أنَّ هذا الكلام يقتضي أنَّ لام الأمر اسم لصدقه عليها، فإنَّها كلمة مفيدة بنفسها معنى الأمر وضعًا، وليست بقابلة للنون أصلاً، فهي مثل (صه) و(حيَّهل) في هذا المعنى فدخلت له بمقتضى هذا الكلام في نوع الأسماء وذلك غير صحيح، فهذا الكلام فيه ما ترى»[(٣)].

فانطباق كلام ابن مالك على لام الأمر هو أحد الإشكالات التي تؤخذ عليه، لكنَّ ابنه فسَّر البيت بكلام يُخرِج لام الأمر منه، قال: «إذا دلت الكلمة على معنى فعل الأمر، ولم تصلح لنون التأكيد فهي اسم فعل، نحو: (صه) بمعنى اسكت، و(حيَّهل) بمعنى

----

(١) الألفية، الكلام وما يتألف منه، (٧١). والبيت الأول بتمامه:

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ

(٢) انظر هذه المآخذ والرد عليها في المقاصد الشافية (١/ ٦٤ وما بعده).

(٣) المقاصد الشافية (١/ ٦٥).

أقبِلْ أو أسرِعْ أو عجِّلْ»[1]. ففسَّر ابن الناظم الأمر بالكلمة الدالة على معنى فعل الأمر، وهذا يخرج لام الأمر؛ لأنَّها لا تدل على معنى فعل الأمر، بل على الأمر المجرد، لكن تفسيره هذا لم يجد قبولاً عند الشاطبي.

- **نص الاعتراض:**

ذكر الشاطبي أنَّه لم يجد جوابًا يعتذر به لابن مالك في دخول لام الأمر في قوله: «وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ... الخ»، ثم قال: «إلا إن صحَّ جواب ابنه من أنَّهُ عنى بالأمر الكلمة الدالة على معنى فعل الأمر، فإذ ذاك تخرج لام الأمر؛ لأنَّها لا تدل على معنى فعل الأمر، وإنما تدل على معنى الأمر خاصة»[2]، ثم اعترض على هذا التفسير بقوله: «وهذا التفسير غير مُسلّم، إذ لا دليلَ يدلُّ عليه من كلامه، وإنما قوله: (والأمر) على حذف مضافٍ واحد يُضطر إلى تقديره؛ لأنَّ حقيقة الأمر هو فعل الأمر، وفعل الأمر لا يصح نسبة لحاق النون إليه، فهو إذًا على تقدير (كلمة) أو(لفظة)، أي: (وكلمة الأمر) أو(ولفظ الأمر)، ولا يقدّر هنا الفعل فيقال: (وفعلُ الأمر)؛ لأنَّه منافٍ لقوله بعد: (هو اسم) فتأمّله، فهذا المضاف المقدّر هو الذي يدلُّ عليه الكلام، وأما تقدير ابن الناظم فغير مفهوم من كلامه البتة»[3].

- **دراسة المسألة:**

ذكر الشاطبي أنَّه يلزم في قول ابن مالك: (والأمر) تقدير مضافٍ قبله، وهذا المضاف يقدر بِنحو: (كلمة الأمر) أو(لفظ الأمر)، ولا يجوز ما ذهب إليه ابن الناظم من تقدير: (معنى فعل الأمر)، بل إنَّ المُقدر واحد، وهو: (كلمة) أو (لفظ). ولا يجوز -أيضًا- تقدير: (فعل)؛ لأنَّ تقدير الكلام حينئذ يكون كما لو أنَّه قال: (وفعل الأمر هو

---

(١) شرح ابن الناظم (١١).

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٦٨).

(٣) المقاصد الشافية (١/ ٦٨- ٦٩).

اسم إن لم يقبل النون)، وفي ذلك منافاة بين المبتدأ: (فعل الأمر) والخبر: (هو اسم).

وللصبان والخضري كلامٌ قريبٌ من كلام الشاطبي، فقد ذكرا أنَّ تقدير (فعل الأمر) ممتنع؛ لئلا ينافي الخبر المبتدأ، ثم أجابا عمَّا لم يجب الشاطبي عنه، فذكرا أنَّ لام الأمر لاتَرِدُ في كلام ابن مالك؛ لأنَّ الحرف لا يدل بنفسه، بل بغيره[(١)]. قال الخضري مفسرًا قول ابن مالك: «والأمر»: «والمراد الأمر اللغوي وهو الطلب، لا فعل الأمر لئلا ينافيه الحكم عليه بأنَّه اسم، وفيه حذف مضاف، أي: (ودال الأمر)، أي: الدال عليه بنفسه، فخرجت لام الأمر؛ لأنَّ دلالة الحرف بغيره»[(٢)].

• الترجيـــــــح:

اعتراض الشاطبي على ابن الناظم فيه نظر، إذ قال: «إلا إن صحَّ جواب ابنه من أنَّهُ عنى بالأمر الكلمة الدالة على معنى فعل الأمر...» [(٣)]، فجعَلَ شرْح ابن الناظم للبيت جوابًا عن ابن مالك، والظاهر أنَّ ابن الناظم لم يلمح الاعتراض الذي على والده في البيت، فلا يجوز –على ذلك- أن يُجعل شرحه للبيت جوابًا عن ذلك الاعتراض، بدليل أنَّه لم يقل بأنَّ لفظ الأمر في بيت والده هو على حذف مضافين، وأنَّ التقدير: « معنى فعل الأمر »، بل قال:«إذا دلت الكلمة على معنى فعل الأمر...»[(٤)]، وهذه صياغة بيان وشرح، لا صياغة جواب واعتذار، حسبما يعطيه ظاهر كلامه.

ووجه اعتراض الشاطبي على ابن الناظم في هذه المسألة أنَّ ابن الناظم قدَّر قبل (الأمر) مضافين، ورأى الشاطبي أنَّ تقديره لا دليل عليه من كلام ابن مالك، وأنَّه ينبغي أن يكون المُقدر واحدًا. والظاهر أنَّ ابن الناظم لا يريد أن يقدِّر شيئًا مما ذكره

----

(١) انظر: حاشية الصبان (١/ ٩٢- ٩٣)، وحاشية الخضري (١/ ٣٨).

(٢) حاشية الخضري (١/ ٣٨).

(٣) المقاصد الشافية (١/ ٦٨).

(٤) شرح ابن الناظم (١١).

الشاطبي، لما تقدم من أنَّ كلامه هو من قبيل الشرح، لا من قبيل الجواب عن اعتراض، فليس اعتراض الشاطبي بصحيح، إذ هو على شيء لم يُرده ابن الناظم، ولم يقل به.

أما الجواب الذي يصلح لإخراج لام الأمر من كلام ابن مالك فهو جواب الصبان والخضري المتقدم[1]، فكلامهما في ذلك مقنع، وبقولهما أقول، والله – تعالى- أعلم.

---

(١) انظر: ص٤٣ من هذا البحث، وحاشية الصبان (١/ ٩٢- ٩٣)، وحاشية الخضري (١/ ٣٨).

المعتبر في الشبه الوضعي لما كان على حرفين

• توطئـــــــــة:

الاسم على نوعين: معرب ومبني. والأصل في الأسماء الإعراب؛ ولذلك لا يُسأل عن علة إعراب الاسم، بل يُسأل عن علة بنائه؛ لأنَّه على خلاف الأصل[1].

وقد ذكر النحاة عدة علل لبناء الاسم، منها شبه الحرف كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات، ومنها تضمُّن معنى الحرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، ومنها وقوع الاسم موقع المبني كأسماء الأفعال والمنادى المبني، ومنها مضارعة ما وقع موقع المبني نحو: (حذامِ)، ضارعَ (نزالِ)، و(نزالِ) وقعَ موقع (انزل)، ومنها الخروج عن النظير نحو: (أي) الموصولة[2]، وغيرها[3].

ورأى ابن مالك أنَّ علة البناء هي شبه الحرف لا غير[4]، وذكَرَ لهذا الشبه أنواعًا. قال في الألفية:

والاسْـمُ مِنْـهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْنِـي ... لِـشَبَهٍ مِـنَ الحُـرُوفِ مُـدْني

----

(١) انظر: اللباب (٢/ ٧٤).

(٢) قال ابن عصفور عن (أي) الموصولة: «إنَّها فارقت سائر الموصولات في أنَّها إذا وُصلت بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو: (جاءني أيهم قائم). ولا يجوز في غير أي إلا لضرورة أو في قليل من الكلام». شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٢٩).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٨٦- ٢٨٧)، والمقرب (١/ ٢٨٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٢٨- ٣٢٩)، والتذييل والتكميل (١/ ١٣٢)، والارتشاف (٢/ ٦٧٥)، وشرح التسهيل للمرادي (٨٥- ٨٦)، وتعليق الفرائد (١/ ١٣١)، والأشباه والنظائر (٣/ ٥٠ وما بعده)، والهمع (١/ ٥٨ وما بعده).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢١٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧ وما بعده)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ١٠٩ وما بعده). وممن حصر البناء في شبه الحرف قبل ابن مالك: سيبويه (الكتاب ١/ ١٥)، وابن جني (الخصائص ١٦٢)، والشلوبين (التوطئة ١١٨)، وانظر: شرح التسهيل للمرادي (٨٥)، والأشباه والنظائر (٣/ ٥٢)، والهمع (١/ ٥٨).

كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنا　　　والمَعْنَوِيِّ في مَتى وفي هُنا
وَكِنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا　　　تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا[1]

ومعنى هذا أنَّ أنواع الشبه عنده هي: الشبه الوضعي – وسيأتي–، والشبه المعنوي مثل (متى) و(هنا)، والشبه الاستعمالي مثل أسماء الأفعال، والشبه الافتقاري مثل الموصولات. ولا يتسع المقام لشرح هذه الأنواع، فليرجع إليها في مظانها[2].

والذي يعنينا هنا هو الشبه الوضعي، ومعناه: شبهُ الاسم للحرف في كونه موضوعا على حرف واحد نحو: تاء الفاعل، حيث أشبهت اللام والباء والكاف ونحوها، أو على حرفين نحو(نا)، أشبهت (هل) و(بل) و(لا) و(ما) ونحوها. لكن الشاطبي ذكر أنَّ الاسم إن كان على حرفين فإنَّه لا يكون مُشبهًا للحرف حتى يكون الثاني منهما حرف لين، فإن لم يكن الثاني حرف لين لم يكن الاسم مُشبهًا للحرف شبهًا وضعيًّا.

أما غير الشاطبي فالشبه الوضعي عنده حاصل بمجرد كون الاسم على حرف أو حرفين مطلقًا، أي سواء كان الثاني منهما حرف لين أم لا، وعلى ذلك مشى ابن الناظم، قال: «...أما بناؤه – أي الاسم– لشبهه بالحرف في الوضع، فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين، فإنَّ الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا، والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد (كباء الجر أو لامه)، أو حرفين كـ (من وعن). فإذا وضع الاسم على حرف واحد أو حرفين بُني حملاً على الحرف، فالتاء في قوله: (جئتنا) اسم؛ لأنَّه مسند إليه، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرف واحد، و(نا) –أيضًا– من (جئتنا) اسم؛ لأنَّه يصح أن يسند إليه، كقولك: (جئنا)[3]، ويدخله

---

(١) الألفية، المعرب والمبني، (٧١).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١٢ وما بعده)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٢١٧ وما بعده)، والمقاصد الشافية (١/ ٧٤ وما بعده).

(٣) في الطبعة: (جئتنا)، والصواب هو (جئنا)؛ لأنّ (نا) يصح أن يسند إليه إذا كان فاعلا، لا مفعولا. وقد نبهني لهذا الخطأ الطباعي سعادة أ.د/ عياد الثبيتي أثناء مناقشة الرسالة فجزاه الله خيرا.

حرف الجر، نحو: (مررت بنا)، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين»[1].

وقد اعترض الشاطبي على ذلك، إذ أوجبَ في الاسم الموضوع على حرفين أن يكون الثاني منهما لينا حتى يُقال بأنَّه مشبه للحرف وضعًا، فالتقييد باللين ضروري - عنده-، وقد ذكر الدواعي التي دفعته لهذا التقييد، فقال: «... و(نا) في قوله: (جئتنا) موضوعة على حرفين، ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كَـ (ما) و(لا) و(يا)، فإنَّ شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نصَّ عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به، إذ من الأسماء ما هو على حرفين نحو: (يد) و(دم) و(هَنٌ)، وهي مع ذلك معربة، فلو كان وضعها على حرفين مطلقا معتبرا لكان (يد) و(دم) مبنيين؛ لأنَّهما موضوعان على حرفين: كَـ (من) و(عن) و(إن) و(لم)، وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء (كم) و(مَن) و(ما) ونحو ذلك بأنَّها موضوعة على حرفين فأشبهت (هل) و(بل) و(قد). فإن قيل إنَّ (يدا) و(دما) ونحوهما لاماتها مقدرة بدليل ظهورها في التصغير والتكسير فليست بثنائية في الأصل فلذلك أعربت. فالجواب: أنَّ هذا التقدير أمر حكمي اضطر إليه عند الاحتياج إلى الحرف الثالث لإقامة بنية التصغير أو التكسير. ألا ترى أنَّ (من) و(عن) ونحوهما على حرفين حقيقة، فإذا سميتَ بواحد منهما تركته على حاله ولم تحتج إلى حرف ثالث كَـ (يد) و(دم)، بخلاف ما إذا سميت بِـ (ما) أو(لا) أو(في) أو(لو) أو نحو ذلك مما ثانيه حرف لين فإنَّك لا تتركه على حاله بل تزيد عليه حرفا ثالثا حتى يدخل في بنات الثلاثة لفظا، ليخرج عن وضع الحرف الأصيل له إلى وضع الاسم الأصيل. فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حدِّ ما مثَّل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق...»[2].

وبعد أن قرر ما تقدم، التفت إلى من أطلق القول بالشبه الوضعي للحرف في

---

(١) شرح ابن الناظم (١٢).

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٧٤- ٧٥).

الاسم الموضوع على حرفين، دون أن يُقيد بكون الثاني لينًا، فاعترض عليه، ومن جملة الـمُعترض عليه: ابن الناظم.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «...ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناظم في شرح هذا النظم»[1].

- **دراسة المسألة:**

ذكر الشاطبي في معنى شبه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين، لكنه اشترط أن يكون ثاني الحرفين لينا، ولم ينص جمهور النحاة على هذا الشرط، إنما أطلقوا القول بالوضع على حرفين، ومنهم الناظم وابنه[2]، وآخرون، كابن الحاجب، وأبي حيان، وابن هشام، وابن عقيل، وابن هانئ، والمكودي، والأشموني، والأزهري، والسيوطي[3].

حجج الشاطبي:

احتج الشاطبي لرأيه بحجج مختلفة، فذكر أنَّ المعتبر في شبه الاسم للحرف من ناحية الوضع هو أن يكون الاسم على حرف أو حرفين ثانيهما لين؛ لأنَّه ليس في الأسماء المعربة ما ثانيه حرف لين، بل إنَّ هذا الوضع خاصٌّ بالحروف، لا تشاركه فيها الأسماء، أما ما لم يكن الثاني فيه حرف لين فهو غير مُشْبه لوضع خاص بالحروف، بل إنَّ هذا

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٧٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢١٧- ٢١٨)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ١٠٩ وما بعده)، وشرح ابن الناظم (١٢- ١٣).

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٧٦٤)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٨٣- ٢٨٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩)، وشرح ابن عقيل (١٧)، وشرح ابن هانئ (١/ ٤٠- ٤١)، وشرح المكودي (١/ ٨٨)، وشرح الأشموني (١/ ٢٠)، والتصريح (١/ ٤٢)، والهمع (١/ ٦٢)، والبهجة المَرضِيَّة (٣٣).

الوضع - أعني كون الاسم على حرفين ليس ثانيهما لينا- مشترك بين الحروف نحو(من، وعن)، والأسماء نحو: (يد) و(دم) و(هَنٌ)، ولذلك لم تُبنَ هذه الأسماء، ولم تستحق أن يُعمل فيها شبه الحرف، لكونها لم تأتِ على وضع خاص بالحروف، فلو كان الوضع على حرفين مطلقا معتبرا لبُنيت.

ثم ذكر الشاطبي أنَّ ابن جني احتج بإعراب نحو(يد) و(دم)، لرد قول من يقول إنَّ سبب بناء (كم) ونحوها أنها على حرفين مشبهةً لنحو: (هل) و(قد)، فقد ذكر ابن جني أنَّه كان ينبغي على هذا أن يُبنى نحو: (يد) و(دم) و(هن) ونحوها، لكنها أعربت. فإن قيل: بأنَّ هذه الأسماء لها ثالث محذوف لكنَّه معتد به فلذلك أعربت، فجواب ابن جني عنه: أنَّ هذه الأسماء لـمَّا نقصت أشبهت الحرف، وإن كان أصلها ثلاثة، فكان ينبغي أن يُعتد بهذا الشبه فتبنى لأجله هذه الأسماء كما اعتدوا بالشبه في المنادى المفرد المعرفة فبنوه وقد كان أصله أن يعرب، لكن لـمَّا دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بُني، ولم يمنع من بنائه جريُه معربا قبل حال البناء، وهذا شبهٌ معنوي، والشبه في نحو(يد) و(دم) لفظي، والشبه اللفظي أقوى من المعنوي، فكان يجب ألا يمنع من بنائه كونه ثلاثي الأصل، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معربا(1).

أما جواب الشاطبي عن نحو: (يد) و(دم) فقد ذكر أنَّ تقدير اللام فيها أمر حكمي يُحتاج إليه لإقامة بنية التصغير والتكسير، ثمَّ ذكر دليلا آخر يثبت به أنَّ وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان على حرفين ثانيهما لين، وهذا الدليل هو أنك إذا سمَّيت بنحو: (مِن) و(عن) لا تزيد عليهما شيئا من الحروف؛ لأنَّ الأسماء تأتي أيضا على هذا الوضع، فلا إشكال في تركهما على حالهما، بخلاف ما إذا سمَّيتَ بنحو: (لا) و(في) و(لو) فإنَّك تحتاج إلى تضعيف الأخير فيها، حتى تخرج من الوضع الخاص بالحروف؛ لأنَّه لا يصلح أن تكون أسماءً وهذا وضعها، إذ ليس في الأسماء المعربة ما ثانيه حرف لين.

---

(1) انظر: الخصائص (155- 156).

ويبدو أنَّ تمثيل الناظم بِـ (نا) جعلَ الشاطبي يعتقد أنَّ ابن مالك له المذهب نفسه، وهذا الاعتقاد نفهمه من قوله: «فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حدِّ ما مثَّل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق»[١]، والصحيح أنَّ ابن مالك لم يقيِّد تقييد الشاطبي، ولم أجد في مصنفاته ما ينص على ذلك، بل وجدته أطلق القول في الوضع على حرفين، كما فعل غيره من النحاة.

الردود على الشاطبي:

أورد الأزهري مذهب الشاطبي هذا، وذكر قبل إيراد مذهبه كلامًا يُفهم منه أنَّه تعريض بالرد على مذهب الشاطبي، فقال في بيان ضابط الشبه الوضعي: «أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد، أو على حرفين فقط، سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا»[٢].

وقد نقلَ الأشموني -أيضًا- كلام الشاطبي في هذه المسألة[٣]، ولم يعلق عليه، إنما ذكر في كلامه ما يُفهم منه بأنَّه رفْضٌ لمذهب الشاطبي، حيث ذكر أنَّ (نا) تشبه (عنْ)، وهذا خلاف مذهب الشاطبي، حيث يراها تشبه نحو: (لا) مما ثانيه لين.

واعترض الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- على رأي الشاطبي بقوله: «وادعى الشاطبي أنَّ أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف لين، وهو خلاف ما يراه المحققون»[٤].

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٧٥).

(٢) التصريح (١/ ٤٢).

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٠ وما بعده).

(٤) انظر: أوضح المسالك (١/ ٢٩)، هامش: (١).

- **الترجيـــــح:**

رأي الشاطبي فيه نظر، وتمثيله بنحو: (يد) و(دم) تمثيل مشكل، فهو أتى بهذا التمثيل ليثبت أنَّ من الأسماء ما هو على حرفين صحيحين، وهو معرب، ولم يستحق البناء حتى مع كونه على حرفين؛ إذ الثاني منهما ليس بلين، فلم يشبه وضعًا خاصًّا بالحروف؛ لأنَّ الوضع على حرفين صحيحين هو وضع مشترك بين الحروف والأسماء -عنده-، وليس خاصًّا بالحروف وحدها.

ولا يصح تمثيل الشاطبي بنحو: (يد) و(دم)؛ لأنَّ هذه الأسماء ونحوها على ثلاثة أحرف في أصل الوضع، ويؤيد ذلك أنَّ الفارسي قد جعل لفظ (يد) في التقدير لفظًا ثلاثيا من باب (سَلِسَ) و(قَلِقَ)، أي مما فاؤه ولامه من جنس واحد[(1)].

فالصحيح أنَّ (يد) و(دم) ونحوهما من الثلاثي الوضع، وإنما حذفت لاماتها للتخفيف[(2)]، وليس صحيحًا ما ذكره الشاطبي من أنَّ لاماتها مُقدَّرة لأمر حكمي من أجل بنية التصغير والتكسير؛ لظهور اللام في غير هاتين البنيتين، حيث ظهرت لام (يد) في التثنية في قوله:

يَـدَيَانِ، بَيْـضاوانِ، عِنْـدَ مُحَلِّـمٍ ... قَـدْ تَمْنَعانِـكَ أَنْ تُـضامَ، وتُـضْهَدا[(3)]

وقد ظهرت لام (يد) -أيضًا- في اشتقاق الفعل منه، وذلك في قول العرب: «يديْتُ إليه يدا»، أي أوليتُ له معروفاً[(4)].

وسُمِع (يديتُ) أيضا في قوله:

---

(١) انظر: المسائل الحلبيات (٨).

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي (٣/ ١٨٦).

(٣) البيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٠٣)، وشرح الملوكي (٢٨٢)، والخزانة (٧/ ٤٧٦).

(٤) انظر: المسائل الحلبيات (٧)، وشرح الملوكي (٤١٣).

يَديْتُ عَلى ابْنِ حَسْحاسِ بنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذي الجَذاةِ، يَدَ الكريمِ(١)

أما لام (دم) فقد ظهرت في التثنية في قوله:

فَلَوْ أَنَّا عَلى حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقينِ(٢)

وقد استشعر ابن الناظم مثل هذا الاعتراض - أي: إعراب نحو(يد) و(دم) مع كونهما على حرفين- ورَدَّ عليه، قال: «فإن قلتَ: (يد) و(دم) على حرفين، ونراه معربا. قلتُ لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما (يدْيٌ) و(دمْيٌ)، بدليل قولهم: (الأيدي)، و(الدماء)، و(اليَديَان)، و(الدَّمَيَان)، فما لم يكن موضوعا في الأصل على حرفين لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يُعتبر»(٣). وقال ابن مالك: «ولا يدخل في هذا ما عرضَ له النقص كَـ (دم) فإنَّ له ثالثا يعود إليه في التصغير كَـ (دُمَيّ) وفي التكسير كَـ (دماء) وفي الاشتقاق كَـ (دمِيَ العضو)»(٤).

ورأى ابن هشام أنَّ إعراب نحو(أب) و(أخ) إنما كان «لضعف الشبه بكونه عارضاً، فإنَّ أصلهما (أبوٌ) و(أخوٌ)، بدليل (أبوان) و(أخوان)»(5). وقال السيوطي: «فإن أُورِد على ذلك نحو: (أب) و(أخ) و(حم) و(هن) و(فم) و(ذي) و(يد) و(دم) فإنَّها معربة مع كونها على حرفين. فالجواب أنَّها وُضعت ثلاثية، ثم حُذفت لاماتها، والعبرة

---

(١) البيت لمعقل بن عامر الأسدي، وهو بلا نسبة في اللسان مادة (جذا)، و شرح الملوكي (٤١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٤٣)، ومنسوب إلى بعض بني أسد في شرح الحماسة للتبريزي (١/ ٩٩)، وشرحها للمرزوقي (١٩٣). ورواه الحموي في معجم البلدان (٢/ ١١٢) بلا نسبة، بلفظ (الجداة)، وقال في معناه: موضع في بلاد غطفان.

(٢) مختلف في نسبة البيت، فقيل لعلي بن بدَّال السلمي، وقيل للأخطل، وقيل للفرزدق، وقيل للمثقب العبدي. وهو بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٢٨)، والإنصاف (١/ ٣٥٧)، وشرح الملوكي (٤٠٩)، والمقرب (٢/ ٤٤).

(٣) شرح ابن الناظم (١٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٢١٨).

(٥) أوضح المسالك (١/ ٢٩).

بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارئ»[1].

أما حجة ابن جني فلا تظهر لي قوتها -أيضا-، فقد رأى أنَّ (زيدًا) اعتُبِر فيه الشبه العارض بالحرف حين وقع منادى، فبُنِيَ لأجل ذلك، فكان ينبغي -أيضًا- أن يعتبر الشبه العارض في نحو: (يد) و(دم)، فيبنيان، ولـمَّا لم يبنيا لم يصح قول من قال ببناء نحو: (كم) لكونها أشبهت الحروف في الوضع على حرفين. هذا كلامه، وقد ذكرت أنَّه ليس بقوي -في اعتقادي-، ووجْهُ ذلك أنَّ (زيدًا) المنادى لم يشبه الحرف أصلا، وقد ذكرتُ في أول كلامي في هذه المسألة أنَّ بعض النحاة يذكرون أنَّ المنادى مبنيٌّ لوقوعه موقع المبني لا لشبه الحرف، قال الأُبَّذي[2]: «والمبنيات وقعت موقع ضمير الخطاب، وذلك أنَّ المنادى مخاطَب، والخطاب إنما يكون بضمائره المختصة به، فكان ينبغي أن يقال: (يا أنت)، أو(يا إياك)، فوقع الظاهر موقعه»[3]، فالمنادى عنده مبني لا لشبهه بالحرف، بل لوقوعه موقع (أنت) أو(إياك). لكن ابن جني يحصر علل البناء في شبه الحرف فقط، ويحاول أن يرد كل مبنيٍّ إلى ذلك الشبه، حتى لو على سبيل التكلف.

فالراجح أنَّ الوضع على حرفين صحيحين أصالةً هو وضع تختص به الحروف دون الأسماء، وقد ظهرَ بطلان الاعتراض بِـ (يد) و(دم)، لكن قد يُعترض باسمين آخرين، هما: (مع)، و(قد) بمعنى حسب، فهذان اسمان على حرفين، وليس الثاني منهما لين، وهما معربان، ومعنى هذا أنَّ هناك من الأسماء ما هو على حرفين صحيحين، فلم تختص الحروف بهذا الوضع، فصحَّ -على هذا- مذهب الشاطبي.

والجواب عن هذا أنَّ (مع) إنما أعربت للزومها الإضافة، ولزوم الإضافة معارض

---

(١) الهمع (١/ ٦٢).

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الخشني الأُبَّذي، كان نحويا ذاكرا للخلاف النحوي، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه وغوامضه، توفي سنة ٦٨٠هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ١٩٩).

(٣) شرح الأبذي على الجزولية (٢٢٨)، وانظر: البيان (٣٦٤).

للشبه[1]، فأعربت (مع) كما أعربت (أي) حين لازمت الإضافة، إذ إنَّ الإضافة من خصائص الأسماء[2]، فلما لازمت الإضافة ابتعدت عن شبه الحرف فأعربت.

وقد ذكر الصبان أنَّ الغالب في (قد) البناء، وأنَّ إعرابها لغة[3].

فلا يصح الاعتراض بِـ (مع) و(قد)، فإنَّ النحاة لم يسلموا بحقيقة وضعهما، ولم يسلموا -كذلك- بحقيقة حالهما من الإعراب والاسمية، فقد قيل في (مع) إنَّها ثلاثية في أصل الوضع لا ثنائية، وإنَّ «أصلها (مَعَيٌ)، فحُذفت لامها اعتباطا، ولذا ردت إليها عند نصبها على الحال، فيقال: معاً»[4]، وقيل إنَّها اسم مبني في بعض اللغات[5]، وقيل -أيضًا-: هي حرف مبني[6]. وقد تقدَّم بأنَّ الغالب في (قد) البناء؛ ولذا فإنَّ النحاة لم يحسموا القول بأنَّ من الأسماء المعربة ما هو ثنائي الوضع أصالةً على حرفين صحيحين، كما حسموا قولهم في الحروف، فضلاً عن أنَّ الوضع على حرفين صحيحين أصالةً هو وضع كثير شائع في الحروف، فينبغي أن يُعتدَّ بهذا الكثير، وألا يُلتفت إلى القليل الموجود في الأسماء، فإنَّه لا عبرة بالقليل، مع أنَّ هذا القليل مُعترض عليه، ومطعون فيه، ولم يسلم به النحاة، فلم يؤثر ذلك في أن يكون هذا الوضع مختصًّا بالحروف.

أما استدلال الشاطبي بأنك إذا سمَّيتَ بِـ (من) و(عن) تركتهما على حالهما، وإذا سمَّيتَ بِـ (لو) و(لا) غيَّرتَ فيهما، فليس فيه دليل على أنَّ نحو(مِن) و(عَن) ليس وضعاً تستأثر به الحروف، وأما سبب عدم التغيير فيها فلأنَّ صورتها وافقت صورة الأسماء الناقصة نحو: (يد) و(دم)، والموافقة في الصورة لا تعني الموافقة في أصل الوضع، فإنَّ

----

(١) انظر: الهمع (١/ ٦٢).

(٢) انظر: أوضح المسالك (١/ ٢٩- ٣٠)، و الهمع (١/ ٦١).

(٣) انظر: حاشية الصبان (١/ ١٠٤).

(٤) الهمع (١/ ٦٢)، وانظر: حاشية الصبان (١/ ١٠٤).

(٥) انظر: الهمع (٢/ ١٦٩).

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٧٤- ٣٧٥).

أصل الناقص ثلاثي -كما تم بيانه-، وهذه الحروف ثنائية، فلا اشتراك بينهما في الوضع.
وسبب التغيير في نحو(لو) و(كي) هو انعدام وجود صورة مماثلة لها في الأسماء، قال سيبويه في سبب تغيير نحو(لو) إذا سميت به: «ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح»[(١)]، وكذلك قال في (كي): «أما كي فتثقَّل ياؤها لأنَّه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح»[(٢)].

وكلام سيبويه لا يلزم منه القول بأنَّ ما كان ثانيه حرف لين فهو على وضع الحرف الأصيل، وما ليس ثانيه لينًا ليس على ذلك الوضع، بل كلاهما على وضع مختص بالحروف. وإنَّما غُيِّرَ نحو: (لو) و(كي) عند التسمية لأنَّه ليس له صورة توافقه، وبقي نحو: (من) و(عن) على حاله لأنَّ له صورة توافقه، والموافقة في الصورة ليست موافقة في الوضع كما- ذكرتُ-.

ومن خلال ما أسلفتُ في الردِّ على الشاطبي يظهر لي أنَّ الأخذ بقول ابن الناظم وجمهور النحاة أولى، والله – تعالى – أعلم.

---

(١) الكتاب (٣/ ٢٦١).

(٢) الكتاب (٣/ ٢٦٣).

الخلاف في اعتبار علة الاستغناء مقصودة عند ابن مالك في تعليله لبناء المضمرات

- **توطئـــــة:**

اختُلِف في علة بناء المضمرات، فقيل إنَّها بُنِيت لشبه الحرف معنىً[1] أو وضعًا أو جمودا[2] أو افتقارًا[3]، «وقيل: إنما بُنِيت لعدم تأتِّي محل الإعراب؛ لأنَّها قد زيد عليها في كثير من ألفاظها، ولا يصح أن يكون الزائد حرف إعراب، كما هو في مثل (بعلبك)؛ لعدم قبوله قبل التركيب. وقيل: إنما بُنِيت إشعارًا بنزولها عن الظاهر؛ لأنَّها مختصرة منه ومفتقرة إليه، فلو أُعربت ساوته، وهو ممنوع؛ لأنَّ المعروف من كلامهم نزول الفروع عن الأصل، لاسيما وهو يطلبه في كثير من الألفاظ. وقيل: إنما بُنِيت لازدحام الدلالة على التأنيث، والدلالة على التذكير، كل منهما على جهة التعيين، فلو أُعرب زال التعيين، وهو مقصود»[4]، ونقل الشاطبي عن السيرافي أنَّ علة البناء في المضمرات هي «الإبهام في الأشياء كلها، والدخول عليها؛ لأنَّ المضمر يقع على كل شيء من الحيوان وغيره، فأشبه الحرف من حيث إنَّ الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلها»[5]. وذكر ابن يعيش

---

(١) أي أنَّ كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهو من معاني الحروف. انظر: شرح ابن الناظم (٣٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٦٢).

(٢) قال ابن مالك: «والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات، وبأن يبنى منه مفعلة دالاً على الكثرة كما فُعِل بالمتمكن من الأسماء، وإن لم يكن مشتقًّا، كَـ(مَسْبعة) لموضع كثرة السباع، و(مذْأَبة) لموضع كثرة الذئاب». شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٧).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٦- ١٦٧)، وشرح ابن الناظم (٣٥)، وشرح ابن هانئ (١/ ٨٩)، والمساعد (١/ ١١٨)، والمقاصد الشافية (١/ ٢٦٧)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٢٦).

(٤) شرح ابن هانئ (١/ ٨٩).

(٥) المقاصد الشافية (١/ ٢٦٩- ٢٧٠).

أنَّ من أوجه بناء المضمرات أنَّها كالجزء من الاسم الظاهر، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب[1]. وقيل: إنَّ علة البناء فيها هو الاستغناء. وممن نقل هذه العلة ابن الناظم، وذكرَ أنَّها المعتبرة عند والده، وقد فَهِمَ ذلك من قوله:

وَكُــلُّ مُــضْمَرٍ لَــهُ البِنَــا يَجِــبْ   وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ[2]

قال-أي ابن الناظم-: «وقيل: بُنِيت المضمرات استغناءً عن إعرابها باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني. ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنَّه قصد بذلك إظهار علة البناء، فقال:

....   وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

»[3].

وحسَّنَ الشاطبي القول بعلة الاستغناء، لكنه نفاه عن مقصود ابن مالك، معترضًا بذلك على تفسير ابنه.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «ويحتمل أن يكون سبب البناء فيها[4] الاستغناء، باختلاف صيغها لاختلاف المعاني؛ لأنَّ المتكلم إذا عبَّر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع، وفي غير الرفع ياء، وإذا عبَّرَ عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع، وفي غيره كاف تفتح وتكسر بحسب المذكر أو المؤنث، ولا يضر في هذا اتفاق اللفظ في النصب والجر نحو: (ضربني غلامي)، و(ضربك غلامُك)، و(ضربه غلامُه)، و(ضربنا غلامُنا)، وما أشبه

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٣). وهذا ثاني وجهين ذكرهما ابن يعيش في تعليل البناء، وأولهما هو شبه الحرف في الافتقار.

(٢) الألفية، النكرة والمعرفة، (٧٧).

(٣) شرح ابن الناظم (٣٥).

(٤) أي في الضمائر.

ذلك، كما لا يضر ذلك في المعربات حيث اتفق النصب والجر معًا، وذلك نحو: (ضربت الزيدَين)، و(مررت بالزيدَين)، و(رأيت أحمد)، و(مررت بأحمد)، فهذه أربعة أنواع، يتفق فيها لفظ النصب والجر، ولم يكن ذلك قادحًا في التفرقة لأجل وجود التمييز بالعامل، فكذلك ما نحن فيه، وهو حسن في نفسه، لا بحسب قصد الناظم، وإن كان ابنه قد رجحه في شرح كلامه فقال: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ، ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنَّه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال: (وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ)... وهو بعيد الاعتبار في كلام الشيخ من وجهين: أحدهما: أنَّه شرحَ في باب المعرب والمبني علة البناء في الأسماء ولم يتعدَّ فيها شبه الحرف؛ لأنَّه قال أولاً:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

فلم يجعل له علة إلا الشبه، ثم قال في آخر الفصل:

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وسُمَا

فنفى البناء عن كل ما لم يشبه الحرف، فدل على أنَّ شبه الحرف عنده هو الموجب للبناء لا غيره، وقد مرَّ بيان ذلك بأتم من هذا، فإن كان هذا الوجه راجعًا إلى شبه الحرف بطريق صحيح فيحتمل أن يريده الناظم احتمالاً غير راجح، بل مرجوحًا؛ لأنَّه ليس في كلامه هنا ما يقتضيه، إذ لم يربط أحد الحكمين بالآخر، ولا نبَّهَ على ارتباطهما، فلو أتى بالفاء فقال: (فَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ)، لكان فيه إشعار بما قال، فلما أتى بالواو دل على أنَّه لم يقصد ما قاله، وهذا هو الثاني من الوجهين. وأما إذا لم يرجع هذا الوجه إلى شبه الحرف البتة أو رجع لكن بتكلف فيه فيبعد جدًّا قصد الناظم له، مع ما تقدَّمَ له من ذكر الشبه الوضعي والافتقاري[1]»[2].

---

(١) ذكر الشاطبي أنَّ علة الإبهام التي ذكرها السيرافي قد يحتملها كلام ابن مالك على وجه بعيد. انظر: المقاصد الشافية (١/ ٢٦٩- ٢٧٠).

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٢٦٨- ٢٦٩).

• **دراســـة المسألـــة:**

علـة الاسـتغناء لا تبلـغ في الـشهرة مبلـغ علـة الـشبه الوضـعي والافتقـاري[1] والمعنـوي، وقـد ذكرهـا بعـض النحـاة، كـابن النـاظم والـشاطبي -كـما مرّ-، وذكرهـا -كذلك-: ابن الحاجب، وذلك في حديثه عن علة بناء المضمرات، فذكر مـن وجـوه بنائهـا «أنَّها لم يوجد فيها سبب الإعراب، فإنَّ السبب هو اختلاف المعاني على الصيغة الواحـدة، وهـذه صيغتها مختلفـة، فيقـوم اختلاف الـصيغ مقـام الإعـراب، فلـم يوجـد فيهـا سـبب الإعراب»[2].

وتناولها الرضي، فذكر أنَّ من أسباب بناء المضمرات هـو«عـدم موجـب الإعـراب فيهـا، وذلـك أنَّ المقتـضي لإعـراب الأسـماء: تـوارد المعـاني المختلفـة عـلى صـيغة واحـدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعـاني عـن الإعـراب، ألا تـرى أنَّ كـل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص»[3].

ونصَّ عليها ابـن مالـك في التسهيل، قـال: «وبُنِـي المضمر لـشبهه بـالحرف وضـعًا وافتقارًا وجمودًا، أو للاستغناء بـاختلاف صـيغه لاخـتلاف المعـاني»[4]، ثـم بـين ذلـك في شرح التسهيل بقوله: «والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعـاني أنَّ المتكلم إذا عـبَّر عـن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع، وفي غيره يـاء. وإذا عـبَّرَ عـن الـمُخاطب فلـه تـاء مفتوحة في الرفع، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيـث، فـأغنى ذلـك

(١) ذكر الشاطبي أنَّ الشبه الوضعي والشبه الافتقاري هما الوجهان الأشهران في علة بناء المضمرات، وعلة الشبه الافتقاري أتم من علة الشبه الوضعي؛ لأنَّ الذي يشبه الحرف في الوضع إنما هي الضمائر التي عـلى حـرف أو حرفين، وما زاد عن ذلك ليس من الشبه الوضعي إنما هو محمولٌ عليه طردًا للباب، كما حملوا (أعـد) و(تعـد) و(يعد) على (نعد) في الإعـلال. أمـا القـول بعلـة الـشبه الافتقـاري فلـيس فيـه حمـل شيء عـلى شيء؛ لأنَّ كـل المضمرات تفتقر إلى ما يفسرها، فلذلك كانت هذه العلة أتم. انظر: المقاصد الشافية (١/ ٢٦٧- ٢٧٠).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٤٠).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٠٢).

(٤) التسهيل (٢٩).

عن إعرابه؛ لأنَّ الامتياز حاصل بدونه»[١].

ولم يقبل أبو حيان القول بعلة الاستغناء، وردَّ كلام ابن مالك بقوله: «وهذا ليس بشيء لأنَّ المعاني التي جيء بالإعراب لأجلها هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وليست هذه الأحوال التي عرضت للمضمر من التكلم والخطاب والغيبة تدل على شيء من المعاني الإعرابية، فلا يصح الاستغناء عنها بهذه الأحوال لأنها لا تدل عليها»[٢].

ولا أعلم أحدًا اعترض على علة الاستغناء غير أبي حيان. وقد ذكر هذه العلة -أيضًا- عدد من النحاة -سوى المتقدمين-، منهم: ابن الوردي[٣]، والمرادي، وابن عقيل، وابن هانئ، وابن جابر[٤]، والدماميني، والأشموني، والسيوطي[٥].

ويبدو أنَّ علة الاستغناء اشتهرت عند النحاة بعد أن حكاها ابن مالك، فنجد هذه العلة عند المرادي والأشموني والسيوطي منسوبة إلى ابن مالك، ونجدها -أيضًا- عند

----

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٧).

(٢) التذييل والتكميل (٢/ ٢٨٤).

(٣) هو الإمام زين الدين عمر بن مظفَّر بن الوردي المعري -في البغية "المصري" وهو تحريف نبهني له أ.د/ عياد الثبيتي لأنَّ ابن الوردي ولد في معرة-، كان إمامًا بارعًا في الفقه والنحو والأدب، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، وضوء الدرة على ألفية ابن معطي، واللباب في علم الإعراب، وتذكرة الغريب في النحو نظمًا، وشرحها، ومختصر الملحة نظمًا، وغيرها. توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٢٦- ٢٢٧).

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري، كان ضريرا، ولد سنة ٦٩٨هـ، قرأ القرآن والنحو على محمد بن يعيش، وصحبَ الرعيني، وكانا يعرفان بالأعمى والبصير، فكان الأول ينظم ويؤلف، والثاني يكتب. من مصنفاته: شرح الألفية، ونظم الفصيح،ونظم كفاية المتحفظ، وشرح المنحة في اختصار الملحة. توفي سنة ٧٨٠هـ. انظر: بغية الوعاة (١/ ٣٤- ٣٥).

(٥) انظر: تحرير الخصاصة (١/ ١٢٧- ١٢٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٦٢)، والمساعد (١/ ١١٩)، وشرح ابن هانئ (١/ ٨٩)، وشرح ابن جابر (١/ ١٥٨- ١٥٩)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٢٦- ١٢٧)، وشرح الأشموني (١/ ٤٩)، والبهجة المرضية (٦٧)، والهمع (١/ ٦٥).

أبي حيان في التذييل -وقد ردها-، وعند ابن عقيل في المساعد، وعند الدماميني في تعليق الفرائد، وهذه الثلاثة شروح على التسهيل.

وقد مرَّ بنا أنَّ ابن الناظم يرى أنَّ علة الاستغناء هي المعتبرة عند ابن مالك، وتبعه على ذلك ابن جابر، فقد ذكر أنَّ علة الاستغناء محتملة في قول ابن مالك:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

ثم رجَّح هذا الاحتمال بقوله: «وهذا هو الظاهر؛ لأنَّه عقَّب هذا بالكلام في المتفق من صيغ الضمائر، والمختلف»[1].

وتحليلُ ابن الناظم - في حمْلِ كلام والده على علة الاستغناء - قد نقله عنه بعض شُرَّاح الألفية، كالمرادي والأشموني[2]، لكنهما اقتصرا على النقل دون التصريح بالتأييد أو بالاعتراض.

- **الترجيح:**

لا يبدو لي أنَّ ابن مالك يريد القول بعلة الاستغناء في بناء المضمرات في الموضع المذكور من الألفية، وتعقيبه على قوله: «وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ» بتقسيم الضمائر بحسب الإعراب إنما يريد به بيان أحوالها، وليس بالضرورة أن يريد به الإشارة إلى علة البناء، بل إنَّ هذا القصد بعيد؛ لأنَّ مردَّ ما بُني من الأسماء عنده يرجع إلى شبه الحرف، قال في عمدة الحافظ: «جعْلُ شبه الحرف سببًا لبناء الاسم أولى من جعْلِ غيره؛ لأنَّ اعتباره مغنٍ عن اعتبار غيره، واعتبار غيره لا يُغني عن اعتباره»[3]، وإذا كان قد قرَّر ذلك من منح الأولوية لشبه الحرف فالراجح أنَّه المعتبر عنده، وإن كان قد أشار إلى علة الاستغناء في التسهيل وشرحه، لكنَّه لم يقل بأنَّ اعتبارها أولى من اعتبار شبه الحرف، بل

(١) شرح ابن جابر (١/ ١٥٨- ١٥٦).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٦٢- ٣٦٣)، وشرح الأشموني (١/ ٤٩).

(٣) شرح عمدة الحافظ (١/ ١١٠).

إنَّ القول بعلة شبه الحرف -عنده- مقدم على غيره، بصريح نصه في عمدة الحافظ، ويؤيده -كذلك- تصريحه في الألفية في باب المعرب والمبني، وقد تقدم كلام الشاطبي في بيان ذلك، واستبعاد ما ذهب إليه ابن الناظم، وما قاله مقنع، وهو أولى عندي بالقبول مما ذهب إليه ابن الناظم، والله - تعالى- أعلم.

المبحث الثاني

الاعتراضات في نواسخ الابتداء

<u>وفيـــــه</u>:

- توسط الأخبار بين الأفعال الناقصة و(ما) النافية الملازمة لها.
- الخلاف في اعتبار (أوشك) من قسم (كاد) أو من قسم (عسى).
- إعمال (إنَّ) وأخواتها مع (ما) الكافة عند ابن مالك.

* *   * ** *   * *

توسط الأخبار بين الأفعال الناقصة و(ما) النافية الملازمة لها

• توطئـــــة:

قال ابن مالك:

.... وَكُـلٌّ سَـبْقَهُ دَامَ حَظَـرْ

كَـذاكَ سَـبْقُ خَـبَرٍ مـا النَّافِيَـه فَجِـئْ بِهـا مَتْلُـوَّةً لا تالِيَـه[1]

تدخل (ما) النافية على الأفعال الناقصة، وتلزم أربعة منها، هي: زال، وبرح، وفتئ، وانفك. وقد اختلف النحاة في تقديم الخبر على الأفعال الناقصة المسبوقة بِـ (ما) النافية، وذكروا لهذا التقديم صورتين:

الأولى: تقدم الخبر على (ما) النافية، نحو: (قائما ما زال زيد).

الثانية: تقدم الخبر على الفعل وحده دون (ما)، أي توسطه بينهما، نحو: (ما قائما زال زيد).

وكلا الصورتين مختلف فيه، فأما الصورة الأولى فقد أجازها الكوفيون، ومنعها البصريون، هذا لو كان النفي بِـ (ما)، فإن كان بغيرها من أدوات النفي نحو: (لا، ولم، ولن) فالتقديم جائز عند البصريين والكوفيين عدا الفراء[2]، نحو: (قائمًا لا يكون زيد)، و(فاضلاً لم يزل أخوك)، و(عالمًا لن يصير زيد)[3].

وأما الخلاف في الصورة الثانية فهو الخلاف الذي تدور حوله مسألة البحث،

---

(١) الألفية، كان وأخواتها، (٩٠). والبيت الأول مع ما يليه بتمامهما:

وفي جَمِيعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ .:. أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

(٢) انظر: همع الهوامع (١/ ٣٧٣).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٢/ ١٦١).

حيث أجاز ابن الناظم توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل، وكلامه يُشعر أنَّه يجيز هذا التوسط بإطلاق، أي سواء كان الفعل مما تلازمه (ما) النافية أو لا، قال: «ويجوز توسطه بين (ما) والفعل، نحو: (ما قائما كان زيد)، كقوله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "فوالله ما الفقرَ أخشى عليكم[(١)]"»[(٢)].

وفرّقَ الشاطبي بين ما يكون من الأفعال الناقصة ملازمًا لـ (ما) النافية، وما لا يكون ملازمًا لها، فأجاز توسيط الخبر بين (ما) والفعل في النوع الثاني، ومنعه في الأول، واعترض على ابن الناظم في إجازته للتوسيط في هذا النوع.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «ودلَّ كلامه[(٣)] -أيضًا- على أنَّ هذا التقديم الممنوع إنما التقديم على (ما)، وهو نصه بقوله: «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَة». فقد يُشعر هذا بأنَّ تقدم الخبر متأخرا عن (ما) خارج عن المنع. وقد نص ابن الناظم في شرحه على الجواز، وأنَّك تقول: (ما قائما كان زيد). واستدل على صحة ذلك بما في الحديث عن النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « فوالله ما الفقرَ أخشى عليكم»[(٤)]، والمفعول وخبر كان متقاربان[(٥)]. وما قال قد صحَّ في غير المقيد بالنفي، وأما ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب،

(١) البخاري، رقم الحديث (٤٠١٥).

(٢) شرح ابن الناظم (٩٦).

(٣) أي كلام ابن مالك.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في الطبعة: (متضاربان)، وقد تنبه شيخي لعدم مناسبة هذا اللفظ، وذكر أنَّ الأرجح هو (متقاربان)، فقمت بمراجعة نسخة مخطوطة الخزانة العامة بالرباط -وهي النسخة الأصل عند محققي المقاصد- ووجدت أنَّ المُثبت فيها هو عين ما ذكره شيخي -حفظه الله-. انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج١، ورقة "٣٤٩").

فالجواز فيه غير مُسلَّم»[1]. وقال أيضًا معلقًا على قول ابن مالك: «فَجِئْ بِها مَتْلُوَّةً لا تالِيَه»: «ليس في هذا دلالة على ما قال ابن الناظم من جواز (ما قائما زال زيد)، وما أشبهه، ولا على غير ذلك من الأفعال، بل قصده نفي التقديم على (ما)، وفي العبارة تأكيد لهذا المعنى»[2].

• دراسة المسألة:

ذهب ابن الناظم إلى جواز توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل -كما عرفنا-، ومثَّل له بنحو: (ما قائما كان زيد)، وهذا التمثيل هو لغير المقيد بالنفي من الأفعال الناقصة، لكن إطلاقه لقوله: « ويجوز توسطه بين ما والفعل» يدل على أنَّه يجيز التوسط في المقيد بالنفي -أيضا-، وهو زال وأخواتها، نحو: (ما قائما زال زيد)، فجواز مثل هذا مفهوم من إطلاقه وإن لم ينص عليه.

وقد نقل أبو حيان جواز التوسط عن أكثر النحاة، قال: «إذا توسط الخبر بين (ما) وهذه الأفعال نحو(ما قائما زال زيد) فأكثر النحويين على جواز ذلك، وبعضهم منعه»[3]. ونقل المرادي مثل ذلك[4]. وممن نص على جوازه: ابن مالك -في شرح الكافية الشافية-، والمرادي، وابن هشام، وابن جابر، والأشموني، والأزهري، والسيوطي[5].

وقد ردَّ الشاطبي هذا المذهب -كما مر-، فلم يُجز وقوع الخبر بين الفعل و(ما) في

---

(١) المقاصد الشافية (٢/ ١٦٤).

(٢) المقاصد الشافية (٢/ ١٦٥).

(٣) التذييل والتكميل (٤/ ١٧٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٢٩٩).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٩٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٢٢)، وشرح ابن جابر (١/ ٣١٠- ٣١١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٤)، والتصريح (١/ ٢٤٥)، وهمع الهوامع (١/ ٣٧٣).

(زال) وأخواتها، وهو رأي بعض النحاة، مثل: ابن كيسان[1]، والرضي، وابن الفخار، ونقل المكودي أنَّ المشهور عن النحاة المنع[2].

ورأى الشاطبي أنَّ منع التوسط المذكور ليس خاصًّا بـ (ما) وحدها، بل يشمل سائر حروف النفي، فمنعَ ما كان نحو: (لا قائما يزال زيد)[3]. وهذا الرأي قال به الرضي من قبله[4].

حجج القائلين بالجواز:

استدل ابن مالك على جواز توسيط الخبر بين (ما) و(زال) أو أخواتها بجواز ذلك في غير (زال) وأخواتها، إذ يجوز توسيط المعمول بين (ما) والفعل، قال: «ولا يمتنع توسيطه بينها وبين الفعل كما لم يمتنع مع غير (زال) وأخواتها، كقول الكُميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[5]

»[6]. والشاهد فيه: (وما شوقًا أطربُ)، حيث توسط المعمول (شوقًا) بين (ما) والفعل (أطرب).

---

(١) انظر: البسيط لابن أبي الربيع (٢/ ٦٧٥). وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحوا ولغة، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. من مصنفاته: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، والمهذب في النحو، و غلط أدب الكاتب، و معاني القرآن، و المختار في علل النحو. توفي سنة ٢٩٩هـ. انظر: الأعلام (٥/ ٣٠٨).

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠١)، وشرح الجمل لابن الفخار (١/ ٣١٦)، وشرح المكودي (١/ ١٩٨).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٢/ ١٦٤).

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠١).

(٥) البيت في ديوان الكميت (٥١٢)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٩). وهو في الديوان بلفظ (أذو الشيب) مكان (وذو الشيب). ومعنى البيض: النساء اللواتي لسْنَ بِسُود، نقيات الألوان.

(٦) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٩).

ولم يبعد ابنه عن ذلك، فقد استدل على صحة ما ذهب إليه بحديث: «فوالله ما الفقر أخشى عليكم»(١)، وأصله: فوالله ما أخشى الفقر عليكم، فجعل المفعول بين الفعل و(ما)، وقاس عليه ابن الناظم خبر كان، ويدخل في جملته -أيضًا- خبر (زال) وأخواتها. وذكر الشاطبي أنَّ الذي دفعه لهذا القياس هو أنَّ المفعول وخبر كان متقاربان.

حجج القائلين بالمنع:

نقل الشاطبي في معرض رده على ابن الناظم كلام شيخه ابن الفخار الذي منع التوسط المذكور بقوله: «ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي؛ لأنَّهما لـمَّا تلازما صارا كالشيء الواحد»(٢)، فابن الفخار يرى أنَّه لا يجوز الفصل بينهما، وكأنَّه يستند لقاعدة منع الفصل بين المتلازمين، ويكون بذلك متفقا مع الرضي الذي علل سبب المنع بقوله: «وأما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يُجوِّزه أحد منهم؛ لأنَّها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها»(٣). وذكر المرادي والسيوطي أنَّ المانعين يشبهون (ما زال) وأخواتها بِـ (حبَّذا)، فلا يفصلون بينهما(٤).

لكن ما نقله الرضي وابن الفخار من اتفاق النحاة على منع التوسط المذكور غير صحيح، إذ ينقضه إجازة ابن مالك له، وهو متقدم على الرضي وابن الفخار، فنقلهما الاتفاق على المنع غريب.

- **الترجيـــــــح:**

يظهر لي أنَّ قول ابن الناظم هو الصواب، وذلك لأنَّه ينطلق من قياس صحيح، وهو قياس خبر كان على المفعول، وهو ما استنبطه من قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «فوالله ما

---

(١) سبق تخريجه ص٦٥.

(٢) شرح الجمل لابن الفخار (١/ ٣١٦)، وانظر: المقاصد الشافية (٢/ ١٦٤).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠١).

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٢٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ٣٧٣).

الفقر أخشى عليكم»[1]، وخبر كان متقارب مع المفعول. وفي العموم فإنَّ (كان) ومعموليها تشبه (ضرب) ومعموليها، وقد أشار لذلك سيبويه بقوله: «وإن شئت قلت: (كان أخاك عبدُالله)، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنَّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»[2]. فيُفهم منه أنَّ (كان) تشبه (ضرب) في الفعلية، واسمها يشبه الفاعل، وخبرها يشبه المفعول، وحيث إنَّ المفعول يجوز توسطه بين (ما) والفعل، فكذلك يجوز توسط خبر كان بينها وبين (ما)؛ للشبه المذكور بينهما، وما يُقال في كان -في هذا الموضع- يُقال -أيضًا- في (زال) وسائر ما يلازمه النفي من أخواتها.

ثم إنَّ عبارة ابن مالك لا تُشعر بالمنع، فقد قال:

كَذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافِيَه ... فَجِئْ بِها مَتْلُوَّةً لا تالِيَه

فالممنوع عنده أن يتقدم الخبر على (ما)، أما منع التوسيط فغير مفهوم من كلامه، بل إنَّه أجازه في شرح الكافية -كما تقدَّم-. وهذا الجواز مفهوم -أيضًا- من كلامه في البيت السابق كما ذكر أبو حيان[3].

ويظهر لي -أيضًا- جواز توسيط الخبر مطلقا، سواء كان النافي (ما) أو غيرها من أدوات النفي، خلافا للرضي والشاطبي، فما ذهبا إليه من عدم خصوصية المنع بـ (ما) يرده ما ثبت في الشعر الفصيح من نحو قوله:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً ... تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا[4]

---

(١) سبق تخريجه ص٦٥.

(٢) الكتاب (١/ ٤٥).

(٣) منهج السالك لأبي حيان (٥٥).

(٤) البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو في ديوانه (٤٨). ويُروى بلفظ (قُرحة) مكان (نكبة)، وبالرواية الأخيرة وجدتُّه في الكتب التي سأخرِّجُه منها. ونكأ القرحة ينكؤها نكأ: قشرها قبل أن تبرأ فندِيَت. انظر: اللسان مادة نكأ. والبيت بلا نسبة في المقاصد الشافية (٢/ ١٤١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٨٧).

وقوله:

مَا خِلتُني زِلْتُ بَعْدَكمُ ضَمِنا   أَشْكُو إليكُم حُمُوّة الألمِ[1]

ويبدو لي أنَّ الشاطبي متردد في منع توسيط الخبر إن لم يُنف الفعل بـ (ما)، فقد منعه أول الأمر، لكنَّه حين ذكر الشاهدَيْن أعلاه عاد ليقول: «فهذا ممكن أن يقال»[2].

وعلى أي حال، يترجح -عندي- جواز وقوع الخبر وسطا بين النفي والفعل، أيا كان النفي، والمسألة التي عُنيت ببحثها هنا هي مسألة التوسيط بين الفعل و(ما) خاصة، وذلك في الأفعال الناقصة التي تلازمها (ما) النافية، وقد مِلْتُ فيها لقول ابن الناظم، ومن قال مثل قوله، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) لم أقف على قائله. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٥)، والمقاصد الشافية (٢/ ١٦٥)، واللسان مادة ضمن، وحما. ومعنى الضَّمِن كما جاء في اللسان: أي الذي به ضمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيره، وحموة الألم: سَوْرَته، وحُمَيّا كل شيء: شدته وحدته.

(٢) المقاصد الشافية (٢/ ١٦٥).

الخلاف في اعتبار (أوشك) من قسم (كاد) أو من قسم (عسى)

• توطئـــــة:

(أوشك) و(كاد) و(عسى) من أفعال المقاربة[١]، وقد قسَّمَ ابن الناظم هذه الأفعال إلى ثلاثة أضرب، فقال: «أفعال المقاربة على ثلاثة أضرب: لأنَّ منها ما يدل على رجاء الفعل، وهو(عسى وحرى واخلولق). ومنها ما يدل على مقاربته في الإمكان، وهو(كاد وكَرَبَ وأوشك). ومنها ما يدل على الشروع فيه، وهو (أنشأ وطَفِقَ وجعل وأخذ وعَلِق) »[٢].

ولم يوافق الشاطبي ابنَ الناظم في عَدِّ (أوشك) من قسم (كاد)، وذهب إلى أنَّها من قسم (عسى)، فهي عنده من القسم الذي يقتضي مقاربة الفعل في الرجاء، لا مقاربته في الإمكان، ثم رأى أنَّ هذا رأي ابن مالك، وأنَّه المفهوم من قوله:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ … غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى … نَزْرٌ، وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
وكَعَسَى حَرَى، ولكِنْ جُعِلا … خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلا
وأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى … وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرا[٣]

---

(١) سُمِّيت هذه الأفعال بالمقاربة – مع أنَّ منها ما هو للشروع وللرجاء كما سيأتي- من باب التغليب، وتسمية المجموع ببعض أفراده. وذكر البرهان بن القيم -في إرشاد السالك- أنَّ المقاربة مرتبة متوسطة بين الشروع في الفعل ومجرد رجائه، فجعلوها ترجمة للباب؛ لأنَّ الوسط دال على كل من الطرفين. انظر: شرح التسهيل للمرادي (٣٢٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٩)، وشرح المكودي (١/ ٢١٣)، وتعليق الفرائد (٣/ ٢٨١)، والهمع (١/ ٤١٠)، وإرشاد السالك (١/ ٢١٧).

(٢) شرح ابن الناظم (١١٠).

(٣) الألفية، أفعال المقاربة، (٩٢).

ففهم الشاطبي من هذه الأبيات أنَّ ابن مالك جعل (أوشك) من قسم (عسى)، على الرغم من أنَّ ابن مالك قد صرح بخلاف ذلك في التسهيل[١]. قال الشاطبي مبينا رأي ابن مالك: «وبعد، فقد خالف رأيه في التسهيل في (أوشك)، فجعلها هنا[٢] في قسم (عسى)، فهي إذاً عنده من أفعال مقاربة الفعل في المخيلة والرجاء، وجعَلَها في التسهيل في قسم (كاد)، فهي عنده هنالك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود، والمعنيان متباينان، والاتفاق على أنَّها لم يثبت لها الاستعمالان[٣] معاً، فلا بد إذًا من صدق أحد الرأيين، فإما أن يكون رأيه هنا صحيحا فرأيه في التسهيل غير صحيح، وإما أن يكون بالعكس، فالاعتراض عليه واردٌ لا محالة. والجواب أنَّ ما قاله هنا هو الصحيح الموافق لما ذكره الناس»[٤].

فالصحيح عنده أن يكون (أوشك) من قسم (عسى)، وعلى ذلك فسَّرَ مراد ابن مالك في النظم. ثم اعترض على ابن الناظم في تصنيفه (أوشك) في قسم (كاد).

• نص الاعتراض:

قال الشاطبي: «وقد وافق المؤلفَ ابنُه في شرح هذا النظم على ما قاله في التسهيل، وكأنَّه يفسر معنى نظمه. وما فسرتُه به من أنَّ (أوشك) من قسم (عسى) هو الأظهر منه، وبيان ذلك أنَّه ذكر أولا فعلين من قسمين ثم ألحق بعد ذلك بكل فعل ما أشبهه فقال: وكَ (عسى) كذا، وأردفه بِـ (حرى) و(اخلولق) و(أوشك)[5]. ثم رجع إلى (كاد) فقال:

---

(١) انظر: التسهيل (٥٩).

(٢) أي في النظم.

(٣) في الطبعة: (الاستعمالات)، وقد وجهني سعادة المشرف إلى إثبات اللفظ مثنى، وهو الصواب كما تبين بعد الرجوع لنسخة المخطوطة التي جُعِلت أصلا في تحقيق المقاصد. انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج١، ورقة "٣٩٢").

(٤) المقاصد الشافية (٢/ ٢٧٧).

(٥) راجع أبيات ابن مالك في تمهيد هذه المسألة ص٧١.

«وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا»[1]. فهذا المساق ظاهرٌ جدا في أنَّ (أوشك) من قسم (عسى) دون قسم (كاد)، مع أنَّ هذا التفسير موافق لكلام الناس»[2].

• دراسة المسألة:

ذهب ابن الناظم إلى أنَّ (أوشك) من قسم (كاد)، وذهب الشاطبي إلى أنَّها من قسم (عسى)، ودلَّ مفهوم النظم -عنده- على أنَّ ابن مالك يعدها كذلك من قسم (عسى).

وما ذهب إليه ابن الناظم من اعتبار (أوشك) من قسم (كاد) قد ذهب إليه أبوه من قبله في التسهيل -كما بُيّن-، وكذا في شرحه، وفي عمدة الحافظ -أيضا-[3]، وذهب إلى ذلك -أيضًا- طائفة كبيرة من النحاة، كابن الحاجب -في أحد قولَيْه[4]-، والرضي، والمرادي، وابن الوردي، وابن هشام، والبرهان بن القيم[5]، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، والدماميني، والكرَّامي[6]، والأشموني، والأزهري، والسيوطي[7].

---

(١) الألفية، أفعال المقاربة، (٩٢). والبيت مع ما يليه:

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا .:. وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

(٢) المقاصد الشافية (٢/ ٢٧٨).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٨٩-٣٩٠)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٨١٠).

(٤) وهو في القول الآخر له يعد (أوشك) من أفعال الشروع لا الرجاء، انظر: شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٢٤).

(٥) هو برهان الدين إبراهيم ابن الشيخ شمس الدين بن القيم الجوزية، كان بارعًا فاضلاً في النحو والفقه وفنون أُخر على طريقة والده. توفي سنة ٧٦٧هـ. انظر: البداية والنهاية (٧/ ٢٧٢).

(٦) هو أبو عثمان سعيد بن سليمان الكرَّامي السملالي السوسي، فقيه مالكي، له علم بالأدب، من أهل سوس بالمغرب، له تصانيف كثيرة، منها: شرح ألفية ابن مالك المسمى تنبيه الطَّلَبة على معاني الألفية، ومشكلات القرآن، وشرح الرسالة القيروانية، وشرح البردة. توفي سنة ٨٨٢هـ. انظر: الأعلام (٣/ ٩٥).

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/ ٨٤)، وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٢٠)، وشرح التسهيل للمرادي (١/ ٣٨٩)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (١/ ٢٠٢)، والجامع الصغير لابن هشام =

أما ما ذهب إليه الشاطبي من أنَّ (أوشك) من قسم (عسى) فهو رأي لم أقف على مثله إلا عند قلة من النحاة، كابن خروف، وابن عصفور، وابن الفخار، وابن الجزري[(١)]. وذكر الشاطبي أنَّه رأي الشلوبين وابن الضائع والأُبَّذي وابن أبي الربيع[(٢)].

وذكر ابن الضائع دليلاً لغويًّا على كون (أوشك) من قسم (عسى) الذي هو للمقاربة في الرجاء، فقال في النص الذي نقله عنه الشاطبي معضِّدًا به رأيه: «والدليل على ذلك أنَّك تقول: (عسى زيد أن يحج)، و(يوشك زيد أن يحج) - ولم يبرح من بلده- ولا تقول: (كاد زيد يحج) إلا وقد أشرف عليه، فلا يقال ذلك وهو ببلده»[(٣)]، وقال ابن الفخار مثل ذلك[(٤)].

• الترجيـــــح:

ما ذهب إليه ابن الناظم من اعتبار (أوشك) من قسم (كاد) هو اختيار كثير من النحاة، وهو الذي أصوِّبُه، أما الشاطبي فمستنده ضعيف، فهو يقول إنَّ اعتبار (أوشك)

= (٥٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٩)، وشرح شذور الذهب (٢١٧- ٢١٨)، وإرشاد السالك (١/ ٢٢١)، وشرح ابن عقيل (١٦١)، والمساعد (١/ ٢٩٢)، وشرح المنحة لابن جابر (٢/ ٤٥٢)، وشرح المكودي (١/ ٢١٣)، وتعليق الفرائد (٣/ ٢٨٢)، وتنبيه الطلبة للكرامي (١/ ٤١٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٨)، والتصريح (١/ ٢٧٧)، والهمع (١/ ٤٠٩- ٤١٠).

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٨٣٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٧٦)، وشرح الجمل لابن الفخار (٢/ ٧٩٧)، وكاشف الخصاصة (٧٠). وابن الجزري هو أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، وُلِدَ سنة ٧٥١هـ. كان شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث. من مصنفاته: شرح على الألفية أسماه (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة)، والنشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء، وطيبة النشر في القراءات العشر، والمقدمة الجزرية، وغيرها. توفي سنة ٨٣٣هـ. انظر: الأعلام (٧/ ٤٥- ٤٦).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٢/ ٢٧٧).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٢/ ٢٧٧).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الفخار (٢/ ٧٩٧).

من قسم (عسى) هو «الصحيح الموافق لما ذكره الناس»[١]، وفيه نظر، فقد ظهر بالبحث أنَّ الصحيح الموافق لما ذكره الناس هو أنَّ (أوشك) من قسم (كاد)، فهو الذي عليه أكثر النحاة، وفاقا لابن الناظم. أما القول بأنَّ (أوشك) من قسم (عسى) فهو قول قلة من النحاة - كما تبيَّن-.

وقد سارع ابن الحاجب في دفع ما قد تُوهِمُه عبارة الزمخشري الذي قال في المفصل: «(أوشك) يستعمل استعمال (عسى) في مذهبيها واستعمال (كاد)»[٢] فعبارة الزمخشري هذه قد توهم بأنَّ (أوشك) قد تأتي من قسم (عسى)، ولذلك دفَعَ ابن الحاجب هذا الوهم بقوله: «ولم يُرد أنَّها بمعنى (عسى) وبمعنى (كاد)؛ لأنَّ (أوشك) ليس فيه معنى رجاء ولا إنشاء، وإنما معناها معنى (كاد) في إثبات قرب الحصول»[٣]، فهذا يدل على حرص ابن الحاجب على ألا يُفهم أنَّ (أوشك) قد تأتي بمعنى (عسى)، ولو كان مثل هذا الفهم مقبولا لما اهتم ابن الحاجب بدفعه، والتنبيه على بطلانه.

ولا يظهر أنَّ ابن مالك يجعل (أوشك) من قسم (عسى) كما قال الشاطبي، فادّعاؤه لذلك وهْمٌ منه، وسبب هذا الوهم هو فهمٌ استنتجه من أبيات الألفية حمله على القول بإنَّ ابن مالك يضع (أوشك) في قسم (عسى)، والذي يُبطل هذا الفهم أنَّ ابن مالك نفسه قد صرح برأيه في المسألة في مصنفاته كالتسهيل وشرحه وعمدة الحافظ[٤]، حيث نص هناك على أنَّ (أوشك) من قسم (كاد)، فلا يُلتفت إلى ما قاله الشاطبي؛ لأنَّ قوله غير معتمد على نص صريح من ابن مالك، بل معتمد على التخمين والاستنتاج من أبيات الألفية، والدلالة الحاصلة من ذلك دلالة ظنية، أما الدلالة الحاصلة من نص ابن مالك الصريح فهي دلالةٌ قطعية. وقد صرَّح بأنَّ (أوشك) من قسم (كاد)، فهذا

----

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٢٧٧).

(٢) المفصل (٢٧١)، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٨٨).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٨٨).

(٤) انظر: التسهيل (٥٩)، وشرحه (١/ ٣٨٩)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٨١٠).

التصريح هو المعتمد.

والذي جعل الشاطبي يستنتج أنَّ (أوشك) من قسم (عسى) في مراد ابن مالك هو أنَّه أتى بِـ (أوشك) بعد (عسى) في قوله:

وكَعَسَى حَرَى، ولكِنْ جُعِلا   خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلا
وأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرا

والصحيح أنَّ ابن مالك حين جاء بِـ (أوشك) بعد (عسى) في كلامه السابق لم يقصد أنَّ (أوشك) من قسم (عسى) من حيث المعنى، بل قصد أنَّها مثلها من حيث الاستعمال، ومعنى ذلك أنَّه قصد أنَّ الكثير في (أوشك) هو اقتران الخبر بِـ (أن) مثل (عسى)، والقليل عدم اقترانه بِـ (أن)، وهذا القصد واضح من قوله:

....   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرا

وقد صرح ابن مالك بهذا القصد، فقال: «والشائع في خبر (عسى) و(أوشك) اقترانه بِـ (أن)»[(١)]، فقرن بين (عسى) و(أوشك) لأنَّ لهما الحكم نفسه من حيث لحاق (أن) لأخبارهما.

وقد نصَّ المكودي على قصد ابن مالك السابق، وبيَّن أنَّه جاء بِـ (أوشك) بعد (عسى) لتماثلهما في ندور تجرد أخبارهما من (أن)، قال في تفسيره لقول ابن مالك: «وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرا»: «يعني أنَّ خلوَّ خبر (أوشك) من (أن) قليل، فهي في ذلك كـ (عسى) في الاستعمال لا في المعنى، فإنَّ (عسى) للرجاء، و(أوشك) للمقاربة»[(٢)].

ثم إنَّ النحاة كثيرا ما يقرنون بين (أوشك) و(عسى)، ولا يريدون أنَّهما من قسم واحد من حيث المعنى، بل يريدون ما أراده ابن مالك من أنَّهما متحدان في حكم اقتران (أن) بأخبارهما، ونجد مثل هذا الجمع بين هذين الفعلين عند: المرادي، وابن عقيل،

----

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨١٦).

(٢) شرح المكودي (١/ ٢١٧).

والأزهري، والسيوطي[1]. قال المرادي: «... وقسم يجوز فيه الوجهان، والاقتران أعرف وهو (عسى) و(أوشك)»[2]، فهو لا يعني أنَّهما من قسم واحد معنىً؛ لأنَّه سبَقَ أن عدَّدَ أفعال المقاربة التي بمعنى مقاربة الفعل، وعدَّ منها (كاد) و(أوشك)، أما (عسى) فقد عدها من قسم الرجاء[3].

فالظاهر أنَّ ابن مالك حين جاء بِـ (أوشك) بعد (عسى) كان مراده أنَّهما يتماثلان في لحاق (أن) لأخبارهما، ولذلك -أيضًا- ذكر بعد (عسى): (حرى)، و(اخلولق)، والجامع بين هذه الأربعة أنَّ أخبارها تأتي مصاحبة لِـ (أنْ)، لكنَّ هذه المصاحبة لازمة مع (حرى) و(اخلولق)، وغالبة مع (عسى) و(أوشك)[4]، فلذلك ترادفت هذه الأربعة في الألفية لما فيها من الشبه السابق. فواضح أنَّ ابن مالك -حين ألحق (أوشك) بِـ (عسى)- نظر للأمر من جهة مصاحبة (أن) للخبر، لا من جهة المعنى؛ إذ إنَّ المعنى مختلف، وهو مدرك لهذا الاختلاف، ولذلك صرَّح في التسهيل بأنَّ (عسى) لرجاء الفعل، و(أوشك) لمقاربته، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

والذي يدل -أيضا- على أنَّ ابن مالك لم ينظر إلى معاني هذه الأفعال، بل إلى أحوالها مع الخبر، أنَّه تعرض للخبر مباشرة في أول كلامه عن أفعال المقاربة، فقال:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى ... نَزْرٌ، وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

فكلامه هنا عن الأخبار، وهو يراعي المتشابه منها فيذكرها مع أفعالها في موضع واحد، ولذلك جمع (كاد) مع (عسى)، مع أنَّه لا ينازع أحد في أنهما من قسمين مختلفين في المعنى، وإنما قرن بينهما بجامع أنَّ كل واحد منهما يندر مجيء الخبر فيه غير مضارع.

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٣٢٩)، والمساعد (١/ ٢٩٦)، والتصريح (١/ ٢٨٢)، والهمع (١/ ٤١٧).

(٢) شرح التسهيل للمرادي (٣٢٩).

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٣٢٧).

(٤) راجع أبيات الألفية الواردة في تمهيد هذه المسألة ص٧١.

ولذلك -أيضًا- قرنَ بين (عسى) و(حرى) و(اخلولق) و(أوشك) لما بينها من الشبه في مصاحبة أخبارها لِـ (أن)، ثم قرن -أيضًا- بين (كاد) و(كرب)؛ فقال:

وَمِثْـلُ كَـادَ فِي الأَصَـحِّ كَرَبَـا ....

يريد أنَّ (كرب) مثل (كاد) في أنَّ الأشهر فيها هو تجريد الخبر عن (أن)(1). وأنت ترى أنَّه يقرن بين أفعال المقاربة في النظم بجامع يجمعها في أحوال أخبارها، فذلك هو المعتبر عنده، أما التقسيم بالنظر إلى المعنى فلم يعتد به أصلا، ولذلك قرن بين (كاد) و(عسى)، وألحق -أيضًا- (أوشك) بِـ (عسى)، مع أنَّ المعنى مختلف، لكنَّه اعتبر ما بينها من روابط في أخبارها فقرن بينها، ولعله كان يهدف بذلك إلى أن يجمع بين المتشابه في موضع واحد ليسهل الحديث عنه، بدلاً من أن يكون مُفرَّقًا فيضطر إلى تكرار القول فيه، لا سيما أنَّ النظم لا يعين على ذلك.

ومما سبق يظهر ضعف رأي الشاطبي حين عدَّ (أوشك) من قسم (عسى) في المعنى، ويتبين عدم صحة ما ذهب إليه حين استنبط أنَّ ابن مالك يرى ذلك، ولم يكن مصيباً في تخطئته لابن الناظم، والله -تعالى- أعلم.

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل (١٦٧).

إعمال (إنَّ) وأخواتها مع (ما) الكافة عند ابن مالك

- **توطئــــــة:**

قال ابن مالك:

وَوَصْلُ ما بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ[1]

إذا اتصلت (ما) الكافة بـ (إنَّ) وأخواتها أبطلت عملها، إلا (ليتما)، فيجوز فيها الإعمال والإهمال، وبالوجهين يُروى بيت النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلا لَيْتَما هـذا الحَمامُ لَنَا إِلَى حَمامَتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ[2]

بنصب (الحمام) على الإعمال، وبرفعه على الإهمال.

وقد يجوز الإعمال في غير (ليتما)، ولكنَّه قليل[3]، وهو محل خلاف بين النحاة، فذكر بعضهم أنَّ الإعمال خاص بـ (ليتما) وحدها، وذكر آخرون غير ذلك، وسيأتي الكلام فيه مفصلا.

وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنَّ الإعمال سائغٌ في الجميع قياسًا، قال: «وتلي (ما) (ليت) فتعمل وتهمل، وقلَّ الإعمال في (إنما)، وعُدِمَ سماعُه في (كأنما ولعلما ولكنما)، والقياس سائغ»[4]. وقال في شرح التسهيل: «وأجرى ابن السَّرَّاج غير (ليتما) مجراها

---

(١) الألفية، إنَّ وأخواتها، (٩٥).

(٢) البيت في ديوان النابغة (٢٤)، وله في: الكتاب (٢/ ١٣٧)، وشرح ابن الناظم (١٢٥)-بلفظ (أو نصفَه)-، والمقاصد الشافية (٢/ ٣٦٠)، والخزانة (١٠/ ٢٥١- ٢٥٣) -بلفظ (أو نصفه) بضم الفاء وفتحها-، وبلا نسبة في الأصول (١/ ٢٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٢٥).

(٣) وتكون (ما) حينئذ زائدة كزيادتها بين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾، النساء (١٥٥). انظر: المقاصد الشافية (٢/ ٣٦١).

(٤) التسهيل (٦٥).

قياسًا، وذكر ابن برهان[1] أنَّ أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: «إنما زيدًا قائم»، فأعملَ مع زيادة (ما)، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- يؤيد ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماعٌ في إعمالها جميعًا. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ»[2].

أما قول ابن مالك في الألفية: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» فيحتمل أن يكون مراده أنَّ الإعمال -وهو قليل- مقصورٌ على ما سُمِعَ فيه الإعمال، وهو(ليتما)، وكذلك (إنَّما) على ما رواه ابن برهان عن الأخفش والكسائي[3]، ويحتمل -أيضًا- أنَّه لا يريد قصر الإعمال على المسموع، بل قياسه في الجميع، وقد نصَّ عليه في التسهيل وشرحه -كما تقدّم-.

ورأى الشاطبي أنَّ ابن الناظم يحمل كلام والده على القول الأول، أي أنَّه يجعل ذلك الإعمال القليل مسموعًا لا مقيسًا، وقد فَهِمَ الشاطبي ذلك من قول ابن الناظم: «وذكر ابن برهان: أنَّ الأخفش روى: «إنما زيدًا قائم»، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي، وهو غريب. وفي قوله:

.... وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

بدون تقييد تنبيه على مجيء مثله»[4].

وحين فهم الشاطبي من كلام ابن الناظم ما تقدَّمَ اعترض عليه، ورأى أنَّ المفهوم

(١) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان العكبري، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، قرأ على عبدالسلام البصري، وأبي الحسن السمسي. توفي سنة ٤٥٦هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ١٢٠- ١٢١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨).

(٣) انظر النقل عن الأخفش والكسائي في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٨٠- ٤٨١)، وشرح ابن الناظم (١٢٥)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٦)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٥)، والمساعد (١/ ٣٢٩)، والمقاصد الشافية (٢/ ٣٦١- ٣٦٢)، وتعليق الفرائد (٤/ ٦٧).

(٤) شرح ابن الناظم (١٢٥).

من قول ابن مالك: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» هو أنَّه لا يحصر الإعمال بمواضع السماع وحدها، بل يُجريه في الجميع قياسًا، وهو مذهبه في التسهيل. قال الشاطبي: «وحكى المؤلف في شرح التسهيل عن الأخفش أنَّه روى عن العرب: «إنما زيدًا قائم»، ونسب مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب، فأعملَ عمل (إنّ) مع (ما)، والسماع في غير هذي معدوم، ولكن الناظم أطلق القول في جواز إبقاء العمل على قلة، فدلَّ على أنَّه عنده قياس، ولم يقيّد ذلك بموضع السماع، وهو: (إنما وليتما)، فدلّ على إجازته الإعمالَ في الجميع، فتقول: (كأنّما زيدًا قائم)، و(لكنَّما زيدًا قائم)، و(لعلَّما زيدًا قائم)، وإلى ذلك ذهب في التسهيل...وإن لم يثبت سماعٌ في إعمال جميعها، فإنما قال هنا «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» تنبيهًا على القياس، إلا أنَّه جعله مرجوحًا مع فُشُوِّ إبطاله بِـ (ما)، ولذلك قال: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ»، فأتى بالفعل المضارع ولم يقل: «وقد بُقِّيَ العمل» فيكون تنبيها على ما سُمِعَ من ذلك»[1]. ثم التفت إلى التفسير الذي فهمه من كلام ابن الناظم، ولم يقوِّه.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وحملَ ابن الناظم كلامه على أنَّه يشير إلى ما سُمِعَ من ذلك، فقال: "وفي قوله: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» - بدون تقييد- تنبيه على مجيء مثله"، يريد مثل ما حكى ابن برهان، والظاهر أنَّ مراده إجراء القياس في الجميع كما قال في التسهيل: «والقياس سائغ»، إلا أنَّه قلله هنا تنبيهًا -والله أعلم- على ما فيه من الضعف؛ إذ عُدِمَ السماع في (كأنَّما ولكنَّما ولعلَّما) جملةً، وندوره في (إنما)، مما يبين أنَّ العرب إنما أرادت بِـ(ما) الداخلة عليها الكافة لا التوكيدية...[2]في الفوائد المحوية[3]، لما ذكر في البيت الوجهين وفي...

---

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٣٦١- ٣٦٢).

(٢) هكذا في الطبعة، وذكر المحقق أنَّه بياض في نسخ المخطوطة، وقد رجعت إلى بعض تلك النسخ في مركز البحوث بجامعة أم القرى فوجدت الأمر على ما ذكره المحقق، وستتكرر مثل هذه الفراغات في هذا النص لذات السبب.

(٣) في الطبعة: (المجوية) بالجيم، وقد نبهني شيخي الدكتور حمَّاد إلى أنَّ الصواب هو (المحوية) بالحاء، وهو مثبت =

فإن قيل: فهذا يدلّ على ما قاله ابنه لاسيَّما وعادته.... التسهيل

فالجواب: أنَّ عبارته بعيدة عن ذلك القصد إن...

وعادته إذا أتى بِـ (قد) أن يشير إلى ما قد يلحقه القياس، وأيضًا لو لم يكن مقصوده القياس لأوهم أنَّ الإعمالَ في (ليتَ) مقصورٌ على السماع، وذلك غير صحيح باتفاق، فدلّ على أنَّ مراده القياس بلا بد، والله أعلم»[1].

- **دراســـة المسألـــة:**

للنحاة في أثر (ما) الكافة على عمل (إنَّ) وأخواتها ستة مذاهب:

المذهب الأول: وجوب إبطال العمل إلا في (ليتما)، فيجوز فيها الوجهان، وهو مذهب سيبويه[2]، والفراء[3]، والأخفش[4]، والشلوبين، وابن الحاجب، وابن عصفور، والأُبَّذي، وابن الناظم، وأبي حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر، والسيوطي[5].

= بالحاء في نسخة المخطوطة التي جعلت أصلا في التحقيق. انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج١، ورقة "٤٢٨")، وكذا في الطبعة (٢/ ٣٦٣) في الهامش رقم(٢)، إذ نقل محقق الجزء الثاني أ.د/ محمد البنا -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- نصا عن الفوائد المحوية -سيأتي في ص٩٠- ، وقد يسر الله لي الرجوع إلى هذا الكتاب بعد أن أوصاني بذلك سعادة أ.د/ عياد الثبيتي -وهو أحد مناقشي الرسالة- فجزاه الله خيرا.

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٣٦٢- ٣٦٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٣٨)، (٣/ ١١٦- ١٢٩)، (٤/ ٢٢١). وانظر رأيه كذلك في: شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٩٩٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨)، ومنهج السالك لأبي حيان (٨٠)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٥).

(٣) نسبه له أبو حيان في كتبه: منهج السالك (٨٠)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٧)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٥).

(٤) انظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤)، وشرح الأبذي (٢/ ٩٩٨)، ومنهج السالك لأبي حيان (٨٠)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٧)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٥)، وشرح المنحة لابن جابر (٢/ ٤١٩)، والتصريح (١/ ٣١٨).

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٢/ ٧٨٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٧)، والمقرب =

وسبب إبطال (ما) لعمل غير (ليت) هو أنَّها أزالت اختصاص هذه الأحرف بالأسماء، وهيأتها للدخول على الأفعال، فلمَّا لم تختص لم تعمل. ولم يكن الأمر كذلك مع (ليت)، فإنَّ (ما) لم تُزِل اختصاصها بالأسماء[1]، إذ لم يُسْمع (ليتما يقوم زيد)[2]، فجاز فيها الوجهان: الإعمال استصحابًا للأصل - إذ لم يزل الاختصاص-، والإهمال حملاً على أخواتها[3].

قال ابن مالك: «ولـمَّا كان مواصلة هذه الحروف لِـ (ما) مزيلة للمباشرة

= (١/ ١٠٩- ١١٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤- ٤٣٥)، وشرح الأبذي (٢/ ٩٩٨، ١٠٠١)، وشرح ابن الناظم (١٢٤)، ومنهج السالك لأبي حيان (٨٠)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٥)، وشرح شذور الذهب (٣٠١)، وشرح ابن عقيل (١٨٦)، وشرح ابن جابر (٢/ ٤٠- ٤١)، والهمع (١/ ٤٦٠).

(١) زعم الفراء أنَّ (لعل) -أيضًا- لا يزول اختصاصها بالأسماء، وتأول قول الشاعر:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ؛ لَعَلَّمَا .:. أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

على أنَّ المعنى: «لعل الذي...». انظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٥١)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٦).

(٢) قال ابن عصفور في شرحه على الجمل: «وأما (ليتما) فلم تولها العرب الفعل قط، لا يحفظ من كلامهم: (ليتما يقوم زيد)»، لكن ذكر أبو حيان في الارتشاف أنَّ مجيء الفعل بعد (ليتما) هو مذهب البصريين. ونقل في التذييل عن طاهر القزويني أنَّه ذكر أنَّ (ليتما) تليها الجملة الفعلية، وعن أبي جعفر الصفار أنَّه مذهب البصريين، ثم ذكر أنَّ الأخفش على سعة حفظه لم يسمع قط (ليتما يقوم زيد). ونقل المرادي عن البصريين من طريق الصفار -أيضًا- أنَّهم يجيزون إيلاء الفعل (ليت). ونقل الأزهري جواز ذلك عن طاهر القزويني وابن أبي الربيع، ونقل السيوطي مثل الذي نقله أبو حيان في التذييل، وذكر -أيضًا- أنَّ أبا حيان نقل عن الفراء أنَّه يجيز وقوع الفعل بعد (ليت)، وأنشد:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً .:. ....

لكن أبا حيان -في الارتشاف والتذييل- نقل عن الفراء أنَّه لا يجيز (ليتما ذهبت)، ثم نقل نص الصفار الذي يقول فيه بأنَّ البصريين أجازوا ما لم يجوِّزه الفراء من مجيء الفعل بعد (ليت). انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٥)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٤)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٠- ١٥١)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٦)، والتصريح (١/ ٣١٧)، والهمع (١/ ٤٥٩- ٤٦٠).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤)، وشرح الأبذي (٢/ ٩٩٨)، وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٣٨- ٣٣٩)، وشرح ابن الناظم (١٢٤- ١٢٥)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٩- ١٥٠)، وشرح شذور الذهب (٣٠٣)، وشرح المكودي (١/ ٢٣٣)، والهمع (١/ ٤٥٩).

والاختصاص من غير (ليت) ومزيلة للمباشرة دون الاختصاص من (ليت) استحق غير (ليت) زوال العمل قولاً واحدًا لزوال الأمرين[1]، واستحقت (ليت) مزيَّة لبقاء أحدهما فكانت ذات وجهين»[2].

وذكر السيوطي أنَّ (ليت) أشبه بالأفعال من أخواتها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي[3]، وهو بذلك يومئ إلى وجه آخر لإعمال (ليت) مع (ما).

وعلَّلَ ابن الحاجب عزْلَ العمل مع (ما) بسبب أنَّها «مما لا يدخل على الفعل، فلـمَّا دخلت على هذه الحروف أخرجته عن شبه الفعل، أو لأنَّها لما اتصلت به صارت كالجزء منه، فأخرجته عن شبهه الذي هو بناء آخره على الفتح، واتصال الضمائر به كاتصالها بالفعل[4]، فلذلك ابتُدِئ بعدها الكلام»[5].

ومن حجج أصحاب هذا المذهب -أيضًا- انعدام السماع عن العرب في إعمال غير (ليتما)[6]، وما نقله ابن برهان عن الأخفش والكسائي من قول بعض العرب:

----

(١) قد يُشعر كلامه هذا بأنَّه من أصحاب المذهب الأول القائل بوجوب كف العمل في غير (ليت)، لكنه عقَّب على هذا الكلام بذكر مذهب ابن السراج في إعمال غير (ليت)، ثم ذكر أنَّ النقل يعضده، يعني ما نقله الأخفش والكسائي من قول بعض العرب: (إنما زيدًا قائم). انظر: شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٣).

(٢) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٢- ٢٣٣).

(٣) انظر: الهمع (١/ ٤٥٩).

(٤) إنَّ وأخواتها من الحروف المشبهة للفعل، ومن وجوه شبهها بالفعل عند بعض النحاة: أنَّ أواخرها مفتوحة كالماضي، وأنَّها يتصل بها ضمير المنصوب كما يتصل بالفعل. فمعنى كلام ابن الحاجب أنَّ اتصال (ما) بهذه الحروف ألغى هذين الوجهين من وجوه الشبه بالأفعال. وفي الشبه المذكور نظر عند بعض النحاة كابن الفخار، إذ رأى أنَّ هذا الشبه لم يوجب لهذه الحروف شيئًا من العمل، إنما الذي أوجب لها العمل هو اختصاصها بالجملة الاسمية. انظر: شرح الجمل لابن الفخار (٢/ ٣٣٤).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٦).

(٦) ذكر الشلوبين ذلك في شرحه على الجزولية (٢/ ٧٨٧)، وسيأتي نصه في آخر المسألة. وذكر الرضي- أيضًا- حجة عدم السماع، وهو وإن كان على المذهب الثاني المجيز لإعمال غير (ليت) - كما سيأتي- إلا أنَّه ذكر أنَّ الإلغاء أولى باتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب (ما). انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٣٩).

(إنما زيدًا قائم) غريبٌ عندهم[(١)]، وقد حمله ابن عقيل على الشذوذ[(٢)].

وقد ردَّ هؤلاء على ما نقله الزجاجي -أيضًا-، إذ قال: ومن العرب من يقول: «إنما زيدًا قائم»، و«لعلما بكرًا مقيم»، فيلغي (ما)، وينصب بـ(إنَّ)، وكذلك سائر أخواتها»[(٣)].

قال ابن عصفور رادًّا على قول الزجاجي: «والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنَّه لـمَّا اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنَّه يجوز لك أن تقول: العرب ترفع كل فاعل، وإن كنت إنما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضى القياس عندك ذلك»[(٤)]. وردُّ ابن عصفور هذا تابعه عليه الأبذي، وأبو حيان، والمرادي[(٥)].

ولم يرتضِ الدماميني هذا الرد، ودفعه بقوله: «هذا تأويل متعسف يفضي إلى عدم الثقة بما ينقل هذا الإمام عن العرب»[(٦)].

المذهب الثاني: جواز الإعمال والإهمال في الجميع، وانقسم أصحاب هذا المذهب إلى فريقين:

الفريق الأول: ذكرَ أنَّ الإعمال والإهمال جائز في الجميع على السواء، وهو قول الزَّجَّاج[(٧)]، وابن السَّرَّاج[(٨)]، والزَّجَّاجي[(٩)]، وابن خروف - نقله عن العرب-، وابن

---

(١) ممن قال بغرابته ابن الناظم وابن جابر، انظر: شرح ابن الناظم (١٢٥)، وشرح ابن جابر (٢/ ٤٠- ٤١).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل (١٨٦).

(٣) الجمل في النحو (٣٠٤). وانظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤)، وشرح الأبذي (٢/ ٩٩٨)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٩)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٥)، وتعليق الفرائد (٤/ ٦٨)، والهمع (١/ ٤٦٠).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤).

(٥) انظر: شرح الأبذي (٢/ ٩٩٨)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٩)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٥).

(٦) تعليق الفرائد (٤/ ٦٨).

(٧) انظر رأيه في: شرح التسهيل للمرادي (٣٥٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٣٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٣)، والتصريح (١/ ٣١٨)، والبهجة المرضية (١٦٩)، ودليل السالك (١/ ٢٥٨).

(٨) انظر رأيه في: الأصول (١/ ٢٣٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨)، ومنهج السالك لأبي حيان (٨٠)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٧)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٥)، والمساعد (١/ ٣٢٩).

(٩) انظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٣)، ومنهج السالك لأبي حيان (٨٠)، والتذييل والتكميل =

يعيش، وابن مالك، والرضي -ذكر أنَّ الإلغاء أولى بالاتفاق-، والدماميني، والشيخ زكريا الأنصاري[1].

الفريق الثاني: ذكرَ أنَّ الإعمال في (كأنما وليتما ولعلما) أكثر وأقيس من الإعمال في (إنما وأنما ولكنما)، وهو قول الصيمري، وابن بابشاذ، والحريري، والزمخشري، وابن الشجري، والجزولي، والنيلي[2]، وابن الصائغ[3]،[4] وذكر ابن جابر أنَّه مذهب الزَّجَّاج[5].

وحجتهم في ذلك أنَّ (ليتما، ولعلما، وكأنَّما) تغيِّر معنى الابتداء، فيستحيل الكلام في (كأنما) إلى تشبيه، وفي (ليتما) إلى تمنٍّ، وفي (لعلما) إلى ترجٍّ، فَقَوِيَ شبهها بالأفعال،

= (٥/ ١٤٧)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٥)، والمساعد (١/ ٣٢٩)، وتعليق الفرائد (٤/ ٦٧- ٦٨)، والهمع (١/ ٤٦٠).

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٤٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٢٣- ٥٢٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢، ٣٨)، وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٣٨- ٣٣٩)، وتعليق الفرائد (٤/ ٦٧- ٦٨)، والدرر السَّنِيَّة (١/ ٣٧٥). والشيخ زكريّا الأنصاري هو أبويحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنيكي المصري، ولد في سنيكة بمصر، وتعلم في القاهرة، ثم كُفَّ بصره، له تصانيف كثيرة، منها: الدرر السَّنيَّة وهي حاشية على شرح ابن الناظم على الألفية، وشرح شذور الذهب، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وفتح الرحمن، وشرح ألفية العراقي، توفي سنة ٩٢٦هـ. انظر: الأعلام (٣/ ٤٦- ٤٧).

(٢) هو أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين الطائيّ البغداديّ، من علماء القرن السابع الهجري، ولم تعرف له تاريخ وفاة، وليس في ترجمته خبر كثير. انظر ترجمة المحقق الدكتور محسن العميري له في الصفوة الصفية (١/ ٥).

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن الحسن بن سباع المصري ثم الدمشقي، وُلِد سنة ٦٤٥هـ. صنَّف شرح الدريدية، وشرح الملحة، والمقامة الشهابية وشرحها. وبرع في النظم والنثر. توفي سنة ٧٢٥هـ. انظر: بغية الوعاة (١/ ٨٤).

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٥)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١٥٩)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (٢٣٩)، والمفصل (٢٩٣)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٦٢)، والمقدمة الجزولية (١١١)، والصفوة الصفية (٢/ ٦٦)، واللمحة لابن الصائغ (٢/ ٥٦٣- ٥٦٤).

(٥) انظر: شرح المنحة (٢/ ٤٢٠).

فكان إعمالها أكثر من إعمال ما لا يغير معنى الابتداء[1]، وهو (إنَّما وأنَّما ولكنَّما)[2].

المذهب الثالث: جواز الإعمال والإهمال في (ليتما ولعلما وكأنما)، ولا يجوز في (إنما وأنما لكنما) إلا الإهمال، وهو مذهب منسوب إلى الزجاج، وابن السَّرَّاج، وابن أبي الربيع، والأخفش[3].

وهؤلاء قاسوا على (ليت) أشبه أخواتها بها، وهما (لعل) و(كأنّ)، وذلك أنّ هذه الأحرف الثلاثة غيرت معنى الابتداء بما أحدثت في الكلام من معنى التمني والترجي والتشبيه، بخلاف البواقي، فإنَّهن لم يغيرنَ معنى الابتداء فلم يُقَسْنَ على (ليت)[4].

---

(١) ولذلك يجوز العطف على موضع الابتداء في نحو: (ما خرج زيد لكن أخاك خارج وعمرو) ونحو: (إنَّ زيدًا منطلق وعمرو)؛ لأنَّ موضع الابتداء لم يزل، حيث تفيد (لكن) الاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء، وكذلك التوكيد لا ينافيه؛ لأنَّ قولك (إن زيدًا منطلق) بمنزلة قولك (زيد منطلق). فالرفع في (عمرو) جائز من وجهين، أحدهما: العطف على موضع الابتداء، والآخر: العطف على موضع ضمير الخبر، لكن ينبغي التوكيد فتقول: (إنَّ زيدًا منطلق هو وعمرو). ولا يجوز في (ليت ولعل وكأن) العطف على موضع الابتداء؛ لأنَّ موضع الابتداء قد زال بدخولها من أجل ما تضمنت من معنى الفعل؛ لأنَّ قولك (ليت زيدًا منطلق) ليس بمنزلة قولك: (زيد منطلق)، فإذا قلت: (ليت زيدًا خارج وعمرو)، لم يجز أن ترفع (عمرو) إلا بالحمل على ضمير اسم الفاعل، ويلزم حينئذ التوكيد، فتقول: (ليت زيدًا خارج هو وعمرو) على حد ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، البقرة (٣٥). انظر: الإيضاح للفارسي (١٢٣- ١٢٤)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٤٥٢ وما بعده).

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٥)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١٥٩)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (٢٤٠)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٧)، وشرح الأبذي (٢/ ١٠٠٠)، والتعليقة على المقرب (٢٢٥)، واللمحة لابن الصائغ (٢/ ٥٦٣- ٥٦٤)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٢).

(٣) نسبه إلى الزجاج: ابن عصفور، والأبذي، وأبو حيان، والمرادي، والسيوطي. ونسبه السابقون - من دون المرادي- ومعهم ابن جابر إلى ابن السَّرَّاج، ونسبه إلى ابن أبي الربيع: أبو حيان، والمرادي، والأزهري، والسيوطي. ونسبه إلى الأخفش: أبو حيان-عن صاحب البسيط-، والسيوطي. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٣- ٤٣٤)، وشرح الأبذي على الجزولية (٢/ ٩٩٨)، ومنهج السالك لأبي حيان (٨٠)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٧)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٥)، وشرح المنحة لابن جابر (٢/ ٤١٩- ٤٢٠)، والتصريح (١/ ٣١٩)، والهمع (١/ ٤٦٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٢)، وشرح المنحة لابن جابر =

<u>**المذهب الرابع:**</u> وجوب الإعمال في (ليتما ولعلما)، ولا يجوز كفهما عن العمل[١]، وهو مذهب منسوب إلى الفراء[٢].

<u>**المذهب الخامس:**</u> جواز الإعمال والإهمال في (ليتما) و(لعلما) فقط، وقد نسبه الأزهري إلى الفراء[٣].

<u>**المذهب السادس:**</u> جواز أن تكون هذه الحروف عاملة، على اعتبار أنَّ (ما) اسم مُبهم بمنزلة ضمير الشأن، أو بمعنى الأمر، فكأنَّه قيل: (إنَّ الأمرَ زيدٌ قائم) و(لعلّ الأمرَ زيد قائم)، فتكون (ما) اسمًا لهذه الحروف، والجملة التي بعدها في موضع الخبر. وهو مذهب ابن دُرُستويه[٤]، وبعض الكوفيين[٥].

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ (ما) لا تصلح للابتداء بها[٦]، ولو كان الأمر على ما زعموا لجاز استعمال (ما) معمولة لجميع نواسخ الابتداء، كما جاز ذلك في ضمير الشأن[٧].

= (٢/ ٤١٩- ٤٢٠).

(١) ذكر ابن مالك أنَّه يجوز إعمال (ليت) وإهمالها بإجماع، ومذهب الفراء هذا يبطل دعوى الإجماع. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٨١)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٨)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٥).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٤٧)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٥)، وشرح التسهيل للمرادي (٣٥٦)، وتعليق الفرائد (٤/ ٦٧)، والهمع (١/ ٤٦٠).

(٣) انظر: التصريح (١/ ٣١٩).

(٤) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن دُرُستويه، ولد سنة ٢٥٨هـ، أحد من اشتهر علمه وعلا قدره، كان جيد التصنيف، صحِبَ المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدار قطني وغيره. من مصنفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، والرد على المفضل في الرد على الخليل، والمقصور والممدود، وغيرها. توفي سنة ٣٤٧هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٦).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (١٥٩)، وشرح الأبذي (٢/ ٩٩٩)، وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٣٨)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٨، ١٥٢)، والارتشاف (٣/ ١٢٨٤- ١٢٨٥)، ومغني اللبيب (٤/ ٧٢)، والهمع (١/ ٤٦٠).

(٦) انظر: مغني اللبيب (٤/ ٧٢).

(٧) انظر: مغني اللبيب (٤/ ٧٢)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٢)، والهمع (١/ ٤٦٠).

ونقل أبو حيان عن ابن هشام[1] قوله: «ولم يتنزل من الأسماء شيء بمنزلة هذا المضمر فيكون مثله، وقد عدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيرًا، فالقول به باطل، ولا حجة بمحل النزاع»[2].

وقد تبين من خلال المذاهب المتقدمة أنَّ إبقاء العمل مع (ما) الكافة ثابت عند جماعة من النحويين. ويبقى النظر في قول ابن مالك: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ»، هل قصد به بقاء العمل فيما سُمِعَ بقاء العمل فيه من هذه الحروف؟ أم أنَّ الأمر مطرد عنده في غير المسموع -أيضًا-؟

وعبارة ابن مالك محتملة للتفسيرين، فينبغي القطع بأحدهما. وقد ذكر الشاطبي أنَّ ابن الناظم فسَّر بقاء العمل - في عبارة والده- بأنَّه خاص بالمسموع. والحق أنَّ ابن الناظم لم يقطع في شرحه بهذا التفسير الذي ذكره الشاطبي، إذ إنَّ عبارته محتملة، فهو يقول: «وذكر ابن برهان: أنَّ الأخفش روى: «إنما زيدًا قائم»، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي، وهو غريب. وفي قوله: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» بدون تقييد تنبيه على مجيء مثله»[3]، فقوله «تنبيه على مجيء مثله» يحتمل أن يقصد به مثل ما حكاه ابن برهان من إبقاء العمل في (إنَّما)، ويحتمل -أيضًا- أن يقصد به سائر أخوات (إنَّ)؛ لأنَّها مثلها، وإذا حُمِلت عبارة ابن الناظم على القصد الثاني فإنَّه يكون قد فسَّر بقاء العمل -عند والده- بأنَّه مقيس في جميع هذه الحروف.

وعلى القصد الثاني حمل الشيخ زكريا الأنصاري عبارة ابن الناظم، قال: «... «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» والشارح حمله بقرينة كلامه قبل على غير (ليت)، ونبَّه بعد على غرابته»[4]. فقوله: «حمله على غير (ليت)» يعني أنَّه محمول عنده على سائر أخوات (إنَّ)، وهو

----

(١) هو ابن هشام الخضراوي، لا الأنصاري؛ لأنَّ الأنصاري لاحق لأبي حيان.

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٤٨).

(٣) شرح ابن الناظم (١٢٥).

(٤) الدرر السَّنِيَّة (١/ ٣٧٥).

خلاف ما ذكره الشاطبي من أنَّه يحمله على مثل ما حكاه ابن برهان وهو (إنَّما)، فكانت عبارة ابن الناظم محتملة للقصدين.

وذهب الشاطبي إلى أنَّ مراد ابن مالك من قوله: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» هو قياس الإعمال مع (ما) في (إنَّ) وجميع أخواتها، وعدم قصره على موضع السماع، ومثل هذا التفسير لعبارة ابن مالك نجده عند أكثر شُرَّاح الألفية، كالمرادي، وابن عقيل، والمكودي، والكرَّامي، والأشموني، والسيوطي، والصبان[(1)].

ولم يحمل عبارة ابن مالك على السماع إلا قلة من الشراح، منهم ابن الناظم – على أحد وجهين يحتملهما كلامه–، وابن هانئ، وابن الجزري[(٢)] الذي ذكر بأنَّه يجوز أن تتجه عبارة ابن مالك إلى (ليتما)، وهو الأظهر عنده، أي أنَّ حمل عبارة ابن مالك على (ليتما) أظهر من حملها على ما نقله الأخفش والكسائي من سماع الإعمال في (إنَّما).

- **الترجيـــــح:**

مذهب ابن مالك في هذه المسألة قد صرح به في التسهيل وشرحه، وهو أنَّه يُجري غير (ليت) مجراها، فيجيز الإعمال والإهمال في الجميع عند الاتصال بـ (ما)، ولذلك لا بد أن يحمل قوله: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» على قياس الإعمال في جميع الحروف، وعليه حمله الشاطبي وأكثر شُرَّاح الألفية، وهو الصحيح.

فإن قيل: لكنَّ ابن مالك قال في الفوائد المحوية: «و تقترن (ما) بهذه الحروف فتكفها غالبًا عن العمل إلا (ليت) ففيها وجهان، وفي القياس عليها نظر»[(٣)]، فظهر بذلك أنَّ له مذهبا آخر خلاف مذهبه في التسهيل، وهو يرى فيه بأنَّ قياس غير (ليت)

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٣٣)، وشرح ابن عقيل (١٨٦)، وشرح المكودي (١/ ٢٣٣)، وتنبيه الطلبة (١/ ٤٤٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٣)، والبهجة المرضية (١٦٨، ١٦٩)، وحاشية الصبان (١/ ٤٤٣).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١٢٥)، وشرح ابن هانئ (١/ ٢٦٣)، وكاشف الخصاصة (٧٩).

(3) الفوائد المحوية (٣٢).

على (ليت) في بقاء العمل مع (ما) فيه نظر، فكأنَّه يميل إلى الاقتصار على السماع، وقد يجوز أن يحمل عليه كلامه في الألفية.

فالجواب عنه: أنَّ قوله: «فيه نظر» قد لا يعني به أنَّ فيه نظرًا عنده، بل عند غيره من النحاة، فعبارته هنا محتملة، وعبارته في التسهيل صريحة الدلالة على قصده، فالأولى أن يُحمل عليها مذهبه في المسألة، وأن تُفسَّر بها عبارته في الألفية.

ولو صَحَّ أنَّ ابن الناظم يحمل عبارة والده على السماع - كما قال الشاطبي - ففي حَمْلِه هذا نظر، إذ هو خلاف المشهور من مذهب والده في التسهيل وشرحه، لكن لا يمكن الجزم بأنَّ ابن الناظم يقول بذلك، فعبارته محتملة -كما تقدم بيانه-.

أما أصح المذاهب الستة المتقدمة فهو المذهب الأول، وهو أنَّه يجب كف عمل هذه الحروف عند اتصالها بِ (ما)، إلا ليت، فيجوز فيها الإعمال والإلغاء.

أما من قال بعمل غير (ليت) مع (ما) - كابن مالك- فليس لديه دليل من السماع يقوي ما ذهب إليه، وقد أقر ابن مالك نفسه بعدم وجود الدليل، إذ قال في التسهيل: «وقلَّ الإعمال في (إنما)، وعُدِمَ سماعُه في (كأنما ولعلما ولكنما)»[1].

وأما ما رواه ابن برهان عن الأخفش والكسائي فالأولى أن يُحمل على الشذوذ.

وقال الشلوبين في رد مذهب القائلين بإعمال غير (ليت)، إذ لا سماع مُعَوَّلٌ عليه: «ومع الإعمال يكون دخول الحرف كخروجه[2]، من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى، إذ ليس له معنى إلا التوكيد، وليس ذلك من أصل الحروف، فينبغي ألا يقال منه إلا ما سُمِع، ونحن لم نسمعه إلا في (ليت) فلا نقول به إلا فيها، ولا نقيس عليها شيئًا من أخواتها في ذلك، إذ ليس على أصل الحروف، ولا ينبغي أن يقال منها إلا ما سُمِع وهو لم

---

(١) التسهيل (٦٥).

(٢) يقصد به (ما)، قال ابن السراج: «وتدخل (ما) زائدة على (إنَّ) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها، لا تغير إعرابًا، تقول: (إنما زيدًا منطلق)، وتدخل على (إن) كافة للعمل فتبنى معها بناء...»، الأصول (١/ ٢٣٢).

يُسمع في الباقي فلا يقال به فيه، وقد سُمِعَ الإلغاء في الباقي. وهو ليس خارجًا عن الأصل، لأنَّ الحرف الذي هو(ما) في ذلك دخل لكف العمل عن العامل، ولم يكن هناك مانع يمنع من الإلغاء، وكان هناك ما يمنع من الإعمال فلذلك ينبغي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال، وبه قال سيبويه، وهو الصواب»[١].

وبعد، فإنَّ ما ذهب إليه ابن مالك من إعمال غير (ليت) مذهب مرجوح، لكنه ليس بغريب[٢]، إذ مشى عليه جماعة من المحققين، وهو ثابت عنه، فلا يصح ما يحتمله كلام ابن الناظم من قصر مراد ابن مالك على إعمال (إنَّما) و(ليتما)، فقد قال –في التسهيل وشرحه- بالإعمال في الجميع، فالتفسير الصحيح لكلام ابن مالك هو التفسير الذي ذكره الشاطبي، ويحتمله -أيضًا- كلام ابن الناظم في الوجه الآخر له، فإذا سُلِّمَ بحمل كلام ابن الناظم على الوجه الأول، صحَّ اعتراض الشاطبي عليه، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٢/ ٧٨٧).

(٢) ذكر الرضي أنَّ القياس على (ليتما) في إعمال (كأنما ولعلما ولكنما) سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة. انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٣٩).

المبحث الثالث

الاعتراضات في مسائل الجر

وفيـــــه:

- إفادة لام الجر لمعنى التعدية.
- الإضافة بمعنى (فِي).

* * * ** * * *

إفادة لام الجر لمعنى التعدية

• توطئـــــة:

ذكر النحاة للام الجر معانيَ كثيرة، وقد أوصلها بعضهم إلى أربعين معنى(١).

أما ابن مالك فقد ذكر لها ستة معانٍ، أجملها في قوله:

لِلانتِهَــا حَتَّــى ولامٌ وإِلَى ... وَمِــنْ وبَــاءٌ يُفْهِــمانِ بَــدَلا

وَالــلامُ لِلمِلْــكِ وَشِــبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَــةٍ أَيْــضاً وَتَعْليــلٍ قُفِــي

وزيـــــدَ................ ....(٢)

فأول المعاني التي ذكرها هي انتهاء الغاية، وهي المرادة بقوله: «لِلْانْتِهَا»، ومثالها في اللام قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾(٣)، ثم ذكر خمسة معانٍ أُخَر، هي: الملك نحو: (المالُ لزيد)، وشبه الملك، نحو: (السرج للفرس)، والتعدية، والمقصود بها: التعدية المجردة «فلا ينافي أنَّها في بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر»(٤) - وسيأتي الكلام عنها مفصلا-، والزيادة نحو قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٥) (٦).

والبحث في هذه المسألة متعلق بمعنى التعدية، وقد تكلم عنه الشاطبي بكلام

---

(١) انظر: العوامل المائة للجرجاني (٤٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٤ وما بعده)، والجنى الداني (٩٥ وما بعده)، والمساعد (٢/ ٢٥٦ وما بعده)، ومغني اللبيب (٣/ ١٥٢وما بعده)، والهمع (٢/ ٣٦٦ وما بعده).

(٢) الألفية، حروف الجر، (١١٦). والبيت الناقص بتمامه مع مايليه:

وَزِيدَ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا .:. وَفِي، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(٣) الرعد (٢)، وفاطر (١٣)، والزمر (٥).

(٤) حاشية الصبان (٢/ ٣٢١)، وانظر: حاشية الخضري (١/ ٤٦٩)، والنحو الوافي (٢/ ٤٠٥ هامش ٢).

(٥) النمل (٧٢).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٢٦٢)، وشرح ابن عقيل (٣٤٥- ٣٤٦)، والمقاصد الشافية (٣/ ٦١٢ وما بعده).

طويل، ورأى أنَّ التعدية أمر لفظي، وليس من المعاني التي وضعت له اللام ولا غيرها من حروف الجر، ولم يذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه، وكذلك لم يذكره غيره من النحاة. قال: «وأما التعدية فإنَّ المؤلف لم يذكر للام - حيث استوفى معانيها - معنى تعدية، ولا ذَكَرَ أحد من المتقدمين - فيما أعلم - لها هذا المعنى، وأيضاً فليست التعدية من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنَّما ذلك أمرٌ لفظيٌّ مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى الفعل إلى ذلك الاسم بوساطة ذلك الحرف، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجر، فإنَّها وضعت لأن توصل الأفعال إلى الأسماء... وهذا الحكم في هذه الحروف غير منفرد عن معانيها التي وضعت لها»[1].

فرأى الشاطبي أنَّ اللام -وسائر حروف الجر- تأتي للتعدية معنى عامًّا دون انفكاك عن معنى آخر يكون مصاحبا لها، لكن لا تأتي اللام عنده للتعدية وحسب.

أما ابن الناظم فقد أثبت للام معنى التعدية مجردا عن مصاحبة أي معنى آخر، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[2]، وبنحو قولك: (قلت له: افعل)[3].

واعترض الشاطبي على هذين المثالين.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وقد فسَّر ابنه التعدية بنحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾، و(قلتُ له: افعل). ومعنى التعدية في هذا غير ظاهر إلا بالمعنى العام لجميع الحروف، وأيضًا قد جعل أبوه لما مثَّل به من ذلك معنى غير التعدية، فجعلَ للمثال الأول معنى التمليك، وللثاني معنى التبليغ»[4].

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٤).

(٢) مريم (٥).

(٣) شرح ابن الناظم (٢٦٢).

(٤) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٤).

- **دراســـة المسألـــة:**

أقرَّ ابنُ الناظم بمعنى التعدية للام الجارة، ومثَّل له بمثالين:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[1]، ومثَّل أبوه -أيضا- للتعدية بهذه الآية في شرح الكافية الشافية[2]، لكنه خالف في شرح التسهيل فجعل اللام في هذه الآية للتمليك-كما قال الشاطبي-، ولم يمثِّل في شرح التسهيل بالآية، إنما ذكَرَ لها مثالا آخر، فقال: «ولام التمليك نحو: (وهبت لزيد دينارا)»[3]. وذكر ابن هشام والأشموني والسيوطي والخضري[4] أنَّ ابن مالك - في شرح التسهيل- جعل اللام في الآية السابقة لشبه التمليك لا للتمليك. وأيضاً لم يمثل ابن مالك لشبه التمليك بالآية السابقة، بل بقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾[5].

وسار بعض النحاة على ما سار عليه ابن الناظم في ذكر معنى التعدية المجردة للام، والتمثيل لها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾، ومن أولئك النحاة: أبو حيان، والمرادي، وابن الوردي، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، والكرَّامي، والسيوطي[6].

---

(١) مريم (٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٤).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٣/ ١٨٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠)، والهمع (٢/ ٣٧٠)، وحاشية الخضري (١/ ٤٦٩).

(٥) النحل (٧٢)، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٤).

(٦) انظر: منهج السالك لأبي حيان (٢٤٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٥٤)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (٢/ ٣٦٥)، وشرح ابن عقيل (٣٤٦)، وشرح ابن جابر (٣/ ٣٧- ٣٨)، وشرح المكودي (١/ ٤٠٢)، وتنبيه الطلبة للكرامي (٢/ ٦٦١)، والبهجة المرضِيّة (٣٠٢- ٣٠٣).

المثال الثاني: وهو نحو قولك: (قلتُ له: افعل).

وقد ذكر ابن هشام هذين المثالين، ونسَبَ الثاني لابن الناظم، والأولَ له ولوالده، ثم قال: «والأولى عندي أن يُمثَّل للتعدية بنحو: (ما أضربَ زيداً لعمرو) و(ما أحبَّه لبكر)»[1].

وذكر الأشموني معنى التعدية، وساق لها -أيضا- المثالين السابقين، ناسبًا كل مثال لصاحبه كما فعل ابن هشام، ثم نقل نص ابن هشام السابق، ويبدو لي أنَّه يؤيده[2].

أما الشاطبي فقد مر تصريحه بعدم مجيء التعدية معنى مجردًا، لا في اللام ولا في غيرها، واعتبر أنَّ التعدية أمر لفظي لا معنوي، وهو مصاحب لكل معنى من معاني حروف الجر، فلا يأتي مجردا عنها، ثم أورد على هذا الرأي اعتراضا، وأجاب عنه، فقال: «ولقائل أن يقول: قد جاءت الباء للتعدية في نحو: (ذهبتُ به) بمعنى: أذهبته، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[3]، فلمَ لا تكون اللام كذلك؟ والجواب عنه: أنَّ ذلك لم يثبت في اللام، كما ثبت عند الجمهور في الباء، إذ لا يقال: (دخلت لزيد)، بمعنى أدخلته، كما يقال: (دخلتُ به)، فالتعدية على هذا المعنى غير ثابتة للام مطلقا، بل ولا لحرف من حروف الجر عند المبرد»[4].

أما التعدية الواردة في نظم ابن مالك في قوله:

وَالـلامُ لِلمِلْـكِ وَشِـبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَـةٍ أَيْـضاً وَتَعْليـلٍ قُفِـي

فحاول الشاطبي أن يجد جوابًا لها يعتذر به عن ابن مالك، فقال: «وأقرب ما يُعتذر به عنه أن يريد بلام التعدية اللامَ التي تلحق المفعول به للمتعدي في الأصل بنفسه

(١) مغني اللبيب (٣/ ١٨٢)، وانظر: أوضح المسالك (٢/ ٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠)، والهمع (٢/ ٣٧٠)، وحاشية الخضري (١/ ٤٦٩).

(٢) انظر: شرح الأشموني (٢/ ٢٩٠).

(٣) البقرة (٢٠).

(٤) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٤- ٦١٥).

لضعف لِحَقِهُ أن يبقى على أصله، فكأنَّهُ لـمَّا ضَعُفَ عن تعدِّيهِ بنفسه بإطلاق قُوِّيَ باللام، فصارت اللام لاختصاصها بتقوية ما صار ضعيفاً تُسمَّى لام التعدية، ولذلك مواضع: أحدها: أن يتقدَّمَ مفعولُ الفعل المتعدي بنفسه، فيجوز دخول اللام على المفعول قياساً، فيتعدَّى الفعل بها، نحو قولك: (لزيد ضربت)، و(لزيد أعطيت درهماً). وفي القرآن الكريم: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1]. ويقاس على هذا ولا يقتصر به على السماع. والثاني: ما كان من العوامل فرعاً عن الفعل المتعدي بنفسه كاسم الفاعل، والمفعول، وأمثلة المبالغة، فإنَّ الفرع لا يقوى في أحكامه قوة الأصل، نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا)، فتقول: (هذا ضاربٌ لعمرو). ومنه في القرآن: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2]، وهذا -أيضًا- قياس مُطَّرد، وكذلك المصدر الموصول كقولك: (أعجبني ضربُك زيدًا)، فجائزٌ أن تقول: (ضربُكَ لزيد)؛ لأنَّه فرع، والفروع لا تقوى قوة الأصول. والثالث: ما كان من الأفعال المتعدية قد بُنِيَ للتعجب على صيغة (ما أفعله) نحو: (ما أضربَ زيداً لعمرو) و(ما أعطى زيداً لعمرو الدراهم). قالت طائفة: إنما دخلت اللام على المفعول به في الأصل؛ لضَعْفِ الفعل بدخول معنى التعجب فيه، كما ضَعُفَ الفعل حين قُدِّمَ مفعوله عليه؛ لأنَّ الفعل قد رُدَّ في التعجب إلى (فعُلَ)، و(فعُلَ) ضعيفةٌ مختصَّةٌ بغير المتعدي، وإنَّما تعدى بنفسه إلى المفعول الآخر من أجل النقل بالهمزة. وهذا توجيهٌ حسن. الرابع: الفعل النائب عنه حرف النداء، إذا دخله معنى التعجب، أو الاستغاثة جاز جرُّه باللام، وقد كان قبل دخول ذلك المعنى يصل بنفسه، وخُصَّ ذلك بباب الاستغاثة والتعجب لَمَّا دخلَ على إنشاء النداء إنشاءٌ آخر، فكانت اللام مقوِّيَةً للعامل على التعدي»[3].

هذه هي المواضع التي ذكر الشاطبي أنَّ اللام تجيء فيها للتعدية، وعليها فسَّر مراد

---

(١) يوسف (٤٣).

(٢) هود (١٠٧).

(٣) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٥- ٦١٦).

ابن مالك في الألفية، وإذا كانت للتعدية - كما قال- فلا تكون -عنده- زائدة، فخالفَ بذلك عددًا من النحاة الذين ذكروا أنَّ اللام في الموضعين الأولين زائدة لا مُعدّية، ومنهم ابن مالك نفسه[1]، وابن الناظم كذلك، حيث قال: «وتزادُ[2] مقوية لعامل ضَعُفَ: بالتأخير، أو بكونه فرعاً على غيره. فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾[4]. والثاني نحو قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾[6]»[7]. وقال والده من قبله مثل ذلك[8]، وممن سلَكَ مسلكهما في القول بزيادة اللام في هذين الموضعين: المرادي، وابن الوردي، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، والكرّاميَ، والأشموني[9].

وقال العُكْبَري بزيادة اللام في الموضع الأول -أي في مفعول العامل الذي ضَعُفَ بالتأخير-، وذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾[10]، حيث قال: «اللام فيه زائدة تقوية للفعل لما تقدَّمَ مفعولُه عليه، ويجوز حذفها في غير القرآن؛

----

(١) انظر: التسهيل (١٤٥)، وشرحه (٣/ ١٤٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٣).

(٢) أي لام الجر.

(٣) يوسف (٤٣).

(٤) الأعراف (١٥٤).

(٥) البقرة (٩١).

(٦) البروج (١٦).

(٧) شرح ابن الناظم (٢٦٢).

(٨) انظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٣).

(٩) انظر: الجنى الداني (١٠٦)، وتحرير الخصاصة (٢/ ٣٦٥)، وشرح التسهيل للمرادي (٧٠٤)، ومغني اللبيب (٣/ ١٩٠- ١٩١)، والمساعد (٢/ ٢٥٩)، وشرح ابن جابر (٣/ ٣٩)، وشرح المكودي (١/ ٤٠٢)، وتنبيه الطلبة للكرامي (٢/ ٦٦٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠).

(١٠) يوسف (٤٣).

لأنَّه يقال: عبَّرت الرؤيا»[1].

إذن الشاطبي يخالف ابن الناظم وغيره ممن قال بزيادة اللام في هذين الموضعين، ويرى أنَّها للتعدية وليست زائدة. ومن خلال موقف الشاطبي من رأي ابن الناظم في هذه المسألة يمكن القول بأنَّه معترض على ابن الناظم من وجهين:

الوجه الأول: الاعتراض على التمثيل للتعدية بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[2]، وبنحو قولك: (قلت له: افعل)، وقد صرَّحَ الشاطبي بمخالفته لابن الناظم في هذا التوجه -كما مرَّ-.

الوجه الثاني: الاعتراض على التمثيل لزيادة اللام بالمواضع التي يضعف فيها العامل إما بتأخيره كما في نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3]، أو بكونه فرعاً على غيره كما في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[4]، ولم يصرح الشاطبي باعتراضه على ابن الناظم في هذا الوجه، لكنه اعتراض مفهوم من سياق كلامه، حيث جعل اللام هنا مُعَدِّية، وجعلها ابن الناظم زائدة -كما عرفنا-، وسيأتي حديث للشاطبي ينفي فيه زيادة اللام فيما سبق.

وقد احتج الشاطبي لما ذهب إليه من القول بأنَّ اللام مُعدِّية في المواضع الأربعة التي سبق بيانها، مُصرِّحًا بأنَّ هذا هو مراد ابن مالك في ألفيته، فقال بعد أن فرغَ من ذكر تلك المواضع الأربعة: «وهو معنى كون اللام معدية، وذلك أنَّ اللام في هذه المواضع لم يؤتَ بها لإفادة معنى زائد قُصِدَ الإتيان به زيادةً على التعدية، وإلا كان سائر حروف الجر آتياً فيها عند قصد معانيها، وليس كذلك. فهذا دليلٌ على قصدِ التعدية وحدَه دون الالتفات إلى المعاني التي وضعت لها، ولكن لما كان هذا محتاجا إليه في الكلام على الجملة

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٣٣).

(٢) مريم (٥).

(٣) يوسف (٤٣).

(٤) هود (١٠٧).

صار هذا الاستعمال نحواً من أنحاء اللام، فعدَّهُ الناظم. فإن قيل: أما في باب التعجب فقد نصَّ في غير هذا الكتاب على أنَّ المتعدي بنفسه يتعدى فيه باللام، فالظاهر ما تقدَّمَ فيه. وأما لام الاستغاثة: فيمكن أن يقول به، ولم ينصَّ فيه على مخالفة، وأما ما عدا ذلك فقد نصَّ في التسهيل على زيادتها، وأنَّها ليست للتعدية؛ إذ قال:وتزادُ مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ا.هـ، وإذا كانت عنده زائدة بطَلَ كونُها للتعدية عندَه، ولم يصحَّ ذلك التفسير المتقدم. فالجواب من وجهين: أحدهما: أنَّه يمكن أن يكون هنا رأى خلافَ ما رآه هناك؛ لوجهٍ ظهرَ له، ودليل عنَّ له. وهذا من عادته، فقد يرى هنا ما يرى في التسهيل خلافه، وقد مضى من هذا مواضع، وستأتي أُخَرُ يقع التنبيه عليها -إن شاء الله تعالى-. والثاني: أنَّ القول هنا بالزيادة على خلاف الدليل من وجهين: أحدهما: أنَّه خروج عن أصل وضع الحروف، وذلك لا يصلح إلا إذا اضطر إليه، ولم يوجد عنه مندوحة، وقد وُجِدَت بما ظهرَ له هنا. والآخر: أنَّ العلة في زيادتها عنده في هذا الموضع ضعْفُ العامل عند تقدُّمِ المعمول على العامل أو كونه فرعاً عن مباشرة العامل فيه بنفسه، وهذه العلة أولى في الاعتلال لقصد التعدي باللام منها لقصد الزيادة، إذ لا يناسبُ ضعْفَ العامل زيادة اللام من حيث هي زيادة، ويناسب الإتيان بها للتعدية، فإن أراد بالزيادة هذا المعنى فصحيح، ويرجع الخلاف في اللفظ، وسمَّاها زائدة بمعنى أنَّ العامل مما يصل بنفسه على الجملة، فعُدِّيَ بحرف، ولا مشاحة في الألفاظ، وقد أطلق لفظ الزيادة على اللام هنا شيخنا الأستاذ - رحمة الله عليه-(1)، ثم قال: ويمكن أن يقال: إنَّها في هذه المواضع غير زائدة، ولكنها لتعدية ما ضعُفَ عن التعدي إمَّا بالتأخر، وإمَّا بكون عمله غير أصيل، كما قالوا في لام المستغاث ونحوها، فكأنَّه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أجاز الإطلاقين باعتبارين، والذي يصحُّ دعوى الزيادة فيه ما كان نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(2)؛ لأنَّه لا وجه لدخول اللام المعدية هنا؛ لعدم الموجب إلا أن

---

(1) يقصد شيخه أبا عبدالله بن الفخار، وانظر شرح الجمل لابن الفخار (٢/ ٣٩١).

(2) النمل (٧٢).

يقال فيها ما يقال في نحو: (نصحتُ لك)، و(كِلتُ لك) على القول بأنَّها أصلان في نحو: (جئتك)، و(جئتُ إليك)، فيمكن. وقد أشار إليه ابن أبي الربيع، فلا زيادة إذاً في نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾. فإن قيل: كيف حملْتَ القول بالزيادة وعدمها على أنَّه خلاف في لفظ، والخلاف موجود نقلا، فمنهم من قال: إنَّها توجد زائدة، ومنهم من قال: لا تكون زائدة البتة، والقائل الأول هو المبرد، واستدلَّ بقوله: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[(1)]، وبقوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، ورُدَّ عليه بأنَّ ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ مُضمَّنٌ معنى الوصول، فلذلك تعدى باللام وأنَّ ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ قد ضعُفَ العامل فيه عن الطلب، فقوِّي، فهذا كله نزاع معنوي لا لفظي. فالجواب: أنَّ تحقيق الخلاف راجعٌ إلى ما تقدَّم، فإن أراد القائل بالزيادة أنَّها لم تأتِ لقصدٍ آخر أصلا، فقوله غير صحيح؛ إذ لو كانت اللامُ في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ كما قال وقد كثر فيها مع التقديم لكانوا خلقاءَ أن يزيدوها مع التأخير كثيراً حتى يصير قياساً، لكنَّ ذلك باطل، فما أدى إليه كذلك، فلما اختصَّت بالتقديم، أو بكون العامل فرعاً، دلَّ على أنَّ الزيادة لقصد، وهو معنى كونها غير زائدة. ثم دلنا الدليل أنَّ التقديمَ يضعُفُ به العامل عن طلب المعمول بدليل أنَّك تقول: (زيد ضربت)، فلا يتسلط (ضربتُ) على (زيد)، ولا تقول: (ضربتُ زيدٌ) البتة، وما ذاك إلا أنَّ التقديم يُضعِفُ العاملَ عن العمل في ذلك المقدَّم، فذلك بعينه هو السبب في دخول اللام كثيراً، وأنَّ اللامَ لتقويةِ الفعل على الوصول إلى ذلك المتقدم، وهو معنى التعدية»[(2)].

• الترجيح:

رأى الشاطبي أنَّ لام الجر لا تأتي لمجرد التعدية، وذكر أنَّ ابن مالك وغيره من النحاة لم يذكروا لها هذا المعنى، فقال: «وأما التعدية فإنَّ المؤلف لم يذكر للام - حيث استوفى معانيها - معنى تعدية، ولا ذَكرَ أحد من المتقدمين - فيما أعلم - لها هذا

---

(١) يوسف (٤٣).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٨- ٦١٩).

المعنى»[١]. والصواب أنَّ ابن مالك قد ذكر هذا المعنى في شرح الكافية الشافية -كما مرَّ-[٢]، ونقل عنه ابن هشام ذلك[٣]. وممن ذكر التعدية للام قبل الشاطبي: الرضي، قال: «وأما في: (وزنتُه المال)، و(وزنتُ له)، فاللام ليست بزائدة، بل هي معدِّية قد تُحذف تخفيفا»[٤]. لكن ذكر أبو حيان أنَّ قلة من النحاة من يذكر أنَّ اللام للتعدية[٥].

ومرَّ بنا أنَّ ابن الناظم ذكر معنى التعدية، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[٦]، وبنحو قولك: (قلتُ له: افعل). فإن أراد ابن الناظم بذلك أن يفسِّرَ معنى التعدية حسب قصد والده فقد أصاب، لكن في التمثيل بالآية فقط، ولا التفات لعدم تصحيح الشاطبي لهذا التفسير، فقد صرَّح به ابن مالك في شرح الكافية الشافية -كما عرفنا-، وفي الألفية -أيضًا-، وهو ما حاول الشاطبي أن يعتذر عنه، وأن يتأوله بالمواضع الأربعة التي مرَّ ذكرُها، زاعمًا أنَّ هذا هو قصْدُ ابن مالك، ولا وجه لما قال؛ لأنَّ معنا نصٌّ صريحٌ من ابن مالك يدل على أنَّه يقصد بالتعدية -في الألفية- ما كان نحو الآية، ودلالة هذا النص قطعية تُصرِّح بمراد ابن مالك، والدلالة الحاصلة من تأويلات الشاطبي دلالة ظنية، ثم إنَّ عدم التأويل أولى من التأويل.

أما اعتراض الشاطبي على تمثيل ابن الناظم للتعدية بنحو قولك: (قلت له: افعل) فهو اعتراضٌ مُسدَّد؛ لأنَّك إذا اعتبرت أنَّ ابن الناظم قد ساق المثال ليفسِّرَ قول والده، ويعبِّرَ عن مقصوده من التعدية، فهو بهذا الاعتبار مخطئ؛ لأنَّ والدَه لم يذكر نحو هذا المثال في معنى التعدية، بل ذكره في معنى التبليغ، قال في شرح التسهيل: «ولام التبليغ

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٢).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٣/ ١٨٢).

(٤) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٨٥).

(٥) انظر: منهج السالك لأبي حيان (٢٤٤).

(٦) مريم (٥).

الجارة اسم سامع قول أو ما في معناه، نحو: (قلتُ له)، و(بيَّنتُ لـه)، و(فسَّرتُ لـه)»[1].
وما قلتُهُ في تضعيف اعتراض الشاطبي على ابن الناظم في تمثيله بالآية أقوله هنا في تقوية اعتراضه عليه في ذكر هذا المثال، فالنص الصريح من ابن مالك يحسم القول في تضعيف المثال الثاني الذي ساقه ابن الناظم، فهو غير مصيب في سوْقهِ لهذا المثال، سواء اعتبرتَه مفسِّراً لكلام والده في النظم، أم لم تعتبره كذلك، أي لمْ تربِطْ هذا المثال بمقصود والده، واعتبرتَهُ معبِّراً عن مذهب خاص به بصرف النظر عن مراد أبيه، فهو في كلا الحالين غير مُصيب؛ لأنَّ معنى التبليغ في المثال واضح، فهو ليس للتعدية المجردة. وقد ذكر عدد من النحاة هذا المثال للتمثيل به على معنى التبليغ، منهم: أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي[2].

وقد ذكرت الكلام السابق لأتناول رأي ابن الناظم واعتراض الشاطبي عليه حسب مقصود ابن مالك في الألفية، وسأحاول فيما يلي أن أبين حقيقة مجيء اللام لمجرد التعدية، وأن أنظر في رأي ابن الناظم والشاطبي بشكل عام، وأن أنظر كذلك في أمثلتهما وأمثلة غيرهما من النحاة، لأستظهر حال ما قرروه من أنَّ اللام في تلك الأمثلة جاءت للتعدية المجردة دون إفادة أي معنى آخر.

وأبدأ أولاً بمثال ابن مالك الذي مثَّلَ على معنى التعدية بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[3]، وقد سبقَ ذِكْر عدد من النحاة مثَّلوا بهذه الآية -أيضا-، ومنهم ابن الناظم. والذي أراه أنَّ هذا المثال لا يصلُحُ للتمثيل على التعدية المجردة؛ لأنَّ فيه إلى جانب التعدية معنى آخر، وهو التمليك أو شبه التمليك؛ لأنَّه إذا وهبَ أحدٌ أحدًا شيئاً فقد ملَّكه إياه، إما حقيقة فيكون له معنى التمليك، أو مجازا فيكون له معنى شبه التمليك.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٥).

(٢) انظر: الارتشاف (٤/ ١٧٠٧)، والجنى الداني (٩٩)، ومغني اللبيب (٣/ ١٧٥)، والمساعد (٢/ ٢٥٧)، والهمع (٢/ ٣٦٧).

(٣) مريم (٥).

أما ما مثَّل به ابن الناظم على التعدية من نحو قولك: (قلت له: افعل)، فقد تقدَّم الكلام فيه، وبيَّنت أنَّ فيه إلى جانب التعدية معنى التبليغ.

إذن أمثلة ابن الناظم على التعدية ليست في محلها، وإنما يصح تمثيله بالآية بالنظر إلى مقصود والده فقط، وقد ضعَّفتُ موقف والده في التمثيل بالآية، فيكون موقف من تَبِعَه كذلك.

ويأتي الحديث الآن عن المواضع الأربعة التي ذكرها الشاطبي، حيث ذكرَ أنَّ اللام في هذه المواضع مُعدِّية، وليس كما قال، فاللام زائدة في الموضعين الأولين، أي في حال كونها داخلة على مفعول العامل الضعيف بالتأخير نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1]، أو بكونه عاملاً فرعياً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2]، فاللام في هذين الموضعين زائدة لغرض التقوية، والشاطبي يعتبر أنَّ اللام المقوية معدِّية، وهو خلاف المشهور لمعنى التعدية، فإنَّ معنى التعدية في حروف الجر هو إيصال الفعل للمفعول بواسطتها، أما معنى التقوية فهو تقوية الفعل للوصول للمفعول بواسطة حرف الجر، لكن الفعل يتعدى إليه بدونه، فلم يؤدِّ الحرف هنا وظيفة التعدية، بل أدى وظيفة التقوية.

فإن قُلْتَ: إنَّ الشاطبي يريد بالتعدية تقويةَ تعدي الفعل، وهو مدرك أنَّ اللام هنا أدت وظيفة التقوية لا التعدية بدليل قوله: «وأنَّ اللامَ لتقويةِ الفعل على الوصول إلى ذلك المتقدم، وهو معنى التعدية»[3]، كما أنَّه يدرك أن اللام هنا تسمى زائدة في اصطلاح بعضهم باعتبار «أنَّ العامل مما يصل بنفسه على الجملة، فعُدِّيَ بحرف»[4]، ويسميها هو مُعدِّية باعتبار تقوية تعدي الفعل، ولا مشاحة في الألفاظ، وقد أقرَّ الشاطبي صحة قول من قال بالزيادة بالاعتبار السابق، ويدل على ذلك ما نقله عن شيخه أبي عبدالله بن

(١) يوسف (٤٣).

(٢) هود (١٠٧).

(٣) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٩).

(٤) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٨).

الفخار، حيث قال -أي الشاطبي-: «وقد أطلق لفظ الزيادة على اللام هنا شيخنا الأستاذ - رحمة الله عليه-، ثم قال: ويمكن أن يقال: إنَّها في هذه المواضع غير زائدة، ولكنها لتعدية ما ضعُفَ عن التعدي إمَّا بالتأخر، وإمَّا بكون عمله غير أصيل، كما قالوا في لام المستغاث ونحوها، فكأنَّه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أجاز الإطلاقين باعتبارين»(1) ومعنى هذا أنَّه غير مخالف لمن قال بالزيادة، ويكون إطلاقه للفظ التعدية إطلاقٌ له وجهه بالاعتبار الذي ذكره، وقد اتفقنا على أنَّه لا مشاحة في الألفاظ.

فالجواب عن ذلك: أنَّ الشاطبي وإن أشعرَ كلامه أنَّه يجيز الإطلاقين باعتبارين أي: القول بالزيادة والتعدية إلا أنَّ الذي يظهر أنَّه مخالف للقائلين بالزيادة، فهو لا يعتبر أنَّ اللام هنا زائدة، ولذلك لم يمثل بهذه الأمثلة حين تكلمَ عن زيادة اللام كما فعل ابن مالك ومن قال بالزيادة.

ثم إنَّ هناك نصوصا من كلام الشاطبي توحي بأنَّه مخالف للقائلين بالزيادة، وذلك حين رأى أنَّ ابن مالك قد خالف بين رأيه في التسهيل حين قال بزيادة اللام في الأمثلة السابقة(٢)، ورأيه في الألفية حين قال بتعديتها فيها(٣) - على ما تأوَّله الشاطبي وسيأتي الرد على كلامه-، فقولُ الشاطبي بمخالفة ابن مالك بين رأييه يدل على أنَّ التعدية في نظره غير الزيادة، ويدل على ذلك -أيضًا- قوله: «أنَّ القول هنا بالزيادة على خلاف الدليل من وجهين: أحدهما: أنَّه خروج عن أصل وضع الحروف، وذلك لا يصلح إلا إذا اضطر إليه، ولم يوجد عنه مندوحة، وقد وُجِدَت بما ظهرَ له هنا. والآخر: أنَّ العلة في زيادتها عنده في هذا الموضع ضعْفُ العامل عند تقدُّمِ المعمول على العامل أو كونه فرعاً عن مباشرة العامل فيه بنفسه، وهذه العلة أولى في الاعتلال لقصد التعدي باللام منها لقصد الزيادة»(٤).

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٨)، وانظر: شرح الجمل لابن الفخار (٢/ ٣٩١).

(**٢**) انظر: التسهيل (١٤٥).

(٣) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٧).

(٤) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٧- ٦١٨).

ولم يكن الشاطبي مصيبًا حين فسَّر التعدية عند ابن مالك بالتقوية؛ وفي هذا التفسير حملٌ لكلام ابن مالك على غير الوجه الذي أراده؛ لأنَّ ابن مالك حين قال:

وَاللامُ لِلمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْليلٍ قُفِي

فإنَّه أراد بتعدية اللام المعنى المشهور للتعدية، وهو إيصال الفعل للمفعول بواسطة اللام، ولم يرد التقوية التي ذكرها الشاطبي، وقيدها بالمواضع الأربعة، ودليل ذلك أنَّه -في شرح الكافية- مثَّل للتعدية بمثال خارج عن تلك المواضع الأربعة، وموافق للمعنى المشهور للتعدية، وهو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[1]، فلم يصح تفسير التعدية -في عبارة ابن مالك- بمعنى التقوية الذي ذكره الشاطبي.

والذي يؤكد -أيضًا- أنَّ الشاطبي فسر التعدية على خلاف الوجه المراد أنَّ الأمثلة التي ذكرها في الموضعين الأولين، مفسرًا بها مراد ابن مالك بالتعدية، لم يذكرها ابن مالك حين تكلم عن معنى التعدية، بل ذكرها حين تكلمَ عن زيادة اللام، قال في التسهيل: «وتزادُ مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [2]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [3] »[4]، وقال في شرحه: «ومن لامات الجر الزائدة، ولا تزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعدِّياً إلى واحد فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخر نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، جاز القياس على ما سُمِع منها»[5].

ولـمَّا رأى الشاطبي أنَّ تفسيره للتعدية في الألفية مخالف لما صرَّح به ابن مالك في التسهيل، جعل من ابن مالك صاحب قولين مختلفين في المسألة، فقال: «...يمكن أن

---

(١) مريم (٥).

(٢) يوسف (٤٣).

(٣) هود (١٠٧).

(4) التسهيل (١٤٥).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٨)، وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٣).

يكون هنا رأى خلافَ ما رآه هناك؛ لوجهٍ ظهرَ له، ودليل عنَّ له. وهذا من عادته، فقد يرى هنا ما يرى في التسهيل خلافه، وقد مضى من هذا مواضع، وستأتي أُخَرُ يقع التنبيه عليها -إن شاء الله تعالى-»[1].

والذي يظهر أنَّ لابن مالك قولا واحدًا في المسألة، وهو أنَّ اللام زائدة في الأمثلة السابقة، ويبعد أن يكون قد خالف هذا القول في الألفية، وعدل عنه إلى القول بتعدية اللام فيما سبق، إذ لم يصرِّح بذلك، وهو بعيد جدًّا عن مراده، إذ إنّ القول بزيادة اللام لتقوية العامل الضعيف هو قول متواتر في مصنفاته، وقد مر نصه في التسهيل وشرحه، وصرَّح بتلك الزيادة -أيضًا- في الكافية بقوله:

وَالـلامُ لِلمِلْـكِ وَشِـبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَـةٍ أَيْـضاً وَتَعْليـلٍ قُفِـي
وَزِيدَ مَعْ مَفْعولِ ذِي الواحِدِ إنْ ... بِالسَّبْقِ أَوْ تَفْريغ[2] عَامِلٍ يَهِنْ[3]

ومثَّلَ في الشرح على هذه الزيادة بقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[5]، ونحوهما من الأمثلة[6]، فهذا تصريح منه بأنَّ اللام فيها زائدة، فيضعف على هذا تفسير الشاطبي حين قال بأنَّ اللام معدية عند ابن مالك فيما سبق، إذ هو خلاف تصريحه في شرح الكافية عند شرحه للبيت المتقدم، وخلاف ما نصَّ عليه في التسهيل وشرحه، فالظاهر أنَّه باقٍ في الألفية على ما صرَّح به في مصنفاته الأخر، وهو زيادة اللام في نحو هذه الأمثلة، وإذا تقرر ذلك فليس هناك مخالفة بين رأيه في الألفية، ورأيه في التسهيل، وما ذكره الشاطبي عن هذه المخالفة إنما هو فهم وقع له،

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٧).

(٢) في بعض النسخ التي اعتمد عليها محقق شرح الكافية: تفريع.

(٣) انظر المتن في شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٥).

(٤) يوسف (٤٣).

(٥) هود (١٠٧).

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٣).

وهذا الفهم غير معتمد على نص صريح في النظم يدل على مخالفة ابن مالك لمذهبه في التسهيل.

وجملة القول أنَّ اللام الداخلة على العامل الضعيف بالتأخير، أو بكونه فرعًا، هي لام زائدة، وفاقًا لمن قال بذلك من النحاة، وخلافًا للشاطبي، الذي ذهب إلى أنَّ اللام في الموضعين مُعدية.

ولابن الشجري كلام يُشعر بزيادة هذه اللام، قال: «... و(هو مستحقٌّ له)، و(مستأهلٌ له)، ولو قلت: (مستحقه) و(مستأهله)، و(هو ظالمه)، لم يكن إيصاله بنفسه في الحسن كإيصاله باللام»[(١)]، ومعنى ذلك أنَّ هذه اللام يجوز إثباتها في الكلام وحذفها، فليس وجودها لمسيس حاجة، إنما لغرض تحسين وتقوية، ويستقيم الكلام بدون هذا الغرض، فتكون اللام إذن زائدة.

وقد جعلَ ابن هشام لهذه اللام منزلة متوسطة بين الزيادة والتعدية، فقال: «التحقيق أنَّها ليست زائدة محضة لما تُخُيِّل في العامل من الضعف الذي نزَّله منزلة القاصر، ولا مُعدِّية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلةٌ بين المنزلتين»[(٢)]، وهذا -أيضًا- رأي البرهان بن القيم، والسيوطي، والخضري[(٣)]. لكنَّ الأزهري استشكل رأي ابن هشام السابق بقوله: «وهو مشكل، فإنَّ الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوَّته عند الموضِّح، فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد، وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين»[(٤)].

فالظاهر أنَّ اللام في الموضعين اللذين نحن بصددهما زائدة لا معدية، ولا يصح اعتبارها مُعَدِّية بالمعنى الحقيقي للتعدية إلا على وجه ذكره السمين الحلبي في قوله تعالى:

----

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٣١٠).

(٢) مغني اللبيب (٥/ ٣٠٧)، وانظر: أوضح المسالك (٣/ ٣٠).

(٣) انظر: إرشاد السالك (١/ ٤٤٨)، والبهجة المَرضِيّة (٣٠٣)، وحاشية الخضري (١/ ٤٧٠).

(٤) التصريح (١/ ٦٤٤).

﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[(١)]، وهو: «أن يُضمَّن (تعبرون) معنى ما يتعدى باللام، تقديره: إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا»[(٢)].

وأما الموضع الثالث الذي ذكره الشاطبي، وهو ما كان نحو: (ما أضربَ زيداً لعمرو)، فهذا الموضع قد رجَّحه ابن هشام بقوله: «والأولى عندي أن يُمثَّل للتعدية بنحو: (ما أضربَ زيداً لعمرو) و(ما أحبَّه لبكر)»[(٣)]، ولكنَّه -أيضًا- لا يصلح للتمثيل على مجرد التعدية؛ لأنَّ فيه معنى مصاحبًا للتعدية، وهو التبيين، قال الصبان: «واعلم أنَّه سيأتي في باب التعجب أنَّ هذه اللام للتبيين فلا تكون المتعدية المجردة»[(٤)].

وأما الموضع الرابع وهو «الفعل النائب عنه حرف النداء، إذا دخله معنى التعجب أو الاستغاثة»[(٥)] فقد عدَّ ابن هشام هذا الموضع من المواضع التي زيدت فيها اللام، قال: «ومنها[(٦)] لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها»[(٧)].

وبعد، فإنَّ لام الجر في الأمثلة السابقة قد دخلتها شبهة الزيادة، أو احتمال معنى آخر مع التعدية، والمثال إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فلم يصلح استعمال شيء من الأمثلة السابقة دليلاً على مجيء اللام للتعدية المجردة؛ ولذلك رأى الأزهري أنَّ الأولى إسقاط التعدية من معاني لام الجر، قال: «ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من

---

(١) يوسف (٤٣).

(٢) الدر المصون (٦/ ٥٠٤).

(٣) مغني اللبيب (٣/ ١٨٢)، وانظر: أوضح المسالك (٢/ ٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠)، والهمع (٢/ ٣٧٠)، وحاشية الخضري (١/ ٤٦٩).

(٤) حاشية الصبان (٢/ ٣٢١).

(٥) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٦).

(٦) أي من اللام الزائدة.

(٧) مغني اللبيب (٣/ ١٩٦).

الطعن، فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه»[1].

وبذلك يكون الشاطبي مصيبًا حين ذكر بأنَّ الحروف -ومنها لام الجر- لا تجيء للتعدية المجردة، وذلك في قوله: «وهذا الحكم في هذه الحروف غير منفرد عن معانيها التي وضعت لها»[2]. لكنه لم يكن مصيبًا في تأويله لمراد ابن مالك من التعدية بالمواضع الأربعة، فقد سلك مسلكًا صعبًا في هذا التأويل، وتكلف فيه، لا سيما أنَّ ابن مالك حين فسَّر التعدية -في شرح الكافية الشافية- لم يفسرها بهذه المواضع الأربعة التي تكلف فيها الشاطبي، بل فسَّرها بقوله تعالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾[3]، وذهب إلى أنَّ اللام تأتي للتعدية المجردة مستدلا بالآية، فكان الأسهل تخطئة ابن مالك فيما ذهب إليه في الألفية، وذلك أولى من الاعتذار عنه، وحَمْلِ كلامه على محملٍ بعيد لم يقصده، والله – تعالى– أعلم.

---

(١) التصريح (١/ ٦٤٢).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٤).

(٣) مريم (٥).

الإضافة بمعنى (في)

الأصل في الإضافة أن تكون بمعنى اللام، وقد تكون بمعنى (من)، وبمعنى (في)[(١)]، وهذه الأخيرة أغفلها أكثر النحويين[(٢)]، وهي محل الدراسة هنا.

و ضابط[(٣)] الإضافة بمعنى (في) – عند من يُثْبِت لها هذا المعنى– هو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[(٤)]، والتقدير: (في الليل والنهار).

أما ضابط الإضافة بمعنى (من) فهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وصالحاً للإخبار به عنه، نحو: (خاتم فضة)، و(ثوب خز)، فالخاتم بعض جنس الفضة، والثوب بعض جنس الخز، والتقدير: (خاتمٌ من فضة)، و(ثوبٌ من خز).

ويُحكَم بمعنى اللام[(٥)] إذا صحَّ تقديرها وامتنع تقدير غيرها، نحو: (دار زيد)،

----

(١) زاد الكوفيون: الإضافة بمعنى (عند)، ومثَّلوا لها بنحو: (هذه ناقةٌ رقود الحلْبِ)، أي: رقود عند الحلب. انظر: الارتشاف (٤/ ١٨٠٠)، وشرح التسهيل للمرادي (٧٤٣)، والمساعد (٢/ ٣٣٠)، والهمع (٢/ ٤١٣).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٦)، وشرح شذور الذهب (٣٤٧)، والمساعد (٢/ ٣٢٩)، والهمع (٢/ ٤١٣).

(٣) للاطلاع على ضوابط الإضافة بإحدى هذه المعاني الثلاثة انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥٩٠)، وشرح شذور الذهب (٣٤٧)، وشرح ابن عقيل (٣٥٧– ٣٥٨)، والمقاصد الشافية (٤/ ٦ وما بعده)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٤).

(٤) سبأ (٣٣).

(٥) ذكر بعض النحاة – كابن السراج وابن جني وابن بابشاذ والعكبري– أنَّ الإضافة تكون بمعنى اللام إذا كان الثاني فيها غير الأول في المعنى، فَـ(زيد) غير (دار) في قولك: (دار زيد). وتكون الإضافة بمعنى (من) إذا كان الأول فيها بعض الثاني. انظر: الأصول (٢/ ٥)، واللمع (٦٤)، والخصائص (٦٥٠)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١٧٢)، واللباب (١/ ٣٨٨).

فيصح هنا تقدير: (دار لزيد)، ويمتنع تقدير: (دار من زيد) أو(دار في زيد)، فيتعين فيه الحكم بمعنى اللام. ويُحكَم بمعنى اللام -أيضاً- إذا صحَّ تقديرها وتقدير غيرها نحو: (يدُ زيدٍ)، فيصح هنا تقدير: (من)، وتقدير اللام، لكن يُحكُم بمعنى اللام لا غير. ويُحكَم بمعنى اللام كذلك إذا امتنع تقديرها وتقدير غيرها، نحو: (عند زيد)؛ ولذا كانت الإضافة بمعنى اللام هي الأصل[1].

ويكاد يتفق النحاة على إثبات الإضافة بمعنى اللام، وبمعنى (من)[2]، أما الإضافة بمعنى (في) فقد أغفلها أكثر النحاة، وأثبتها بعضهم كابن مالك، قال:

والثَّاني اجْرُرْ وانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ والـلَّامَ خُـذَا

لِمَا سِوى ذَيْنِكَ............ ....[3]

وقد ردَّ عليه ابنه بقوله: «والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين: أنَّ الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى (اللام) أو بمعنى (من)، وموهمُ الإضافة بمعنى (في) محمول على أنَّها فيه بمعنى اللام على المجاز. ويدل على ذلك أمور: أحدها: أنَّ دعوى كون الإضافة بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها، وهو على خلاف الأصل، فيجب

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٣)، والهمع (٢/ ٤١٢).

(٢) خَرَقَ هذا الاتفاق بعض النحاة كابن الضائع، حيث ذهب إلى أنَّ الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام، وتأوَّلَ ما كان نحو: (ثوب خز) على معنى الاستحقاق، وهو من معاني اللام، أي أنَّ الثوب مستحق للخز لكونه أصله، وممن نقل عنه هذا المذهب: أبو حيان، وابن عقيل، والأزهري. وذكر الأزهري أنَّ الزجاج اقتصر على معنى اللام -أيضاً-. وذهب أبو حيان في الارتشاف إلى أنَّ الإضافة ليست على تقدير الحرف، ولا على نيته، ونقل ابن عقيل هذا المذهب عن ابن درستويه، والجزولي، وذكر أنَّه مقتضى كلام ابن مالك في بعض كتبه، ونقل السيوطي -أيضًا- هذا المذهب عن أبي حيان، ونقله الخضري عن أبي حيان وابن درستويه. انظر: الارتشاف (٤/ ١٨٠٠- ١٨٠١)، والمساعد (٢/ ٣٣٠)، والتصريح (١/ ٦٧٥- ٦٧٦)، والهمع (٢/ ٤١٣)، وحاشية الخضري (٢/ ٤٩٢).

(٣) انظر: الألفية، الإضافة، (١١٧). وتمام البيت الناقص مع ما يليه:

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، واخْصُصْ أَوَّلَا .:. أَو أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالذِي تَلَا

اجتنابها. الثاني: أنَّ كل ما ادعي فيه أنَّ إضافته بمعنى (في) حقيقة يصحُّ فيه أن يكون بمعنى اللام مجازاً، فيجب حمله عليه لوجهين: أحدهما: أنَّ المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك. والثاني: أنَّ الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق، كما في قوله:

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ ... سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ(1)

وقول الآخر:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حِلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا(2)

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم (٢٧٣)، والمقاصد الشافية - الصدر فقط- (٤/ ١٠)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٩٣)، والدرر السَّنِيَّة (٢/ ٥٩٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١١٢). والخرقاء: هي المرأة التي لا تحسنُ عملا. قال صاحب الخزانة في بيان معنى البيت: لما فرطت الخرقاء في غزلها في الصيف ولم تستعد للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيل سحرا وهو زمان مجيء البرد. والشاهد فيه إضافة الكوكب إلى الخرقاء بأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه.

(2) البيت لحريث بن عناب الطائي، منسوب له في الخزانة (١١/ ٤٣٤ وما بعده) وذكر له صاحب الخزانة عدة روايات، منها:

إِذَا قَالَ قَطْني قُلْتُ بِاللهِ حِلفةً .:. لَتُغْنِنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعا

ومنها أيضا (١١/ ٤٤٣):

إِذَا قَالَ قَطْنِي قُلْتُ آليتُ حَلْفَةً .:. لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِك أَجْمَعا

والبيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم (٤٥، ٢٧٤)، والدرر السَّنِيَّة (٢/ ٥٩٨) بالرواية المثبتة في المتن، وأنشد الشاطبي عجزه في المقاصد الشافية (٤/ ١٠)، وأنشد ابن هشام البيت تاما في المغني (٣/ ١٦٢) براوية:

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حِلْفَةً .:. لِتُغْني عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعا

ومعنى (قطني): أي حسبي أو يكفيني. قال صاحب الخزانة في بيان معنى البيت: يقول له الضيف: حسبي ما شربت، فيرد المضيف: اشرب جميع ما في الإناء ولا ترده علي. (١١/ ٤٤٢). وذا إنائك: أي صاحب إنائك، وهو اللبن. والشاهد فيه إضافة الإناء للمخاطب بأدنى ملابسة بسبب شربه منه، وإن كان الإناء في الحقيقة لساقي اللبن.

والإضافة بمعنى (في) مختلفٌ فيها، والحملُ على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه. الثالث: أنَّ الإضافة في نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1] إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا به على سعة الكلام، وإما بمعنى (في) على بقاء الظرفية، لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السعة كما في: (صيدَ عليه يومان)، و(وُلِدَ له ستون عامًا)، والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى (في) يُرجِّحُ الحمل على الأوَّل دون الثاني»[2].

فهذه ثلاثة أوجه ذكرها ابن الناظم في تضعيف الإضافة بمعنى (في)، وقد ردَّ الشاطبي على هذه الوجوه كلها.

- **نص الاعتراض:**

ذكرَ ابن الناظم في الوجه الأول - من الوجوه التي ردَّ بها رأي والده- أنَّ دعوى الإضافة بمعنى (في) تستلزم كثرة الاشتراك في المعنى، وهو خلاف الأصل، فردَّ عليه الشاطبي بقوله: «وله -أي لابن مالك- أن يُجيبَ عن هذا بأنَّ الدليلَ هو الـمُتَّبع، وقَدْ دلَّ على وُجودِ إضافة (في) كَمَا بُيِّن، فلا بُدَّ من اتِّباعه»[3].

ومرَّ بنا أنَّ ابن الناظم يقول في الوجه الثاني أنَّ الإضافة التي توهم معنى (في) يمكن حملها على معنى اللام مجازا لوجهين: أحدهما: أنَّ المصير إلى المجاز خير من المصير الاشتراك. الثاني: أنَّ الإضافة لمجاز الملك ثابتة بالاتفاق، وأما الإضافة بمعنى (في) فمختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى. فقال الشاطبي راداً على ذلك: «وله أن يجيب عن الأولى بأنَّها مُعَارضة بقول من عكس القضيَّة، فجعلَ الاشتراك أولى، والمسألة خلافية، يذكرها أرباب الأصول. وعن الثانية: بأنَّ الدليل قدْ دلَّ على وجود

---

(١) سبأ (٣٣).

(٢) شرح ابن الناظم (٢٧٣- ٢٧٤).

(٣) المقاصد الشافية (٤/ ٩).

ما اختلف فيه، فتَرْكُ القولِ به مع قيام الدليل عليه إهمالٌ للدليل من غير موجب، وهو باطلٌ باتفاق»(١).

وقد علمنا أنَّ ابن الناظم يقول بأنَّ النحاة اتفقوا على جعل الظرف مفعولاً به على السعة، لكن اختلفوا في مجيء الإضافة بمعنى (في) في نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(٢)، والمتفق عليه أرجح، فقال الشاطبي رادًّا على هذا الوجه: «ويُعارَضُ هذا الاتفاق باتفاقهم على أنَّ الأصل في الظرف الذي وقعَ فيه الفعل أن يبقى على ظرفيَّته، كما إذا سَبَكْتَ من المضاف فعلاً نحو قولك: (بل مكرتُم الليلَ والنهار)، و(زيدٌ لَدَّ في الخصام)، و(تربَّصَ أربعة أشهر)، وما أشبه ذلك، وإذا كانت الإضافة هذا أصلها باتفاق، فالأصل بقاء معناها وعدم نسخه بمعنى آخر»(٣).

• دراسة المسألة:

النحاة في إثبات معنى الإضافة بـ (في) على فريقين:

الفريق الأول: وهم الذين أغفلوا الإضافة بمعنى (في)، ولم يثبتوا لها إلا معنى اللام و(من)، وهو فعْلُ سيبويه والجمهور(٤)، كالجرمي، وابن السراج، والفارسي، والسيرافي، والصيمري(٥)، وابن جني، وابن بابشاذ، والحريري، والكوفي(٦)،

---

(١) المقاصد الشافية (٤/ ١٠).

(٢) سبأ (٣٣).

(٣) المقاصد الشافية (٤/ ١١).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٥)، والتصريح (١/ ٦٧٦)، وحاشية الخضري (٢/ ٤٩٢).

(٥) هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع الهجري، له كتاب التبصرة والتذكرة، وهو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب كما قال السيوطي. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٩).

(٦) هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الزيدي، من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث، ولد سنة ٤٤٢هـ، وأخذ النحو عن زيد بن علي الفارسي، وعنه ابن الشجري، سمع الخطيب البغدادي وابن النقور، =

وابـن الـشجري، والجـزولي، وابـن خـروف، والعُكـبَري، والـشلوبين، وابـن عـصفور، والرضي، والنيلي، وابن أبي الربيع، وبهاء الدين ابن النحاس[١]، والـسمين الحلبـي، وابـن جابر[٢]. واختار ابن الناظم هذا المذهب.

الفريق الثاني: وهم الذين أثبتوا الإضافة بمعنى (في)، وهؤلاء أقل مـن الفريـق الأول، ومنهم: الزمخشري[٣]- وسيأتي شرحٌ لرأيه-، وابن يعيش، وابـن الحاجـب، وابـن مالـك، وابن الـصائغ، والمرادي، وابـن هـشام، وابـن عقيـل، والمكـودي، والأشـموني، والأزهـري، والسيوطي، والصبان[٤]. وقد صحَّحَ الشاطبي مذهب هؤلاء.

= ومنه الحافظ ابن عساكر وغيره، توفي سنة ٥٣٩هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢١٥).

(١) هو أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحاس الحلبي، ولد سنة ٦٢٧هـ، وأخذ العربية عن الجمال ابن عمرون، وتخرَّج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب، منهم أبوحيان، وليس لـه إلا هـذا المصنف، ويخلط بعضهم بينه وبين أبي جعفر النحاس صاحب إعراب القرآن. تـوفي سـنة ٦٩٨هــ. انظـر: بغيـة الوعـاة (١/ ١٣- ١٤).

(٢) انظر: الأصـول لابـن الـسَّرَّاج (١/ ٥٣)، (٢/ ٥)، والإيـضاح للفـارسي (٢١٠)، وشرح الكتـاب للـسيرافي (٦/ ٤٨)، والتبصرة والتذكرة للصيمري (٢٩٥)، واللمع (٦٤)، والخصائص (٦٥٠)، وشرح الجمـل لابـن بابـشاذ (١٧٢، ٣٠٥)، وشرح المقدمـة الـمُحسِبة لابـن بابـشاذ (٢/ ٣٣٠- ٣٣١)، وشرح ملحـة الإعـراب للحريري (١٣٥ وما بعده)، والبيان للكوفي (٢٦٦)، وأمالي ابـن الـشجري (١/ ٢٥٦)، (٣/ ٩٧)، والمقدمـة الجزولية في النحو (١٣١)، وشرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٧٥- ٦٧٦)، واللبـاب للعكـبري (١/ ٣٨٨)، وشرح المقدمـة الجزوليـة للـشلوبين (٢/ ٨٤٢- ٨٤٣)، والتوطئـة (٢٤٩)، وشرح جمـل الزجـاجي لابـن عصفور (١/ ٤٦٨)، والمقرَّب (١/ ٢٠٩)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٠٧- ٢٠٨)، والصفوة الـصَّفية للنيلي (٢/ ٦٩٠)، والبسيط لابن أبي الربيع (٨٩٧)، والتعليقة على المقرب للنحاس (٣١١)، والـدر المصون (٩/ ١٩١)، وشرح ابن جابر (٣/ ٧١).

(٣) الكشاف (١/ ٤١٦). وانظر: الدر المصون (٢/ ٣٥١).

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعـيش (٢/ ١٢٦- ١٢٧)، والإيـضاح لابـن الحاجـب (١/ ٣٦٨)، وشرح المقدمـة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥٩٠)، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (٢٤٨)، وشرح التـسهيل لابـن مالك (٣/ ٢٢١ وما بعده)، وشرح الكافيـة الـشافية (٢/ ٩٠٢ ومـا بعـده)، وشرح عمـدة الحـافظ (١/ ٤٨٠ وما بعده)، وشرح الملحة لابن الصائغ (١/ ٢٧٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٨٤)، وشرح التسهيل =

ونبَّه بعض أهل هذا المذهب على قلة مواضع الإضافة بمعنى (في)(١)، قال ابن مالك: «ومواضع (من) أقل من مواضع اللام، ومواضع (في) أقل من مواضع (من)»(٢).

وقد نقلَ أبو حيان والمرادي والسيوطي عن عبدالقاهر الجرجاني إثباته لمعنى (في) في الإضافة(٣)، ولم أقف عليه، إنما الذي وقفتُ عليه اقتصاره على معنى اللام و(من)، قال في الجمل: «والإضافة على ضربين: أحدهما أن تكون بمعنى اللام نحو قولك: (دار زيد)، تريد: دار لزيد، وإضافة بمعنى (من) كقولك: (خاتم فضة)، تريد: خاتم من فضة»(٤)، وقاله -أيضًا- في المقتصد(٥).

وقد صرَّح الزمخشري بمعنى (في) في الإضافة، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾(٦)، قال: «وإضافة الألد بمعنى (في)، كقولهم: ثَبْتُ الغَدْر»(٧). لكن لقلة كون الإضافة على هذا المعنى لم يصرِّح به في المفصل، إذ قال فيه: «ولا تخلو -

---

= للمرادي (٧٤٢)، والجامع الصغير لابن هشام (١٤٢)، وأوضح المسالك (٣/ ٧٦)، وشرح قطر الندى (٢٨٣)، وشرح شذور الذهب (٣٤٢، ٣٤٧)، وشرح ابن عقيل (٣٥٧- ٣٥٨)، والمساعد (٢/ ٣٢٩)، وشرح المكودي (١/ ٤١٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٤)، والتصريح (١/ ٦٧٥)، والبهجة المَرضِيّة (٣١١)، وحاشية الصبان (٢/ ٣٥٨).

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥٩٠)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ٧٦)، والهمع (٢/ ٤١٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٣).

(٣) انظر: الارتشاف (٤/ ١٨٠٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٨٤)، وشرح التسهيل للمرادي (٧٤٣)، والهمع (٢/ ٤١٣).

(٤) الجمل للجرجاني (٣٠).

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ٨٧٠- ٨٧١).

(٦) البقرة (٢٠٤).

(٧) الكشاف (١/ ٤١٦). وانظر: الدر المصون (٢/ ٣٥١).

أي الإضافة- في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام...أو بمعنى من»[1]، فاقتصر على هذين المعنيين ولم يذكر معنى (في)، لكنَّه يُفهم ضمنًا من قوله: «في الأمر العام»، وقد شرح ابن يعيش هذا القول بما يُفيد إرادة الزمخشري لمعنى (في)، قال: «يريد أنَّ الغالب في الإضافة الحقيقية ما قدمناه - أي كونها بمعنى اللام أو من -. وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين. قالوا: «فلان ثبت الغَدَر» بفتح الغين والدال، أي: ثابت القدم في الحرب والكلام»[2].

ورأى ابن الحاجب أنَّ قول الزمخشري: «في الأمر العام» هو احتراز مما هو بمعنى (في)، فإنَّ الإضافة في غير الأمر العام قد تأتي عنده على هذا المعنى، قال ابن الحاجب: «الأولى أن يُحمل[3] على الاحتراز من مثل قولك: (ضربُ اليوم) و(مكر الليل) فإنَّ هذا بمعنى (في)، ولا يقوى أن يُحمل على مثل قولك: (عند زيد) أي مكان لزيد و«لَدُن حَكِيم»[4] وشبهه، لأنَّ هذه في الحقيقة كلها بمعنى اللام...»[5]. وإذا حُمِل كلام الزمخشري على نحو: (ضرب اليوم) و(مكر الليل) -كما قال ابن الحاجب- كان فيه دليل على أنَّ الإضافة قد تكون بمعنى (في) عنده، وإنما لم يصرِّح به إشعارًا بالقلة.

وقد نقلَ السمين الحلبي المذهب القائل بمجيء الإضافة بمعنى (في)، وذكرَ أنَّه مذهب كوفي[6]، ولم يحسِّنه، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[7]: «وإضافة المكر إلى الليل والنهار إما على الإسناد المجازي... وإما على الاتساع في الظرف

----

(١) المفصل (٨٢).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٦- ١٢٧).

(٣) أي: قول الزمخشري: «في الأمر العام».

(٤) هود (١)، والنمل (٦).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٦٨).

(٦) انظر: الدر المصون (٢/ ٤٣٥).

(٧) سبأ (٣٣).

فجُعِل كالمفعول به، فيكون مضافاً لمنصوبه، وهذان أحسنُ من قول من قال: إنَّ الإضافة بمعنى (في) أي: في الليل؛ لأنَّ ذلك لم يثبت في غير محلِّ النزاع»(١).

هذا وقد احتجَّ بعض أنصار الفريقين لما ذهبوا إليه، -أي: الفريق المُهمِل لمعنى (في) والفريق المثبت له-، وفيما يلي بيان بعض ما احتجوا به:

حجج الفريق الأول:

مِنَ الفريق الأول مَنْ لم يتطرق لمعنى (في) بالكلية، ولم يذكره البتة، ومنهم من تطرَّقَ له وأنكره، ومن هؤلاء ابن الناظم، وقد تقدمت حُججه، ووافقه فيها ابن جابر(٢)، ولا حاجة لإعادة تلك الحجج هنا بعد تقدم ذكرها، لكن أذكر قول ابن الناظم: «وموهمُ الإضافة بمعنى (في) محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز»(٣)، وإنما ذكرت قوله هذا لأعقب عليه بقول الخضري، وهو وإن كان من الفريق المثبت لمعنى (في) إلا أنَّه أجاز أن تُحمل اللام على اختصاص الظرفية، فلا مجاز حينئذ، قال معلقا على قول ابن مالك: «لِمَا سِوى ذَيْنِكَ»: «أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أُريدَ فيها ذُكِر مجرد الاختصاص والنسبة، فهي على معنى اللام لأنَّ المظروف والبعض له اختصاص بظرفه... وبهذا يُعلم أنَّ نحو: (مكر الليل) يجوز كونه بمعنى (في) أو اللام بحسب الإرادة، وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازاً عقليًّا كما أطلقوه بل إن أُريدَ اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا»(٤).

وأنكر الرضي معنى (في) في الإضافة، واحتج لذلك بقوله: «ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: (طور سيناء)، و(يوم الأحد)، بمعنى اللام، ولا يصح إظهار اللام في مثله، فالأولى إذن أن نقول: نحو(ضربُ اليوم) و(قتيل كربلاء) بمعنى اللام كما قاله باقي

---

(١) الدر المصون (٩/ ١٩١).

(٢) انظر: شرح ابن جابر (٣/ ٧١).

(٣) شرح ابن الناظم (٢٧٣). وانظر: شرح الأشموني (٢/ ٣٠٥)، والتصريح (١/ ٦٧٦)، وحاشية الخضري (٢/ ٤٩٢).

(٤) حاشية الخضري (٢/ ٤٩٢).

النحاة، ولا نقول إنَّ إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى (في)، فإنَّ أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: (خُذْ طَرَفك)، ونحو: (كوكب الخرقاء) لسهيل، وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة، فتقول: كل مالم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير (من)، ولا ثالث لهما»(١).

حجج الفريق الثاني:

احتَجَّ ابن مالك لوجود الإضافة بمعنى (في) بالسماع عن العرب، قال: «وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح»(٢)، ومثَّل لها بقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(٧).

ومثَّل أيضاً بقول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «رِباطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وقِيَامِه»(٨)، وبقوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «فَلا يَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينة»(٩).

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢١). وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٦).

(٣) البقرة (١٩٦)، والمائدة (٨٩).

(٤) البقرة (٢٠٤).

(٥) البقرة (٢٢٦).

(٦) يوسف (٣٩).

(٧) سبأ (٣٣).

(٨) رواه مسلم في صحيحه (رقم الحديث: ١٩١٣) بلفظ (خير) مكان (أفضل).

(٩) حسَّنه الترمذي في الجامع الكبير (رقم الحديث: ٢٦٨٠)، وقد رواه بلفظ «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة». وضعفه الألباني -ذاكرا ذات الرواية- في ضعيف =

واستشهد أيضاً بقول الأعشى:

مَهَـــادِي النَّهَـــارِ لِجَـــارَاتِهِم وبِاللَّيْـلِ هُـنَّ عَلَـيْهِم حُـرُمْ[(١)]

وقول ابن أبي ربيعة:

وَغيْـــثٍ تَبَطَّنْـــتُ قريانَـــهُ بِـــأَجْرَدَ ذِي مَيْعَـــةٍ مُنْهَمِـــرْ
مِـسحٍّ الفَـضَاءِ كَـسِيدِ الإبـاء جَـمٍّ الجِـراءِ شَـديدِ الحُـضُرْ[(٢)]

وقوله - أي ابن أبي ربيعة-:

طَفلَـــةٌ بَـــارِدَةُ القَـــيْظِ إِذَا مَعْمَعَـانُ الـصَّيْفِ أَضْـحَى يَتَّقِـدْ
سُـخْنَةُ المَـشْتا لِحَـافٌ لِلْفَتَـى تَحْتَ لَيْلٍ حِينَ يَغْشَاهُ الـصَّرَدْ[(٣)]

وقوله:

مِنَ الحُورِ مَيسَانُ الضُّحَى بُخْتُرِيَّةٌ ثَقَالٌ مَتَى تَنْهَضْ إِلَى الشَّيْءِ تَفْتُرِ[(٤)]

= الجامع (رقم الحديث ٦٤٤٨).

(١) ليس في ديوان الأعشى، وهو منسوب له في اللسان مادة (حرم)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٤٨٤)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٢) وهو فيه برواية (مُهادي) بضم الميم، و(حرام) مكان (حُرُم). و(مهادي): من التهادي، أي يُهدون جاراتهم ويُهدينهم الهدايا.

(٢) لم أعثر عليهما في ديوان عمر ابن أبي ربيعة، وهما منسوبان له في شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٧)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢). وتبطنت قريانه: سارت في بطونها. أجرد: الفرس القصير الشعر. ذو ميعة: في أوائل الشباب. مسح: يصب الجري صبا. كسيد الإباء: لا يأبى ولا يمتنع. جم الجراء: كثير الجري. الحُضُر: ارتفاع الفرس في عَدْوه.

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة (١٤٦)، والبيتان منسوبان له في شرح عمدة الحافظ برواية (باردة الصيف) مكان (باردة القيظ)، و(معمعان القيظ) مكان (معمعان الصيف) وبكسر الراء في (الصرد)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٢) واتفقت رواية البيت الأول فيه مع الرواية التي في شرح عمدة الحافظ، لكن روي البيت الثاني فيه بلفظ (سخنة المس) مكان (سخنة المشتا) وبفتح الراء في (الصرد). وطَفلة: ناعمة لينة. ومعمعان الصيف: شدة الحر. والصرد: شدة البرد.

(٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة (١٩٦)، وهو فيه برواية (مكسال الضحى) مكان (ميسان الضحى)، وبالرواية المثبتة في المتن تعثرُ عليه بلا نسبة في شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٢)، =

وقول حسان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

تُسَائِلُ عَنْ قَرْمٍ هِجَانٍ سَمَيدَعٍ ... لَدَى البأسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ(١)

وقول تميم بن أُبيّ:

لَهُم سَلَفٌ شُمٌّ طِوَالٌ رِمَاحُهُم ... يَسِيرُونَ لا مِيلَ الرُّكُوبِ ولا عُزْلا(٢)

وقول عمرو بن قُعَيْط:

وَمَا كُنَّا عَشِيَّةَ ذي طُلَيْحٍ ... لِئَامَ الرَّوْعِ إِذْ أَزَمَتْ أَزَامِ(٣)

وقول عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعِيشُ شَقِياً ... نَائِمَ اللَّيْلِ غَافِلَ اليَقَظَه

فَإِذا كَانَ ذَا حَيَاءٍ وَدِينٍ ... رَاقَبَ اللهَ واتَّقَى الحَفَظَه(٤)

= لكن روي فيه (بحترية) بالحاء. وميسان الضحى: أي لا تقوم حتى يرتفع الضحى، ويقصد بذلك أنَّها مُنعَّمة مخدومة، وميسان: التبختر. بخترية: تتبختر في مشيتها. (بحترية) بالحاء: أي قصيرة مجتمعة الخلق. ثقال: ثقيلة الأرداف. تفتر: تضعف.

(١) ديوان حسان بن ثابت (١١٢)، والبيت منسوب له في شرح عمدة الحافظ (١/ ٤٨٣)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٨) بلفظ (سميذع) بالذال وبلفظ (اليأس) وأظن أنَّ الأخير تصحيف. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٢) بلفظ (سميذع). والقرم: السيد. والهجان: الكريم الحسب. والسميدع أو السميذع: الشجاع الشريف.

(٢) ديوان تميم بن أبي بن مقبل (١٥٧)، والبيت منسوب له في شرح عمدة الحافظ (١/ ٤٨٤)، وبلا نسبة في شرح التسهيل (٣/ ٢٢١). والسلف: الجماعة المتقدمون في السير أمام القوم أو الجيش. والشم: جمع أشم، وهو السيد ذو الأنفة. والميل: جمع الأميل، وهو الذي لا يحسن ركوب الخيل. والعزل: جمع أعزل، وهو الذي لا سلاح معه.

(٣) البيت منسوب له في شرح عمدة الحافظ (١/ ٤٨٣)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٢).

(٤) منسوبان لعمر بن الخطاب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- في تفسير القرطبي (٧/ ٦)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (١/ ٤٨٥).

ومنه قول العرب: «شهيد الدار»، و«قتيل كربلاء»[1]. ثم قال ابن مالك: «فلا يخفى أنَّ معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأنَّ اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصَّلٌ إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصَحَّ ما أردناه، والحمد لله»[2].

ومن حجج هذا الفريق ما تقدم ذكره من ردود الشاطبي على ابن الناظم.

- **الترجيــــــح:**

اعتمد مذهب ابن الناظم على المجاز، وحاول من خلاله أن يحمل الإضافة على معنى اللام في المواضع التي يكون الحمل فيها على معنى (في) أقوى وأوضح، فمذهبه فيه تكلفٌ وتأويل، ومذهب القائلين بمعنى (في) ليس فيه تأويل، وعدم التأويل أولى من التأويل.

وعليه أرى أنَّ مذهب الشاطبي -القائل بمجيء الإضافة بمعنى (في) - مذهب راجح، وردوده على ابن الناظم ردود مقنعة، كما أنَّ حجة ابن مالك من قبله حجة قوية، فهو يعتمد على السماع، وهذا السماع لم يكن بيتاً أو بيتين حتى يُلجأ إلى تأويلهما، إنما هو سماعٌ كثيرٌ لا يَحسُنُ تجاهله، وعدم اعتباره، وما نَقْلي لهذه الشواهد والأبيات الكثيرة إلا لإثبات كثرة السماع.

ولذلك أقرُّ الشاطبي على ردوده على ابن الناظم، وتَبَنِّيه لمذهب ابن مالك، حتى وإن لم يبالغ الشاطبي في الدفاع عن مذهب ابن مالك، حيث ذكر آخر الأمر أنَّ كلا الرأيين قريب، قال: «وقد اعتُرِض عليه - أي على ابن مالك- في ارتكاب هذا المذهب بأشياء، منها ما ذكره ابنه، وتأوَّلَ ما استشهد به المؤلف على غير تكلف، والأمر في ذلك

(١) كل الشواهد المتقدمة مجموعة من كتب ابن مالك: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢١- ٢٢٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٧- ٩٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٤٨٣- ٤٨٥). وانظر: شرح التسهيل للمرادي (٧٤٢)، والجامع الصغير (١٤٢)، وشرح شذور الذهب (٣٤٧)، والتصريح (١/ ٦٧٥)، والهمع (٢/ ٤١٣).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٢- ٢٢٣).

كله قريب؛ إذ لا يختلف حكم الكلام مع تقدير أحد الأمرين»[1]. فالشاطبي هنا يقرِّب بين الرأيين، لكنَّه حين ردَّ على ابن الناظم أحسن في ذلك وأجاد، وما قاله - في الردّ- هو المختار -عندي- في هذه المسألة، والله -تعالى- أعلم.

(١) المقاصد الشافية (٤/ ١١).

المبحث الرابع

الاعتراضات في مسائل التوابع

وفيـــه:

- تابع المخفوض باسم الفاعل.
- النعوت المتعددة.
- معنى قول ابن مالك إنَّ لفظ التوكيد (عامة) مثل النافلة.

* *   * ** *   * *

تابع المخفوض باسم الفاعل

• توطئـــــة:

اسم الفاعل يعمل تارة عمَلَ فعله، وتارة لا يعمل. فيكونُ عاملاً إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وتحققت فيه أحد الشروط التالية: أن يليَ الاستفهام، نحو: (أضاربٌ أنت عمراً؟)، أو حرفَ النداء، نحو: (يا طالعاً جبلاً)(١)، أو نَفْيا، نحو: (ما ضاربٌ أنت زيداً)، أو يكون صفةً لموصوف مذكور، نحو: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً)، أو محذوف، نحو: (مررتُ بضاربٍ زيداً)، أو مُسنداً، ويشمل الخبر، نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمراً)، وما أصله الخبر، نحو: (إنَّ زيداً ضاربٌ عمراً).

فإذا كان اسم الفاعل مقروناً بالألف واللام عمِلَ مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً.

ولا يعمل اسم الفاعل إذا اختلت فيه ضوابط الإعمال، كأن يكون بمعنى الماضي متجرِّدًا عن الألف واللام، وليس في معموله حينئذ إلا الجر فقط، تقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمراً).

ويجوز في معمول اسم الفاعل العامل النصب والجر، فمثال النصب: (زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً)، ومثال الجر: (زيدٌ ضاربُ عمرٍو الآن أو غداً).

قال ابن مالك:

وانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً واخْفِضِ ....(٢)

---

(١) المسوغ عند ابن الناظم لإعمال (طالعًا) هو اعتماده على موصوف محذوف، أي: (يا رجلاً طالعًا)، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء؛ لأنَّه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، إذ النداء من خواص الأسماء. انظر: شرح ابن الناظم (٣٠٢).

(٢) الألفية، إعمال اسم الفاعل، (١٢٣). والبيت مع ما يليه:

وانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً واخْفِضِ .:. وهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

وإذا نُصِب معمول اسم الفاعل، ثم أُتْبِعَ باسم آخر، لم يجز في التابع إلا النصب، تقول: (هذا ضاربٌ زيداً وعمراً)، ولا وجْهَ للجر.

فإذا انجرَّ معمول اسم الفاعل العامل، جاز في التابع الجرُّ على اعتبار اللفظ، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ)، والنصبُ على اعتبار الموضع عند بعض النحاة[(١)] كابن مالك[(٢)]، وعلى إضمار فعل[(٣)] عند سيبويه[(٤)] ومن قال مثل قوله[(٥)]، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً). والجرُّ أولى، ولذلك قدَّمه ابن مالك في قوله:

وَاجْرُرْ أَو انْصِبْ تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ   كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ[(٦)]

فإن كان اسم الفاعل غير عامل، وعُطِفَ على مخفوضه اسمٌ آخر، وكان هذا المعطوف منصوباً، نحو(عمرو) في قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمراً) تعيَّنَ أن يكون ناصب (عمرو) فعلا مضمرا، أي: وضرب عمرا. ولا يجوز أن يكون منصوباً على الموضع؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، فما أضيف إليه لا يحتمل موضعَ نصب، ولذلك لم يجز أن يكون المعطوف منصوباً على الموضع؛ إذ لا موضع للنصب أصلا فيكون هذا معطوفاً عليه.

---

(١) ممن قال به الفارسي، وذكر الأزهري أنَّه مذهب الكوفيين، وطائفة من البصريين. انظر: المقاصد الشافية (٤/ ٣٠٨)، والتصريح (٢/ ١٩- ٢٠).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٤٧)، والمقاصد الشافية (٤/ ٣٠٨) وقد أجاز ابن مالك الوجهين-أعني النصب على المحل أو بإضمار فعل- في شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٧٦- ٦٧٧).

(٣) قال الخضري: «الأرجح إضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأنَّ حذف المفرد أسهل من الجملة». حاشية الخضري (٢/ ٥٤٧).

(٤) الكتاب (١/ ١٦٩).

(٥) صحح ابن عقيل مذهب سيبويه، وذكر الأزهري أنَّه مذهب الجمهور. انظر: شرح ابن عقيل (٣٩٥)، واالتصريح (٢/ ٢٠).

(٦) الألفية، إعمال اسم الفاعل، (١٢٣).

وقد ذكر ابنُ الناظم هذه المسألة حين تناول شرح بيت والده المتقدم[1]، فقال: «وإن كان اسم الفاعل غير صالح للعمل كان نصب التابع على إضمار الفعل لاغير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[2]، التقدير: جعل الشمس والقمر حسبانا. هذا إذا لم يُرِد بِـ (جاعل) الليل حكاية الحال»[3].

لكن الشاطبي رأى أنَّه لا حاجة لذكر اسم الفاعل غير العامل عند شرح بيت ابن مالك السابق، إذ إنَّ كلامه مختص باسم الفاعل العامل فقط، ولا يدخل فيه غير العامل، قال: «...هذا الكلام مختصٌ بما إذا كان اسم الفاعل عاملا لا مطلقا؛ لأنَّ الذي لا يعمل إذا جَر[4] [فليس][5] مجروره في موضع نصب إذ فرضناه غير طالب بنصب كما أنَّ مجرور (صاحب) ونحوه مما استعمل استعمال الأسماء ليس في موضع نصب ولا يعطف على موضعه نصب، وإذا كان كذلك لم يدخل في كلامه مجرور اسم [الفاعل][6] للماضي، فإنَّ العرب لا تعطف على موضع ما لا موضع له، إذ لا تقول: (هذا صاحب زيدٍ وعمراً)، فكذلك ما هو بمنزلته، فإن جاء ما ظاهره[7] ذلك فعلى إضمار فعل. فقد أجاز النحويون: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمراً) على معنى: (ضرب عمراً) لا على الموضع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[8]، ولا يكون

---

(١) وهو قول ابن مالك: واجرر أو انصب تابع الذي انخفض.....

(٢) الأنعام (٩٦)، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة في القراءات (٢٦٣).

(٣) شرح ابن الناظم (٣٠٧).

(٤) في الطبعة: (اجر)، وقد أثبتُّ لفظ المتن من نسخة مخطوطة المقاصد التي اعتبرت أصلا عند محققيه. انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٢، ورقة "٤٦٠").

(٥) سقط من الطبعة، وأثبتُّه من المخطوطة المذكورة في الهامش السابق.

(٦) سقط من الطبعة، وهو مثبت في نسخة المخطوطة المتقدم توثيقها.

(٧) في الطبعة (ظهره)، وواضح أنَّه خطأ مطبعي. انظر: المرجع المتقدم.

(٨) الأنعام (٩٦)، وقد تقدمت نسبة هذه القراءة إلى من قرأ بها.

هذا من الحمل على الموضع إلا على القول بإعمال الذي بمعنى الماضي، وقد منعه الناظم. فإن قيل: ما المانع من أن يكون الناظم قصد بـ «الذِي انْخَفَضْ» ما انخفض باسم الفاعل بإطلاق، كان بمعنى الماضي أو لا، لكن إن كان بمعنى الماضي كان التابع منصوباً على إضمار الفعل، وإلا كان معطوفاً على الموضع أو على إضمار فعل كما قال سيبويه. فالجواب أنَّ هذا القصد لا يصح؛ لأنَّك إذا فرضتَ التابع منصوباً بإضمار فعل لا بالتبعية فليس بتابع أصلا، وإنما هو من جملة أخرى، وهو إنما قال: «تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ» فخرج هذا، إذ ليس بتابع، وهذا ظاهر»[(١)].

وبعد أن ذكر ذلك اعترض على ابن الناظم الذي بيَّن -في شرحه على كلام والده- حال المنصوب التالي لمخفوض غير العامل، ورأى الشاطبي أنَّه لا ينبغي بيانه في الشرح، وأنَّه ليس بتابع في أصله.

• **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وقد فسَّر ابن الناظم هذا الموضع بما يقتضي دخول المخفوض باسم الفاعل، كان للماضي أو لا، إلا أنَّ ما خُفِضَ بالذي للماضي يتبع على إضمار الفعل، وما عداه فيه وجهان: إضمار الفعل وعدمه. فإذا أراد بذلك حقيقة التبعية فغير صحيح على أصله، من منع إعمال الذي تابع الذي للماضي»[(٢)].

• **دراسة المسألة:**

تكلم ابن الناظم عن نصب تابع المخفوض باسم الفاعل غير العامل، وذلك عند شرحه بيت والده المتقدم، وممن صنعَ صنيعه: ابن هشام، وابن جابر، والأشموني، والخضري.[(٣)]

---

(١) المقاصد الشافية (٤/ ٣٠٩- ٣١٠).

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٣١٠).

(٣) أوضح المسالك (٣/ ٢٠٧- ٢٠٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٥)، وشرح ابن جابر (٣/ ١٤٩- ١٥٠)، =

ورأى الشاطبي أنَّه ليس من المناسب ذكر هذا الموضع في شرح البيت السابق؛ لأنَّ ابن مالك لا يقصده، وكلامه غير محتمل له، ووجْهُ اعتراض الشاطبي أنَّ اسم الفاعل العامل يجوز في تابع ما أُضيف إليه الخفض على اعتبار اللفظ، والنصب على اعتبار المحل، فإن أُطلِقَ كلام ابن مالك وجُعِل غير العامل داخلاً فيه أوهمَ ذلك أنَّ المعطوف على مخفوض غير العامل يجوز -أيضًا- نصبه على المحل، وهو ممنوع، وقد منعه ابن مالك نفسه.

ولأجل ما تقدم منَعَ أبو حيان والمرادي اعتبار هذا الموضع في كلام ابن مالك، قال أبو حيان: «ويعني بقوله «الذِي انْخَفَضْ» بعد اسم الفاعل الصالح للعمل ولا يعني بـ«الذِي انْخَفَضْ» كل ما انخفض باسم الفاعل على الإطلاق؛ لأنَّه يدخل فيه ما انخفض بعد اسم الفاعل الماضي الذي لا يعمل نحو: (هذا ضارب زيدٍ أمس) فإنَّك إذا أتبعتَ هذا فإنما تتبعه بالجر؛ لأنَّه ليس له موضع فيُتبع عليه»(١).

وقال المرادي: «فإن قُلْتَ: قوله «الذِي انْخَفَضْ» لا يصحُّ على إطلاقه؛ لأنَّ المخفوض بإضافة الذي بمعنى الماضي لا يصحُّ في تابعه اعتبار المحل، إذ لا محل له، بل إنَّ نصب تابعه بفعل مقدر. قلتُ: إنما كلامه في المخفوض بإضافة ذي الإعمال لقوله: «وانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ» وهذا البيت من تتمة الكلام عليه»(٢).

ووجْهٌ آخر استبعد به الشاطبي اسم الفاعل غير العامل من مراد ابن مالك، وهو أنَّه قال: «تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ»، والمعطوف على مخفوض غير العامل إذا كان منصوبا ليس بتابع؛ لأنَّه منصوب بإضمار فعل، لا بالتبعية.

= وشرح الخضري (٢/ ٥٤٧).

(١) منهج السالك لأبي حيان (٣٣٨).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٨٦٠).

• الترجيـــــح:

الكلام في هذه المسألة هو عن مراد ابن مالك، هل يقصد -في البيت المتقدم- اسم الفاعل غير العامل أو لا؟ وإذا كان الكلام عن مراد ابن مالك فلا بد من الرجوع إلى مصنفات ابن مالك نفسه؛ ليتبيَّن مقصوده.

وبالرجوع إلى شرح الكافية الشافية تبيَّنَ أنَّ ابن مالك قد سكتَ عن اسم الفاعل غير العامل، فلم يذكره عند شرحه للبيت الذي نحن بصدده، وسكوته عنه دليل على أنَّه غير معتبر عنده، وأنَّه لا يقصده.

وقول ابن مالك: «تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ» يدل على أنَّه لا يقصد غير العامل؛ لأنَّ التالي لمخفوض غير العامل لا يُعد تابعًا في حال كونه منصوبًا؛ لأنَّه ليس بمنصوب بالتبعية كما ذكر الشاطبي، بل منصوب بإضمار فعل.

ثم إنَّ ابن مالك -في شرح عمدة الحافظ- قد فرَّق بين المنصوب بالتبعية والمنصوب بإضمار فعل، فسمى الأول تابعًا، والثاني معطوفًا، وكان دقيقًا في ذلك. قال في كلامه عن عمل اسم الفاعل في التالي لمخفوضه: «ويعمل[1] في تابع ما أُضيفَ إليه جراً على اللفظ ونصباً على المعنى، نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمرًا)»[2]. فاستعمل لفظ (تابع) كما ترى؛ إذ هو مجرور بالتبعية للفظ أو منصوب بالتبعية للموضع، لكنه حين تكلم عن المنصوب بإضمار فعل لم يستعمل لفظ (تابع)، إنما استعمل لفظ (المعطوف)، فقال: «ولك في نصب المعطوف أن تُضمر له ناصباً، فإن كان المضاف ماضي المعنى، ونصب ما عطف على ما أضيف إليه فلا بد من إضمار فعل إلا على مذهب الكسائي»[3]. فتفريقه بين التابع والمعطوف يدل على عنايته بالعبارة وبدقتها؛ ومن هنا يمكن الجزم بأنَّ المعطوف المنصوب على مخفوض اسم الفاعل غير العامل لا يُسمى تابعًا عند ابن مالك،

---

(١) أي: المضاف الصالح للعمل.

(٢) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٧٦).

(٣) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٧٧).

ومن ثم لا يكون داخلاً في قوله: «تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ».

وعلى الرغم مما قررتُهُ في بيان مراد ابن مالك من كونه لا يقصد اسم الفاعل غير العامل -ومن ثم لا يقصد المعطوف على مخفوضه- إلا أنني لا أرى إشكالاً في ذكر ابن الناظم لهذا الموضع عند شرحه لكلام والده، حتى وإن لم يقصدْهُ والدُه، إذ يمكن اعتبار أنَّ ابن الناظم قد ذكر هذا الموضع على سبيل التنكيت والتنبيه، فنبَّهَ إلى أنَّ المعطوف على مخفوض غير العامل إذا جاء منصوبا، فإنَّه يلزم أن يُقدَّر له فعل مضمر، ولا يجوز حمله على الموضع، وقد أشار لذلك بقوله: «وإن كان اسم الفاعل غير صالح للعمل كان نصب التابع على إضمار الفعل لاغير»(1)، وهذا هو مذهب والده -أيضًا-، فلا تعارض بين ابن الناظم ووالده فيما سبق، إلا لو قال إنَّ المعطوف على مخفوض غير العامل منصوبٌ على التبعية، وهو لم يقل بذلك، بل قررَ وجهاً واحداً للنصب وهو إضمار الفعل، فوافق بذلك والده.

وقد كان اعتراض الشاطبي على ابن الناظم مشروطاً بإرادته لحقيقة التبعية، إذ قال: «فإذا أراد بذلك حقيقة التبعية فغير صحيح على أصله، من منع إعمال تابع الذي للماضي»(2)، وواضحٌ أنَّ ابن الناظم لا يريد حقيقة التبعية، فلا اعتراضَ عليه، والله- تعالى- أعلم.

---

(1) شرح ابن الناظم (٣٠٧).

(2) المقاصد الشافية (٤/ ٣١٠).

النعوت المتعددة

• توطئـــــة:

قال ابن مالك:

وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ وَقَـدْ تَلَـتْ مُفْتَقِــراً لِـــذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـــتْ

وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ[1] إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[2]

إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد فلها ثلاثة أحوال[3]:

الحالة الأولى: أن يكون المنعوت مفتقراً لذكر النعوت كلها، فيجب إتباع جميع النعوت؛ لتنزلِّها من المنعوت منزلة الشيء الواحد، ولا يجوز القطع، وذلك نحو: (مررتُ بزيدٍ الخياطِ الكاتبِ الفقيهِ).

الحالة الثانية: أن يكون المنعوتُ غيرَ مفتقر في معرفته إلى شيء من تلك النعوت، إذ يمكن تعيينه بدونها[4]، فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إتباعها كلها، نحو: (مررتُ بزيدٍ الصالحِ الفاضلِ العالمِ).

الوجه الثاني: قطعها كلها إلى الرفع، نحو: (مررتُ بزيدٍ الصالحُ الفاضلُ العالمُ)،

---

(١) بنقل حركة الهمزة إلى الواو للمحافظة على الوزن. انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (٨١).

(٢) الألفية، النعت، (١٣٣).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٨٠ وما بعده)، وشرح ابن عقيل (٤٣٥- ٤٣٦)، والمقاصد الشافية (٤/ ٦٦٩ وما بعده).

(٤) ذكر الرضي ضابطاً لعدم الافتقار بقوله: «أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنَّه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه». انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٢٢).

أو إلى النصب[1]، نحو: (مررتُ بزيدٍ الصالحَ الفاضلَ العالمَ).

الوجه الثالث: إتباع بعضها، وقطع بعضها الآخر، نحو: (مررتُ بزيدٍ الصالحِ الفاضلُ).

الحالة الثالثة: أن يكون المنعوتُ مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض، فيجب إتباع المُفتقَرِ إليه، ويجوز الإتباع والقطع فيما عداه، وذلك نحو: (مررتُ بزيدٍ الخياطِ الصالح الفاضل)، فَـ (الخياط) مفتقرٌ إليه، فلا يجوز فيه إلا الإتباع، أما (الصالح) و(الفاضل) فغير مفتقر إليهما، فيجوز فيهما الإتباع، والقطع.

ورأى الشاطبي أنَّ ابن مالك لم يصرح -في المزدوجين السابقين- إلا بالحالتين الأُوليَيْن، أما الحالة الثالثة فهي مفهومة من كلامه، قال: «وأما الحال الثالثة وهو أن يكون المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض فحكمها مأخوذ من قوة كلامه في الحالين الأوَّلين»[2].

أما ابن الناظم فقد رأى أنَّ والده قد أشار إلى الحالة الثالثة صراحةً في قوله: «أَوْ بَعضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا»، قال ابن الناظم: «... وإن كان -أي المنعوت- مُتعيِّناً ببعض النعوت جاز القطع فيما عداه. وإلى هذا الإشارةُ بقوله:

.... أَوْ بَعضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

أي: وإن يكن معيناً ببعضها اقطع ما سواه»[3].

---

(١) القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ واجب الحذف، وتقديره هنا: (هو الصالح)، والقطع إلى النصب على إضمار فعل واجب الحذف، تقديره: أخص أو أعني. وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا .:. مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

الألفية، النعت، (١٣٣). وانظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٩٦٢)، وشرح ابن عقيل (٤٣٦)، والمقاصد الشافية (٤/ ٦٨٧).

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٦٧٤).

(٣) شرح ابن الناظم (٣٥٥).

فالخلاف بين ابن الناظم والشاطبي هو في قول ابن مالك: «أَوْ بَعضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا»، حيث رأى ابن الناظم أنَّ هذه العبارة تشير إلى الحالة الثالثة، ولم يوافقْهُ الشاطبي، فذكر أنَّها تشير إلى الوجه الثالث في الحالة الثانية، وهو جواز إتباع بعض النعوت وقطع بعضها الآخر إذا كان المنعوت مُعيَّناً بدونها. أما الحالة الثالثة فهي مفهومة عندَه من كلام ابن مالك، وقد رأى أنَّه لم يصرح بها، وبذلك اعترض على ابن الناظم.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وقد ذهب ابن الناظم في شرحه إلى أنَّ هذه الحالة الثالثة هي المرادة بقوله: «أَوْ بَعضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا» كأنَّه يقول: «وإن يكن المنعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه». وهذا التفسير لا يظهر، إذ لو أراد الناظم ذلك لقال: «أو بعضها اقطع معلنا إن كان معينا بالبعض الآخر». ولم يقل ذلك، فإنما قوله: «أَوْ بَعضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا» راجعٌ إلى القسم الأخير(1)، وهو أن يكون المنعوت معينا بدونها كما تقدم»(2).

- **دراسة المسألة:**

فسَّرَ ابن الناظم قول والده: «أَوْ بَعضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا» بأنَّه يقصد به الحالة الثالثة من أحوال النعوت المتعددة، وهي أن يكون المنعوت مفتقراً إلى بعضها دون بعض، وهذا التفسير قد قال به -أيضًا- عددٌ من شُرَّاح الألفية، منهم: ابن جابر، وابن الجزري، والأشموني، والسيوطي(3).

وذهب الشاطبي إلى أنَّ المقصود بهذه العبارة هي الحالة الثانية، وهي أن يكون المنعوت غير مفتقر لشيء من النعوت، فيجوز في هذه الحالة ثلاثة أوجه،

(1) يعني بالقسم الأخير الحالةَ الثانية؛ لأنَّه يرى أنَّ ابن مالك لم يصرح إلا بحالتين فقط كما تقدم بيانه.

(2) المقاصد الشافية (٤/ ٦٧٤).

(3) انظر: شرح ابن جابر (٣/ ٢٣٣)، وكاشف الخصاصة (٢٢٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٩٩)، والبهجة المرضية (٣٩١).

ويكون ابن مالك قد بيَّنَ -بهذه العبارة- الوجه الثالث منها، وهي جواز إتباع بعض النعوت وقطع بعضها الآخر، أما الحالة الثالثة فمسكوتٌ عنها، وتُفهَم من مُجمل الكلام. هذا على تفسير الشاطبي، وقال به -أيضًا-: المكودي(1).

ويترتب على رأي ابن الناظم ما يلي:

١- أن تكون أحوال النعوت المتعددة التي صرَّحَ بها ابن مالك ثلاثة، فالحالة الأولى -وهي أن يكون المنعوت مفتقرا لكل النعوت- دلَّ عليها قوله:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

والحالة الثانية -وهي عدم افتقار المنعوت للنعوت- دلَّ عليها قوله:

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا..........................

والحالة الثالثة -وهي افتقار المنعوت لبعض النعوت دون بعض- دلَّ عليها تتمة البيت السابق، وهي قوله:

....أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

أي أنَّ ابن مالك-حسب تفسير ابن الناظم- صرَّح في المزدوج الثاني بحالتين، وفي المزدوج الأول بحالة واحدة، فيكون المجموع ثلاث حالات.

٢- أن يكون ابن مالك قد صرَّح -عند حديثه عن الحالة الثانية- في قوله: «وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا»، بوجهين فقط من الأوجه الجائزة فيها، وهما: الإتباع، والقطع، وسكتَ عن الوجه الثالث، وهو جواز الجمع بين الإتباع والقطع، فلم يصرِّح به، لكنه مفهومٌ ضِمْنًا.

٣- أن يكون لفظ (بعضها) مجرورًا في قوله:

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَوْ **بَعْضِهَا** اقْطَعْ مُعْلِنَا

---

(١) انظر: شرح المكودي (١/ ٥٤٤- ٥٤٥).

قال الصبَّان: «مقتضى حل الشارح[1] أنَّ (بعضها) بالجر عطفًا على الضمير في (لذكرهن)، أو في (بدونها)[2] بناءً على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخافض، أو على (دونها)، ومفعول (اقطع) محذوف، أي: وإن يكن المنعوت مفتقرًا لذكر بعضها أو معينًا بدون بعضها أو معينًا ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني[3]. وعلى هذا يكون المتن[4] مشتملاً على مسألتين: مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت، ومسألة استغنائه عن بعضها وافتقاره إلى البعض الآخر»[5].

أما رأي الشاطبي فيترتب عليه ما يلي:

١- أن تكون أحوال النعوت التي صرَّح بها ابن مالك-في المزدوجين المتقدمين- حالتين فقط، دل المزدوج الأول على الأولى، والثاني على الثانية، والحالة الثالثة مسكوتٌ عنها، أشْعرَ بها السياق، وهذا خلاف ما قلناه في رأي ابن الناظم، إذ إنَّ المزدوجين عنده يدلان صراحة على الأحوال الثلاثة.

٢- أن يكون ابن مالك قد صرَّح بالأوجه الثلاثة الجائزة في الحالة الثانية، وذلك في قوله:

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

---

(١) يقصد به ابن الناظم، وبعض الشراح وأصحاب الحواشي كالمرادي والمكودي والأشموني والأزهري والصبان يطلقون لفظ (الشارح) ويريدون به ابن الناظم، فيجعلونه علماً له بالغلبة. انظر: ابن الناظم النحوي (٣١).

(٢) أي: أو عطفا على الضمير في (بدونها).

(٣) يقصد بالأول قوله السابق: «وإن يكن المنعوت مفتقرًا لذكر بعضها» وبالأخير قوله: «معينًا ببعضها»، وبالثاني قوله: «معينًا بدون بعضها».

(٤) يقصد به المزدوج الثاني، وهو قول ابن مالك: «وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا...».

(٥) حاشية الصبان (٣/ ١٠٠).

فقوله: «وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ» يدل على الوجه الأول والثاني، وقوله: «أَوْ بَعْضهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا» يدل على الوجه الثالث، وهو جواز الجمع بين القطع والإتباع، فعبارة «أَوْ بَعْضهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا» عند الشاطبي متممة لمعنى البيت، وهي عند ابن الناظم مستقلة، فالمزدوج الثاني إلى قوله: (بدونها) يشير إلى الحالة الثانية، ومن قوله: (أو بعضها...الخ) يشير إلى الحالة الثالثة، أما عند الشاطبي فالمزدوج كله يشير إلى حالة واحدة فقط، وهي الحالة الثانية مع بيان أوجهها الثلاثة.(1)

٣- أن يكون لفظ (بعضَها) منصوبا بالفعل (اقطع)، وقد كان مجرورًا عند ابن الناظم، وبالنصب أعربه الأزهري، مؤيدا ما ذهب إليه الشاطبي وغيره، لكنَّه أشار في إعرابه إلى حالة الجر على رأي ابن الناظم، قال: «"أو بعضها" بالنصب مفعول مقدم باقطع... وتقدير البيت: (واقطع جميع النعوت أو أتْبِعها أو اقطع بعضها وأَتْبِع البعض الآخر إن يكن المنعوت معينا بدونها)، وبالنصب جزمَ الشاطبي والمرادي، وصدَّرَ به المكودي كلامه، ثم قال: وقال الشارح وإن يكن المنعوت معينا اقطع ما سواه ا.هـ فجعل مفعول اقطع محذوفًا، وفُهِمَ من كلامه أنَّ (بعضها) مجرور بالعطف على (دونها) ا.هـ كلام المكودي، واعترضه الشاطبي(2) بأنَّ هذا التفسير لا يظهر إذ لو أراد الناظم ذلك لقال: «أو بعضها اقطع معلنًا إن كان معينا بالبعض الآخر» ولم يقل ذلك»(3).

- **الترجيـــــــح:**

الخلاف هنا يدور حول مراد ابن مالك في الألفية، ومعلوم أنَّ الألفية لها أصل هو نظم الكافية، فمن المهم معرفة ما ذكره ابن مالك في متن الكافية وشرحها، وقد قال في المتن:

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (٤/ ٦٧٤- ٦٧٥).

(٢) أي: اعترضَ ابنَ الناظم لا المكودي.

(٣) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (٨١). وانظر: شرح المكودي (١/ ٥٤٥)، وحاشية الصبان (٣/ ١٠٠)، وحاشية الخضري (٢/ ٦٠٧).

وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا[1]

وكان من جملة ما قاله في الشرح: «وإن حصل التعيين ببعض دون بعض وجب الإتباع فيما لا يحصل التعيين بدونه، وجاز فيما سواه الإتباع والقطع، رفعاً أو نصبًا»[2].

وفي كلامه هذا نص على الحالة الثالثة التي ذكر الشاطبي أنَّها مسكوت عنها في الألفية.

وقد نقل الأشموني شرح ابن مالك السابق الذي صرَّح فيه بالحالة الثالثة، وفسَّر به قوله في الألفية: «أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا»، ثم قال بعد أن نقل عنه الشرح: «هكذا في شرح الكافية»[3].

وهذا يعني أنَّ ابن مالك قد ضبط (بعضِها) بالجر في الكافية، فلو قيل إنَّه استمر على هذا الضبط في الألفية فيكون على هذا تفسير ابن الناظم ومن وافقه صحيحا، لكن يُحتمل أن يكون قد عدل عنه إلى الضبط بالنصب، فيكون تفسير الشاطبي ومن معه صحيحا. ولا يبعد أن يكون ابن مالك قد قال بالضبطين معًا في الألفية، فقد ذكر محقق الألفية الشيخ سليمان العيوني أنَّه وجد (بعضها) مضبوطة بالنصب في ثلاث نسخ من نسخ المخطوطات التي اعتمدها في التحقيق، ووجدها مضبوطة بالنصب والجر في النسخة التي جعل رتبتها بعد رتبة النسخة الأصل، و رمز إليها بالرمز (ب)، وذكر أنَّ عليها إجازة أبي حيان[4].

فالخلاف في هذه المسألة معتمد على الرواية، وقد تصح الروايتان فيصح التفسيران، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) انظر المتن في شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٦١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٦٢).

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٣٩٩).

(4) انظر: الألفية، النعت، (١٣٣)، حاشية المحقق رقم: (٥١٧). وانظر كذلك وصف نسخ التحقيق (٤٨-٥٢).

معنى قول ابن مالك
إنَّ لفظ التوكيد (عامة) مثل النافلة

• توطئـــــة:

قال ابن مالك:

وَاسْـتَعْمَلُوا أَيْـضًا كَكُـلٍّ فَاعِلَـه   مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَه[1]

فأشار بهذا البيت إلى أنَّ (عامَّة) لفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي[2]، وهو بمعنى (كل)[3]، نحو: (جاء الجيش عامَّته، والقبيلة عامَّتها، والزيدون عامَّتهم).

ولـمَّا تعذَّر دخول (عامَّة) في النظم لما فيها من الجمع بين الساكنين توصَّل إليها بذكر وزنها[4].

ومسألة البحث تنعقد على قول ابن مالك: «مِثْلَ النَّافِلَة»، إذ قال ابنه في تفسيره: «وقوله: «مِثْلَ النَّافِلَة» بعد التنبيه على أنَّ (عامَّة) من ألفاظ التوكيد بقوله:

وَاسْـتَعْمَلُوا أَيْـضًا كَكُـلٍّ فَاعِلَـه   مِـنْ عَـمَّ فِي التَّوْكِيـدِ مِثْلَ النَّافِلَـه

يعني به: أنَّ عدَّ (عامَّة) من ألفاظ التوكيد مثلُ النافلة، أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنَّ أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على

---

(١) الألفية، التوكيد، (١٣٤).

(٢) ألفاظ التوكيد المعنوي أحد عشر لفظا هي: نفسه، وعينه، وكله، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجُمع، وكلاهما، وكلتاهما، وعامته، وجميعه. وهذان الأخيران أغفلهما أكثر النحاة المتقدمين، وسيأتي الكلام عليهما في موضعه. واحتُرِزَ بالتوكيد المعنوي من القسم الآخر للتوكيد، وهو اللفظي، والمراد به تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، نحو: (ادرجي ادرجي). انظر: شرح ابن عقيل (٤٣٧ وما بعده).

(٣) يُفهم من قوله (واستعملوا ككل) أنَّ (عامّة) يلزم فيه الإضافة إلى الضمير كما كان ذلك لازمًا في (كل). انظر: المقاصد الشافية (٥/ ١٢).

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٩٧٢)، وشرح المكودي (١/ ٥٤٨- ٥٤٩).

ما ذكروه؛ لأنَّ من أجَلِّهم سيبويه -رحمه الله تعالى- ولم يُغفله»[1].

واختلف تفسير الشاطبي، قال: «وقوله: «مِثْلَ النَّافِلَة» أراد به أنَّهم استعملوا وزن (فاعِلة) من (عمَّ) مثل استعمالهم إياه من (نفلَ) فقالوا: (النافلة) فكذلك قالوا: (عامَّة)، وأصله: (عامِمَة)»[2].

وبعد أن ذكر الشاطبي هذا التفسير، عرّجَ على تفسير ابن الناظم، فاعترض عليه، ورأى أنَّ توجيهه لكلام والده توجيه ضعيف.

• نص الاعتراض:

قال الشاطبي: «وفسَّر ابن الناظم قوله: «مِثْلَ النَّافِلَة» بأنَّه يريد أنَّ عدَّ (عامَّة) من ألفاظ التوكيد مثلُ النافلة، أي الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنَّهم أغفلوه، قال: وليس في الحقيقة بنافلة على ما ذكروه؛ لأنَّ من أجلّهم سيبويه، ولم يغفله. هذا ما قاله، وهو توجيه ضعيف؛ لأنَّ معنى النافلة إذا كان يقتضي أنَّ ذكره زيادة غير مفتقر إليها فكون (عامّة) كذلك غير صحيح، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك. وأيضًا فإنَّ (جميعًا) قد أغفله الجمهور فلم يذكروه، وإنما ذكره سيبويه فكان إذًا من حقه أن يُقيده بمثل ما قيّد به (عامّة) ولم يفعل ذلك، فدل على أنَّ ما فسَّر به غير مراد»[3].

• دراسة المسألة:

اختلف شُرّاح الألفية في تفسير قول ابن مالك: «مِثْلَ النَّافِلَة» على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّه أراد به الزائد على ألفاظ التوكيد التي ذكرها النحاة، وعلى هذا

---

(١) شرح ابن الناظم (٣٥٩).

(٢) المقاصد الشافية (٥/ ١٢- ١٣).

(٣) المقاصد الشافية (٥/ ١٣).

التفسير حمله ابن الناظم -كما مر-، وابن الوردي، والمرادي، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، والكرامي[1].

وحقًّا أغفل النحاة المتقدمون ذكر (عامّة)، فإنَّهم حين عدوا ألفاظ التوكيد لم يعدوها منها، إلا سيبويه[2] والسيرافي[3]، قال سيبويه: «وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يَكُنَّ أبدًا إلا صفة»[4]، وهو يعني بالصفة التوكيد[5].

القول الثاني: أنَّه ذكر (النافلة) ليمثِّل بها على أنَّ بناء (عمَّ) من (فاعِلة) كبناء (نَفَل) منه، فالأصل أن تقول: (عامِمَة) من (عمَّ) كما تقول (نافِلة) من (نَفَلَ)، إلا أنَّ الأول أُدْغِمَ عينه في لامه، فقيل: (عامَّة). وهذا تفسير الشاطبي، وابن الجزري[6].

القول الثالث: أنَّه أراد أن يقول إنَّ التاء في (عامة) بمنزلة التاء في (النافلة)، من حيث إنَّها لازمة مع المؤنث نحو: (اشتريت الأَمَة عامتها)، ومع المذكر -أيضًا- نحو: (اشتريتُ العبد عامته)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗ﴾[7]، وبهذا التفسير قال ابن هشام، والأزهري، والسيوطي، والشيخ زكريّا الأنصاري، والخضري[8].

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٩)، وتحرير الخصاصة (٢/ ٤٨٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٩٧٢)، وشرح ابن عقيل (٤٣٨)، وشرح ابن جابر (٣/ ٢٤٣)، وشرح المكودي (١/ ٥٤٩)، وتنبيه الطلبة (٢/ ٨٣٤- ٨٣٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٧)، (٢/ ١١٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩١)، والمقاصد الشافية (٥/ ١٣- ١٤).

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥/ ١٥٥).

(٤) الكتاب (١/ ٣٧٧)، وانظر: المقاصد الشافية (٥/ ١٣).

(٥) انظر: المقاصد الشافية (٥/ ١٣).

(٦) انظر: المقاصد الشافية (٥/ ١٢- ١٣)، وكاشف الخصاصة (٢٣١).

(٧) الأنبياء (٧٢).

(٨) انظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٩٥- ٢٩٦)، والتصريح (٢/ ١٣٦)، والبهجة المرضية (٣٩٥)، والدرر السنية (٢/ ٧٣٥- ٧٣٦)، وحاشية الخضري (٢/ ٦١١- ٦١٢).

هذا ما قيل في تفسير عبارة ابن مالك، وبعض هذه الأقوال مُعْتَرَضٌ عليه، وهو قول ابن الناظم، وقد مرَّ اعتراض الشاطبي عليه، واعترض عليه غيره، كابن هشام، فقد ذكر الأزهري أنَّ تفسير ابن هشام المتقدم فيه تعريض بالرد على ابن الناظم(١).

وقد أورد الشيخ زكريا الأنصاري ما ذكره ابن الناظم من أنَّ معنى النافلة هو الزائد على ما ذكره النحاة من ألفاظ التوكيد، ثم ردَّهُ بقوله: «الظاهر أنَّ الناظم لم يُرِد هذا المعنى حتى يرتب عليه الشارح -يعني ابن الناظم- ما رتبه عقبه، وإنما أراد مثل النافلة في ملازمة التاء لها»(٢)، ففسَّر بأنَّ المقصود هو ملازمة التاء، ثم أيَّد هذا التفسير بذكر تفسير ابن هشام.

• الترجيـــــح:

في تفسير ابن الناظم إشكال؛ لأنَّ النافلة إذا كان المراد بها الزائدة على ما ذكره النحويون فإنَّ (عامَّة) ليست هي الزائدة وحدها على ما ذكروه، بل إنَّ (جميعًا) تشترك معها -أيضًا-، إذ لم يذكرها جمهور المتقدمين عدا سيبويه والسيرافي(٣)، فلو كان قصْدُ ابن مالك بِـ (النافلة) أن ينبه على مالم يذكره النحاة للزمه أن ينبه على (جميع) كذلك، فلما اقتصر على (عامة) تبيَّن أنَّه لا يريد بالنافلة المعنى الذي قاله ابن الناظم، وهو الزيادة على ما ذكره النحاة.

وهذا الوجه في الرد هو أحد وجهين ذكرهما الشاطبي في اعتراضه على ابن الناظم، وهو -في نظري- وجه قوي يُبْطِلُ تفسير ابن الناظم، بخلاف الوجه الآخر الذي ذكره في الرد عليه، وهو أنَّ لفظ (عامة) لا يمكن اعتباره زائدًا زيادة غير مفتقر إليها، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك. هذا ما قاله، وقد تقدم نصه، وفيه نظر، فإنَّ ابن

---

(١) انظر: التصريح (٢/ ١٣٦).

(٢) الدرر السَّنِيَّة (٢/ ٧٣٥- ٧٣٦).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٧)، (٢/ ١١٦)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥/ ١٥٥).

الناظم لم يفسر النافلة بالزيادة غير المفتقر إليها، بل فسرها بمعنى الزيادة على ما ذكره النحاة. فلا يصلح الوجه الثاني في الرد عليه؛ إذ لم يقل به أصلاً.

وقد تقدَّمَ تفسير الشاطبي لمعنى النافلة عند ابن مالك، فذكر أنَّه يعني به أنَّ العرب استعملت (فاعِلة) من (عمّ)، مثل استعمالهم إياه من (نفلَ)، فقالوا (عامة) كما قالوا (نافِلة). وفي هذا التفسير نظر -أيضًا-؛ لأنَّه لو أراد أنَّ (عامة) مثل (نافِلة) في البناء من (فاعِلة) كان هذا الكلام مما لا طائل من ورائه، إذ هو من توضيح الواضحات؛ لأنَّه حين قال إنَّهم استعملوا (فاعِلَة) من (عمَّ) فقد وضحَ مُراده، فالتمثيل له بِـ (النافِلة) شيءٌ كالحشو، وهو أمر قلَّما يرتكبه في الألفية، إذ بناها -في الأكثر- على عدم الحشو، واجتزأ فيها بأدنى إشارة[1]، فلا بد أنَّه يريد بِـ (النافلة) أن ينكِّت على فائدة لطيفة، لا على شيء معلوم مستقر في الأذهان، ولذلك كان القول الثالث من الأقوال الثلاثة المتقدمة هو أصح ما يمكن أن يُحْمَل عليه كلامه، إذ فيه تنبيه إلى أنَّ تاء (عامّة) لازمة مع المذكر والمؤنث مثل لزومها في (نافلة)، وهو تنبيه حسن يشتمل على فائدة قيمة.

فالحاصل -مما تقدم- أنَّ اعتراض الشاطبي على ابن الناظم اعتراض صحيح في أحد وجهيْه، لكن تفسيره لكلام ابن مالك يفضي إلى شبهة الحشو، فالصحيح هو حَمْلُ كلامه على القول الثالث -وهو قول ابن هشام ومن معه-، إذ لا يَرِدُ عليه شيء مما يرد على القولين الأوَّلين، والله - تعالى- أعلم.

---

(١) تكلم الشاطبي عن سمات الألفية هذه في رده على ما أُخِذَ على ابن مالك في قوله:

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الذِي مَرَّ رَجَحْ .:. فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

فقيل إنَّ البيت الثاني حشو، وهو أمر استبعده الشاطبي، ذاكرًا ما في الألفية من إيجاز يصل إلى حذف اضطراري في كثير من الأحيان، ثم ذكر وجهين حمل بهما البيت الثاني على غير الحشو. انظر: الألفية، اشتغال العامل عن المعمول، (١٠٣). و المقاصد الشافية (٣/ ١٠٥- ١٠٦).

المبحث الخامس

الاعتراضات في مسائل الحذف

وفيـــــه:

- التمثيل على حذف المبتدأ والخبر معا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾.
- حذف عامل المصدر المؤكِّد.
- حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة.

* *   * ** *   * *

التمثيل على حذف المبتدأ والخبر معا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾

- **توطئـــــة:**

حذْفُ المبتدأ والخبر على ثلاثة أضرب:(١)

الضرب الأول: حذف الخبر، وذلك نحو قولك: (زيد)، في جواب: (من عندك؟)، فالتقدير: زيد عندي. ونحو: (زيد قائم وعمرو)، والتقدير: وعمرو قائم.

الضرب الثاني: حذف المبتدأ، ومثاله قولك: (دنف)، في جواب: (كيف زيد؟) فالتقدير: زيد دنف، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾(٢)، أي: فعمله لنفسه.

الضرب الثالث: حذفهما معا، وذلك إذا سُئِلتَ: (أين زيد جالس؟) فقلت: (في الدار)، أي: زيد جالس في الدار، ومنه ما عُوِّضَ منه حرف الإيجاب، نحو: (نعم) أو(لا)، وذلك إذا سُئلت: (أعمرو منطلق؟) فقلت: (نعم) أو(لا).

وقد مثَّل ابنُ الناظم لهذا الضرب الأخير بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾(٣). قال في شرحه على ألفية والده: «ومن ذلك حذف المبتدأ والخبر معًا في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ تتمته (فعدتهن ثلاثة أشهر)»(٤).

ولم يرتضِ الشاطبي هذا التمثيل، فاعترض عليه.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (٢/ ٩٦).

(٢) فصلت (٤٦).

(٣) الطلاق (٤).

(٤) شرح ابن الناظم (٨٦).

• نص الاعتراض:

قال الشاطبي: «وقد عدَّ ابن الناظم من هذا الضرب[1] قول الله سبحانه: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾، أي: (فعدتهن ثلاثة أشهر). وأصل ذلك للفارسي. وذلك لا يتعين في الآية لوجهين: أحدهما إمكان تقدير المفرد مكان تلك الجملة، كأنَّه قيل: و(اللائي لم يحضن كذلك)، أو(جاريات مجراهن)، أو ما أشبه ذلك. والثاني أنَّ الجملة إن سُلِّم أنَّها المقدرة فلأنَّها هي الخبر، فلنا أن نقول: لم تحذف هنا الجملة من حيث هي مبتدأ وخبر، بل من حيث هي خبر المبتدأ الذي تقدم وعند ذلك لا يكون فيها دليل على جواز حذف المبتدأ والخبر بإطلاق، وهو المحتاج إليه هنا. هذا كله إن جعل ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ في موضع رفع، وأما إن جعلته في موضع خفض عطفا على (هن) من قوله: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ فالآية بمعزل عن هذا الضرب الذي ذكر، وإنما يرجع إلى الضرب الأول، فتأمله، والله أعلم»[2].

• دراسة المسألة:

استشهدَ ابن الناظم على حذف المبتدأ والخبر معًا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾، وهو في هذه المسألة متابعٌ لوالده، إذ استشهدَ -أيضًا- بالآية على حذف المبتدأ والخبر، وذلك في شرح الكافية الشافية، قال: «وقد يُحذفان معًا إذا حلّا محلّ مفرد، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[3].

التقدير: (واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر)، فحُذِفت الجملة؛ لأنَّها حلت محل مفرد مع دلالة الجملة التي قبلها عليها»[4].

---

(١) أي من الضرب الثالث.

(٢) المقاصد الشافية (٢/ ٩٩).

(٣) الطلاق (٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٤).

فعُلِمَ من هذا النص أنَّ ابن الناظم متابع لوالده في القول بحذف المبتدأ والخبر معًا في الآية، وهو ما اعترض عليه الشاطبي، ولكن يبدو أنَّه لم يَبْلُغه ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية، ودليل ذلك أنَّ اعتراضه موجه لابن الناظم دون والده.

وقد ذكر الشاطبي أنَّ رأي ابن الناظم لا يتعين لوجهين:

الأول: إمكان تقدير المفرد مكان الجملة، كأن يقدر بنحو(كذلك). وممن ذهب إلى تقدير المفرد: أبوحيان، والسمين الحلبي، وابن عقيل، والسيوطي، والشيخ زكريّا الأنصاري، والصبان(١).

الثاني: إذا سُلِّمَ أنَّ الجملة هي المقدرة كان المحذوف هو الخبر، لا المبتدأ والخبر، لأنَّ (اللائي) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ مبتدأ، وخبره محذوف، وهي الجملة المقدرة -لو سُلِّمَ بذلك-، فالحذف هنا هو من قبيل حذف الخبر.

والظاهر أنَّ الشاطبي يعني بقوله: «وأصل ذلك للفارسي» أصل التقدير لا الحكم، فالفارسي على ما يبدو أول من قدَّرَ هذا التقدير، أعني تقدير (فعدتهن ثلاثة أشهر)، لكنَّه لم يحكم بأنَّ هذا من حذف المبتدأ والخبر معا، إنما ذكر الآية مستشهدًا بها على حذف الخبر فقط، قال: «فحذَفَ الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدم عليه»(٢). وتابع الفارسيَّ على ذلك: الجرجاني، وابن الشجري، وابن هشام اللخمي(٣)، وابن أبي الربيع(٤).

---

(١) انظر: البحر المحيط (٨/ ٢٨٠)، والدر المصون (١٠/ ٣٥٥)، وشرح ابن عقيل (١٢٤)، والأشباه والنظائر (١/ ٣٤٤)، والدرر السَّنِيَّة (١/ ٣٠٨)، وحاشية الصبان (١/ ٣٤٠).

(٢) الإيضاح للفارسي (٩٤).

(٣) هو محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي، أبو عبد الله: عالم بالأدب.،أندلسي، سكن سبتة. من كتبه: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، شرح الفصيح لثعلب، و شرح مقصورة ابن دريد، و الرد على الزُّبيدي في لحن العوام، وغير ذلك. توفي بإشبيلية سنة ٥٧٧هـ. انظر: الأعلام (٥/ ٣١٨).

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٢٨٣)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦٢)، وشرح المقصورة للخمي (٢٣٠)، والبسيط (٥٦٦).

وقد حكم بحذف الجزأين في الآية بعض ممن جاء بعد الفارسي، كابن مالك وابنه، ومشى على ذلك -أيضًا- ابن الوردي، وابن جابر، والمكودي، والأشموني[1].

ثم ذكر الشاطبي أنَّ ما سبق إنما ينبني على جعْلك ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ في موضع رفع، فإن جعلته في موضع خفض عطفا على (هن) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ﴾ فهو بمعزل عن الضرب الثالث الذي حذف منه المبتدأ والخبر، إذ صار من قبيل الضرب الأول الذي حُذِفَ منه الخبر فقط؛ لأنَّه حينئذ على تقدير مضاف محذوف مبتدأ، وخبره محذوف، أي: (وعدة اللائي لم يحضن ثلاثة أشهر)، فهو مثل: (زيد قائم وعمرو)[2]، أي: وعمرو قائم.

هذا وفي الآية وجه آخر من الإعراب، أشار إليه أبو حيان في قوله: «﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ معطوف على قوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ فإعرابه مبتدأ كإعراب ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾»[3]، وعلَّقَ عليه السمين بقوله: «ولو قيل بأنَّه معطوف على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ عطف المفردات، وأخبر عن الجميع بقوله: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ لكان وجهًا حسنًا. وأكثر ما فيه توسط الخبر بين المبتدأ وما عطف عليه، وهذا ظاهر قول الشيخ»[4] أي أنَّ التقدير: (واللائي يئسن من المحيض إن ارتبتم واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر)، فيكون (عدتهن) خبرا عن الجميع، إلا أنَّه تقدم على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾.

وذكر ابن عقيل هذا الوجه، ولم يقوّه[5]، ونازعَ فيه الخضري، فقال: «وفي كون فعدتهن خبرا نظر لأنَّه جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر فتأمل»[6].

---

(١) انظر: تحرير الخصاصة (١/ ١٧٨)، وشرح ابن جابر (١/ ٣٩٢)، وشرح المكودي (١/ ١٨٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٢).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٢/ ٩٩)، هامش (٣).

(٣) البحر المحيط (٨/ ٢٨٠).

(٤) الدر المصون (١٠/ ٣٥٥)، ويقصد بالشيخ أبا حيان.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل (١٢٤).

(٦) حاشية الخضري (١/ ٢٠١).

ولا يصح مذهب ابن الناظم مع الوجه الأخير لو اعتمد، وفي اعتماده شيء من التكلف.

- **الترجيـــــح:**

الوجه الأول الذي ساقه الشاطبي في الاعتراض يجعل رأي ابن الناظم ضعيفا؛ إذ إنَّ تقدير: (كذلك) الذي قدّره الشاطبي أولى من تقدير: (فعدتهن ثلاثة أشهر) الذي قدّره ابن الناظم، فهذا الوجه -في نظري- يقطع الطريق على ابن الناظم ومن قال بمثل قوله؛ لأنَّه متى أمكن تقدير المفرد لم يُعدل عنه إلى غيره.

وتقليل المقدر أولى، ولذلك كان تقدير الشاطبي أولى؛ لأنَّه أقل، لكنّه ذكر تقديرًا آخر أطول، وهو(جاريات مجراهن)، وكان الأولى أن يستغني عنه بتقدير (كذلك)؛ لأنَّه أقل من التقدير الآخر. قال ابن هشام في بيان مقدار المقدر: «ينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل... وضُعّف قول الفارسي ومن وافقه في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ الآية: إنَّ الأصل: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك»[1].

أما الوجه الثاني الذي ردّ به الشاطبي رأي ابن الناظم وهو قوله: «إذا سُلِّم أنَّ الجملة هي المقدرة كان المحذوف هو الخبر، لا المبتدأ والخبر» فهو -في نظري- غير مقنع في الرد؛ لأنَّنا لو سلمنا بتقدير الجملة لصح الاستشهاد بها هنا؛ لأنَّ المحذوف وإن كان جملة الخبر، إلا أنَّ هذه الجملة تتألف من جزأين هما المبتدأ والخبر، وكلاهما محذوف. وقول أبي حيان يؤيد ما أذهب إليه، قال: «﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ ليس مما حذف بعده المبتدأ والخبر، فيكون التقدير: (واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر)، بل هو مما حُذف منه الخبر فقط، أي (واللائي لم يحضن كذلك)». فيُفهم من كلامه أنَّنا لو قدرنا: (فعدتهن ثلاثة أشهر) لكان هذا من حذف المبتدأ والخبر، لكنَّه نفي هذا التقدير، ولو سَلَّم به لجعله

---

(١) مغني اللبيب (٦/ ٣٧١).

من حذف الجزأين كما أشعر كلامه.

وأرى أنَّ هذه الجملة المقدرة -لو سُلِّم بتقديرها - صالحة للاستشهاد على حذف الخبر، وذلك بالنظر لمحل الجملة التي هي خبر عن المبتدأ، وصالحة -أيضًا- للاستشهاد على حذف الجزأين، وذلك بالنظر إلى أنَّ (عدتهن) مبتدأ، و(ثلاثة) خبر، وهما محذوفان، وبالتالي لا يمكن دفع رأي ابن الناظم بهذا الوجه.

فالوجه الأول هو الوجه المعتبر في الرد- كما بينتُ-، وقد عضدتُّه بكلام ابن هشام، ووجدته مقنعا في تضعيف رأي ابن الناظم، والله -تعالى- أعلم.

حذف عامل المصدر المؤكِّد

• توطئــــــة:

المصدر هنا هو الواقع مفعولاً مطلقًا، وقد عرَّف النحاة هذا المصدر بأنَّه: «المصدر الفضلة المؤكِّد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده»[1].

أي أنَّ المصدر المذكور يقع على أحوال ثلاثة:

١-أن يكون مؤكِّدًا لعامله، نحو: (ضربت زيدًا ضربًا).

٢-أن يكون مبيِّنًا لنو عه، نحو: (ضربت زيدًا ضربًا مبرحًا).

٣-أن يكون مبيِّنًا لعدده، نحو: (ضربت زيدًا ضربتين).

ومحل البحث هنا في حكم حذف عامل النوع الأول، أي: عامل المصدر المؤكد، وهو ما منعه ابن مالك بقوله:

وَحَذْفُ عَامِلِ الـمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ   وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ[2]

وأجاز ابن الناظم ما منعه أبوه، قال: «يجوز حذف عامل المصدر إذا دلَّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به، وغيره. ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكِّدًا، أو مبيِّنًا. والذي ذكره الشيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في هذا الكتاب وفي غيره، أنَّ المصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله. قال في شرح الكافية: لأنَّ المصدر المؤكِّد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك، فلم يجز. ا.هـ. فإن أراد أنَّ المصدر المؤكِّد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أنَّ حذفه منافٍ لذلك القصد، ولكنَّه ممنوع، ولا دليل عليه. وإن أراد أنَّ المصدر المؤكِّد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمُسلّم، ولكن لا نُسلِّم أنَّ الحذف منافٍ لذلك القصد؛ لأنَّه إذا جاز أن يقرر

----

(١) البهجة المرضية (٢٤٤).

(٢) الألفية، المفعول المطلق، (١٠٦).

معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى. ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنَّهم يحذفون عامل المؤكِّد حذفًا جائزًا، إذا كان خبرًا عن اسم عين في غير تكرير، ولا حصر، نحو: (أنت سيرا وميرا)، وحذفًا واجبًا في مواضع يأتي ذكرها نحو: (سقيا، ورعيا، وحمدا، وشكرا لا كفرا). فمَنْعُ مثل هذا إما لسهْوٍ عن وروده، وإما للبناء على أنَّ المسوِّغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام»(1).

وقد أيد الشاطبي رأي ابن مالك، وردَّ كلام ابنه.

• **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي معترضًا على نص ابن الناظم السابق: «يظهر أنَّ ما قال ابن الناظم غير لازم إذا أُريد تقرير معنى العامل، فقد قُصِد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده، فحَذْفُه مع هذا القصد نقْضُ الغرض كما مر. وأما ما استدل به فلا دليل فيه؛ لأنَّ تلك المصادر لم تأتِ للتوكيد أصلا، وإنما هي مصادر جُعلت بدلاً من اللفظ بأفعالها، وعُوِّضت منها، ففائدتها النيابة عن أفعالها، وإعطاء معانيها، لا تأكيدها، كيف وهي القائمة مقامها بحيث تُنوسيت الأفعال؟ فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه، والدليل على ذلك أنَّ: (سقيًا، ورعيًا، وحمدًا، وشكرًا)، ونحوها لا قائل بأنَّها مؤكدة للجملة المحذوفة من الفعل والفاعل والمفعول، وقد قام الدليل عند المحققين على أنَّها عِوَض من الجملة لا من الفعل وحده، وسيأتي من ذلك طرف إن شاء الله، فلو كانت مؤكدة لزم أن تكون مؤكدة للجملة برأسها، وذلك غير صحيح، وأيضا لو كانت مؤكدة لجاز إظهار الفعل، كما جاز في قولك: (ضربت زيدًا ضربًا)، لكنَّهم لا يظهرونه في: (سقيًا ورعيًا، وشكرًا)، ونحوها، فدل ذلك على أنَّها

---

(1) شرح ابن الناظم (١٩٣)، وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٧).

ليست بمؤكدة»[1].

• دراســـة المسألـــة:

رأى ابن الناظم جواز حذف عامل المصدر المؤكد -كما مر-، وذلك إذا دلَّ عليه دليل، كأن تُسأل: (ألم تضرب زيدا؟) فتقول: (بلى ضربًا)، أي: (بلى، ضربت زيدا ضربا). فتحذفُ العامل في هذا ونحوه، لتقدم ما يدل عليه. وممن قال بجواز هذا الحذف: ابن الوردي، وابن هشام، والمكودي، والخضري[2].

ومنعَ الحذف -غير ابن مالك والشاطبي- عددٌ من النحاة، منهم: البرهان بنِ القيم، وابن عقيل، وابن هانئ، وابن جابر، والأشموني، والشيخ زكريا الأنصاري[3].

حجج القائلين بالجواز:

علَّقَ ابن الناظم على ما ذكره أبوه -من أنَّ المصدر المؤكِّد يجيء لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف منافٍ لذلك القصد- بأنَّه إن كان يقصد أنَّ المصدر المؤكد يجيء دائمًا للتقوية والتقرير فهو ممنوع؛ لأنَّه لا يجيء كذلك على الدوام، ولا دليل على ذلك. وإن كان يقصد أنَّه يأتي تارةً للتقوية والتقرير، وتارةً لمجرد التقرير فمُسلّم، لكنَّ ابن الناظم لا يرى أنَّ الحذف منافٍ للتقرير، ويذهب إلى أنَّ تقرير العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أولى من تقرير العامل المذكور.

ورأى ابن هشام أنَّ المانعين لحذف عامل المصدر المؤكد بحجة أنَّ الحذف ينافي التأكيد مخالفون للخليل وسيبويه[4]، إذ يُفهم من كلامهما جواز الجمع بين الحذف

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٢٣٧- ٢٣٨).

(٢) انظر: تحرير الخصاصة (١/ ٢٩٣- ٢٩٤)، ومغني اللبيب (٦/ ٣٤٢)، و شرح المكودي (١/ ٣١٩)، وحاشية الخضري (١/ ٣٨٢).

(٣) انظر: إرشاد السالك (١/ ٣٥٨)، وشرح ابن عقيل، وشرح ابن هانئ (٢/ ٣٩٥)، وشرح ابن جابر (٢/ ٢١١- ٢١٣)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٢)، والدرر السَّنِيَّة (١/ ٤٧٩).

(٤) مغني اللبيب (٦/ ٣٤١).

والتأكيد، قال سيبويه: «سألتُ الخليل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عن: (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما)، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما»[1]. فَ (أنفسهما) تأكيد، وعامله -على النصب- (أعنيهما)، وهو محذوف، فدل ذلك على جواز الجمع بين الحذف والتأكيد.

والغريب أنَّ ابن مالك قد أورد نص سيبويه هذا، وأيَّد به جواز الجمع بين الحذف والتأكيد! وهذا خلاف المذهب المشهور عنه في المسألة، إذ منع حذف عامل المصدر المؤكِّد، وعلَّلَ ذلك بأنَّ الحذف ينافي التأكيد، وصرَّح بهذا المذهب في الألفية، وفي باب المفعول المطلق في شرح الكافية، لكنَّه قال في متنها في باب التوكيد:

وَجَائِزٌ تَوْكِيدُ مَحْذُوفٍ عُلِمْ فَعَنْ سَعِيدٍ ذَا وَشَيْخِهِ فُهِمْ[2]

وعضَّدَ ذلك بنص سيبويه السابق، فنقل عنه قوله: «(مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) بالنصب على تقدير: (أعنيهما)، وبالرفع على تقدير: (هما صاحباي أنفسهما)»، ثم عقَّب عليه بقوله: «فحذف الخبر مع المبتدأ، وأُبقِيَ توكيد المبتدأ...وزعم الشلوبين أنَّ البصريين لا يجيزون هذا. قلت: ويلزم سيبويه جوازه؛ لأنَّه قد أجاز حذف المؤكَّد في: (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) على تقدير: (أعنيهما أنفسهما)»[3]. فيفهم من هذا إجازة ابن مالك الجمع بين الحذف والتأكيد، فيكون -على هذا- صاحب قولين في المسألة، لكن يظهر أنَّه عدل عن القول بجواز توكيد المحذوف، إذ أسقط من الألفية البيت السابق الذي قاله في الكافية مجيزًا فيه التوكيد مع الحذف، فيبدو أنَّه تراجع عن هذا الرأي. فيكون القول الثابت المشهور عنه في هذه المسألة هو امتناع الجمع بين الحذف والتوكيد، ولأجل ذلك منع حذف عامل المصدر المؤكِّد.

واستدلَّ جماعة على جواز الجمع بين الحذف والتأكيد بقول العرب: «إنَّ محَلّا وإنَّ

(١) الكتاب (٢/ ٦٠).

(٢) انظر المتن في شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٧٥).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٨٠).

مُرْتحَلا[1] وإنَّ مالا وإنَّ ولدا»، فحذفوا الخبر مع أنَّه مؤكد بـ (إنَّ)، ونازع ابن هشام في هذا الاستدلال، فقال: «وفيه نظر؛ فإنَّ المؤكَّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر»[2].

وقال المكودي مؤكدا جواز الحذف: «قد جاء حذف عامل المصدر المؤكِّد في نحو: (زيدٌ ضربًا)، أي: يضرب ضربًا، ولا إشكال في أنَّ هذا مصدر مؤكد؛ لأنَّك لو أظهرت العامل فقلت: (زيد يضرب ضربًا)، تعيَّنَ كونه مؤكدًا»[3].

ورأى ابن الناظم أنَّ مثل هذا الحذف قد وقع جوازًا ووجوبًا، وقد تقدمَ ذكر الأمثلة التي استشهدَ بها من نحو: (أنت سيرا، وسقيا، ورعيا). فذكر أنَّ منْعَ الحذف إما نسيان عن ورود نحو هذا، و«إما للبناء على أنَّ ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهي دعوى بلا دليل»[4]، ومعنى المصدر المختص أي المصدر المُبيِّن للنوع، فمن يجعل هذه المصادر مختصة يجعل مخصصها محذوفًا، تقديره: سقيًا عظيمًا أو نافعًا، وإذا جُعِلت هذه المصادر مختصة خرجت عن محل النزاع[5]، لكن الادعاء بأنَّها مختصة هي دعوى بلا دليل عند ابن الناظم.

حجج القائلين بالمنع:

تقدَّمَ ذكر حجة ابن مالك في المنع، وهي أنَّ الحذف نقيض التوكيد، وهذا في القول المشهور عنه -كما تقدم-.

---

(١) هذا صدر بيت للأعشى، والبيت بتمامه:

إنّ محَلّا وإنّ مُرْتحَلا .:. وإنّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلا

وهو في ديوان الأعشى (٢٣٣)، ونسبه له سيبويه في الكتاب (٢/ ١٤١)، ونقله الفارسي عن سيبويه في التعليقة ولم ينسبه (١/ ٢٩٢)، وزعم عبداللطيف الخطيب في حاشية المغني (٦/ ٣٤١) أن العبارةَ جملةٌ منثورةٌ لا صدر بيت، وليس بصحيح، لثبوته في الديوان، وإنشاد سيبويه إياه، وكفى به ناقلا ثقة.

(٢) مغني اللبيب (٦/ ٣٤١- ٣٤٢).

(٣) شرح المكودي (١/ ٣٢٠).

(٤) حاشية الخضري (١/ ٣٨٢).

(٥) انظر: الدرر السَّنِيَّة (١/ ٤٧٨).

وذكر الشاطبي في رده على ابن الناظم أنَّ الأمثلة التي ساقها لا دليل فيها؛ لأنَّها ليست من التأكيد، ولم يقل أحد بذلك، فقد اتفق النحاة على أنَّ هذه الأمثلة واقعة موقع أفعالها، فلو قيل إنَّها مؤكِّدة لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه.

وقد تعقَّبَ ابنُ عقيل ابنَ الناظم، ولم يرتضِ ما قاله، وعارضه بقوله: «وقول ابن المصنف: إنَّ قوله: «وَحَذْفُ عَامِلِ الـمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ» سهو منه؛ لأنَّ قولك (ضربا زيدا) مصدر مؤكِّد، وعامله محذوف وجوبا -كما سيأتي- ليس بصحيح، وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه، وذلك لأنَّ (ضربًا زيدًا) ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خالٍ من التأكيد، بمثابة (اضرب زيدًا)؛ لأنَّه واقع موقعه، فكما أنَّ (اضرب زيدًا) لا تأكيد فيه، كذلك: (ضربًا زيدًا)، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأنَّ المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عِوَض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكِّدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكَّد. ومما يدل -أيضًا- على أنَّ (ضربًا زيدًا) ونحوه ليس من المصدر المؤكِّد لعامله أنَّ المصدر المؤكد لا خلاف في أنَّه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنَّه يعمل، فَـ (زيدًا) في قولك: (ضربًا زيدًا) منصوب بِـ (ضربًا) على الأصح، وقيل: منصوب بالفعل المحذوف، وهو: (اضرب)، فعلى القول الأول ناب (ضربًا) عن (اضرب) في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل»(1).

وقد انتصر الشاطبي لرأي ابن مالك المشهور من وجوه عدة، هي(2):

١ - أنَّ امتناع الجمع بين الحذف والتوكيد مُسلَّم عند النحاة، وذكر منهم الأخفش والفارسي وابن جني، ثم بيَّنَ علة امتناع الجمع بين الحذف والتوكيد، فقال: «إذ كان

---

(١) شرح ابن عقيل (٢٧٩).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٢٣٥ وما بعده).

التأكيد راجعًا إلى تكثير اللفظ، والحذف راجع إلى تقليله»[1]. ثم أكَّد ذلك بإيراد نص لابن الباذش[2] قال فيه: «التوكيد تمكين المعنى في النفس عند من خاف المتكلم أن يضعف في نفسه، فيظن به غير ما قصده، فيطيل بالتوكيد ليقوي في نفس السامع أنَّ الأمر على ما ذكره المتكلم، لا على ما توهمه» قال: «فالتوكيد إذاً نقيض الحذف؛ لأنَّ المتكلم إنما يحذف ثقة بعلم السامع أنَّ الكلام لا يصح إلا بتقدير محذوف، وهذا هو المجاز عند العرب، فلا يصح توكيده لتنافي الغرضين»[3].

٢- أنَّ السماع موافق لما قاله أولئك النحاة، ولو لم يكن موافقًا لهم ما وَسِعَهم مخالفته، وهم الأئمة في هذا الشأن، ثم ذكر نصًّا لابن جني يدعم به موقف ابن مالك.

ورأيت أن أنقل هذا النص كما جاء في الخصائص، إذ هو أوفى وأتم من النص المنقول في المقاصد الشافية. قال ابن جني: «التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام الملحق؛ لما فيه من نقض الغرض. وكذلك قولهم لمن سدد سهمًا ثم أرسله نحو الغرض فسمعتَ صوتا فقلت: (القرطاسَ والله)، أي أصاب القرطاس: لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس). لو قلت: (إصابةً القرطاسَ)، فجعلتَ (إصابةً) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم يجز، من قبل أنَّ الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض؛ لأنَّ في توكيده تثبيتا للفظه المختزل» قال: «وكذلك قولك للمُهوي بالسيف في يده: (زيدًا)، أي: اضرب زيدا، لم يجز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد...من قبل أنَّ تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها، وحذفت هي اختصارًا، فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها، لكن لك

---

(1) المقاصد الشافية (٣/ ٢٣٥).

(٢) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش: عالم بالقراءات، أديب كان خطيب غرناطة. له (الإقناع في القراءات السبع)، قال السيوطي: لم يؤلف مثاله. توفي سنة٥٤٠هـ، وقيل: ٥٢٨هـ. انظر: بغية الوعاة (١/ ٣٣٨)، والأعلام (١/ ١٧٣).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٢٣٥).

أن تقول: (ضربًا زيدًا) لا على أن تجعل (ضربًا) توكيدًا للفعل الناصب لِـ (زيد)، بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه فتنصب به (زيدا))»[1].

ومما نقله الشاطبي عن النحاة في هذا السياق موقف الأخفش، فقد ذكر أنَّه لم يجز توكيد الهاء المحذوفة من صلة (الذي) نحو: (الذي ضربتُ زيد)، فامتنع أن يقال: (الذي ضربت نفسَه زيد)، وذلك لما في التوكيد والحذف من تضاد.

قلت: ومنَعَ الجمع بين الأمرين -أيضًا-: أبو حيان، قال في البحر: «الأصل ألا يحذف المؤكد،إذ الحذف ينافي التوكيد؛ لأنَّه من حيث أكد معتنى به، ومن حيث حذف غير معتنى به»[2].

٣- ذكر الشاطبي أنَّه لم يقم دليل من سماع على حذف عامل المصدر المؤكد، إذ لا تجد من كلامهم منقولا مثل: (نعم ضربًا)، جوابًا لِـ (هل ضربت زيدا؟) وما أشبه ذلك مما يحذف فيه الفعل جوازًا لدلالة القرينة عليه، وإذا لم يقم دليل السماع لم تجز المسألة.

وقد اعترض ابن جابر -أيضًا- على ابن الناظم فيما ذهب إليه، وجعل الأمثلة التي أوردها من نحو: (سقيا، ورعيا) من قبيل المصدر المختص، قال: «ولا ينازع عاقل في أنَّ الحذف يخالف مقصود التوكيد، وأما السماع: فيحتمل أنَّ المصادر الواردة المراد بها التخصيص، وهو الظاهر؛ لأنَّ مثل: (سقيًا لك، ورعيًا لك) إنما هو في محل الإكرام، فمراده: رَعيًا كثيرًا، أو سقيًا كثيرًا. فالمراد به: المصدر المختص. وقول ابن المصنف: «إنَّ الاختصاص غير ظاهر» كلام غير ظاهر»[3]. فابن جابر يحمل أمثلة ابن الناظم على أنَّها من المصادر المختصة -أي المبينة للنوع- لا المؤكدة، وبنحو ذلك اعترض الشيخ زكريَّا الأنصاري على ابن الناظم؛ فذكر أنَّه يمكن حمل أمثلته على غير التأكيد، قال: «وبالجملة ما قاله الشارح -أي ابن الناظم- ممنوع؛ لأنَّه إذا اقتضى القياس منع حذف عامل المؤكد

----

(١) الخصائص (٢٣٤ وما بعده).

(٢) البحر المحيط (٧/ ٩٥).

(٣) شرح ابن جابر (٢/ ٢١٣).

وأمكن حمل الوارد من ذلك على غير التأكيد، فحمْلُه عليه أولى للجمع بين الأمرين» ثم قال: «ولا ريب أنَّ الحذف منافٍ لمقصود التأكيد»[1].

- **الترجيـــــح:**

يترجح عندي بعد دراسة الآراء السابقة قوة رأي ابن الناظم على الرغم من اعتراض بعض النحاة عليه، وعلى الرغم مما يظهر في رأيه من إشكال سأوضحه لاحقا.

وقد اهتم عدد من النحاة باعتراض ابن الناظم هذا، وأشادوا به، قال ابن هشام معلقا عليه: «ولبدر الدين ابن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه»[2]، وقال المكودي: «اعتراضه متجه»[3]، وعلَّقَ الخضري بقوله: «منازعة ابن الناظم قوية»[4]. واعتنى محقق المغني الدكتور عبداللطيف الخطيب بنص ابن الناظم، فنقله تامًّا -مع طوله- في حاشية التحقيق، وأشاد به بقوله: «رحم الله ابن مالك ورحم ابنه، فقد أغنى بهذا البيان وأحسن، ولا تلم على نقله - مع طوله- فلقد كنت به حفيا، وعليه حريصا، فإنَّ الإشارة إليه لا تكفي»[5].

والذي يدعوني لترجيح رأي ابن الناظم ما يلي:

١- يظهر عندي جواز الجمع بين التأكيد والحذف؛ لأنَّ المحذوف إذا دل عليه الدليل صار كالمذكور، قال ابن هشام: «وأما حذفُ الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأنَّ المحذوف لدليل كالثابت»[6].

---

(١) الدرر السَّنِيَّة (١/ ٤٧٩).

(٢) مغني اللبيب (٦/ ٣٤٢).

(٣) شرح المكودي (١/ ٣١٩ وما بعده).

(٤) حاشية الخضري (١/ ٣٨٢).

(٥) مغني اللبيب (٦/ ٣٤٢)، آخر الهامش رقم (٢).

(٦) مغني اللبيب (٦/ ٣٤٢).

٢- أنَّ الحذف لدليل أو قرينة أمر مألوف شائع في علم النحو، فقد يحذف المبتدأ، وقد يحذف الخبر، بل قد يحذفان معا إذا قامت القرينة، وقد مرَّت أمثلتها في إحدى مسائل البحث(١).

وقد سوَّغت القرينة حذْفَ المفعولين في باب (ظنَّ)، كما في قول الكُميت بن زيد:

بِأيِّ كتابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ(٢)

أي: وتحسبُ **حبَّهم عاراً** عليّ.

وقد يحذف فعل الشرط لدليل سابق، كما في قول الأحوص:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ ... وإِلا شَقَّ مَفرِقَك الحُسامُ(٣)

أي: وإلا **تطلقْها** شقَّ مفرقك الحسام.

وقد يُحذف جواب الشرط -أيضًا- لدلالة ما تقدم عليه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾﴾(٤)، أي: إن كنتَ تقياً **فلا تقربني**. قال الشاطبي: «قولك: فلا تقربني دلت عليه الاستعاذة؛ لأنَّ الاستعاذة هي طلب العوذ والبعد من كل ضار»(٥).

---

(١) وهي مسألة: التمثيل على حذف المبتدأ والخبر بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾، انظر: ص١٤٧ من هذا البحث.

(٢) ديوان الكميت (٥١٦). والمقصود حب آل محمد -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وانظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٥٥)، والتذييل والتكميل (٦/ ٩).

(٣) ديوان الأحوص (٢٣٨). ويروى البيت أيضا بلفظ:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ .:. وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

وبالرواية الأخيرة تعثُرُ عليه بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٦٠٩)، وأوضح المسالك (٤/ ١٩٤)، وشرح ابن عقيل (٥٢٤)، والمقاصد الشافية (٦/ ١٦٧)، وشرح المكودي (٢/ ٧١٩).

(٤) مريم (١٨).

(٥) انظر: المقاصد الشافية (٦/ ١٦٥).

وقد يحذف فعل الشرط والجواب معًا لدلالة المتقدم من الكلام عليهما، كما في قول رؤبة:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمى وإنْ كانَ فَقيراً مُعْدَماً قَالتْ وإنْ[(١)]

أي: وإن كان فقيرا معدما فأنا أقبل به.

وأنت ترى أنَّ القرينة تجوِّزُ حذفَ كلِّ ما سبق، وبعضه عمدة في الكلام، فمن باب أولى أن تُجوِّزَ حذفَ ما ليس بعمدة، كحذف عامل المصدر المؤكد.

٣- ما ذكره الشاطبي من أنَّه لا دليل مسموع على جواز نحو(نعم ضربًا) جوابا عن: (هل ضربت زيدًا؟) لا ينهض دليلاً على المنع؛ لأنَّ النحاة قد يجيزون بعض الصيغ دون الاعتماد على السماع، والشاطبي -نفسه- قد أجاز نحو: (سيرًا خفيفًا) جوابا عن: (أي سير سرت؟) على الرغم من فقدان السماع، وقد مثَّل الشاطبي بهذا المثال في كلامه عن جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد[(٢)].

٤- أجاز الخليل وسيبويه الجمع بين الحذف والتوكيد، ومثَّلا له بنحو: (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما)، وأجاب الشاطبي عن ذلك بأنَّه توجيه لمسموع، وجوابه ضعيف؛ لأنَّ المسموع يكون آية قرآنية، أو بيت شعر، أو كلامًا منثورًا ثابتًا عن العرب، أما نحو المثال السابق فواضحٌ أنَّه على نسق الأمثلة التي يصنعها النحاة، فهو إذن من المصنوع لا من المسموع.

٥- في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا﴾[(٣)] دليل على جواز حذف عامل المصدر المؤكِّد، إذ إنَّ (مسحًا) مفعول مطلق لا خبر لِـ (طفق)؛ لأنَّها من أفعال المقاربة، وأخبار هذه

---

(١) البيت في ديوان رؤبة (١٨٦). وبلا نسبة في المقرب (١/ ٢٧٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٦١٠)، ومغني اللبيب (٦/ ٥٣٣)، والمقاصد الشافية (٦/ ١٦٤).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٢٣٩).

(٣) ص، (٣٣).

الأفعال يجب أن تكون جملة، وشذ كونها مفردة، فالأولى أن يُقال إنَّ (مسحًا) مصدر مؤكِّد لا خبر، وعامله محذوف، والتقدير: (فطفق يمسح مسحا). قال الأزهري[1]: وفي ذلك رد على ابن مالك في قوله: «وَحَذْفُ عَامِلِ الـمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ».

٦- ذكر الشاطبي أنَّ نحو: (سقيًا ورعيًا وحمدًا) ليست من التأكيد في شيء، وأنَّها قائمة مقامة أفعالها، وهذا يدركه ابن الناظم، فقد شرح قول والده «والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ[2]»، وذكر هناك نوعين للمصدر الواقع موقع فعله، ومثَّل لأحد النوعين بنحو: (سقيا ورعيا)، وذكر أنَّ الفعل واجب الحذف، ولا يجوز الجمع بينه وبين المصدر[3]. وهذا هو الإشكال الذي في رأي ابن الناظم، والذي أشرتُ إليه سابقا، ومحل الإشكال أنَّه يعلم أنَّ هذه الأمثلة واقعة موقع الأفعال فكيف يقول إنَّها مؤكدة لأفعالها المحذوفة؟

إنَّ رأْيَ ابن الناظم يصحُّ في نحو: (نعم ضربًا)، جوابًا عن: (هل ضربت زيدا؟)، فرأيُه في نحو هذه الأمثلة رأي سديد تظهر لي وجاهته، وفي هذا النحو من الأمثلة - أيضًا- يمكن الجمع بين الحذف والتوكيد. لكنَّ الإشكال في تمثيله بنحو: (سقيًا ورعيًا). والذي يظهر لي أنَّ مراد ابن الناظم أنَّ هذه الأمثلة هي من قسم المؤكد لعامله، وذلك إذا نظرْتَ للأمر من جهة التقسيم؛ لأنَّ أقسام المصدر ثلاثة -كما مر-، ولا سبيل لأن تكون هذه الأمثلة من قسمي المبين للنوع أو العدد، فلم يبقَ إلا القسم الأول وهو المؤكد لعامله، فابن الناظم نظر إلى هذا الجانب، فحكم أنَّها مؤكدة للعامل من جهة التقسيم فقط، وهو في حقيقة الأمر يعلم أنَّها ليست مؤكدة إنما واقعة موقع أفعالها.

---

(١) انظر: التصريح (١/ ٢٧٩).

(٢) البيت مع ما يليه:

والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلا .:. مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كانْدُلا

انظر: الألفية، المفعول المطلق، (١٠٦).

(٣) شرح ابن الناظم (١٩٤).

وهذه المسألة مشكلة في هذا الباب، فإنَّك إذا أردتَ أن تصنِّفَ نحو(سقيًا ورعيًا) تحت واحد من هذه الأقسام الثلاثة لم تجد قسما يستوعبها، فتضطر لأن تجعلها تحت قسم المؤكد للعامل مع كونها ليست مؤكدة لعاملها إنما نائبة عنه. وإذا رفضتَ التقسيم واعتبرت أنَّها نائبة عن أفعالها وجدت أنَّ هذا النوع يخرج من باب المفعول المطلق بالكلية؛ لأنَّ تعريف المفعول المطلق هو المصدر المؤكد لعامله، لا المصدر الواقع موقع عامله!

قال محمد الغرسي – في حاشية تحقيقه لشرح السيوطي على الألفية– معلقا على هذا الضرب من الحذف: «يلزم منه زيادة أنواع المفعول المطلق على ثلاثة وهذا مالم يقل به أحد، وكذا يلزم منه خروج المصادر المؤكدة المحذوفة العامل عن حد المفعول المطلق» ثم ذكر جوابا حاول به الخروج من هذا الإشكال فقال: «الجواب الصحيح الذي يلتئم به كلام الناظم ويرتفع به ما فيه من التناقض...أنَّ المصادر المحذوفة العامل التي ليست لبيان النوع والعدد كأنما (أنت سيرا لبريد)، و(لي بكاء بكاء ذات عضلة) كلها من قسم المصدر المؤكد بحسب الأصل والمذكور منها هنا في معنى الاستثناء من قوله: «وَحَذْفُ عَامِلِ الـمُؤكِّدِ امْتَنَعْ»، ومن مفهوم قوله: "وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتّسَعْ"»[1].

وفضَّلَ عباس حسن إضافة قسم رابع فرأى أنَّ المصدر الواقع موقع الفعل هو قسم مستقل بذاته فقال: «الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلاً بذاته يُزاد على الأقسام الثلاثة المشهورة. والسبب أنَّ كثيرا من المصادر النائبة عن عاملها المحذوف قد يكون مؤكدًا لعامله، والأصل في المؤكد ألا يعمل، وألا يحذف عامله، ومع أنَّ المؤكد هنا يعمل ويحذف عامله، فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكد هنا وحكمه في ناحية أخرى. ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير، –وهذا معيب–، أو باعتبار المؤكد هنا، المحذوف عامله وجوبا، قسمًا مستقلاً.

---

(١) البهجة المرضية (٢٤٩)، الحاشية.

ولا ضرر في هذا، بل فيه تغلُّب على الصعوبة السالفة»[1].

فالإشكال في رأي ابن الناظم هو في التمثيل بنحو: (سقيا ورعيا)، وأما في غير هذا الموضع فرأيه قوي، وذلك في إجازته حذفَ عامل المصدر المؤكد إذا دل عليه دليل، وقد وافقه ابن هشام على ذلك، وهو المفهوم من مذهب الخليل وسيبويه، فزاد الرأي قوة على قوته، واطمأنت إليه نفسي كثيرا، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) النحو الوافي (٢/ ١٩٢)، هامش رقم (٢).

حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة

- **توطئـــــة:**

قال ابن مالك:

وَغَـيْرُ مَنْـدُوبٍ وَمُـضْمَرٍ وَمَـا ... جَـا مُسْتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَـاعْلَمَا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالـمُشَارِ لَـهْ ... قَـلَّ وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَانْـصُرْ عَاذِلَـهْ[1]

ذكر -هنا- أنَّ المنادى إذا كان غير مندوب أو مضمر أو مستغاث[2] فإنَّه قد يأتي عاريًا من حرف النداء، فإن كان اسم جنس[3] أو اسم إشارة فإنَّ تعريته من حرف النداء قليل، لكنَّه ليس بممتنع، ولذلك ذكر أنَّ من يمنع حذف حرف النداء مع اسم الجنس والإشارة فانصر مَنْ يعذله -أي يلومه- على المنع.

وقد وقع خلاف بين الشاطبي وابن الناظم في بيان القصد من قوله: «وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ»، هل يتجه مقصوده إلى من يمنع ورود الحذف عن العرب؟ أم أنَّه يتجه إلى من يمنع قياس هذا الحذف فيقصره على مواضع السماع؟

والتفسيران محتملان عند ابن الناظم، قال: «وعند الكوفيين أنَّ حذف حرف النداء

----

(١) الألفية، النداء، (١٣٩).

(٢) مثال المندوب: (وازيداه)، ومثال المضمر: (يا إياك قد كُفيتك)، ومثال المستغاث: (يا لزيد)، ولا يحذف حرف النداء مع واحد منها؛ لأنَّ الندبة والاستغاثة تقتضي مد الصوت ورفعه، وحرف النداء معين على ذلك، أما المضمر فلو حذف منه حرف النداء لفاتت الدلالة على النداء؛ لأنَّ المنادى مضمن معنى الخطاب، فلو حذف الحرف من المنادى المضمر بقي الخطاب، وهو غير صالح للدلالة على إرادة النداء. انظر: شرح ابن الناظم (٤٠١- ٤٠٢).

(٣) المراد به اسم الجنس المعين، وهي النكرة المقصودة، فإن لم يكن معينا كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي) فقد نص ابن مالك في شرح الكافية على لزوم الحرف له. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٩٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٤).

من اسم الجنس والمشار إليه قياسٌ مطَّرد، والبصريون يقصرونه على السماع. وقول الشيخ:

....وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

يوهم اختيار مذهب الكوفيين. هذا إن لم يُحْمَلِ المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك»[1].

فالتفسير الأول الذي ذكره ابن الناظم هو أنَّ من يمنع القياس منصورٌ عاذله، فالذين قاسوا هم الكوفيون، والذين منعوا هم البصريون، فيكون مراد ابن مالك هو الانتصار لمذهب الكوفيين القائلين بالقياس. هذا إن لم يحمل الكلام على التفسير الثاني، وهو أنَّ هناك من يمنع قبول ما جاء عن العرب من الحذف، فيكون اللومُ متوجهًا له، وتسقط حينئذٍ الإشارة لمذهب البصريين والكوفيين، فليس المراد على هذا التفسير أن يخطِّئ مانعي القياس -وهم البصريون- وأن ينتصر لمجيزيه -وهم الكوفيون-، بل المراد تخطئة من يمنع مجيء مثل هذا الحذف عن العرب. لكن هذا التفسير اعترض عليه الشاطبي، واستبعد أن يكون مرادَ ابن مالك.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وبقيَ النظر في قوله: «وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ» ما هذا المنع؟ وعلى ماذا يتوجه؟ وهو يحتمل أمرين من جهة اللفظ: أحدهما: أن يكون متوجهًا على ما جاء من حذف الحرف هنا في النوعين، فكأنَّه يقول: من أنكر ثبوت الحذف هنا قليلاً فانصر عاذله، وهذا الوجه أشار إليه ابن الناظم في شرحه، فإن كان قد وقف على إنكار منكر لذلك فله وجه، ويكون الناظم قد اعتنى بالتنكيت على الـمُنكِر للسماع خاصة، فهذا ممكن إلا أنَّه بعيد من جهتين: الأولى: كونُهُ ترك التنبيه على الخلاف الشهير بين الكوفيين والبصريين، ونبَّهَ على منكر لسماع لا ينبني عليه حكم، فلا يكون في ذلك كبير

---

(١) شرح ابن الناظم (٤٠٣).

فائدة. والثانية: إنكار ذلك السماع بعيد الثبوت، وقد نقله سيبويه والثقات الأثبات. والثاني: أن يتوجه المنع على قبول القياس على ما سُمِعَ من ذلك وإن كان قليلاً، وهذا هو الظاهر والموافق للمنقول، والحريّ بالقبول، والمانع هنا أهل البصرة كما تقدم، ولم يمنعوا المسموع ولا أنكروه فيما علمت، والله أعلم»[1].

• دراسة المسألة:

استبعد الشاطبي التفسير الذي ذكره ابن الناظم، وهو أن يكون مراد ابن مالك الإنكار على من منعَ ورود حذف حرف النداء في كلام العرب مع اسم الجنس واسم الإشارة، ثم ذكر أنَّ التفسير الصحيح هو أنَّه يُنكر على من منع القياس.

واعتراض الشاطبي هذا إنَّما هو على ثاني تفسيرين ذكرهما ابن الناظم، إذ له تفسيران في هذا الموضع- حسب النص المنقول عنه-، ولم يُشِر الشاطبي للأول منهما، وهو الإنكار على من منع القياس، وهم البصريون، واكتفى بالاقتصار على التفسير الثاني، وهو الإنكار على من منع مجيء الحذف أصلا، ثم اعترض على هذا التفسير من وجهين، أحدهما: أنَّ في حمْلِ الكلام على هذا التفسير تنبيه على شيء لا فائدة فيه، وهو إنكار بعضهم لسماع الحذف عن العرب، وهذا لا ينبني عليه حكم. كما أنَّه يترتب على هذا التفسير -أيضًا- السكوت عن تنبيه مُحتاج إليه، وهو التنبيه على الخلاف الشهير بين البصريين والكوفيين.

ومقتضى هذا الخلاف أنَّ الكوفيين قالوا بقياس حذف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة، واستشهدوا لذلك[2] بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، أي: يا هؤلاء. ومما جاء منه -أيضًا- قول النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «ثوبي

---

(١) المقاصد الشافية (٥/ ٢٥٣- ٢٥٤).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٦٣)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٤٢٦).

(٣) البقرة (٨٥).

حجرُ»[١]، يريد: يا حجرُ. وقول العرب: «افتدِ مخنوقُ»[٢]، و«أطرِق كرا»[٣]، و«أصبِح ليلُ»[٤]. ومنه -أيضًا- قول الشاعر:

ذَا ارْعِواءً، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ[٥]

وخالف البصريون، فحملوا ما سُمِعَ من الحذف على الشذوذ في النثر، وعلى الضرورة في الشعر، فالقياس عندهم ممتنع. واعتلوا لعدم الحذف بأمور، منها: ما ذكره المازني في نحو: (هذا أقبل)، قال: «إنَّ (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فلما ناديته ذهبت منه تلك الإشارة، فعُوِّضَ منها التنبيه بحرف النداء»[٦]. أي أنَّه يريد القول بأنَّ اسم الإشارة لا يتحول من كونه للمشار له إلى كونه للمخاطب إلا في النداء، فحرف النداء لازمٌ له؛ لأنَّه العلامة التي يُستدل بها على تحوله من الإشارة للخطاب، ولذلك قال الرضي: وإنما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة لما ذكرنا من أنَّه موضوع في

----

(١) البخاري، رقم الحديث (٣٤٠٤). وهو جزء من حديث موسى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- حين أقبل على الحجر ليأخذ ثوبه بعد أن فرغ من اغتساله، فعدا الحجر بثوبه، فجعل موسى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- يقول: «ثوبي حجرُ ثوبي حجرُ».

(٢) يضرب هذا المثل في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة. انظر: المستقصى في أمثال العرب (١/ ٢٦٥).

(٣) قالت العرب: «أطرِق كرا إنَّ النعام في القُرى». الكرا مُرخّم الكروان، وهو ذكر الحبارى، وله عنق طويل. يقال له أطرق أي طأطئ واخفض عنقك للصيد فإنَّ أكبر منك وأطول أعناقا وهي النعام قد اصطيدت. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. انظر: المستقصى في أمثال العرب (١/ ٢٢١- ٢٢٢).

(٤) أصله لامرأة أتاها امرؤ القيس، فتضجرت منه، فقالت له: أصبحت يا فتي. فرفع رأسه فإذا الليل كما هو، فاستعطفت الليل لفرط ضجرها، فقالت: «أصبِح ليل»، يضرب في استحكام الغرض من الشيء. انظر: المستقصى (١/ ٢٠٠- ٢٠١)، ومجمع الأمثال (١/ ٤٠٣- ٤٠٤).

(٥) البيت لم أقف له على نسبة، وهو في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٩٢)، وشرح ابن عقيل (٤٦١)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣). ومعنى (ارعواء): انكفافًا، يحثه أن ينكف عن الاشتغال بما هو من شأن الصبيان، فقد فات أوانه بعد ظهور الشيب.

(٦) انظر كلام المازني في شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٦٣).

الأصل لما يشار إليه لغير[1] المخاطب، وبين كون الاسم مشارًا إليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافرٌ ظاهر، فلما أُخرج في النداء عن ذلك الأصل وجُعِلَ مُخاطبًا احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبًا وهي حرف النداء ا.هـ.[2] وذكر قبل ذلك علة منع الحذف في النكرة -أي اسم الجنس- نحو: (يا رجلُ أقبلُ) وهي أنَّ حرف النداء هنا يؤدي وظيفة التعريف، وحرف التعريف لا يُحذف مما تَعرَّف به، حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير[3]. وقد سبقه العكبري في بيان هذا الوجه من التعليل، قال: «أما النكرة فإنَّها لا تتعرف هنا إلا بـ (يا) الدالة على القصد والإشارة، فإذا لم تكن بقي على تنكيره...»[4]، وبمثل هذا علَّلَ ابن الناظم، قال: «وذلك لأنَّ حرف النداء في اسم الجنس كالعِوَض من أداة التعريف، فحقه ألا يُحذف كما لم تحذف الأداة، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس، فجرى مجراه»[5].

ومن علل البصريين -أيضا-: أنَّ اسم الجنس والإشارة يقعان صفةً لِـ (أي)، ويجوز حذف الموصوف -وهو(أي)- وإقامة الصفة -وهي اسم الجنس أو الإشارة- مقامه، فإذا انضم إليه حذف حرف النداء -أيضًا- كان ذلك إجحافًا بالاسم، قال الصيمري: «وهذا[6] مطّرد في جميع الأسماء إلا النكرة والمبهم، فلا يجوز إسقاط حرف النداء معهما؛ لأنَّهما يكونان نعتًا لِـ (أي)، كقولك: (يا أيهذا أقبل) و(يا أيها الرجل تعال)، وإذا قلت: (يا رجلُ)، و(يا هذا) فقد حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه، فلو حذفت (يا) منهما فقلت: (هذا أقبل)، و(رجلُ تعال)، لكنت قد أجحفت بالاسم،

---

(١) الصواب إثبات (غير)، وهي ساقطة من الطبعة.

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٢٦).

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٢٦).

(٤) اللباب (١/ ٣٤٠).

(٥) شرح ابن الناظم (٤٠٣)، والتصريح (٢/ ٢٠٨).

(٦) يعني حذف حرف النداء.

إذ حذفت الموصوف وحرف النداء جميعًا»[1]، وذكر ابن يعيش مثل ذلك[2].

وقد تكلم بعض النحاة بكلام قريب من نحو ما تقدم، كابن جني، والحريري، والزمخشري[3]، فذكروا أنَّه لا يُحذف حرف النداء عما يوصف به (أي)، إلا أنهم اقتصروا على ذكر ذلك والتمثيل له بنحو الأمثلة المتقدمة، من غير مزيد بيان، والظاهر أنَّهم يريدون ما أراده الصيمري وابن يعيش من أنَّ الحذف -مما يكون وصفًا لِـ (أي)- يؤدي إلى الإجحاف بالاسم.

ولابن الحاجب تعليل قريب -أيضًا- من تعليل الصيمري، إلا أنَّه فصَّلَ فيه تفصيلاً حسنًا، فذكر أنَّ وجه التعليل هو«أنَّ قولك: (يا رجل) أصله: (يا أيها الرجل)، و(يا هذا الرجل) أصله: (يا أيهذا الرجل)، فحذفوا الألف واللام استغناءً عنهما بِـ (يا)، وحذفوا (أي) لأنَّهم ما أتوا بها إلا وُصلة إلى ما فيه الألف واللام، فبقي (يا رجل)، فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء فيُخِلُّوا بحذفه أشياء كثيرة، وفي قولك: (يا زيد) وشبهه لم يُحذف منه إلا حرف النداء، فلا يلزم من جواز حذف شيء واحد جواز حذف أشياء متعددة»[4].

وعلَّلَ ابن عصفور بتعليل يختصر كلام ابن الحاجب، فذكر أنَّه لا يجوز حذف الحرف مع اسم الجنس والإشارة لئلا يكثر الحذف[5].

وقد رُدَّ على ما استشهد به الكوفيون، فقيل في إعراب (هؤلاء) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[6]، أنَّه لا يتعين كونه منادى، لجواز حمْلِه على وجوه أخرَ، منها: أنَّ (أنتم) في محل رفع بالابتداء، و(هؤلاء) خبره، و(تقتلون) حال،

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥٧- ٣٥٨).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٦٢).

(٣) انظر: اللمع (٨٠)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (٢٥٧)، والمفصل (٤٤).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٥٣).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٨٨).

(٦) البقرة (٨٥).

والعامل فيها اسم الإشارة. ومنها: أنَّ (أنتم هؤلاء) مبتدأ وخبر، على تقدير حذف مضاف، أي: (ثم أنتم مثلُ هؤلاء). ومنها -أيضًا-: أنَّ (هؤلاء) منصوب على الاختصاص بإضمار (أعني)، و(أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) خبره(١). وفي الآية أعاريب أخر، فليُرجع إليها في مظانها(٢).

أما حديث: «ثوبي حجرُ» فذكر السيوطي أنَّه لم يثبت كونه بلفظه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: «يا حجرُ»(٣).

وأما الأقوال التي سُمِعت عن العرب من مثل: (أصبح ليلُ) ونحوها، فأجاب عنها ابن يعيش بأنَّ «هذه أمثال معروفة، فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها»(٤)، وحملها ابن الحاجب -أيضًا- على جريانها مجرى المَثَل(٥).

هذا حاصل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة، وهو خلاف شهير، ولذلك استبعد الشاطبي خلوَّ قول ابن مالك: «وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ» من الإشارة إليه، ففسَّرَ العبارة بأنَّ المراد بها مَنْ منعَ القياس، لا مَنْ منعَ مجيء الحذف عن العرب، وعلى التفسير الأول تكون الإشارة للخلاف الشهير، إذ قاس الكوفيون، ومنع البصريون، أما التفسير الثاني -الذي هو أحد تفسيري ابن الناظم- فليست فيه إشارة للخلاف، وغاية ما فيه بيان حال طائفة أنكرت مجيء حذف الحرف مع النوعين في كلام العرب، ومثل هذا البيان

---

(١) هذا الوجه لم يُجِزه أبو حيان وتلميذه السمين؛ لأنَّ النحاة قد نصوا على أنَّ الاختصاص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة. انظر: البحر المحيط (١/ ٤٥٨)، والدر المصون (١/ ٤٧٧- ٤٧٨).

(٢) انظر هذه الأعاريب المذكورة وغيرها في: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٦٤- ٣٦٥)، والبحر المحيط (١/ ٤٥٨- ٤٥٩)، والدر المصون (١/ ٤٧٤ وما بعده)، والدرر السَّنِيَّة (٢/ ٧٩٨)، وحاشية الخضري (٢/ ٦٤٤).

(٣) انظر: الهمع (٢/ ٣٤).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٦٦).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٥٣).

ليس فيه كبير فائدة.

وهذا أحد وجهين استبعد بهما الشاطبي تفسير ابن الناظم، وأما الوجه الآخر فقد ذكر فيه أنَّه يبعد أن يُنكِر أحدٌ سماع الحذف، إذ نقله الأثبات كسيبويه، قال في الكتاب: «وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر» ثم أتى بالشواهد، ثم قال: «وليس هذا بكثير ولا بقوي»[1].

وقد تابع ابن الناظم في القول بالتفسيرين: ابن جابر، والسيوطي[2]، إلا أنَّ السيوطي ذكر أنَّ ابن مالك في هذه المسألة متابع لمذهب البصريين، قال: «وذاك الحذف مجيؤه في اسم الجنس المعيَّن والمشار له قل...وهل يُقاس عليه أو يُقتصر على السماع؟ البصريون والمصنف على الثاني، والكوفيون على الأول». وما ذكره السيوطي غريب؛ لأنَّ عبارة ابن مالك في الألفية تدل على موافقته للكوفيين، وقد صرَّح بذلك في شرح الكافية، قال: «والبصريون يرون هذا شاذًّا لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح»[3].

وللمرادي في القول بالسماع أو القياس رأي مختلف، فقد وقف بين المذهبين موقفًا منصفًا، فأخذ بمذهب البصريين في اسم الإشارة، وبمذهب الكوفيين في اسم الجنس، قال: «والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرته نثرًا ونظمًا. وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر، وأما نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[4] فمتأول»[5]، ووافقه الأشموني، والخضري[6].

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٠- ٢٣١)، والمقاصد الشافية (٥/ ٢٥٠، ٢٥٣).

(٢) انظر: شرح ابن جابر (٤/ ٥)، والبهجة المرضية (٤٢٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٩١).

(٤) البقرة (٨٥).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٠٥٦).

(٦) انظر: شرح الأشموني (٢/ ٤٤٤)، وحاشية الخضري (٢/ ٦٤٤).

- **الترجيـــــــح:**

الشاطبي محق في اعتراضه على التفسير الثاني لابن الناظم؛ إذ يقتضي هذا التفسير أنَّ ابن مالك أغفل الإشارة إلى الخلاف الشهير بين المذهبين في المسألة، ولا ينبغي أن يُحمل كلامه عليه؛ إذ صرَّحَ بالخلاف وبانتصاره لمذهب الكوفيين في شرح الكافية، فسكوته عنه في الألفية غير وارد.

فالتفسير الصحيح هو أن يكون المراد تخطئة أهل البصرة الذين منعوا القياس، وتصويب أهل الكوفة الذين قالوا به، وأما القول بأنَّ المراد بالمنع هو منعُ ما جاء عن العرب من الحذف فمستبعد، وكلام الشاطبي في استبعاده مقنع، والله -تعالى- أعلم.

المبحث السادس

الاعتراضات في مسائل نحوية مختلفة

<u>وفيـــــه</u>:

- نيابة المفعول الثالث عن الفاعل في باب (أرى).
- فصل المشغول بحرف جر أو بالإضافة.
- تقديم ضمير الخبر المتنازع فيه.
- الخلاف في عَدِّ التمني من أقسام الطلب.

* *   * ** *   * *

نيابة المفعول الثالث عن الفاعل في باب (أرى)

• توطئــــــة:

قال ابن مالك:

وباتِّفـاقٍ قَـدْ يَنُـوبُ الثَّـانِ مِـنْ ... بَـابِ كَـسَا فِـيمَا التِبَاسُـهُ أُمِـنْ

في بـابِ ظَـنَّ وأرى المَنْـعُ اشْـتَهَرْ ... ولا أَرى مَنْعًا إذا القَصْدُ ظَهَرْ[(١)]

يتعدى الفعل إلى مفعولين في باب (كسا) وباب (ظن)، وإلى ثلاثة مفاعيل في باب (أرى)[(٢)]. فإذا بُني الفعل للمفعول جاز عند أمن اللبس إقامةُ المفعول[(٣)] الأول أو الثاني في باب (كسا)، تقول: (كُسِيَ زيدٌ ثوبا)، و(كُسِيَ ثوبٌ زيداً)، ونقل ابن مالك اتفاقَ النحاة على جواز ذلك، وفيه نظر[(٤)].

----

(١) الألفية، النائب عن الفاعل، (١٠٢).

(٢) الفرق بين مفعولي (كسا) و (ظن) أنَّ مفعولي (كسا) ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أما مفعولا (ظن) فأصلهما المبتدأ والخبر. وباب (كسا) يطلق عليه -أيضًا- باب (أعطى)، وباب (ظن) يطلق عليه -أيضًا- باب (عَلِم)، وباب (أرى) يعبر عنه -أيضًا- بباب (أعلم)، وستتعاقب هذه المسميات في هذه المسألة تبعا لتعاقبها على ألسنة من أنقلُ عنهم من النحاة.

(٣) معنى (إقامة المفعول) أي إنابته عن الفاعل.

(٤) ذهب الفراء وابن كيسان إلى أنَّ (درهمًا) في قولك: (أعطيتُ زيدًا درهمًا) منصوب بفعل محذوف تقديره: وقَبِلَ درهماً أو أخذ درهماً، فلم يجز -على مذهبهما- أن يقام مقام الفاعل. ومن النحويين من زعم أنَّ (أعطى) وبابها إذا بُنيت للمفعول لم ينتصب الثاني بالفعل المبني للمفعول، وإنما هو منصوب بفعل الفاعل، فكيف يجوز أن يُقام مقام الفاعل، ويؤثر فيه فعل ليس عاملاً فيه؟ وذهب بعضهم إلى أنَّه انتصب على أنَّه خبر ما لم يُسمَّ فاعله، فكما لا يقوم خبر كان مقام الفاعل فكذلك هذا، وهذه المذاهب وإن كانت ضعيفة إلا أنَّها تقدح في ما نقله ابن مالك من الاتفاق على جواز إقامة ثاني مفعولي (أعطى)، وقد نسب بهاء الدين ابن النحاس إلى بعض الكوفيين عدم جواز إقامة الثاني إذا كان نكرة. انظر: الارتشاف (٣/ ١٣٢٩)، والتذييل والتكميل (٦/ ٢٤٩- ٢٥٠)، وشرح التسهيل للمرادي (٤١٣)، والتعليقة على المقرب (١٤٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٥)، والهمع (١/ ٥١٩).

فإن لم يُؤمن اللبس تعيَّنَ إقامة الأول، فإذا قلت: (أعطيتُ زيداً عمراً) - وعمرو عبدٌ مأخوذ- لم يجز لك فيه إلا إقامة الأول عند البناء للمفعول، فتقول: (أُعطيَ زيدٌ عمراً)؛ لأنَّك إذا أقمتَ الثاني لم يتبين الآخذُ من المأخوذ.

وقد اشتهر عن أكثر النحاة منع إقامة المفعول الثاني في باب (ظنَّ) و(أرى)، أُمِن اللبس أم لم يُؤمن، فمثال ما أُمِن فيه اللبس: (ظننتُ زيداً قائماً) و(أريتُ زيدًا كبشَك سمينًا)، فإذا بُنِي فيه الفعل للمفعول لم يُقم عندهم إلا الأول، فتقول -على مذهبهم-: (ظُن زيدٌ قائمًا) و(وأُريَ زيدٌ كبشَك سمينًا) ولا يجيزون إقامة الثاني، فلا تقول: (ظُن قائمٌ زيدًا)، ولا: (أُريَ زيدًا كبشُك سمينًا). ومثال مالم يُؤمن فيه اللبس: (علمتُ صديقَك عدوَّ زيد)، و(أريتُ زيدًا عمرًا صديقَك)، تُقيم فيه الأول فقط: (عُلِمَ صديقُك عدوَّ زيد)[(١)]، و(أُرِيَ زيدٌ عمراً صديقَك)[(٢)].

وخالفَ ابنُ مالك في ذلك، ففرَّقَ بين ما كان فيه لبس وما لم يكن فيه لبس، فاتفق مع المانعين في منع الـمُلبِس، أما غيرُ الـمُلبِس فقد أجاز فيه إقامة غير الأول من المفعولات، إذا لم يكن جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا، قال في التسهيل: «ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أُمِنَ اللبس ولم يكن جملة أو شبهها، خلافًا لمن أطلق المنع في باب (ظنَّ) و(أعلم)»[(٣)]. فيجوز عنده إقامة الثاني في باب (ظن)، والثاني والثالث في باب (أرى)، ولم ينص على جواز الثالث، لكنَّه مفهوم من إطلاقه[(٤)]، تقول في

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل شارحا وجه اللبس (٢/ ١٢٩): «فإنَّ معناه عُلم المعروف بصداقتك أنَّه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها، وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها، فلو عكست لانعكس المعنى».

(٢) قال الشاطبي في المقاصد (٣/ ٥٤): «فزيد هو الرائي، وعمرو هو المرئي، فلو عكست النيابة لالتبس بعكس المعنى».

(٣) التسهيل (٧٧).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٥٤)، والارتشاف (٣/ ١٣٣١)، وشرح التسهيل للمرادي (٤١٤)، والمساعد (١/ ٣٩٩)، وشرح المكودي (١/ ٢٨٨)، وتعليق الفرائد (٤/ ٢٦١).

(ظننتُ الشمسَ بازغةً): (ظُنَّتْ بازغةٌ الشمسَ)، وفي (أعلمتُ زيداً كبشَك سميناً): (أُعلِمَ زيداً كبشُك سميناً)، و(أُعلِمَ زيداً كبشَك سمينٌ)[1].

ومنعَ ابنُ الناظم إقامة المفعول الثالث، بل إنَّه نقل المنع اتفاقًا، قال: «وإذا بُنيَ فعل ما لم يُسمَّ فاعله من متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل، نحو: (أُريَ زيدٌ أخاك مقيمًا)، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق، وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني في باب (ظن)»[2].

وقد اعترض الشاطبي على ابن الناظم فيما نقله من منع إقامة المفعول الثالث، وهو ميدان البحث هنا.

• نص الاعتراض:

قال الشاطبي: «وفاتَهُ التنبيه على حكم الثالث في باب (أرى)[3] وقد حكى ابنه في شرح هذا النظم الاتفاق على المنع من إقامته وأنَّ الخلاف إنما هو في الثاني، وما حكاه من الاتفاق ليس على إطلاقه؛ إذ قد ذكر بعض المتأخرين جواز إقامة الثالث لكن مع حذف الأول، وأجرى فيه الخلافَ المذكور في الثاني، وأيضا فقد أطلق أبوه في التسهيل الجواز -أيضًا-، فقال: «ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا » إلى آخره. وألزم ابن الحاج[4] من قال بإقامة الثاني في: (ظننتُ)، أن يقول به في (أعلمتُ)؛ إذ لا فرق بينهما

----

(١) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٥١ وما بعده).

(٢) شرح ابن الناظم (١٧١).

(٣) المقصود أنَّ ابن مالك فاته -في الألفية- التنبيه على حكم الثالث في باب (أرى)، وعزا الشاطبي ذلك -في آخر كلامه في هذه المسألة- لأحد أمرين: إما لأنَّ الثالث في باب (أرى) هو الثاني في باب (علمتُ) -كما سيأتي-، وإما لمَنْع بعضهم أن يكون ثالث (أرى) كثاني (علمتُ)، فترك الناظم للناظر في كتابه محلا للنظر. انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٦٠).

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، قرأ على الشلوبين، وله إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر على خصائص ابن جني، ومصنف في حكم السماع، ومختصر المستصفى، وله حواش في مشكلاته وعلى سر =

إلا من جهة ما يعرض من اللبس مع الأول. وهو إلزام صحيح، إذ لا فرق بينهما؛ فالثاني في (ظننت) هو الثالث في (أعلمت)، فالقائل بالجواز في (ظننتُ) في الثاني قائل به -ولابد- في (أعلمتُ)، فإنَّ القائل بحكم في مسألة قائل به في نظيرتها، إذا لم يظهر فرق حسب ما تبين في أصول الفقه. ولو كان ما نقل من الاتفاق صحيحا لم يَسُغ لأبيه ولا لغيره القول بخلافه مع معرفتهم بمذاهب الناس وفاقًا وخلافًا»[1].

- **دراسة المسألة:**

صحَّحَ الشاطبي ما ذهب إليه ابن مالك من جواز إقامة غير الأول من المفعولات مطلقا، وقد بينتُ أنَّ هذا الإطلاق يدخلُ فيه الثاني من باب (أعطى) و(ظن)، والثاني والثالث من باب (أعلم).

وقد أجاز إقامة المفعول الثالث عدد من النحاة -غير ابن مالك-، منهم: الكوفي، والشلوبين، والرضي، وبهاء الدين ابن النحاس، وابن هشام، وابن عقيل، والدماميني، والأزهري[2].

ومنع ذلك جملةٌ من النحاة، منهم: الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، والنيلي، وأبو حيان، وابن الفخار، والمكودي، والسيوطي[3].

= الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقود على الصحاح، وإيرادات على المقرب. توفي سنة ٦٤٧هـ. انظر: بغية الوعاة (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٦٠). وانظر: التسهيل (٧٧).

(٢) انظر: البيان في شرح اللمع للكوفي (١٣٣)، والتوطئة للشلوبين (٢٥٩)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢١٨)، والتعليقة على المقرب لابن النحاس (١٤١)، والجامع الصغير لابن هشام (٧٧)، وشرح ابن عقيل (٢٥٤)، والمساعد (٣٩٩- ٤٠٠)، وتعليق الفرائد (٤/ ٢٦١)، والتصريح (١/ ٤٣٢).

(٣) انظر: المفصل (٢٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣١٠)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (١/ ٣٤٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٣٨- ٥٣٩)، والمقرب (١/ ٨١)، والصفوة الصفية للنيلي (٢/ ٥٥٢)، وشرح أبي حيان على الألفية (١١٧)، وشرح الجمل لابن الفخار (٢/ ٤٣٦)، وشرح المكودي (١/ ٢٨٧)، والهمع (١/ ٥٢٠).

ومنعه ابن الناظم -أيضًا-، ونقل الاتفاق في منع ذلك -كما تقدم-، وممن نقل المنع باتفاق -أيضا-: ابن هشام الخضراوي(١)، وأبو الحسن الأُبَّذي، وابن أبي الربيع(٢).

ونسبَ أبو حيان نقل الاتفاق على منع إقامة المفعول الثالث لبعض الحُفّاظ -ولعله يقصد بهم من سبق ذكرهم-، ثم ذكر أنّه بالاعتماد على ما نقله الحُفّاظ يكون ادعاء الخلاف فيه وهمًا، فضلاً عن أنَّهُ لا سماعَ يدعم إقامة الثالث، قال: «والصحيح أنَّه لا يجوز إقامة الثاني في باب (ظن) ولا الثاني ولا الثالث في باب (أعلم)، بل قد حكى بعض الحُفّاظ الاتفاق على أنَّه لا يجوز إقامة الثالث من باب (أعلم) فيكون على هذا ذكر الخلاف فيه وهمًا، ولم يُسمع من لسانهم: (ظنّ قائمٌ زيدًا) ولا (أُعْلِمَ زيدًا هندٌ ضاحكةً) ولا (أُعْلِمَ زيدًا هندًا ضاحكةٌ)...»(٣).

حجج القائلين بالجواز:

احتج المجيزون لما ذهبوا إليه من جواز إقامة المفعول الثالث في باب (أرى) بجواز إقامة المفعول الثاني في باب (ظن) أو(علم)، إذ إنَّ الثاني في (علم) هو الثالث في (أرى)، وذكر الشاطبي أنَّه لا فرق بينهما إلا من جهة ما يعرض من اللبس مع الأول.

ومعنى كلام الشاطبي أنَّ المفعول الثاني في (علم) قد يلتبس مع المفعول الأول، أما الثالث في (أرى) فلا يلتبس معه. ومثال التباس المفعول الثاني مع الأول في (علم) قولك: (عُلِمَ صديقُك عدوَّ زيد) فهذا معناه أنَّ صديقك وزيد عدوان، فإذا أقمت الثاني

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ويُعرف بابن البَرْذعيّ، ولد سنة ٥٧٥هـ. كان رأسا في العربية، أخذها عن ابن خروف ومصعب والرندي، وأخذ عنه الشلوبين. من مصنفاته: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وشرحه، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، والنقض على الممتع. توفي سنة ٦٤٦هـ. انظر: بغية الوعاة (١/ ٢٦٧- ٢٦٨).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٥٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦٠٩)، وأوضح المسالك (٢/ ١٣٥)، والتصريح (١/ ٤٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٥)، والبهجة المرضية (٢١٨، ٢١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢٠).

(٣) منهج السالك لأبي حيان (١١٧).

فقلت: (عُلِمَ عدوُّكَ صديقَ زيد) أدى ذلك إلى انعكاس المعنى، إذ يصير إلى أنَّ عدوك وزيد صديقان، وأنت إنما تريد المعنى الأول، فأدى إقامة المفعول الثاني هنا إلى حصول اللبس مع المفعول الأول.

ولا يلتبس المفعول الثالث في (أرى) مع المفعول الأول، إذ إنَّ الذي قد يلتبس مع المفعول الأول في باب (أرى) هو المفعول الثاني، فإذا قلت: (أُرِيَ زيدٌ عمراً صديقَك)، فزيد هو الرائي، وعمرو هو المرئي، فإن أقمت الثاني فقلت: (أُرِيَ عمرٌو زيدًا صديقَك) صار الرائي مرئيًّا، والمرئيُّ رائيًا، فالتبسَ الثاني مع الأول، أما المفعول الثالث وهو(صديقك) فهو بمعزل عن الالتباس مع المفعول الأول.

فهذا تفسير كلام الشاطبي في الفرق بين المفعول الثاني في (علم) والثالث في (أرى)، وعدا ذلك فإنَّ ثاني (علم) كثالث (أرى). وقد أقرَّ الشاطبي كلام ابن الحاج في إلزامه من يقول بإقامة الثاني في (ظننتُ) أن يقول به في ثالث (أعلمتُ)، وذكر الشاطبي بأنَّه إلزام صحيح.

واشترطَ المجيزون في إقامة غير الأول أمْنَ اللبس، وألا يكون جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجروراً[(1)]، واشترطَ بعضهم في المفعول الثاني في (ظننتُ) ألا يكون نكرة، فلا يجيز نحو: (ظُنَّ قائمٌ زيدًا)[(2)]، ويفهم منه أنَّه يشترط ذلك -أيضًا- في المفعول الثالث في (أرى)، لما تقدَّمَ من أنَّ ثاني (ظننتُ) هو ثالث (أرى).

ونقل الرضي أنَّ المتأخرين يجيزون إقامة الثاني في (علمت) إذا لم يلتبس، كأن يكون نكرة، وأول المفعولين معرفة، نحو: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ)؛ لأنَّ التنكير يُرشد إلى أنَّه هو الخبر في الأصل، ثم قال: «والذي أرى أنَّه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل، معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبرًا في

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٢٩)، والجامع الصغير لابن هشام (٧٧)، وتعليق الفرائد (٤/ ٢٦١)، والهمع (١/ ٥١٩).

(٢) انظر: الارتشاف (٣/ ١٣٣٠)، والتذييل والتكميل (٦/ ٢٥٢)، وشرح التسهيل للمرادي (٤١٤).

الأصل بعدما كان مبتدأ، فلا يجوز في نحو: (علمتُ زيدًا أباك) مع اللبس تقديم الثاني على الأول، وهذا كما قلنا في نحو: (ضرب موسى عيسى)، وكذلك في نحو: (أعلمتُكَ زيدًا أباك)، فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه...هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك أنَّ السماع لم يأتِ إلا بقيام أول مفعولي (علمت)...وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل (أعلمت)»(1).

وهذا يعني أنَّ الرضي يجيز إقامة الثاني في (علمت)، وكذلك الثالث في (أعلمت)، حتى مع ما يكون فيه لبس، لكنَّه ألزم حفظ الرتبة، فاللبس حينئذ مرتفع، وقد نقل الشاطبي هذا المذهب وردَّه بقوله: « وظاهر هذا(2) أنَّك لا تقيم الثاني مع اللبس وإن التزمت الرتبة...وهو مما ينبغي أن يُبحث عنه في باب (علم) و(أرى) على رأي الناظم فقد قال بعض المتأخرين: ينبغي أن يُنظر هل يُستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما قد عُمِل ذلك في التباس الفاعل بالمفعول، فيوضع المرفوع في رتبته من المفعولات حتى يتبين بموضعه أنَّه الأول أو الثاني أو الثالث. وما قاله هذا المتأخر مفتقر إلى السماع؛ فإنَّ القول بحفظ الرتبة إذا التبس الفاعل والمفعول نحو: (ضرب موسى عيسى) لا يصح أن يُبنى إلا على السماع، وإلا كان وضعًا مستأنفًا، فكذلك هنا. وحين أطلق الناس هنا المنع مع اللبس ولم يلتفتوا إلى اعتبار الرتبة كما التفتوا إليها في الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، دلَّ على أنَّه غير ملتفت إليه عند العرب هنا، والله أعلم»(3).

هذا وقد رأى بعض المجيزين -كالشلوبين- أنَّ المختار هو إقامة الأول(4). ورأى الرضي أنَّ إقامة ثاني مفاعيل (أعلمتُ) أولى -من حيث القياس- من إقامة ثالثها(5).

---

(1) شرح الرضي على الكافية (1/ 217- 218).

(2) أي ظاهر قول ابن مالك:

وباتِّفاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِي مِنْ .:. بَابِ كَسَا فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ

(3) المقاصد الشافية (3/ 53- 54).

(4) انظر: التوطئة (259).

(5) انظر: شرح الرضي على الكافية (1/ 218).

حجج القائلين بالمنع:

ذكرَ ابنُ يعيش بعض أوجه منع إقامة المفعول الثاني في (علمتُ)، ثم منَعَ إقامة المفعول الثالث في (أعلمتُ) لذات الأوجه، إذ إنَّ ثاني (ظننتُ) أو(علمتُ) هو ثالث (أرى) أو(أعلمتُ). فذكر أنَّه لا يجوز إقامة المفعول الثاني في باب (علمتُ) لأنَّه قد يكون جملة؛ إذ إنَّ المفعول الثاني هنا أصله الخبر، فيعتوره ما يعتور الخبر من أحوال، أي أنَّه يكون مفردا وجملة وظرفا(1)، والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه. ثم قال: «وكذلك المفعول الثالث لا يبنى الفعل له؛ لأنَّه المفعول الثاني في باب (علمتُ)، وقد تقدم القول في المنع من إقامته مقام الفاعل»(2).

وبيَّنَ النيلي وجهًا آخرَ للمنع، وذلك في قوله: «فأما باب (ظننتُ) فيتعين الأول ولا يقام الثاني مقام الفاعل؛ لأنَّه مسند إلى الأول، فإذا أقيم مقام الفاعل صار مسندا إليه، فيلزم أن يكون الشيءُ الواحد مسندا ومسندا إليه في كلام واحد... ويجوز إقامة الأول في المتعدي إلى ثلاثة، وأما الثالث فحكمه حكم الثاني في باب (علمتُ)»(3).

ومن حجج المانعين -أيضًا- أنَّ المفعول الثالث في باب (أعلمَ) داخلٌ على ما أصله المبتدأ والخبر -كما عرفنا-، فقولك: (أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا) الأصل فيه: (عمرو قائم)، و(قائم) خبر، فإن أقمتَه مقام الفاعل بعد دخول (أُعلِمَ) عليه صار مخبرا عنه، وهذا لا يجوز. قال ابن الحاجب: «إنما لم يقع الثاني من باب (علمتُ) والثالث من باب (أعلمتُ)؛ لأنَّ أفعالها تدخل على المبتدأ والخبر، والمفعول الثاني في الأول، والثالث في الثاني هما خبر المبتدأ في المعنى، فلو أقيما مقام الفاعل لصار مخبرًا عنهما، وهذا باطل لأنَّ الخبر لا يكون مخبرا عنه»(4).

---

(1) انظر: المقاصد الشافية (3/ 55).

(2) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 310).

(3) الصفوة الصفية (2/ 552). وانظر كذلك: شرح الرضي على الكافية (1/ 217)، وتعليق الفرائد (4/ 261).

(4) شرح المقدمة الكافية (1/ 349).

وعلَّلَ أبو حيان للمنع بأنَّ الأول من المفعولات الثلاث هو المفعول الصريح[١]، فتجب إقامته دون غيره، وعلَّلَ ابن عصفور بالتعليل ذاته، وسمى الأول بالمفعول الصحيح، ومعنى ذلك أنَّ (زيداً) في قولك: (أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا) ليس أصله المبتدأ والخبر كالمفعولين الآخرَيْن، بل هو مفعول صحيح. قال ابن عصفور: «الأول من باب أعلمتُ مفعول صحيح والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلما اجتمع المفعولُ الصحيح مع غيره لم يقم إلا المفعول الصحيح»[٢].

وسمَّاهُ ابنُ أبي الربيع المفعولَ الحقيقي، وجعله بمنزلة المفعول به، وجعل الآخرَيْن بمنزلة المصدر، فلا يُبنى لهما الفعل عنده، كما لا يُبنى للمصدر، قال: «والمفعول الأول هو المنصوب حقيقةً؛ لأنَّه مفعول حقيقةً، فيجب لهذا إذا بُني الفعل أن يُبنى للأول، ولا يُبنى للثاني ولا للثالث. وهذا بمنزلة المفعول والمصدر إذا اجتمعا، فإنَّ الفعل لا يُبنى للمصدر؛ لأنَّ المصدر إنما انتصب نصْبَ المفعول به اتساعا، وإذا اجتمع المفعول به حقيقة والمفعول به اتساعا، فإقامة المفعول به حقيقة أولى»[٣]. ولم يبعد المكودي عن الوجه الذي ذكره ابن أبي الربيع، فرأى أنَّ وجه المنع في (أعلم) هو: «أنَّ المفعول الأول مفعولٌ به حقيقة، فتنزَّل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به»[٤].

ونقل السيوطي عن المانعين القول بتعيِّن إقامة المفعول الأول في باب (ظن) و(أعلم)؛ «لأنَّه مبتدأ في الأصل، وهو أشبه بالفاعل»[٥]. ونقل السيوطي -أيضًا- في شرحه على الألفية نصاً عن الأُبَّذي حول هذا المعنى، قال-أي الأُبَّذي-: «لأنَّه مبتدأ

---

(١) انظر: منهج السالك لأبي حيان (١١٧).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٣٩)، وانظر: شرح التسهيل للمرادي (٤١٤).

(٣) البسيط في شرح الجمل (٢/ ٩٧٣- ٩٧٤).

(٤) شرح المكودي (١/ ٢٨٧).

(٥) الهمع (١/ ٥١٩).

وهو أشبه بالفاعل، فإنَّ مرتبته قبل الثاني؛ لأنَّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب، ففُعل ذلك للمناسبة»[1].

وقد ذكر ابن عصفور أنَّ القياس يقتضي إقامة المفعول الأول، وهو الذي ورد به السماع[2]. والرضي مع كونه من فريق المجيزين إلا أنَّه قال: «لم يُسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمتُ»[3]، ثم أنشد:

نُبِّئتُ عَمْراً غَيرَ شاكرِ نِعْمَتي   والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المنعِمِ[4]

وأنشدَ أبو حيان:

ونُبِّئتُ عبدَالله بالجَوِّ أَصْبَحَتْ   ....[5]

وقد نقل الشاطبي على لسان المانعين ثلاثة أوجه للمنع[6]، فالوجه الأول هو ما تقدَّم ذكرُه في كلام ابن يعيش، وهو أنَّ المفعول الثاني قد يكون جملة فلا تصلُح إقامتُه، وقد يكون ظرفا أو جارا وجرورا فلا تصح إقامته كذلك.

والوجه الثاني: هو كثرة مجيء المفعول الثاني نكرة، فيؤدي إلى أن تُخبِرَ بالمعرفة عن

---

(١) البهجة المَرضِيّة (٢١٧-٢١٨).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٣٩)، وانظر: شرح الأشموني (١/ ١٨٦).

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢١٨).

(٤) البيت لعنترة بن شداد، وهو في ديوانه (٨٣)، وفي شرح المعلقات للتبريزي (١٩٦، ٢١٨). و بلا نسبة في شرح الرضي (١/ ٢١٨). ويقصد بالشطر الثاني أنَّ كفر النعمة سبب لكراهية المُنعِمِ للمُنعَم عليه.

(٥) أنشده أبو حيان في التذييل والتكميل (٦/ ٢٥٤) بلا نسبة، وهو للفرزدق، وعجزه:

....:. كِراماً مَوالِيها لَئِيماً صَمِيمُها

وعبدالله إشارة لقبيلة، وهم عبدالله بن دارم، والجو: اسم موضع، وصميمها: خالصها. ولا وجود للبيت في ديوان الفرزدق، وهو منسوب له في الكتاب (١/ ٣٩)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠١)، والبسيط (١/ ٤٥٣)، والتصريح (١/ ٣٨٨- ٤٣٤).

(٦) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٥٥ وما بعده).

النكرة، وذلك قليل، وهو محمول على القلب إن سُمع، كقولهم: «خرقَ الثوبُ المسمارَ».

والثالث: أنَّه يغلب على المفعول الثاني كونه مشتقا، وهذا يؤدي إلى ارتكاب ممنوعين، أحدهما الإضمار قبل الذكر لفظا ومرتبة؛ لأنَّك إذا قلت: (ظُن قائمٌ زيداً) ففي قائم ضمير، وهو يعود على متأخر لفظاً ورتبة، فأما اللفظ فواضح، وأما الرتبة فلأنَّ (قائم) واقعٌ موقع الفاعل، ومعلوم أنَّ رتبة الفاعل تسبق رتبة المفعول، فكذلك ما ينوب عنه. والممنوع الآخر هو وقوع المشتق تاليًا للعامل، وحقُّ المشتق ألا يباشر العامل إلا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهذا لا يكون إلا قليلا وذلك إذا كانت الصفة خاصة.

ثم قال: «فهذه أوجه اجتمعت في إقامة الثاني من باب ظن، وهي جارية في الثالث من باب أرى، فصارت المسائل البريَّة عن هذه القوادح نادرة الوقوع، ومتكلفة في التمثيل، فعند ذلك قال الأكثرون بمنع إقامة الثاني مطلقا»[1].

هذا ما ساقه الشاطبي عن المانعين، وسوْقُه لحجج المخالفين له -وكذلك المؤيدين- هي عادة جرى عليها الشاطبي في كتابه المقاصد، فهو يبسط كل ما يتاح له من الإشكالات في المسائل ويتعقبها، وسأذكر ردَّه على هذه الوجوه في فقرة الترجيح -إن شاء الله-.

- **الترجيـــــــح:**

لم يكن ابن الناظم مصيبا حين منع إقامة المفعول الثالث في باب (أرى)، ولم يكن مصيبا --أيضًا- حين نقل المنع باتفاق النحاة.

وقد تعقَّبَ المجيزون كلامَ المانعين فردوه، وردودهم عليهم مُعتبَرة مُقنِعة. أما حجج المانعين فإني ألمس فيها الوهن والضعف، فما ذكره ابن يعيش من أنَّ غير الأول قد يأتي جملة أو أنَّ إقامته قد تغير المعنى يردُّه احتياطُ المجيزين لذلك باشتراطهم ألا يكون

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٥٧).

المقام جملة أو شبهها، وحتى لو لم يشترط بعضُهم الإفرادَ فالأمر جائز، فقد نقل الشاطبي جواز كون النائب عن الفاعل جملة، وإن كان الفاعل لا يجوز فيه ذلك؛ لأنَّ النائب يجوز فيه ما لا يجوز في الفاعل، وسيأتي كلام الشاطبي في ذلك.

أما النحاة الذين قالوا بمثل قول النيلي، وهو أنَّه يلزم من إقامة غير الأول أن يكون الشيء مسندا ومسندا إليه في كلام واحد، فقد ردَّ عليهم الرضي بقوله: «وفيما قالوا نظر؛ لأنَّ كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيءٌ آخرُ في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرا)، فَـ (أعجبني) مسند إلى (ضرب)، و(ضرب) مسند إلى (زيد)، ولو كان لفظ مسندا إلى شيء، أسند أي ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشيء مضافا، ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين، كَـ (غلام) في قولك: (فرس غلام زيد)»[1].

وجاء جوابُ الشاطبي رادًّا على ما تضمنه كلام ابن يعيش، وعلى كل الوجوه التي ساقها هو عن المانعين، قال: «وقد يقال: إنَّ المفعول إذا كان جملة أو ظرفا أو مجرورا فلا اعتراض به لأمرين: أحدهما: التزام أن يقام مقام الفاعل ولا محذور في هذا، فقد قال به جماعة منهم السيرافي وابن النحاس[2]، وزعموا أنَّك تقول في: (عرفت أيهم في الدار): (عُرِفَ أيُّهم في الدار). وقال ابن الضائع: الصحيح عندي جواز: (قد عُلِمَ أزيدٌ في الدار أم عمرو؟)؛ لأنَّ كل فعل يتعدى المفعولَ فلا مانع أن يُرد ويُبنى للمفعول، قال: وكذلك: (قد قيل زيدٌ منطلق)، وهو موجود في كلام العرب كثيرا، وفي القرآن. قال: ويقوي ذلك أنَّه يجوز في المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ما لا يجوز في الفاعل، ألا ترى قولهم: (مُرَّ بزيد)، فَـ (زيد) في موضع رفع، ولا يجوز في الفاعل إلا حيث يكون الحرف

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢١٧)، وانظر: تعليق الفرائد (٤/ ٢٦١).

(٢) أجاز السيرافي وابن النحاس ذلك في شرحهما على قول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم في العربية. انظر شرح السيرافي (١/ ٤٦ - ٤٧). قال أبو حيان في الارتشاف (٣/ ١٣٣٠) مُلخِّصا قولهما: «إذا جعلْتَ (ما) استفهاما، ونوَّنتَ العِلم، ونويتَ فيه أنَّه مبني للمفعول، فكان التقدير: هذا باب أن يُعلم ما الكلم من العربية».

زائدا، وليس هنا بزائد، وإذا ثبت هذا لم يكن في القول بإقامة الجملة مُقام الفاعل خرقٌ لإجماع، ولا مخالفة دليل. والثاني: أنَّا إذا لم نقل بذلك فهو مستثنى عن هذا الموضع. فقوله: «يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فاعِلِ- فِيما لَهُ...)(1) يعني من الأحكام، ومن جملتها ألا يكون جملة، ولا ما أشبهها. وإذا استثناه بقي الباقي على الحكم المذكور. وأما الوجه الثاني: فإذا كان المفعول الثاني نكرة فلا محذور؛ لأنَّ الإخبار هنا عن النكرة عارض، في بنية عارضة، والمقصود الإخبار عن المعرفة. وإن كان على القلب فهو جائز، وإن كان قليلا، فذلك ليس بمانع جملة، أو نقول: إذا فُرِضَ الإخبار هنا بالمعرفة عن النكرة فإن أفاد ذلك جاز، وإلا لم يجز، فالمسألة راجعة إلى باب الابتداء بالنكرة، وقد مر. وأما لزوم الإضمار قبل الذكر، فله جوابان: أحدهما: أنَّ ذلك عارض، والأصل تأخيره في بنية الفاعل(2)، فلا محذور في تقديمه، بل هو في الحقيقة مثل قولك: (ظُنَّ قائماً زيدٌ)، و(ضرب أباه زيدٌ). والثاني: إذا سلمنا ذلك، فيلزم فيه تأخير المقام، فتقول: (ظُنَّ خالداً قائمٌ) كما يلزم تأخير العمدة في قولك: (ضرب زيداً أبوه). وقد نبَّه على هذا المعنى بعضُ المتأخرين. وأما ولايةُ المشتقِّ العاملَ فيجوز في مثل هذا لا سيما على طريقة القلب كما يجوز: (كان قائمٌ زيداً) على القلب، وإن كان ضعيفاً بل هو هنا أجوز؛ لأنَّه في بنية عارضة بخلاف باب كان فإنَّ الإخبار به عن النكرة في بنية أصلية. فهذا مما يرجح الجواز، ولا يكون على حذف الموصوف كما لا يكون كذلك في باب كان».(3)

أما ما نقله ابن الناظم وابن هشام الخضراوي والأبذي وابن أبي الربيع من اتفاق النحاة على منع إقامة المفعول الثالث فهو مردود، وقد عرفنا أنَّ ابن مالك يجيز ذلك،

---

(1) البيت مع ما يليه بتمامها:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فاعِلِ .:. فِيما لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نائِلِ

انظر: الألفية، النائب عن الفاعل، (100).

(2) أي أنَّ الأصل أنَّ الإضمار يكون بعد الذكر في البنية الأصلية حين يبنى الفعل للفاعل، وذلك في نحو: (ظننتُ زيداً قائماً).

(3) المقاصد الشافية (3/ 57- 59).

ويجيزه -أيضًا- غيره، ويؤكد ذلك قول الشاطبي: «ولو كان ما نقل من الاتفاق صحيحا لم يَسُغ لأبيه ولا لغيره القول بخلافه مع معرفتهم بمذاهب الناس وفاقاً وخلافاً»(١).

ونصُّ ابن عصفور يطعن فيما زعمه ابن الناظم ومن معه من اتفاق المنع، قال: «ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث»(٢). ونقل أبو حيان عن صاحب المخترع(٣) جواز ذلك عن بعضهم(٤)، وإن كان قد ذكر في شرحه على الألفية أنَّ الخلاف في منع إقامة الثالث يكون وهمًا إذا اعتُبِرَ كلام من نقل الاتفاق على المنع - وقد تقدَّمَ نصُّه في ذلك-.

وذكر البرهان بنِ القيّم أنَّ بعض النحاة أجاز إقامة المفعول الثالث، ثم اعترض بذلك على ابن الناظم الذي نقل الاتفاق على المنع(٥).

وردَّ ابن عقيل ما ذهب إليه ابن الناظم وابن أبي الربيع من نقل الاتفاق، قال: «ليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك، فتقول: (أُعلِمَ زيداً فرسَك مُسرجٌ)»(٦)، وذكر في المساعد أنَّ الجواز هو مذهب قوم(٧). وأقرَّ الأشموني بوجود الخلاف، ونقَضَ ما ذهب إليه ابن الناظم ومن معه من الاتفاق، قال: «وأما الثالث في

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٦٠).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٣٩).

(٣) ذكر الدكتور رجب عثمان محقق الارتشاف ومحمد عبدالنبي محقق المرادي وأحمد شمس الدين محقق الهمع أنَّ صاحب المخترع هو الزجاجي، وكتابه هو (المخترع في القوافي)، وخالف الدكتور حسن هنداوي محقق التذييل فذكر أنَّ المقصود هو كتاب (المخترع في شرح اللمع) لصاحبه أبي الحسن علي بن الحسن المعروف بشُمَيم الحِلِّي ت ٦٠١هـ، ويبدو لي أنَّ الأخير أقرب للصواب؛ لأنَّ المخترع في القوافي كما يبدو من اسمه بعيد عن مجال النحو، أما شرح اللمع فهو في صلب موضوع النحو، والله أعلم.

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٥٤)، والارتشاف (٣/ ١٣٣١)، والهمع (١/ ٥٢٠).

(٥) انظر: إرشاد السالك (١/ ٣٢٧).

(٦) شرح ابن عقيل (٢٥٤).

(٧) انظر: المساعد (١/ ٤٠٠).

باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن الناظم الاتفاقَ على منع إنابته، والحق أنَّ الخلاف موجود، فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس، وهو مقتضى كلام التسهيل»(١).

ورأى ابن هشام أنَّ إيهام عبارة ابن مالك في النظم كانت سببًا في الخطأ الذي ارتكبه ابنه في نقل الاتفاق، فالعبارة توهم «أنَّ إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع»(٢). ولم يقبل الأزهري بما قاله ابن هشام، فنفى أن تكون عبارة ابن مالك موهمة للقول بالاتفاق على منع إقامة المفعول الثالث، وردَّ كلام ابن هشام من وجهين: «أحدهما: أنَّ الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما، وذلك لأنَّ الثالث في باب (أعلم) هو الثاني في باب (علم)، وقد ذكر الثاني، فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما عُلم التزاما ففيه شائبة تكرار، والثاني: أنَّ ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح(٣) أول الفصل عن الخضراوي، فلا يُنسب حاكيها إلى غلط، غاية ما في الباب أنَّ حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف»(٤).

وبعد، فإنَّ كل هذه النقولات التي سقتُها تُقوِّي -عندي- تصويبَ الشاطبي لرأي ابن مالك، وتضعِّف رأي ابن الناظم، وتقدح فيما ادعاه من الاتفاق على المنع، وتقطع بوجود الخلاف في المسألة، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٨٥).

(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٣٨). وانظر: الدرر السَّنِيَّة (١/ ٤٤٥).

(٣) يقصد به ابن هشام صاحب أوضح المسالك.

(٤) التصريح (١/ ٤٣٥)، وانظر: حاشية الصبان (٢/ ٩٩).

فصل المشغول بحرف جر أو بالإضافة

• توطئة:

هذه من مسائل باب الاشتغال، وحقيقته: أن يَشْغَلَ ضميرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب ذلك الاسم السابق، وذلك نحو: (أزيدًا ضربته؟)، شغَلَ ضميرُ زيد الفعل (ضرب) عن العمل في (زيد)، ولو لم يشغله لعمِلَ فيه، فيُضمر لـ (زيد) -عند الاشتغال- عاملٌ مناسب موافق للفظ العامل المذكور، فيكون التقدير: (أضربتَ زيدًا ضربته؟).

وقد بيَّنَ ابن مالك أنَّ الاسم السابق للفعل المشغول عنه بضميره يقع على خمسة أقسام، فيكون واجب النصب[1]، نحو: (إن زيدًا رأيته فأكرمه)، وواجب الرفع[2]، نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو)، وراجح النصب[3]، نحو: (أزيدًا لقيته؟)،

---

(١) وذلك إذا وقع الاسم السابق بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط- ذُكِرَ مثالها في المتن-، والتحضيض، والاستفهام إلا الهمزة، نحو: (هلّا زيدًا كلمته)، و(متى زيدًا تأتيه؟).

(٢) يجب الرفع -عند ابن مالك- لسببين، أحدهما: أن يقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالابتداء، كإذا الفجائية- وقد مُثِّل لها في المتن-، وليتما الابتدائية، فتقول: (ليتما زيدٌ أكرمته). والثاني: أن يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله، كأدوات الشرط والاستفهام و(ما) النافية، نحو: (زيدٌ إن لقِيتَهُ فأكرمْه)، و(زيدٌ هل تضربُه)، و(زيدٌ ما لقيتُه)، فيجب رفع الاسم السابق فيما تقدم، ولا يجوز النصب؛ لأنَّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيه.

(٣) وذلك في ثلاثة أحوال: أحدها: أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب، نحو: (زيدًا اضربه)، و(عمرًا لا تهنه). الثاني: أن يقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام، نحو مثال المتن. الثالث: أن يقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يُفصل بين العاطف والاسم، نحو: (قام زيدٌ وعمرًا أكرمته)، فالمختار في هذا ونحوه النصب، لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية. فلو فُصِل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، نحو: (قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمته) فيختار فيه الرفع، ويختار النصب في نحو: (قام زيدٌ وأما عمرًا فأكرمْه)؛ لأنَّه وقع قبل فعل دال على طلب كما تقدم.

ومستوٍ فيه الأمران[1]، نحو: (زيدٌ قام وعمرًا كلمته)، وراجح الرفع[2]، نحو: (زيدٌ ضربته)[3].

وبعد أن بيَّن الأقسام السابقة قال:

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي[4]

ومسألة البحث -هنا- تتعلق بتفسير هذا المزدوج، حيث وقع خلاف بين الشاطبي وابن الناظم في تفسيره، إذ فسَّره ابن الناظم بقوله: «يعني: أنَّ حكمَ المشغول عنه الفعل بضمير جر، أو بمضاف إليه حكمُ المشغول عنه الفعل بضمير نصب، فمثل: (إن زيدًا رأيته) في وجوب النصب (إن زيدًا مررت به)، أو(رأيت أخاه)، فتنصب المشغول عنه في هذا الباب بفعل مضمر مقارب للظاهر، تقديره: (جاوزت زيدًا مررت به)، و(لابست زيدًا رأيت أخاه)، كما تنصب المشغول عنه في نحو: (إن زيدًا رأيته) بمثل الظاهر. ومثل: (أزيدًا لقيته؟) في ترجيح نصبه على الرفع: (أزيدًا مررت به؟) أو(عرفت أباه). ومثل: (زيد قام، وعمرو كلمته) في استواء الأمرين: (زيد قام، وعمرو مررت به أو كلمت غلامه). ومثل: (زيدًا ضربته) في جواز نصبه مرجوحًا: (زيدًا مررت به، أو ضربت غلامه)»[5].

---

(١) وذلك إذا كان الاسم السابق معطوفًا على جملة ذات وجهين، وهي التي صدرها مبتدأ، وعجزها فعل، كالجملة التي مُثِّل بها، فالنصب مراعاة لعجزها، والرفع مراعاة لصدرها.

(٢) وذلك في كل ما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوي الوجهين، وإنما رُجِّحَ رفعه لأنَّه لا إضمار فيه.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦١٤ وما بعده)، وشرح ابن الناظم (١٧٢ وما بعده)، ومنهج السالك لأبي حيان (١١٨ وما بعده)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦١١ وما بعده)، وتحرير الخصاصة (١/ ٢٧٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٤١ وما بعده)، وشرح ابن هانئ (٢/ ٣٤٢ وما بعده)، وشرح المكودي (١/ ٢٩٠ وما بعده).

(٤) الألفية، اشتغال العامل عن المعمول، (١٠٣).

(٥) شرح ابن الناظم (١٧٦).

أما الشاطبي فقد فسَّرَ البيت المتقدم بقوله: «يعني أنَّ فصل الفعل المشغول عن العمل في الاسم السابق بالجار والمجرور أو بالاسم ذي الإضافة جارٍ في الحكم المذكور مجرى الفعل الذي لم يُفصَل بينه وبين غيره بشيء، فالفصل بهذين لا أثر له في تغيير الحكم، بخلاف الفصل بغيرهما فإنَّ له أثرا، إما في منع التفسير، أو في غير ذلك. هذا معناه على الجملة. وأما في التفصيل فإنَّ الفصل بين الفعل المشغول وغيره يُتصور على وجهين: أحدهما: أن يريد فصل الفعل من الاسم السابق، وأشار إليه بأحد الأمرين، وهو حرف الجر، فهو الذي يسوغ أن يُفصل به بينهما، ويكون ذلك الفصل جائزًا، وأما المضاف إليه فلا يُتصور الفصل به بين الفعل والاسم السابق، إلا أن تجعل عوض (زيد) في: (زيدًا ضربته) (عبدَالله) أو(أبا فلان)، فتقول: (عبدَالله ضربته)، وعند ذلك تكون قد فصلت بإضافة، ومثل ذلك لا يُتحرَّز منه؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه هنا هو الاسم كله كالموصول وصلته، فتعيّنَ أنَّ الفصل بالإضافة هنا غير مراد. وتعيَّنَ له الجار والمجرور، وهو حرف الجر الذي ذكر، إذ عادته أن يطلق حرف الجر ويريد المجرور معه، ومثال ذلك الفصل: (أزيدًا في الدار أكرمته)، و(أزيدًا إلى الدار جئت به)، وما أشبه ذلك. فالفصل بهذا غير معتدٍّ به ولا مغير للحكم المذكور قبل هذا، ونظيره الظرف، كقولك: (أزيدًا عندك أنزلته؟)...ولم يذكره الناظم علمًا بأنَّ حكمه معلوم من حكم المجرور؛ إذ هما في هذه الأشياء بمنزلة واحدة. وإنما سُوّغ الفصل بهما، ولم يمنعا من نصب الاسم السابق؛ لأنَّ العرب تتسع في الظروف والمجرورات بالتقديم والتأخير ما لا تتسع في غيرها، فالفصل بها كلا فصل، فلو وقع الفصل بغيرها لم ينتصب الاسم السابق، وإن تقدمه ما يُطلب بالفعل، فإذا قلت: (أزيدٌ أنت تضربه؟) فَـ(زيد) لا يختار فيه النصب كما اختير في: (أزيدًا تضربه؟)؛ لوقوع الفصل بين الفعل المفسِّر وبين الاسم السابق. بل لا يجوز في (زيد) النصب من باب الاشتغال؛ لأنَّ الفعل الذي يُقدّر ليس له ما يفسره، ولا يصح أن يفسره الفعل المشغول؛ إذ لا يصح عمله في الاسم السابق، ومن قاعدتهم ألا يفسِّر إلا ما يصح أن يعمل، والفعل هنا لا يعمل في ذلك الاسم السابق؛ لأجل الفصل...

والوجه الثاني: فصل الفعل المشغول من ضمير الاسم السابق الذي اشتغل به الفعل، وإليه أشار الناظم بالإضافة وأراد ما كان مثل: (أزيدًا ضربت أخاه؟) فكأنّ الأصل: (أزيدًا ضربته؟)، ثم فصلت بالمضاف إلى الهاء، وهذه عبارة مجازية، والقصد أن يكون الفعل مشتغلاً بما هو من سبب الأول، فبيّنَ أنَّ هذا النحو جارٍ في الحكم مجرى قولك: (أزيدًا ضربته؟) وأنَّ الفصل بالأخ كلا فصل، وهذا الفصل الذي أشار إليه بالإضافة يتعين لهذا الوجه، ولا يصح هنا الفصل بحرف الجر؛ إذ لا يقال: (أزيدًا ضربت في الدار إياه؟) فلو فرضتَ الضمير متصلاً فهو أبعد. فإن قيل: بل يصح هذا الفصل بالجار والمجرور في مثل قولك: (أزيدًا مررت بأخيه؟) فهذا يصدق عليه إدخالُ بين الفعل والضمير جار ومجرور. فالجواب: أنَّ الأمرَ ليس على ما توهمت؛ إذ الفعل لم يطلب الضمير من غير وساطة الباء، فيقع الفصل بالجار والمجرور، وإنما طلبه بوساطتها، فهي مطلوبة له مع الضمير فلم يحصل الفصل إلا بالاسم وحده، وذلك من معنى الإضافة، فرجع نظير: (أزيدًا ضربت أخاه؟) من غير فرق، فتعيَّنَ الجار للوجه الأول، والإضافة للثاني، ولا بدّ. وأرادَ بالإضافة ذا الإضافة، فهو على حذف المضاف، وذو الإضافة هو المضاف إلى الضمير»(١).

وبعد أن ذكر الشاطبي هذا التفسير، اعترض على تفسير ابن الناظم.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «ولابن الناظم في هذا الموضع تفسير آخر، وذلك أنَّه جعل المشغول هو المشغول عنه، وهو الاسم السابق، كأنَّه على تقدير: (وفصل اسم مشغول عنه الفعل بحرف جر أو بإضافة كوصل يجري)، ونص ما وجدت في شرحه: يعني: أنَّ حكمَ المشغول عنه الفعل بضمير جر، أو بمضاف إليه حكمُ المشغول عنه الفعل بضمير نصب، فمثل: (إن زيدًا رأيته) في وجوب النصب (إن زيدًا مررت به)، أو(رأيت أخاه)، تنصب

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٠٧- ١٠٩).

المشغول عنه في هذا بفعل مضمر مقارب للظاهر، تقديره: (جاوزت زيدًا مررت به)، و(لابست زيدًا رأيت أخاه)، كما تنصب المشغول عنه في نحو: (إن زيدًا رأيته) بمثل الظاهر. ومثل: (أزيدًا لقيته؟) في ترجيح نصبه على الرفع: (أزيدًا مررت به؟) أو(عرفت أباه). ومثل: (زيد قام، وعمرو كلمته) في استواء الأمرين: (زيد قام، وعمرو كلفت به أو كلمت غلامه). ومثل: (زيدًا ضربته) في جواز نصبه مرجوحًا: (زيدًا مررت به، أو ضربت غلامه)ا.هـ. هذا ما وجدت فيه، ولا أجزم بصحة نصه، لعدم الرواية فيه عن مؤلفه، ولكنَّه كلام مشكل. أما أولاً فإنَّه علّق الفصل بالاسم السابق، ولم يذكر فيه حكمًا أصلا، فسَّره على معنى أنَّ الاسم السابق لا يتغير حكمه مع شغل الفعل بحرف جر أو إضافة، وليس هذا بمطابق للنظم البتة، ولا يُنزَّل عليه؛ لأنَّ معنى النظم أنَّ الفصل بكذا كالوصل. وأما ثانيًا: فإنَّه مثَّل حرف الجر بنحو: (زيدًا مررت به)، وقد ذكره الناظم أوّلاً في قوله: «بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحلّ»، ولا يريد بالمحل إلا محل الضمير المجرور بحرف الجر كما تقدم، فتكون إعادته لذلك تكرارًا من غير فائدة، وأيضًا إن كان قصده هنا الفصل بحرف الجر وحده فقد نقصه التنبيه على الفصل بالجار والمجرور معًا بين الفعل والاسم السابق، فيقع الشك للناظر في نحو: (زيدًا في الدار ضربته)، و(زيدًا أنت ضربته)، وما يجوز منه وما يمتنع. وعلى الجملة فهو كلام لا يتحصل له معنى يكون شرحًا للبيت فتأمله. فالصحيح في تفسير كلامه أنَّه يريد بحرف الجر: الجار والمجرور معًا، وأنَّه يريد الفصل به بين الفعل والاسم السابق، ويريد الفصل بالإضافة بين الفعل وضمير الاسم السابق حسب ما تقدم»[1].

- **دراسة المسألة:**

ذكر الشاطبي أنَّ ابن مالك استعمل عبارة الفصل بحرف جر أو بالإضافة ليشير بها إلى وجهين في الفصل:

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٠٩- ١١٠)، وانظر: شرح ابن الناظم (١٧٦).

أحدهما: الفصل بين الفعل والاسم السابق، وهذا النوع من الفصل لا يكون إلا بالجار والمجرور، والإضافة فيه غير متأتية -وقد بيَّن الشاطبي علة ذلك فيما تقدم-، وذلك نحو: (أزيدًا في الدار أكرمته)، وقد أشار إلى هذا الوجه بقوله: «وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ»، وأراد بحرف الجر: الجار والمجرور معًا، إذ من عادته أن يطلق حرف الجر ويريد به الجار والمجرور معًا، هكذا قال الشاطبي، وقد مرَّ كلامه.

الثاني: الفصل بين الفعل وضمير الاسم المشغول عنه، وهذا النوع من الفصل لا يكون إلا بالإضافة، وقد أشار إليه بقوله: «أَوْ بِإِضَافَة»، وأراد به ما كان مثل: (أزيدًا ضربت غلامه؟)، ثم ذكر أنَّ الجر غير متأتٍّ في هذا الوجه.

أما ابن الناظم فقد فسَّرَ عبارة والده على وجه واحد فقط، وهو الفصل بين الفعل وضمير الاسم المشغول عنه، وهذا يدخل فيه الفصل بحرف الجر أو بالإضافة، خلاف ما رأينا عند الشاطبي، إذ فصَّل في الأمر، ورأى أنَّ حرف الجر يشير إلى أحد وجهين يشتمل عليهما كلام ابن مالك، والإضافة تشير إلى الوجه الآخر، وكلا الوجهين مقصود عند ابن مالك، إذ أراد بحرف الجر أن يشير إلى الفصل بين الفعل والاسم السابق، وأراد بالإضافة أن يشير إلى الفصل بين الفعل وضمير الاسم المشغول عنه، ولذلك قال الشاطبي: «...فتعيَّن الجار للوجه الأول، والإضافة للثاني، ولا بد»[(1)].

ولـمَّا حمل ابن الناظم عبارة والده على وجه واحد دون تفصيل، اعترض عليه الشاطبي من وجهين:

أحدهما: أنَّه لم يذكر الفصل بين الفعل والاسم السابق، فاعترض عليه بقوله: «...أما أولاً فإنَّه علّق الفصل بالاسم السابق، ولم يذكر فيه حكمًا أصلا»[(2)] ومعنى علَّق الفصل بالاسم السابق أي ألغى الفصل بالجار والمجرور بين الفعل والاسم السابق، فلم يذكر فيه حكمًا. قال الشاطبي متابعًا اعتراضه عليه: «فسَّره على معنى أنَّ الاسم السابق

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٠٩).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ١١٠).

لا يتغير حكمه مع شغل الفعل بحرف جر أو إضافة، وليس هذا بمطابق للنظم البتة، ولا يُنزل عليه؛ لأنَّ معنى النظم أنَّ الفصل بكذا كالوصل»[1] أي أنَّ معنى النظم - عند الشاطبي- هو أنَّ فصْلَ الفعل عن الاسم السابق -بالجار والمجرور- كوصله به، بخلاف المعنى الذي ذكره ابن الناظم، فهو غير مطابق للنظم.

الثاني: أنَّه مثَّل لحرف الجر بنحو: (زيدًا مررت به)، وقد ذكره ابن مالك في أول باب الاشتغال حين قال:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الـمَحَل[2]

فكلامه في هذا المزدوج عن اشتغال الفعل عن الاسم السابق بنصب لفظ ضمير الاسم السابق[3] نحو: (أزيدًا أكرمته؟) أو بنصب محله -وذلك إذا كان الضمير مجرورًا بحرف-، نحو: (أزيدًا مررتَ به؟)، وهذا يعني أنَّه ذكر الفعل المشغول بحرف الجر في البيت المتقدم، فإعادته له في قوله: «وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ...» تكرار من غير فائدة -كما قال الشاطبي-.

ثم ذكر الشاطبي أنَّ قول ابن مالك «وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ...» لو حُمِل على قصد الفصل بحرف الجر وحده لكان في ذلك فوات التنبيه على ما فُصِلَ فيه بين الفعل والاسم السابق بالجار والمجرور معًا، فيقع الشك للناظر في نحو: (أزيدًا في الدار ضربته؟) و(زيدًا أنت ضربته)، وما يجوز منه وما يمتنع. ثم ذكر أنَّ ما فسَّر به ابن الناظم هو كلام لا يعطي معنى يصلح أن يكون شرحًا للبيت، وختم اعتراضه بقوله:

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١١٠).

(٢) الألفية، اشتغال العامل عن المعمول، (١٠٢).

(٣) نصب اللفظ هنا معناه أن يطلبه ضمير نصب، لا أن يظهر فيه النصب لفظًا كزيد وعمرو؛ لأنَّ ذلك متعذر في المضمرات، فالمراد أنَّه لو كان عوضه ظاهر لظهر فيه النصب، فالإتيان بضمير النصب يجزئ عنه. انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٦٣).

«فالصحيح في تفسير كلامه[1] أنَّه يريد بحرف الجر: الجار والمجرور معًا، وأنَّه يريد الفصل به بين الفعل والاسم السابق، ويريد الفصل بالإضافة بين الفعل وضمير الاسم السابق حسب ما تقدم»[2].

وقد تفرَّد الشاطبي بهذا التفسير، إذ لم أجده عند أحد من شُرَّاح الألفية، فكل من رجعت إليه منهم كان تفسيره مثل تفسير ابن الناظم، كأبي حيان، وابن الوردي، والمرادي، وابن هشام، والبرهان بنِ القيم، وابن عقيل، وابن هانئ، وابن جابر، والمكودي، وابن الجزري، والكرّامي، والأشموني، والأزهري، والسيوطي، والشيخ زكريا الأنصاري، والصبان[3].

• الترجيـــــح:

المسألة متعلقة بمراد ابن مالك في الألفية، فينبغي الرجوع لأقرب مصنفاته للألفية، وهو شرح الكافية، إذ هي المعوّل عليه في الترجيح بين التفسيرين، والقطع بصحة أحدهما، قال في متنها:

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ اوْ ... إِضَافَةٍ كَوَصْلِهِ فِيمَا رَأَوْا
تَقُولُ: زَيْدًا عُجْ بِهِ وَعَمْرًا ... أَكْرِمْ أَخَاهُ، وارْعَ فِيهِ الإِصْرَا[4]

---

(١) أي كلام ابن مالك.

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ١١٠).

(٣) انظر: منهج السالك لأبي حيان (١٢٤)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (١/ ٢٧٦- ٢٧٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦١٨)، وأوضح المسالك (٢/ ١٥٣)، وإرشاد السالك للبرهان بن القيم (١/ ٣٣٥- ٣٣٦)، وشرح ابن عقيل (٢٦١- ٢٦٢)، وشرح ابن هانئ (٢/ ٣٥٣- ٣٥٤)، وشرح ابن جابر (٢/ ١٦٧- ١٦٨)، وشرح المكودي (١/ ٢٩٦- ٢٩٧)، وكاشف الخصاصة لابن الجزري (١١٣)، وتنبيه الطلبة للكرَّامي (١/ ٥٣٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٩٢-١٩٣)، والتصريح (١/ ٤٥٨)، والبهجة المرضية (٢٢٧)، والدرر السَّنِيَّة (١/ ٤٥٢)، وحاشية الصبان (٢/ ١١٩).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٢٢).

ثم فسَّرَ المتن بقوله: «الأقسام الخمسة المتقدمة[1] مع فعل يباشر الضمير جارية مع ما منَعَ من مباشرته حرف جر، أو إضافة. فمثل (إن زيدًا رأيته) (إن زيدًا مررتَ به، أو رأيت أخاه)، ومثل (أزيدًا لقيته؟) (أزيدًا مررتَ به، أو لقيت أباه). وكذلك البواقي.»[2].

ونصُّ ابن مالك هذا يقطع بصحة تفسير ابن الناظم، إذ فسَّرَ مراد والده بالتفسير الذي صرَّحَ به هو في شرح الكافية، وهو التفسير الذي قال به كل من رجعتُ إليهم من شُرَّاح الألفية.

أما تفسير الشاطبي ففيه تنبيهٌ حسنٌ لمسألة سكت عنها ابن مالك، وهي الفصل بين الفعل والاسم السابق، نحو: «أزيدًا في الدار أكرمته؟»، فكان الأولى أن يستدرك الشاطبي بمثل هذا التنبيه على ابن مالك، لا أن يفسِّر به كلامه، إذ هو خلاف مراده. ومن أجل ذلك لم يصح اعتراضه على ابن الناظم، إذ معنا نص صريح من ابن مالك يقضي بصحة ما ذهب إليه ابنه.

وإذا تقرر تفسير ابن الناظم، بقي النظر في أمرٍ أخذه الشاطبي على هذا التفسير، وهو أنَّه يفضي إلى تكرار الكلام من غير فائدة، إذ إنَّ اشتغال الفعل بحرف الجر قد ذكره ابن مالك أولاً في قوله: «بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَل»، فيكون -بحسب تفسير ابن الناظم- قد أعاده في قوله: «وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ...»، وفي ذلك تكرار لا مسوغ له.

ويمكن أن يجاب عنه بأنَّ قوله:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَل

يحتمل وجهًا آخر ذكره المرادي، وهو أنَّ الضمير في (لفظه) عائد على الاسم السابق، لا على ضميره، فتكون الباء بمعنى (عن) في قوله: «بِنَصْبِ»، وتُعرب بدل

---

(١) هي الأقسام الخمسة التي تم بيانها في توطئة هذه المسألة ص١٩٢، وهي كون الاسم السابق واجب النصب، وواجب الرفع...الخ.

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٢٣).

اشتمال من الهاء في «عَنْهُ»[1]، فكأنَّه قال: «إن مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه عن نصب لفظه أو المحل»، والمعنى أنَّ الضمير شَغَلَ الفعلَ عن نصب لفظ الاسم السابق أو محله، ولولاه لنصب الفعل اللفظ في نحو: (زيدًا أكرمت)، أو المحل في نحو: (بزيدٍ مررت)، فعلى هذا الوجه يكون قوله: «بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَل» متجها إلى الاسم السابق، ويكون قوله: «وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ...» متجهًا إلى الضمير المشغول به الفعل، فيزول إشكال التكرار.

ومع ذلك فإنَّ الوجه الأول -وهو أن تكون الهاء في (لفظه) عائدة على الضمير المشغول به الفعل[2]- غير ممتنع في التفسير -أيضًا-، ولكلا الوجهين سلف من كلام ابن مالك، ويؤيد الوجه الأول قوله في التسهيل: «إذا انتصب لفظًا أو تقديرًا ضمير اسم سابق...»[3]. ويؤيد الوجه الثاني - وهو أن تكون الهاء في (لفظه) عائدة على الاسم السابق- قوله في شرح الكافية: «إذا تقدَّمَ اسم على فعل صالح لنصبه لفظًا أو محلا...»[4]، فلم يجعل التقسيم في الضمير بل في الاسم السابق[5]. وفي الحمل على الوجه الثاني تخلصٌ من التكرار.

ومما يمكن أن يجاب به -أيضًا- عن مأخذ التكرار أنَّ ابن مالك ذكر في المزدوج الأول اشتغال الفعل عن الاسم بنصب ضميره لفظًا أو محلاً، فجاء بهما معًا على سبيل

----

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦١١).

(٢) ذكر المرادي أنَّ الوجه الأول فيه تجوّز في موضعين، أحدهما: في قول ابن مالك: «عنه» فمما يعني به أنَّ الضمير في نحو: (زيدًا مررت به) شغل الفعل عن الاسم السابق، والواقع أنَّه لم يشغله؛ لأنَّ (مر) فعل لازم، لو سُلط على الاسم لم ينصبه، لكن قال ذلك من قبيل التجوز، والمعنى شغله الضمير عن العمل في محله. والآخر في قوله: «بِنَصْبِ لَفْظِهِ»، والضمير مبني لا ينصب لفظه، ويلزم منه تكرار. أما الوجه الثاني فلا يلزمه منه شيء من ذلك. انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦١١- ٦١٢).

(٣) التسهيل (٨٠)، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦١١).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦١٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦١٢).

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦١١- ٦١٢).

الإجمال، ثم أخذ في التفصيل، فبدأ أولا بالكلام عن النصب لفظًا في عدة أبيات، حتى إذا انتهى إلى قوله: «وفصل مشغول بحرف جر...» أخذ في الكلام عن الثاني، وهو النصب محلاً. وهذا الجواب مستفاد من شرح ابن هانئ على المزدوج الأخير، إذ قال: «هذا هو أحد القسمين اللذيْنِ أشار إليهما أولاً حيث قال: «بنصب لفظه أو المحل»، فهذا هو المشغول عنه بنصب المحل»[(١)].

وبعد، فإنَّ التفسير الصحيح لكلام ابن مالك هو تفسير ابن الناظم له، وما في هذا التفسير من إشكال مدفوع بما تقدم، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) شرح ابن هانئ (٢/ ٣٥٣).

تقديم ضمير الخبر المتنازع فيه

- **توطئـــــــة:**

التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، فيُعمَل أحد العاملين في ذلك المعمول، ويُهمَل الآخر ويُعمل في ضميره(١)، فمثال إعمال الأول: (قام وقعدا الزيدان)، أُعْمِلَ (قام) في (الزيدان)، وأُهْمِلَ (قعد) فلم يعمل في الاسم الظاهر (الزيدان)، إنما عمل في ضميره. ومثال إعمال الثاني: (قاما وقعد الزيدان). ولا يجوز (قام وقعد الزيدان)؛ لأنَّ الفعل المهمل إن كان يطلب فاعلاً فلا بد له من ضمير يعمل فيه؛ لئلا يبقى الفعل بلا فاعل(٢). فإن أُعمل الفعل الثاني أُضمرَ في الأول، والعكس بالعكس.

قال ابن مالك:

وَلا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا
بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ(٣)

يعني إذا أُهْمِلَ الفعل الأول وكان الضمير الذي يطلبه غير مرفوع وغير خبر في الأصل فلا يجوز إثباته، بل يلزم حذفه، نحو: (ضربتُ وضربني زيدٌ)(٤)، و(مررتُ ومرَّ

---

(١) اختار البصريون إعمال الثاني لقربه، والكوفيون الأولَ لسبقه. انظر: الإنصاف (١/ ٨٣ وما بعده)، وشرح ابن الناظم (١٨٥)، وشرح ابن عقيل (٢٧١)، والمقاصد الشافية (٣/ ١٨٨).

(٢) كان الكسائي يعرِّي الفعل الأول من الفاعل عند إعمال الثاني، فلم يكن يجعل للأول ضميرًا، فرارًا من الإضمار قبل الذكر، قال الصيمري: وهذا أقبح من الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعل. وأمالفراء فكان لا يجيز إلا إعمال الأول؛ لأنَّه لا يضمِر قبل الذكر، ولا يخلي الفعل من الفاعل. ونُقِل عنه أنَّه يجيز إعمال الثاني لكن بشرط تأخر فاعل الفعل الأول، نحو: (قام وقعد الزيدان هما)، وله مذهب آخر يقول فيه بأنَّ العاملين معًا يتوجهان للعمل في الظاهر. انظر: شرح السيرافي (٣/ ٨٢)، والتبصرة والتذكرة (١/ ١٤٩)، وشرح ابن الناظم (١٨٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦٣٨)، وشرح ابن عقيل (٢٧٢).

(٣) الألفية، التنازع في العمل، (١٠٥- ١٠٦).

(٤) وإذا أُعمل الأول فالغالب الإضمار في الثاني، نحو: (ضربني وضربته زيدٌ)، وقد يحذف الضمير لأنَّه فضلة. =

بي زيدٌ). ولا يجوز: (ضربتهُ وضربني زيدٌ)[1]، ولا (مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ)؛ لأنَّ الضمير هنا فضلة يجوز الاستغناء عنه، وإثباته يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر دون ضرورة، فلزِمَ حذفه[2]. وهذا معنى قول ابن مالك: «بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ».

أما إذا كان خبرًا في الأصل- وهو موضع البحث هنا- فقد ذكر ابن مالك أنَّه يُؤخَّر، والمقصود بكونه خبرا أن يكون أحد مفعولي (ظنَّ)[3] مثلا، لأنَّ (ظنَّ) تنصب مفعولين الأول منهما مبتدأ في الأصل، والثاني خبر، فيُقال على رأي ابن مالك: (ظَنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إيَّاه)، أُعْمِلَ الثاني وهو(ظننت) في الظاهر، وأُهمِلَ الأول عنه[4]، وهو(ظنني)، وهو يطلب فاعلاً ومفعولين، فالفاعل هو الضمير المستتر العائد على (زيد)، والمفعول الأول هو الياء، والثاني هو(إياه) المؤخر، وهو يعود على (قائما)،

= انظر: شرح ابن الناظم (١٨٧)، والمقاصد الشافية (٣/ ٢٠١ وما بعده).

(١) أجازه ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ١٧٢)، وهو خلاف مذهبه في الألفية.

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب (٣/ ٧٩): «وإذا قلت: (ضربتُ وضربني زيدٌ) فأعملت الفعل الثاني، رفعتَ زيدًا به، ولم تأت للأول بمفعول، وقد عُلِمَ أنه واقعٌ بـ (زيد)؛ لذكرنا له في الفعل الثاني، فلم تضمره كما أضمرته حيث كان فاعلاً؛ لأنَّهم احتملوا إضماره قبل الذكر حيث كان فاعلاً؛ لأنَّ الفعل لابد له من فاعل، وقد يُستغنى عن المفعول، فلم يكن بهم ضرورة توجب إضمار المفعول قبل الذكر».

(٣) استعمل ابن مالك لفظ الخبر، والخبر في باب (ظن) هو المفعول الثاني، وكلامه يوهم أنَّ المبتدأ وهو المفعول الأول يجب حذفه، إذ يقتضي كلامه أنَّه داخل في قوله: «بل حَذفه الزم إن يكن غير خبر...»؛ وليس الأمر كذلك، بل المبتدأ والخبر متساويان في منع الحذف ولزوم التأخير كما قال ابن الناظم، وقد أشار هو وبعض شراح الألفية إلى هذا الوهم، واقترحوا مكان البيت المذكور أبياتًا أخر تخلِّص من ذلك الوهم. وللشاطبي رأي آخر، فقد اعتذر لابن مالك، فذكر بأنَّه اقتصر على الخبر ليلحق به المبتدأ، إذ هما سواء في كونهما عمدتين، فحُكْمُ المبتدأ مفهوم من حكم الخبر، أو يكون قد فرّق بينهما لمعنى مفرّق. وسيأتي بيان كل ذلك مفصلا في إحدى مسائل هذا البحث التي ناقشت هذا الموضع، وهي مسألة: (الاعتراض على قول ابن مالك: بل حذفه الزم...). انظر: شرح ابن الناظم (١٨٨)، والمقاصد الشافية (٣/ ٢٠٨)، وص٢٦٥ من هذا البحث.

(٤) أما إذا أُعمل الفعل الأول وأهمل الثاني فيقال: (ظنني وظننته إياه زيدٌ قائمًا). انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٠٨)، وتنبيه الطلبة (١/ ٥٦٠).

و(قائما) خبرٌ في الأصل، ثم صار مفعولا ثانيا لِـ (ظنَّ). ويجب تأخير (إياه) عند ابن مالك، وهو معنى قوله: «وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ». وفي هذا المذهب إشكال؛ لأنَّ (إياه) هو أحد معمولي (ظنني)، فإذا أُخِّرَ فقيل: (ظنني وظننت زيدًا قائما إياه) فقد فُصِلَ بين العامل والمعمول بجملة أجنبية.

ونقلَ الشاطبي في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، الأول منها هو مذهب ابن مالك السابق، وهو تأخير الضمير، «والمذهب الثاني أنَّك تحذفه اختصارًا فتقول: (ظنني وظننتُ زيدًا قائمًا)؛ لأنَّ الحذف اختصارًا في الخبر جائز، وهذا مثله؛ لأنَّ خبر الفعل الثاني دالّ عليه، وهو رأيٌ منقول عن الكوفيين، وإليه ذهب ابن خروف، والشلوبين، وغيرهما. وهو ظاهر في القياس من غير احتياج إلى فصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية منهما. والمذهب الثالث: ألا يُحذف ولا يؤخَّر بل يبقى ثابتًا في موضعه، فتقول: (ظنني إياه وظننتُ زيدًا قائمًا)؛ لأنَّه في الكلام عمدة، وإن كان بلفظ الفضلة، فلا يجوز حذفه، ولا يلزم تأخيره اعتبارًا بالضمير المرفوع، فكما يجوز إضمار المرفوع قبل الذكر من حيث هو عمدة، فكذلك ما كان عمدة، وإن انتصب، وأجاز هذا ابن خروف -أيضًا-»(1).

والمذهب الأخير الذي ذكره الشاطبي -وهو تقدم الضمير- ممتنع عند ابن الناظم، بل إنَّه نقل الإجماع على منعه، قال: «... وإن لم يُستغنَ عنه(2) بأن كان أحد المفعولين في باب (ظن)، فإن لم يمنع من إضماره مانع جيء به مؤخرًا؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه. مثاله مفعولاً أولاً: (ظننتُ منطلقةً، وظنتني منطلقًا هندٌ إياها)، فَـ (إياها) مفعول أول لِـ (ظننت)، **ولا يجوز تقديمه عند الجميع**، ولا حذفه عند البصريين، أما عند الكوفيين فيجوز حذفه؛ لأنَّه مدلولٌ عليه بفاعل الفعل الثاني. ومثاله مفعولاً ثانيًا: (ظنني(3) وظننت زيدًا عالـمًا إياه)، فإيَّاه مفعول

---

(1) المقاصد الشافية (٣/ ٢٠٤).

(2) أي عن مطلوب الفعل الأول المهمل من المتنازعين.

(3) في الطبعة: (ظننتني)، وقد نبهني أ.د/ عياد الثبيتي -أثناء المناقشة- إلى أنَّ الصواب هو: (ظنني).

ثانٍ لِـ (ظنني)[(١)]، وهو كالمفعول الأول في **امتناع تقديمه** وحذفه»[(٢)].

وقد اعترض الشاطبي على ما نقله ابن الناظم من الإجماع على منع تقدم الضمير.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وقد حكى ابن الناظم الإجماع على منع تقديمه، وفي هذا النقل ما فيه فقد ثبت الخلاف في المسألة»[(٣)].

- **دراسة المسألة:**

إذا أُهمِلَ أول المتنازعين، وكان طالبًا معمولاً عُمدةً في الأصل غيرَ مرفوع، فإنَّ النحاة قد اختلفوا في هذا المطلوب، وذلك في نحو: (ظنني وظننت زيدًا قائمًا)، فَـ (ظنَّ) الثانية عملت في الظاهر، واستوفت معمولاتها، أعني الفاعل والمفعولين، أما (ظنَّ) الأولى فأُهمِلت عن الظاهر، ورفعت فاعلاً مستترًا تقديره (هو)، ونصبت مفعولاً أولَ هو الياء، فبقيَ لها مفعولٌ ثانٍ، وكان ينبغي أن يكون مفعولها الثاني هو (قائمًا)، لكن نازعته فيه (ظنَّ) الثانية فنزعته، فلما لم يمكن العمل في الظاهر انصرف إلى المضمر؛ لأنَّه ينبغي أن يكون لِـ (ظنَّ) مفعولٌ ثانٍ، وهو محل خلاف النحاة، فذهبَ قومٌ إلى أنَّ هذا المفعول الثاني يُضمر مؤخرًا وجوبًا، لا يجوز فيه غير ذلك، أي لا يجوز تقديمه ولا حذفه، وممن جزمَ بذلك: المبرد، والسيرافي، وابن جني، وابن مالك، وابنه، وابن الوردي، وابن هانئ[(٤)].

والذي دفع هؤلاء للقول بوجوب الإضمار مؤخرًا هو أنَّ (ظنَّ) تنصب مفعولين

---

(١) في الطبعة: (ظننتني).

(٢) شرح ابن الناظم (١٨٨).

(٣) المقاصد الشافية (٣/ ٢٠٤).

(٤) انظر: المقتضب (٣/ ١١٣)، وشرح السيرافي (٣/ ٨١- ٨٢)، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني (٤٥٨)، وتحرير الخصاصة (١/ ٢٩٠)، وشرح ابن هانئ (٣٨٠).

لا يجوز الاقتصار على أحدهما، فإن قالوا بالحذف حذفوا ما لا يجوز حذفه؛ لكونه عمدة، وإن قالوا بالتقديم أضمروا قبل الذكر لغير ضرورة، ففروا من ذلك بأن أوجبوا الإضمار مؤخرًا. قال المبرد: «وتقول: (ظنني وظننت زيدًا منطلقًا إياه)، لا يكون إلا ذلك؛ لأنَّ (ظننت) إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بد، فهكذا إعمال الأخير، ولم يجز أن تقول: (إياه) قبل أن تعطف[(١)]؛ لأنَّك لا تضمر المفعول قبل ذكره. وإنما أضمرتَ الفاعل قبل فعله اضطرارًا؛ لأنَّه لا يخلو فعل من فاعل. فمن ثَمَّ وضعت (إياه) مؤخرًا لـمَّا تقدَّمَ ما يُرَدُّ الضمير إليه، وهو قولك: (منطلق)»[(٢)]. وقال السيرافي: «تقول: (ظنني وظننتُ زيدًا منطلقًا إياه)، أعملْتَ الفعل الثاني في (زيد) و(منطلق)، وجعلْتَ في الفعل الأول ضمير (زيد) وهو الفاعل، والنون والياء هما المفعول الأول من مفعولي الظن، وأنت مضطر إلى ذكر الثاني؛ لأنَّه لا يقتصر على أحد المفعولين فجئت به في آخر الكلام. وهو ضمير (منطلق) بعد أن جرى ذكره، ولا يجوز أن تُضْمِرَ قبل ذكره؛ لأنَّ المفعول لا يُضْمَر قبل الذكر، وكل ما تعلق بالفعل الأول فلا يجوز أن تذكره بعد الفعل الثاني حتى يُتِمَّ فاعله ومفعوله»[(٣)].

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: «وإن كان خبرًا جيء به مؤخرًا؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه»[(٤)]. وقد نقل عن البصريين عدم إجازتهم حذف الضمير، وعن الكوفيين إجازتهم له؛ لأنَّه مدلول عليه بفاعل الفعل الثاني. ونقل ابن مالك -أيضًا- إجماع النحاة على منع تقدمه. وتابعَهُ ابنُه في كل ما سبق، وقد ذكرتُ رأيه في توطئة هذه المسألة. لكن اختلف رأي ابن مالك في شرح التسهيل، فأفْهَمَ كلامه هناك أنَّ من النحاة من يجيز تقدم الضمير، وهذا خلاف

----

(١) أي لم يجز تقديم (إياه)، فلا تقول: (ظنني إياه وظننت زيدًا قائمًا).

(٢) المقتضب (٣/ ١١٣).

(٣) شرح السيرافي (٣/ ٨٠- ٨١).

(٤) شرح ابن الناظم (١٨٨).

ما نقله من المنع في شرح الكافية، قال في شرح التسهيل: «وبعضُ من لا يجيز تقديم الضمير يلتزم تأخيره وإظهاره إن لم يُستغنَ عنه، نحو: (ظنني وظننت زيدًا فاضلاً) و(ظنني وظننت زيدًا فاضلاً إياه)»[1]. فقوله: «وبعض من لا يجيز تقديم الضمير» يُفهِمُ أنَّ هناك بعضًا آخر يجيزُ تقديمه، وهذا مخالف لنقله الاتفاق على المنع في شرح الكافية.

وذهبَ ابنُ بابشاذ إلى إجازة الحذف، لكن ذكرَ أنَّ الأجود هو التقديم[2]، نحو: (ظنني إياه وظننتُ زيدًا قائمًا).

ولم يُجز الجُزولي الحذف، قال: «...وإذا أعمل فيه[3] الثاني حُذِفَ مع الأول[4] ما لم يكن مرفوعًا أو مفعولاً لا يُقْتصَرُ دونه»[5]. ويُفهم من منعه للحذف أنَّه يقول بتأخير الضمير، ولذلك حين شرح الشلوبين هذا الموضع من كلام الجزولي مثَّل له بنحو: (ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه)، لكنَّه عارضَ الجزولي في عدم إجازته للحذف، فقال: «وليس في قوله في المفعول الذي لا يقتصر دونه بصحيح لأنَّ حَذْفَهُ في هذا الباب جائز لمكان الدلالة، وإنما الممنوع في باب (ظننت) الاقتصار على أحد المفعولين، وهو الحذف دون دلالة عليه»[6].

وذهب ابن خروف إلى جواز الحذف، ونقلَ عنه الشاطبي والأزهري إجازته للتقديم -أيضًا[7]-.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٧٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢٥٠).

(٣) أي في المعمول المتنازع فيه.

(٤) «أي لم يُعمل فيه الأول مرة أخرى فيقال: (ضربت زيدًا وضربني زيدٌ)، ولم يضمر معه فيقال: (ضربته وضربني زيدٌ)، ولكنه يحذف فيقال: (ضربت وضربني زيدٌ)». شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣/ ٩١١).

(٥) المقدمة الجزولية (١٦٤).

(٦) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣/ ٩١٢).

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٠٧)، والمقاصد الشافية (٣/ ٢٠٤)، والتصريح (١/ ٤٧٨).

وارتكب ابن الحاجب مذهبًا جديدًا في شرح المقدمة الكافية، فأوجب إظهار المفعول، قال معلقا على قوله: «وحذفْتَ المفعول إن استُغنيَ عنه، وإلا أظهرت»: «احترازًا من أن يكون المفعول ثانيًا من باب (علمت) كقولك: (حسبني منطلقًا وحسبتُ زيدًا منطلقًا)؛ لأنَّك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسوغ حذفه، وإن أضمرته أضمرت مفعولاً قبل الذكر، فلما لم يَسُغ حذف ولا إضمار وجبَ العدول إلى الظاهر»[1]. لكنَّه في شرح الوافية نسب هذا المذهب للنحويين، وأجاز الحذف، فقال: «هذا قول النحويين، ولو قيل بجواز حذفه لقيام القرينة عليه في جملته لم يكن بعيدًا عن الصواب، كما يحذف خبر المبتدأ عند قيام القرينة...»[2].

ولم يعترض الرضي على ابن الحاجب والنحاة الذين قالوا بالإظهار، لكن يبدو أنَّه يعترض على الاقتصار عليه، ومنْعِ المذاهب الأُخَر، فقد أجازها إلا المذهب القائل بالتأخير، وردَّ على منْعِ الحذف والإضمار -أي تقديم الضمير- بقوله: «واعترض على هذا[3] بأنَّه يجوز في السعة وإن كان قليلاً حذفُ أحد مفعولي باب (علمت) عند قيام القرينة؛ لأنَّ كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه، ظاهرٌ في المفعولية، كمفعولي (أعطيت)...سلمنا أنَّه امتنع الحذف، لمَ امتنع الإضمار نحو: (حسبنيه وحسبتُ زيدًا قائمًا)؟ قوله[4]: «لكونه إضمارًا قبل الذكر في المفعول». قلنا: إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يجز فهو كالفاعل، فليجز فيه -أيضًا- الإضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر، وهي امتناع حذفه. سلمنا أنَّه يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول، لمَ لا يجوز إضماره بعد الذكر، كما هو مذهب الفراء في: (ضربني وأكرمتُ زيدًا هو)، فنقول ههنا: (حسبني وحسبت زيدًا قائمًا إياه)، كما ذكر

---

(١) شرح المقدمة الكافية (١/ ٣٤٥).

(٢) شرح الوافية (١٦٣)، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ١٣١).

(٣) أي على منع الحذف وتقديم الضمير، وبدأ أولا بالرد على منع الحذف، وسيأتي رده على منع التقديم.

(٤) أي قول ابن الحاجب في الكافية، فكأنَّ قوله: «لكونه إضمارًا... » بمثابة الجواب عن سؤال الرضي: «لم امتنع الإضمار نحو: (حسبنيه وحسبت زيدًا قائمًا)؟».

السيرافي هذا، والحق أن يقال في هذا الأخير: إنَّ الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح، ولاسيما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقيًّا لِـ (علمت) وبابه»[(١)].

وأجاز ابن عصفور -في المقرب- التأخير والحذف، لكن ذكر أنَّ الحذف قليلٌ جدًا[(٢)]، إلا أنَّه في شرح الجمل ذهب إلى أنَّ الحذف هو أصح المذاهب، وذلك بعد أن نقل في المسألة ثلاثة أقوال هي: تقديم الضمير، وتأخيره، وحذفه. قال: «فإن كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلا وذلك كأحد مفعولي (ظننت) وبابه ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب: منهم من قال أُضْمِرُهُ قبل الذكر. ومنهم من قال: أضمره وأؤخره وأُفرِّقُ بينه وبين الفاعل في ذلك كأنَّ الفاعل إذا أُضمِر كان مع الفعل كالشيء الواحد؛ ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل في نحو: (أكرمتُ) و(ضربتُ)، فلم يجز تأخره لذلك لئلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني، وأما المفعول فجاز تأخيره لأنَّه ليس مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك لم يسكنوا له آخر الفعل. ومنهم من ذهب إلى أنَّه يحذف، إذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار؛ لأنَّه حذف لفهم المعنى، وحذف الاختصار في باب (ظننت) قد تقدَّم الدليل على أنَّه يجوز. وهو أصحُّ المذاهب؛ إذ الإضمار قبل الذكر، والفصل بين العامل والمعمول لم تدْعُ إليهما ضرورة»[(٣)].

وهذه المذاهب الثلاثة التي نقلها ابن عصفور قد تابعه في نقلها بعض اللاحقين، كالمرادي، وابن عقيل، والأشموني، واهتم هؤلاء بتصحيح ابن عصفور لمذهب الحذف، فنقلوه عنه[(٤)]، ونقل هذا التصحيح عنه كذلك: الأزهري، والشيخ زكريا الأنصاري[(5)].

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٠٧- ٢٠٨).

(٢) انظر: المقرب (١/ ٢٥١).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٦- ٦١٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٤٥٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦٤١)، والمساعد (١/ ٤٥٥)، وشرح الأشموني (١/ ٢٠٥).

(٥) انظر: التصريح (١/ ٤٨٧)، والدرر السَّنِيَّة (١/ ٤٧١).

وذكر بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب[1] أنَّ الإضمار مؤخرًا أحسن من الحذف؛ لأنَّ الحذف -كما قال ابن عصفور في المقرب- قليلٌ جدًّا، بخلاف الإضمار «فإنَّه ليس بقليل، والمصير إلى ما ليس بقليل، أحسن من المصير إلى ما هو قليل»[2]، ثم نقل المذهب القائل بالتقديم الذي نقله ابن عصفور في شرح الجمل، وضعَّفه.

ونقل أبو حيان في الارتشاف ثلاثة مذاهب في المسألة: الإضمار مقدمًا، ومؤخَّرًا، ومذهبَ ابن الطراوة[3] القائل بأنَّ الإضمار في باب (ظن) لا يجوز[4]. ونقل -أيضًا- في النكت الحسان المذاهب التي نقلها ابن عصفور، وقال في تقريب المقرب: أنَّ الإضمار متأخرًا أحسن، ويجوز الحذف[5].

وشرح البرهان بنِ القيم قول ابن مالك «وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ» بأنَّ ما كان أصله الخبر، وكان مطلوبًا للمهمل من أول المتنازعين، فإنَّه يضمر مؤخرًا ويمتنع حذفه، ومثَّل لذلك بالمنصوب في باب كان نحو: (كنت وكان زيد صديقًا إياه)، والثاني في باب (ظنَّ) نحو: (ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه)، ثم عقب على ذلك بقوله: «والذي يتجه جواز الحذف إذا أُمِنَ اللبس لوجود دليل عليهما[6]، إذ الخبر الباقي على عمديته لفظًا

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) (٣٩٧) وما بعده.

(٢) التعليقة على المقرب (٣٩٨).

(٣) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السَّبائي، كان نحويًّا ماهرًا، وأديبًا بارعًا، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وأخذ عنه السهيلي والقاضي عياض وغيرهم. له آراء في النحو تفرد بها مخالفاً الجمهور. ألف: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى. توفي سنة ٥٢٨هـ. انظر: بغية الوعاة (١/ ٦٠٢).

(٤) منع ابن الطرواة ما أدى إلى الإضمار من مسائل (ظن)؛ إذ ليس للمضمر تفسير يعود عليه، فالضمير عائد على (قائم)، وليس إياه، وتقدمه إلى مثله الكسائي، وقد رُدَّ عليه. انظر: التعليقة على المقرب (٣٩٨- ٣٩٩)، والارتشاف (٤/ ٢١٤٣)، والهمع (٣/ ٩٧- ٩٨).

(٥) انظر مؤلفات أبي حيان: تذكرة النحاة (٣٥٢ وما بعده)، والارتشاف (٤/ ٢١٤٣)، والنكت الحسان (٩٤)، وتقريب المقرب (٦١).

(٦) أي على المنصوب في باب (كان)، والثاني في باب (ظن).

ومعنى يُحذف لدليل، فالذي انتُسِخت عمديته لفظًا أولى بذلك»(1).

وذكر ابن جابر ثلاثة مذاهب: الإضمار مؤخرًا، والإظهار، والحذف(2).

وأوجب ابن هشام تأخير الضمير، لكنَّه صحَّحَ الحذف -أيضًا-؛ لأنَّه حذفٌ لدليل، ونقلَ مذهبان آخران: التقديم، والإظهار. وتبِعَهُ الأزهري، ونقل الشيخ زكريا الأنصاري المذاهب السابقة عن ابن هشام(3).

ونقل الكرَّامي عن ابن مالك تأخير الضمير، وعن الزجاجي في الجمل تقديمه(4)، ولا يمكن القطع بصحة هذا النقل عن الزجاجي، إذ لم أعثر في كتاب الجمل ما يشير إلى أنَّه يقول بمذهب التقديم(5).

وقال السيوطي بعد أن شرح مذهب ابن مالك القائل بالتأخير: «وذهب بعضهم في الخبر والمفعول الأول إلى جواز تقديمه كالفاعل، وآخرٌ إلى جواز حذفه إن دلَّ عليه دليل، وابن الحاجب إلى الإتيان به اسمًا ظاهرًا، والأحسن أنَّه إن وُجدت قرينة حذف، وإلا أُتِيَ به اسمًا ظاهرًا»(6).

ونقل الصبان بعض المذاهب في هذه المسألة، هي: تقديم الضمير، وتأخيره وجوبًا، وحذْفُه، ونسبَ الحذف للكوفيين وقال إنَّه أقوى المذاهب، وكذلك فعلَ

---

(1) إرشاد السالك (1/ 351).

(2) انظر: شرح ابن جابر على الألفية (2/ 198- 199)، وشرح المنحة (1/ 51- 52).

(3) انظر: أوضح المسالك (2/ 178- 179)، والتصريح (1/ 486- 487)، والدرر السَّنِيَّة (1/ 471).

(4) انظر: تنبيه الطلبة (1/ 560).

(5) الذي ظهر من خلال المطالعة في كتاب الجمل هو أنَّ الزجاجي نصَّ على مذهب الحذف، ولم يصرح بشيء غيره، قال: وتقول: (ظننت وظنني زيدٌ شاخصًا)... فحذفت المفعولين من الفعل الأول حذفًا لاستغنائك عنهما، لدلالة الثاني عليهما ا.هـ. انظر: الجمل في النحو (114).

(6) البهجة المَرضِيَّة (241- 242). وانظر: الهمع (3/ 97).

الخضري[1]. وذكر الصبان -أيضًا- أنَّ ابن هشام زاد مذهبًا رابعًا وهو الإظهار[2].

هذا ما يسَّر الله لي بسطه من أقوال النحاة ومذاهبهم التي قالوا بها أو حكوها عن غيرهم في هذه المسألة، ويبقى الآن عرض هذه المذاهب على موقف ابن الناظم، واعتراض الشاطبي عليه، ثم ترجيح ما يظهر رجحانه.

- **الترجيح:**

يترجح -بعد استعراض المذاهب السابقة- عدم صحة ما نقله ابن الناظم، فلم يكن مُصيبًا حين ذكر أنَّ جميع النحاة منعوا تقديم الضمير في نحو: (ظنني إياه وظننت زيدًا قائمًا)، وقد ذكرتُ أنَّ أباه -أيضًا- نسَبَ المنع إلى جميع النحاة، وذلك منتقض بما نقلتُه من مذاهب النحاة في المسألة، بل إنَّ كلام ابن مالك نفسه في شرح التسهيل يُفهِم أنَّ هناك من النحاة من يجيز التقديم، وذلك في قوله: «وبعضُ من لا يجيز تقديم الضمير...» وقد مرّ.

وقد سبق تعيين النحاة القائلين بالتقديم، إذ جوَّده ابن بابشاذ، ونقل الشاطبي والأزهري إجازة التقديم عن ابن خروف، وحكى ابن عصفور هذا المذهب، وتابعه في حكايته: المرادي وابن عقيل والأشموني، وأجازه الرضي، ونقله -أيضًا- أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، والصبان، والخضري[3]. فهؤلاء جملة من النحاة ذكروا مذهب التقديم تجويدًا أو إجازةً أو نقلاً، وبعضهم سابقٌ لابن الناظم، وبعضهم من معاصريه، وآخرون جاؤوا بعده، ونقلوا التقديم عن السالفين، فدعوى الاتفاق على المنع باطلة.

ولم يكن الشاطبي بدعًا من النحاة في الاعتراض على ابن الناظم في زعمه السابق، بل اعترض عليه -أيضًا- المرادي، فقال: «أما تقديمه فقال الشارح -أي ابن الناظم-: لا

---

(١) انظر: حاشية الخضري (١/ ٣٧٢- ٣٧٣).

(٢) انظر: حاشية الصبان (٢/ ١٥٣).

(٣) سبق توثيق هذه الآراء من مصادرها.

يجوز عند الجميع. ا.هـ. قلت: وظاهر التسهيل: جوازه[١]...»[٢] ثم تابع ردَّه عليه بذكر المذاهب التي حكاها ابن عصفور.

واعترض الأشموني -أيضًا- على ابن الناظم، قال: «أما امتناع الإضمار مقدمًا فادعى الشارح الاتفاق عليه، وفي دعواه نظر، فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب، أحدها جوازه كالمرفوع، وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميلٌ إلى جواز إضمار المنصوب مطلقًا مقدمًا، واحتج له، وهو أيضًا ظاهر كلام التسهيل»[٣].

واعترض الأزهري كذلك، فقال: «وقول الشارح تبعًا لأبيه في شرح الكافية: «ولا يجوز تقديمه عند الجميع» مخالف لظاهر التسهيل، ولتصريح ابن عصفور، وابن خروف بذلك»[٤].

وردَّ الشيخ زكريا الأنصاري على ابن الناظم بأنَّ ظاهر التسهيل الجواز، ثم نقل المذاهب الأربعة التي حكاها ابن هشام، ومن بينها: تقديم الضمير[٥].

---

(١) ما جاء في التسهيل لا يُفهِم أنَّ ابن مالك يجيز تقديم الضمير المذكور، فقد قال (التسهيل"٨٦"): «ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظن». وفي ذلك دلالة صريحة على أنَّه في التسهيل باق على مذهبه في الألفية من تأخير الضمير، ويؤيده -أيضًا- قوله في شرح التسهيل: «وحذْفُ الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه، ما لم يكن عامله من باب (ظن) فيظهر مؤخرًا، وكذا إن لم يكن من باب (ظن) وكان الحذف موقعًا في لبس. ومثال ذلك والفعل من باب (ظن): (حسبني وحسبت عمرًا كريمًا إياه). ومثاله والفعل من غير باب (ظن): (استعنت واستعان عليَّ به زيد)، وإلى هذين وأمثالهما أشرتُ بقولي: "ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظن"». شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٧٣- ١٧٤). وإنما الذي خالف فيه ابن مالك ما قدمتُه من أنَّ كلامه في شرح التسهيل يُفهِم بأنَّ هناك من النحاة من يجيز التقديم، وهذا خلاف ما نقله في شرح الكافية، إذ نقل فيه المنع عن جميع النحاة.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦٤١).

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٠٥).

(٤) التصريح (١/ ٤٨٧).

(٥) انظر: الدرر السَّنيَّة (١/ ٤٧١).

أما الترجيح بين مذاهب النحاة في هذه المسألة، فيترجح عندي مذهب الحذف؛ لأنَّه لا يترتب عليه قبح أو فساد في التركيب، بخلاف مذهبي التقديم والتأخير، فإنَّ في الأول قبح الإضمار قبل الذكر، وفي الثاني قبح الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية.

أما مذهب ابن الحاجب القائل بإظهار المفعول الثاني في باب (ظن) نحو: (ظنني منطلقًا وظننت زيدًا منطلقًا) فإنَّ المفعول الثاني على هذا المذهب غير متنازع فيه؛ لأنَّ كل عامل من العاملين عمل في المفعول الثاني الظاهر، فلم ينازع الآخر فيه، فَـ (ظنَّ) الأولى عملت في (منطلق) الأول، وعملت الثانية في الثاني، فلا تنازع.

فالأولى أن يُختار الحذف، وقد مر ذكر النحاة الذين حسَّنوه وفضلوه على غيره من المذاهب، ومرَّ -أيضًا- ذكرُ حججهم، والله -تعالى- أعلم.

الخلاف في عَدِّ التمني من أقسام الطلب

• توطئـــــة:

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبْ[(١)]

يعني أنَّ الفعل المضارع يُنصب بِـ (أن) مضمرةً وجوبًا بعد الفاء[(٢)] الواقعة في جوابِ النفي المحض نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[(٣)]، أو الطلبِ المحض[(٤)]، وقد ذكر ابن الناظم أنَّ الطلب «هو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن»[(٥)]، فالأمر نحو: (زرني فأزورَك)، والنهي نحو: (لا تضرب زيدًا فيضربَك)، والدعاء نحو: (ربِّ انصرني فلا أُخْذلَ)، والاستفهام نحو: (هل تكرمُ زيدًا فيكرمَك؟)، والعرض نحو: (ألا تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا؟)، والتحضيض نحو: (لولا تأتينا فتحدِّثَنا)، والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا

---

(١) الألفية، إعراب الفعل، (١٥٢).

(٢) لابد أن يُقصد بالفاء الجزاء والسببية، وألا تكون لمجرد العطف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٦]. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٤٦)، وشرح ابن الناظم (٤٨٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٤/ ١٢٥٣)، والمقاصد الشافية (٦/ ٤٦ وما بعده).

(٣) فاطر (٣٦).

(٤) يُقصد بالنفي المحض أن يكون خالصًا من معنى الإثبات، فإن أبطل النفي بالإثبات وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: (ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا)، و(ما تزال تأتينا فتحدثُنا). وذكر الشاطبي معانيَ أُخَر منها: ألا يكون النفي بالتأويل، نحو: (أنت غير آتٍ إلينا فتحدثُنا)، وله في المسألة كلام طويل. ويُقصد بالطلب المحض ألا يكون باسم فعل ولا بلفظ الخبر، نحو(نزالِ فنكرمُك)، و(حسبك الحديث فينامُ الناس). انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٤٧)، وشرح ابن الناظم (٤٨٣- ٤٨٤)، وتحرير الخصاصة (٢/ ٦١٢- ٦١٣)، والمقاصد الشافية (٦/ ٥٣ وما بعده).

(٥) شرح ابن الناظم (٤٨٢).

عَظِيمًا ﴾[1]. [2]

وعاملَ ابنُ مالك الرجاء معاملة التمني، قال:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[3]

فيُنصب الفعل المضارع -عند ابن مالك- بِـ (أن) مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابًا للترجي، وهو وإن لم يكن من أقسام الطلب[4] -عنده-[5] إلا أنَّه يشبه التمني الذي هو من أقسامه، فعومل معاملته[6].

ولم يعدَّ الشاطبي التمني من أقسام الطلب؛[7] ولذلك اعترض على ابن الناظم في إدخاله التمني تحت الطلب، واعتراضه متجه إلى ابن مالك -أيضًا- لو حُمِلَ قوله: «كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ» على نفس المعنى[8].

----

(١) النساء (٧٣).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٤٤ وما بعده)، وشرح ابن الناظم (٤٨٢- ٤٨٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٤/ ١٢٥٢)، وشرح ابن عقيل (٥٠٩- ٥١٠)، وشرح المكودي (٢/ ٦٩٦- ٦٩٧).

(٣) الألفية، إعراب الفعل، (١٥٣).

(٤) الذي يؤكد أنَّ الرجاء ليس من أقسام الطلب عند ابن مالك أنَّه أفرد الحديث عنه هنا، وهذا يدل على أنَّه غير داخل في معنى الطلب المذكور سابقًا في قوله: «وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ...». انظر: المقاصد الشافية (٦/ ٨٢).

(٥) ذهب بعض النحاة إلى أنَّ الترجي من أقسام الطلب، ومنهم: الخضري، وعباس حسن، وعبدالله الفوزان. انظر: حاشية الخضري (٢/ ٧٣٤)، والنحو الوافي (٣/ ٣٠٥)، ودليل السالك (٣/ ٢١).

(٦) ابن مالك في هذا متابع للفراء الذي ألحق الترجي بالتمني بدليل قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر:٣٦-٣٧]. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٤)، وشرح ابن الناظم (٤٨٧)، وأوضح المسالك (٤/ ١٧٣)، وشرح المكودي (٢/ ٧٠٢).

(٧) انظر المقاصد الشافية (٦/ ٥٣، ٨٢، ٨٣).

(٨) تجدر الإشارة إلى أنَّ المضارع ينصب بِـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، ولها نفس أحكام فاء السببية. =

- **نــص الاعتــراض:**

قال الشاطبي: «وقد جعل ابن الناظم (التمني) داخلاً تحت الطلب، فهو عنده قسم سابع من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قول الناظم: «كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ» فأتى به في المساق المقرر للحكم، حيث جعله مشبهًا به. فإن أراد الناظم هذا فهو بعيد، لبعد الطلب في التقدير من معنى التمني، ألا ترى أنَّه لا يستلزم حضور مخاطب كالترجي، بخلاف الاستفهام وغيره مما تقدم، فالتمني والترجي من باب واحد، والفرق بينهما أنَّ الرجاء إنما يكون في الممكن، كقولك: (لعلي أحج)، و(لعلي أكرمك)، والتمني يكون في الممكن وغير الممكن، نحو: (ليت لي مالاً أنفق منه)، و:

لَيْتَ هَذا الليلَ شَهْرٌ ... لا نَرَى فِيهِ عَرِيبَا[1]

»[2].

= قال ابن مالك:

وَالوَاوُ كالفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ .:. كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ

انظر: الألفية، إعراب الفعل، (١٥٣)، والكتاب (٣/ ٤١)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٤٧)، وشرح ابن الناظم (٤٨٤- ٤٨٦)، وشرح ابن عقيل (٥١١).

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه (١٠٣)، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣٥٨)، والمقتضب (٣/ ٩٨)، والمقاصد الشافية (٢/ ٨٣).

(٢) المقاصد الشافية (٦/ ٨٢- ٨٣).

- **دراســـة المسألـــة:**

غلب على النحاة المتقدمين عدم إطلاقهم مصطلحَ (الطلب) على الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني.. الخ، وهم في حديثهم عن هذه المسألة يذكرون أنَّ الجواب بالفاء منصوب بعد ستة أشياء[(١)] أو بعد سبعة[(٢)] أو بعد الأجوبة الثمانية[(٣)]، فيستعملون لفظ (الأشياء) أو(الأجوبة). واستعمل ابن مالك لفظ (الطلب) في الألفية، وكان قد فسره في شرح الكافية بقوله: «وهو إما أمر، وإما نهي، وإما دعاء، وإما استفهام، وإما عرض، وإما تحضيض، وإما تمنٍّ»[(٤)]، فصرَّح أنَّ التمني من أقسام الطلب، وهو فِعْلُ كثير من النحاة بعده، كابن الناظم، وابن الوردي، والمرادي، وابن هشام، والبرهان بنِ القيم، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، وابن الجزري، والكرَّامي، والأشموني، والأزهري، والسيوطي، وابن طولون[(٥)(٦)].

- - - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) هذا فعل أبي جعفر النحاس، والأشياء الستة عنده هي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والجحد والدعاء. وكذلك فعَلَ الزمخشري إلا أنَّه جعلَ (العرض) مكان (الدعاء)، ووافقه ابن الحاجب. انظر: التفاحة في النحو (١٩)، والمفصل (٢٤٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٦- ٢٨).

(٢) ذهبَ إليه ابن جني في سر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٠)، والأشياء السبعة -عنده- هي: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والدعاء والتمني والعرض.

(٣) استعمل هذا المصطلح الجزولي والشلوبين والأبذي، وجرى كذلك على لسان بعض المتأخرين مثل السيوطي. وقد بيَّنَ الأبذي أنَّ الأجوبة الثمانية هي: الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والأمر والنهي والنفي. والأجوبة عند الخضري تسعة؛ لأنَّه يرى أنَّ الترجي من أقسام الطلب. انظر: المقدمة الجزولية (١١٩)، وشرحها للشلوبين (٢/ ٤٦٦- ٤٦٧)، وشرحها كذلك للأبذي (١/ ٢٩٤)، والأشباه والنظائر (٣/ ٣٥٧)، وحاشية الخضري (٢/ ٧٣٤).

(٤) (٣/ ١٥٤٣- ١٥٤٤).

(٥) هو شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون الدمشقي الصالحي، ولد سنة ٨٨٠هـ. كان عالما بالتراجم والفقه، وله مشاركة في كثير من العلوم حتى الطب، ولم يتزوج ولم يعقب. من مصنفاته الكثيرة: إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين، وضرب الحوطة على جميع الغوطة، والقلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، وقضاة دمشق. توفي سنة ٩٥٣هـ. انظر: الأعلام (٦/ ٢٩١).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٤٨٢)، وتحرير الخصاصة (٢/ ٦١٠- ٦١١)، وتوضيح المقاصد والمسالك =

ولا أعلم أحدًا خالف في عدِّ التمني من الطلب إلا الشاطبي، وقال به -أيضًا- من المتقدمين: ابن الشجري، فقد ذكر أنَّ الكلام أربعة أقسام: خبرٌ واستخبار وطلب ودعاء، ثم أوردَ بعض الأقوال التي تزعم أنَّ هناك أقسامًا أُخَر لا تدخل ضمن هذه الأربعة، كالجزاء والعرض والتمني وغيرها، ثم ردَّ على هؤلاء بقوله: «وأقول: إنَّ هذا كله يرجع إلى ما قدمتُ ذكره[1]، إلا التمني»[2]. فيُفهم من هذا أنَّ التمني عنده قسمٌ برأسه، وهو لا يدخل ضمن الأربعة التي ذكرها، والتي منها الطلب.

وقد ذكر الشاطبي العلة التي لأجلها استبعد التمني من الطلب، وذلك في قوله مفسِّرا بيت ابن مالك: «وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا...الخ»: «هذا تمام الكلام في الجواب بالفاء، وهو ما لم يدخل له تحت العقد المتقدم؛ لأنَّ (الرجاء) ليس بطلب، كما كان الاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها طلبًا، وكذلك (التمني) لأنَّ الطلب إنما هو ما أعطى معنى (افعَلْ) فقولك: (هل قام زيد؟) في معنى: (أخبرني عن قيام زيد)، وكذلك: (ألا قمت) و(هلَّا قمت) في معنى (قم) بخلاف الرجاء والتمني»[3]، وله مزيد تفصيل تقدَّمَ نقلُه في (نص الاعتراض).

= (٤/ ١٢٥٢)، وأوضح المسالك (٤/ ١٦١- ١٦٤)، وشرح شذور الذهب (٣٢٢)، وإرشاد السالك (٢/ ٧٧٨- ٧٧٩)، وشرح ابن عقيل (٥٠٩)، وشرح ابن جابر (٤/ ١٢٨)، وشرح المكودي (٢/ ٦٩٦- ٦٩٧)، وكاشف الخصاصة (٣٠٨)، وتنبيه الطلبة (٣/ ١٠١٣- ١٠١٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٢)، والتصريح (٢/ ٣٧٥)، والبهجة المرضية (٤٧٧)، وشرح ابن طولون- (مخطوطة، ورقة "٤٥").

(١) أي إلى الأقسام الأربعة.

(٢) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٢٤- ٤٢٥).

(٣) المقاصد الشافية (٦/ ٨٢).

- **الترجيـــــح:**

تفرَّد الشاطبي بالتنبيه على عدم دخول التمني في الطلب، ولم أعثر على مثل هذا الرأي عند أحد من النحاة، سواء من شراح الألفية أو من غيرهم -حسب علمي واطلاعي-، إلا في إشارة عابرة تُفهم من كلام ابن الشجري. فكل النحاة على القول بأنَّ التمني من أقسام الطلب، وهو ما أكَّده عباس حسن بقوله أنَّه لا خلاف في عدِّ التمني من الطلب(1)، ويبدو أنَّه لم ينتبه لرأي الشاطبي المخالف، أو لم يعتد به.

والذي يظهر هو قوة رأي النحاة، إذ يمكن اعتبار التمني من الطلب من جهة أنَّ «تمني الشيء المحبوب يلزم منه طلب مجيئه»(2)، وهذا ما ذكره الشيخ عبدالله الفوزان، وهو يرى أنَّ التمني من أقسام الطلب وإن كانت دلالته عليه دلالة غير محضة(3). وبدا لي أنَّ هذا الرأي متجه، فلذلك أرجحه، وأقول إنَّ التمني من الطلب، خلافًا للشاطبي، ووفاقًا للناظم، وابنه، وجمهور النحاة، والله -تعالى- أعلم.

---

(1) انظر: النحو الوافي (٣/ ٣٠٥).

(2) دليل السالك (٣/ ٢١).

(3) دليل السالك (٣/ ٢١).

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الاعتراضات في المسائل الصرفية

وفيه مبحثـــــان :

- المبحث الأول : الاعتراضات في مسائل جمع التكسير.
- المبحث الثاني : الاعتراضات في مسائل صرفية مختلفة .

المبحث الأول

الاعتراضات في مسائل جمع التكسير

وفيـــــه:

- جمع (فَعَلٍ) على (فُعُول).
- جمع (فاعِل) على (فَواعِل).

* *   * ** *   * *

جمع (فَعَلٍ) على (فُعول)

• توطئـــــة:

قال ابن مالك:

وبِفُعُــولٍ فَعِــلٌ نَحْــوُ كَبِــدْ يُخَــصُّ غَالِبًــا كَــذَاكَ يَطَّــرِدْ

فِي فَعْـلٍ اسْـمًا مُطْلَـقَ الفَـا وَفَعَـلْ لَـهُ ولِلْفُعَـالِ فِعْـلانٌ حَـصَلْ [1]

ذكرَ هنا ما يُجمع على (فُعُول) من الأبنية، وهي (فَعِل)[2] و(فعْل) مُطلق الفاء أي: مُثلثها[3]، و(فعَل)، ومثال الأخير: (أسد وأسود)، و(ذكر وذكور)، وإليه أشار بقوله: «وفَعَل لَهُ»، يعني أنَّ (فَعَل) له (فُعول)[4]. ويحتمل -أيضًا- أن يكون القصد أنَّ له (فِعْلان) الآتي، كأنه قال: "(فِعْلانٌ) حصل لِـ (فَعَل) و(فُعال)". والصحيح هو القصد

---

(١) الألفية، جمع التكسير، (١٦٦).

(٢) نحو: (كَبِد وكُبود، ونَمِر ونُمور).

(٣) مثال (فَعْل): (كَعْب وكُعوب، وعَيْن وعُيون)، ويُشترط فيه ألا تكون عينه واوا كَ (حَوض). ومثال (فِعْل): (ضِرْس وضُروس، وعِلْم وعُلوم). ومثال (فُعْل): (جُنْد وجُنود، وجُرْح وجُروح). وشرط هذا الأخير ألا يكون مضاعفًا ولا معتل العين أو اللام، فإن كان كذلك فمجيئه على (فُعُول) نادر، نحو: (حُصّ وحُصوص، ونُؤْي ونُئِي). ويشترط في الأبنية الثلاثة أن تكون أسماء، فإن كانت أوصافًا نحو: (صعب وجِلْف وحُلو) لم تُجمع على (فُعول)، وشذّ (ضَيْف وضيوف، وكَهْل وكُهول). انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٣٩٥)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٨٥ وما بعده)، والهمع (٣/ ٣١٧)، وشذا العرف (١٢٠).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٣٩٦)، وشرح ابن عقيل (٥٦٦)، وشرح ابن جابر (٤/ ٢٤٠)، والمقاصد الشافية (٧/ ١٤٨)، وشرح المكودي (٢/ ٨٠٦)، وتنبيه الطلبة (٣/ ١١٣٩)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٨٧)، والبهجة المرضية (٤٩٣)، وشرح ابن طولون (مخطوطة، ورقة "٦٦")، ودليل السالك (٣/ ١٨٣).

الأول، وهو الذي عليه شُرَّاح الألفية[1]، فيكون قوله: «وَفعَل لَهُ» نهاية الكلام عن بناء (فُعُول)، وقوله: «وللفُعَالِ..» بداية الكلام عن بناء آخر وهو(فِعْلان).

وذهبَ ابن الناظم إلى أنَّ بناء (فُعول) غير مطرد في (فَعَل)، بل محفوظ فيه، وعليه فسَّرَ كلام والده، قال: «ويحفظ (فُعول) في (فَعَل)؛ ولذلك قال: «...وفَعَل لَهُ...» يعني له (فُعول) ولم يُقيِّده باطراد، فعُلِمَ أنَّه محفوظ فيه، وذلك نحو: (أسد وأسود، وشجن وشجون، وندب وندوب، وذكر وذكور، وسأق وسؤوق)»[2].

واختلفَ تفسير الشاطبي لكلام ابن مالك عن تفسير ابن الناظم له، فحمَل مقصود ابن مالك على الاطراد، مُضعِّفًا ما ذهبَ إليه ابنه.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي إنَّ ابن الناظم «استشعر من قوله: «وفَعَل لَهُ» -حيث أطلق القول فيه ولم يقيده باطراد- أنَّه محفوظ فيه. وما قاله خلاف الظاهر من كلام أبيه، فقد مرَّ له مواضعُ كثيرة، وتأتي أُخَرُ، لا يُقيِّدها باطراد مع أنَّها مطردة، فما فسَّر به ضعيف، والله أعلم»[3].

- **دراسة المسألة:**

أطلق بعض النحاة القولَ في أنَّ (فَعَل) يأتي على (فُعول)، فلم يقيدوا بسماع ولا قياس، قال سيبويه: «وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلاً) فإنَّك إذا كثَّرته لأدنى العدد[4] بنيته على (أفعال). وذلك قولك: (جمل وأجمال، وجبل وأجبال، وأسد وآساد)، فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنَّه يجيء على (فِعال وفُعول). فأما الفِعال فنحو(جمال

---

(١) أشار بعضهم إلى القصد الثاني دون تقوية له، ومنهم: الشاطبي والمكودي وابن طولون. انظر: المقاصد الشافية (٧/ ١٤٥ وما بعده)، وشرح المكودي (٢/ ٨٠٦)، وشرح ابن طولون (مخطوطة، ورقة "٦٦").

(٢) شرح ابن الناظم (٥٥٣).

(٣) المقاصد الشافية (٧/ ١٤٨- ١٤٩).

(٤) يقصد بأدنى العدد جمع القلة.

وجبال)، وأما الفُعول فنحو (أسود وذكور)، والفِعال في هذا أكثر»[1]. فذكر أنَّ (فُعُول) من الأبنية التي تكون جمعًا لِـ (فعَل)، من غير أن يذكر في ذلك أمرَ سماعٍ أو قياس، وكذلك فعلَ بعض النحاة، كالمبرد، وابن السَّرَّاج، والفارسي، والجرجاني، والزمخشري، والجزولي، والشلوبين، وابن عصفور، والرضي، والنيلي[2].

والذي يظهر لي أنَّ مقصد هؤلاء هو القول بالقياس، إذ إنَّ النحاة يُعنَون -في مصنفاتهم- بتوجيه الناس إلى محاكاة المشهور المطرد من كلام العرب، فإذا وُجِد في كلامهم ما يستحق قصره على السماع نبهوا عليه؛ ليُعلم أنَّه محفوظ غير مقيس في غيره، فلما ترك النحاة -السالف ذكرهم- الأمر هنا على إطلاقه عُلِم أنَّ البابَ بابُ قياس، ولو كان غير ذلك لنبهوا عليه.

وصرَّح الصيمري بالقياس، قال: «وأما بناء أكثر العدد فقياسه (فِعال وفُعول) نحو: (جبل وجبال، ورجل ورجال، وبئر وبئار، وقُرْط وقراط، وأسد وأسود)...»[3]، وممن قال بالقياس -أيضًا-: ابن بابشاذ، وابن يعيش، وأبو حيان -وقد نَقَلَ السماع عن بعضهم-[4]، وقال بالقياس بعض شراح الألفية وسيأتي بيانهم.

وصرَّح الحملاوي[5] بالسماع[6]، وقال به جملة من شراح الألفية، وسيأتي ذكرهم.

---

(١) الكتاب (٣/ ٥٧٠).

(٢) انظر: المقتضب (٢/ ١٩٨)، والأصول (٢/ ٤٣٤)، والتكملة (٤١٢)، والمقتصد في شرح التكملة (١/ ٨٢٨)، والمفصل (١٩٠)، والمقدمة الجزولية (٢٩١)، والتوطئة (٣٦٢)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣/ ١١١٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٥)، والمقرب (٢/ ١٠٧)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ٩٦)، والصفوة الصفية (٢/ ٣٤٠).

(٣) التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٤٦).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٧١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٣٨)، والارتشاف (١/ ٤٣٦).

(٥) هو أحمد بن محمد الحملاوي، مدرس مصري، ولد سنة ١٢٧٣هـ. وضع كتبًا مدرسية، منها: شذا العرف في فن الصرف، وزهر الربيع في المعاني والبيان والبديع، ومورد الصفا في سيرة المصطفى. توفي سنة ١٣٥١هـ. انظر: الأعلام (١/ ٢٥١).

(٦) انظر: شذا العرف (١٢٠).

واضطربَ موقف ابن مالك، فذهب إلى القول بالسماع في الكافية، قال:

وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ　　يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطَّرِدْ

فِي فَعْلٍ اوْ فِعْلٍ سُمًا وفي فَعَل　　يَقِلُّ وانْسُبْ كـ(سُوُوقٍ) للثِّقَلْ [(١)]

وعلَّقَ على البيتين بقوله: «ثم أشرتُ إلى أنَّ (فُعولا) مطرد في جمع (فَعْل) و(فِعْل) -اسمين- نحو(كَعْب وكعوب وضِرْس وضروس). وأنَّه في جمع (فَعَل) يقل، ويقتصر على سماعه كَـ (أسد وأسود، وشجن وشجون، وندب وندوب، وذكر وذكور، وساق وسُوُوق)، إلا أنَّ سُوُوقًا شاذٌّ لثقل الضمة على الواو»[(٢)]. لكنَّه خالف هذا المذهب في شرح العمدة ، حيث ذكر فيه أنَّ (فُعول) مقيس في اسم على (فَعَل) كَـ (أسد وأسود)[(٣)]، وكذلك قال بهذا المذهب في التسهيل، وعبارته فيه: «ويشاركه -أي يشارك (فِعال)- (فُعول) قياسًا في اسم على (فَعْل) ليس عينه واوًا، أو على (فِعْل) أو (فُعْل) غير مضاعف، أو (فَعَل) »[(٤)].

وهذا التضارب في موقف ابن مالك في القول بالسماع والقياس كان سببًا في اختلاف شراح الألفية في تفسير قوله فيها:

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ.............　　.............كَذاك يَطِّرِدْ

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الفَا وَفَعَلْ　　لَهُ.....................

قال الخضري: «ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنصَّ على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل، وعلى عدمه في شرح الكافية»[(٥)].

---

(١) البيتان في شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٨)، والبيت الثاني غير موجود في الألفية، وقد جعل مكانه قوله: «فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الفَا...».

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٢- ١٨٥٣).

(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٢٥).

(٤) التسهيل (٢٧٣).

(٥) حاشية الخضري (٢/ ٨٢٩).

وعلى هذا يكون قول ابن مالك: «وَفَعَل لَهُ» محتملا للسماع والقياس، ولا يمكن الجزم بأحدهما؛ لأنَّه في مصنفاته قال بالأمرين معًا. ثم اجتهدَ شُرَّاح الألفية في تفسير المراد، فحمله على السماع أكثرهم، كابن الناظم، وابن الوردي، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، وابن الجزري، والكرَّامي، والأزهري، والسيوطي- وقد ذهب في الهمع إلى القول بالاطراد-، وابن طولون[١]. وذكر البرهان بنِ القيم أنَّ (فَعَل) يأتي على (فُعول) شذوذًا[٢].

واحتج بعض المفسرين بالسماع بحجة ابن الناظم، وهي أنَّ ابن مالك لم يقيد بالاطراد فعُلِم أنَّ (فُعول) محفوظ في (فَعَل)[٣].

وفسَّر مراد ابن مالك بالقياس بعض الشراح، كالمرادي، والشاطبي، والأشموني[٤].

وردَّ الشاطبي حجة المفسرين بالسماع، فذكر أنَّ عدم التقييد بالاطراد لا يعني القصر على السماع؛ لأنَّ ابن مالك لا يقيِّد بالاطراد في مواضع كثيرة مع أنَّه يريده.

وقال المرادي محتجا لحمل كلام ابن مالك على القياس، ورادًّا على ابن الناظم: «فإن قلتَ: فما المفهوم من قوله: «وفَعَل لَهُ»؟ قلتُ: ظاهره أنَّه مقيس، وفاقًا لظاهر

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (٢/ ٦٩٥)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٨٧)، وشرح ابن عقيل (٥٦٦)، وشرح ابن جابر (٤/ ٢٤٠)، وشرح المكودي (٢/ ٨٠٦)، وكاشف الخصاصة لابن الجزري (٣٦١)، وتنبيه الطلبة للكرَّامي (٣/ ١١٤٠)، والتصريح (٢/ ٥٤٢)، والبهجة المرضية (٤٩٣)، والهمع (٣/ ٣١٧)، وشرح ابن طولون (مخطوطة، ورقة "٦٦").

(٢) انظر: إرشاد السالك (٢/ ٩١٢).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣)، وشرح ابن عقيل (٥٦٦)، وشرح المكودي (٢/ ٨٠٦)، وشرح ابن طولون (مخطوطة، ورقة "٦٦").

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٣٩٦)، والمقاصد الشافية (٧/ ١٤٨- ١٤٩)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٨٨).

التسهيل، فإنَّه ذكره عقيب المطرد[1]، ولم يصرِّح بعدم اطراده، وأيضًا فإنَّه لم يذكر في هذا النظم غالبًا إلا المطَّرد، وقد شذَّ (فُعُول) في غير (فَعَل) نحو: (شاهد وشهود، وصال وصُليّ)، ولم يتعرَّض لذكر ذلك، فظهَرَ أنَّ مراده ذكر المطَّرد، وقال الشارح -أي ابن الناظم-: ويحفظ (فُعُول) في (فَعَل) ولذلك قال و(فَعَل) -أيضًا- له (فُعول)، ولم يقيده باطراد، فعُلِمَ أنَّه محفوظ فيه. انتهى. وفيه نظر؛ لأنَّ مثل هذه العبارة إنما استعملها الناظم فيما هو مطرد، كقوله: و(فَعَل) -أيضًا- له (فِعال)»[2].

واعترض الأشموني على ابن الناظم كذلك، وردَّ عليه بمثل رد المرادي، وزاد بأنَّ من عادة ابن مالك أن يشير إلى عدم الاطراد غالبًا بنحو: (قد) أو(قلَّ) أو(ندر)[3].

ونقل زكريا الأنصاري ردَّ المرادي على ابن الناظم، وكأنَّه[4] يعترض عليه -أيضًا-[5].

• الترجيح:

أرجِّح في هذه المسألة ما ذهب إليه الشاطبي، وأرى أنَّ اعتراضه على ابن الناظم اعتراض صحيح، فالذي يظهر أنَّ ابن مالك يريد القياس، وهذا المذهب قاله في شرح العمدة، وأيضا كرَّرَ القول به التسهيل -وهو من أواخر مصنفاته-، وتكراره له يرجح بأنَّه أقرب القولين إليه، مع أنَّ حجة المرادي حجة مقنعة جدا في حَمْلِ كلامه على القياس، بالإضافة إلى أنَّ القول بالقياس هو الذي يظهر من كلام المحققين كسيبويه والمبرد

---

(١) أي ذكره في الألفية بعد أن ذكر الأبنية التي صرَّح بأنَّ جمعها يطَّرد على فعول، وهي: (فَعِل)، و(فعْل) مثلث الفاء.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٣٩٦).

(٣) انظر: شرح الأشموني (٣/ ٦٨٨).

(٤) أي زكريا الأنصاري.

(٥) انظر: الدرر السنية (٢/ ٩٩١).

وغيرهما، وصرَّح به الصيمري وابن يعيش وأبو حيان وغيرهم[1]، فحَمْلُ كلام ابن مالك عليه أولى، والله -تعالى- أعلم.

(١) تقدَّم توثيق آرائهم من مصادرها.

جمع (فاعِل) على (فَواعِل)

• توطئـــــة :

قال ابن مالك:

فَوَاعِــلٌ لفَوْعَــلٍ وَفَاعَــلِ ... وَفَــاعِلاءَ مَــعَ نَحْــوِ كَاهِــلِ
وَحَــائِضٍ وَصَــاهِلٍ وَفَاعِلَــهْ ... وَشَذَّ فِي الفَارِسِ مَعْ ما ماثَلَـهْ[1]

ذكرَ هنا ما يُجمع على (فَواعِل) من الأبنية، وهي (فَوْعَل)، و(فاعَل)، و(فاعِلاء)، و(فَاعِلَة)[2]، و(فاعِل)، ومثَّل للأخير بنحو: (كاهِل، وحائض، وصاهل، وفارس)، تقول في جمعه المكسر: (كواهل، وحوائض، وصواهل، وفوارس). فأشار بـ(كاهل) إلى ما كان اسمًا من بناء (فاعِل)، وبِـ(حائض) إلى ما كان منه صفة لمؤنث عاقل، وبِـ(صاهل) إلى ما كان منه صفة لمذكر غير عاقل، وبِـ(فارس) إلى ما كان منه صفة لمذكر عاقل[3]، لكن ذكرَ أنَّ جمعه على (فواعِل) شاذ[4].

---

(١) الألفية، جمع التكسير، (١٦٧).

(٢) مثال (فوْعَل): جوهر وجواهر، وكوثر وكواثر. ومثال (فاعَل): طابَع وطوابع، وقالَب وقوالب. ومثال (فاعِلاء): قاصعاء وقواصع، وراهطاء ورواهط. ومثال (فاعِلة): فاطمة وفواطم، وصاحبة وصواحب.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٥)، والارتشاف (١/ ٤٤٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٤٠٠-١٤٠١)، وشرح ابن جابر (٤/ ٢٤٤- ٢٤٥)، والمقاصد الشافية (٧/ ١٧١ وما بعده)، وشذا العرف (١٢٢- ١٢٣).

(٤) قال سيبويه: قالوا (فوارس) لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا (فواعل). ا.هـ.(بتصرف). وقال المبرد: لا يجوز جمع (فاعِل) على (فواعل) وإن كان ذلك هو الأصل؛ لأنَّ (فاعِلة) تُجمع على (فواعِل)، فكرهوا التباس البناءين. وقد قالوا (فارس وفوارس) لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمنوا الالتباس فجاؤوا به على الأصل. وقالوا (هالك) في (الهوالك) لأنَّه مَثَلٌ مستعمل، والأمثال تجرى على لفظ واحد. ا.هـ. (بتصرف) وذهب إلى هذا الرأي عدد من النحاة، وخالف عباس حسن فرأى أنَّ ما جاء على (فواعل) من أوصاف الذكور العقلاء كثير، وتأويله غير مقبول، لكن ما كان منه لغير العاقل أكثر، فمراعاته أولى. انظر: الكتاب (٣/ ٦١٥)، والمقتضب (٢/ ٢١٦- ٢١٧)، والإيضاح في شرح =

ومسألة البحث هنا تدور حول جمع (فاعِل) على (فواعِل) إن كان صفةً لمؤنث غير عاقل، فقد سكتَ عنه ابن مالك، ولم يمثِّل له، إنما مثل بِـ (حائض) فقط. وذلك قد يُفهَم منه أنَّ الوصف المؤنث الذي على (فاعِل) لا يجمع على (فواعل) إلا إذا كان مقصورًا على العاقل -على نحو ما مثَّل به-. وقد شرح ابنه هذا الموضع بما يشير إلى القصر، قال: «و(فواعِل) -أيضًا- لوصف على (فاعِل)، **إن كان لمؤنث عاقل**، نحو: (حائض وحوائض، وطامث وطوامث)»[1].

واعترض الشاطبي على ابن مالك في عدم تمثيله لصفة المؤنث غير العاقل، واعترض على شرح ابنه كذلك.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وقوله[2]: «وَحَائِض» يعني أنَّه يُجمع -أيضًا- على (فواعِل) كل ما كان صفة لمؤنث لم تلحقه التاء، نحو: (حائض)، فتقول: (حوائض)...إلا أنَّ هذا المثال قاصر، فإنَّه يشير إلى قصر هذا الحكم على ما كان لمؤنث عاقل، وليس كذلك، بل هو جارٍ قياسًا في غير العاقل، فتقول: ناقة فارق، ونوق فوارق، وراجع ورواجع، وفاسج وفواسج[3]، أنشد ابن الأنباري لِهِمْيان بن قحافة:

يَظَلُّ يَدْعو نِيبَهَا الضَّماعِجا

= المفصل (١/ ٥٢١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٤٠١)، والمقاصد الشافية (٧/ ١٨١ وما بعده)، والنحو الوافي (٤/ ٥٥٣).

(١) شرح ابن الناظم (٥٥٥).

(٢) أي قول ابن مالك.

(٣) الفارق من الإبل: التي تفارق إِلْفَها فتنتج وحدها، والجمع فُرَّق وفوارِق. وناقة راجع: لقحت ثم أخلفت لأنَّها رجعت عما رجي منها، ونوق رواجع. وقيل: إذا ضربها الفحل ولم تلقح. والفاسج من الإبل: اللاقح، وقيل: اللاقح مع سمَن، وقيل: هي الحائل السمينة، والجمع فواسج. انظر: اللسان: مادة (فرق)، و(رجع)، و(فسج).

والبَكَراتِ اللَّقَحَ الفَوَاسِجا[1]

وناقة ماخِض، ونوقٌ مواخِض، وعائِذٌ وعوائذ[2]، وريح عاصف، ورياح عواصف. ومن ذلك كثير، فليس بمختص بصفة المؤنث العاقل، وقد شرح ابنه هذا الموضع فأشار إلى ما يظهر منه من الاختصاص، والذي ذكر سيبويه وغيره أنَّ ذلك عام، قال: «وإذا لحقت الهاء (فاعِلا) للتأنيث كُسِّر على (فواعل)». ثم قال: «وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث، وذلك حواسر وحوائض». فأطلق كما ترى، ومثَّل بالعاقل وغيره؛ لأنَّ الحاسر فسروه بأنَّه من حسرت العينُ والناقة: إذا أعْيَتا، وكلتاهما حاسر. وكان الأولى بالناظم أن يأتي بمثال يشمل العاقل وغيره، أو بمثال لكل واحد منهما»[3].

- **دراســة المسألــة:**

أشار ابن مالك إلى أنَّ (فاعِل) يُجمع على (فواعل) في عدة أحوال، منها أن يكون صفة لمؤنث عاقل، ومثَّل لذلك بـ (حائض)، لكنَّه لم يمثل لصفة المؤنث غير العاقل، فاعترض عليه الشاطبي، واعترض على ابنه كذلك، إذ قيَّد صفة المؤنث بكونها للعاقل.

وإغفال ابن مالك الإشارة إلى صفة المؤنث غير العاقل إنما كان في بعض مصنفاته كالألفية، وشرح الكافية[4]، لكنَّه ذكر في شرح العمدة أنَّ (فواعِل) يطَّرد جمعه «في كل ما كان على (فاعِل) من صفات الإناث <u>مطلقًا</u>، كَـ (حائض وحوائض، وفاتِح وفواتِح) أو

---

(١) البيت في مادة (فثج) في الصحاح، وتاج العروس، وهو مروي فيهما بلفظ (الفواثجا)، وانظر: المقاصد الشافية (٧/ ١٧٨)، وهو منسوب في الجميع لهميان بن قحافة.

(٢) ناقة ماخض: هي التي ضربها المخاض، وقيل الماخض من النساء والإبل والشاء المُقرِب، والجمع مَواخض ومُخَّض. وناقة عائذ: عاذ بها ولدها. انظر: اللسان مادة (مخض)، و(عوذ).

(٣) المقاصد الشافية (٧/ ١٧٧ وما بعده)، وانظر: الكتاب (٣/ ٦٣٢- ٦٣٣).

(٤) انظر: (٤/ ١٨٦٤).

من صفات ذكور ما لا يعقل كَـ (جياد صواهل ونجوم طوالِع)»[1]. فقوله: «مطلقًا» يقصد به العاقل وغير العاقل؛ لأنَّه خصَّ في الذكور غير العاقل حين تكلم عنهم بعد كلامه عن الإناث، فعُلِمَ أنَّ معنى الإطلاق في الإناث يُرادُ به العاقل وغيره. وإذا كان كذلك فلا بد أنَّه يريد بالتمثيل بِـ (فاتح وفواتح) وصفًا لغير العاقل، أو وصفًا مشتركًا للعاقل ولغيره، وقد بحثت عن معنى هذا المثال فلم أعثر عليه فيما وقفت عليه من المعاجم[2].

وكلام ابن مالك في التسهيل يُفهم -أيضًا- أنَّ صفة المؤنث غير العاقل مرادة عنده في هذا الباب، قال: « ومنها -أي من أمثلة الكثرة- (فواعل) لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي[3]»[4]، فدخل في هذا الكلام وصف المؤنث عاقلاً وغير عاقل.

وعبارة أكثر النحاة في هذه المسألة مطلقة، أعني أنَّهم لم يقسِّموا المؤنث إلى عاقل وغير عاقل، لكنهم -عند التمثيل- مثَّلوا للعاقل فقط، فسكوتهم عن غير العاقل إما سهو، وإما أنَّه غير مُراد، ومن هؤلاء: الصيمري، والجزولي، وابن الحاجب، وابن عصفور، والرضي، وابن هشام، والبرهان بنِ القيم، والمكودي، والكرَّامي، والأزهري، والسيوطي، وابن طولون، والصبان، والحملاوي[5].

---

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٣٥).

(٢) أثبت محقق شرح العمدة هذا المثال في المتن، وذكر أنَّ لفظه اختلف في النسخ الأخرى التي اعتمد عليها، فجاء في إحداها بلفظ (فاتخ وفواتخ) وفي أخرى بلفظ (فالج وفوالج)، وفي ثالثة بلفظ (فاتج وفواتج).

(٣) قوله: «غير ملحقة بخماسي» احتراز من نحو (خورنق)، فإنَّ واوه لإلحاقه بِـ (سفرجل)، فيُجمع على (خرانق) لا (خوارق). انظر: الارتشاف (١/ ٤٤٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٤٠١).

(4) التسهيل (٢٧٦).

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٦٩)، والمقدمة الجزولية (٣٨٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥٢١)، والمقرب (٢/ ١٢٢)، وشرح الجمل لابن عصفور(٢/ ٥٣٩)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ١٥٨)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٨٨)، وإرشاد السالك (٢/ ٩١٥)، وشرح المكودي (٢/ ٨١١)، وتنبيه الطلبة (٣/ ١١٤٤)، =

قال الصيمري: «فإن كان (فاعِل) صفة للمؤنث جُمِع على (فواعِل) لحقته الهاء أم لم تلحقه، نحو: حائض وحوائض، وطاهر وطواهر، وقائمة وقوائم...»[1]، فاستعملَ لفظ المؤنث بعمومه، ولم يقسِّم إلى عاقل وغيره، لكن أمثلته خاصة بالعاقل، وعبارات البقية قريبة من نحو هذا.

واقتصر بعض النحاة في صفة المؤنث على العاقل، وعبارتهم قريبة من عبارة ابن الناظم المتقدمة، فيُفهَم من كلامهم أنَّ غير العاقل لا يشمله الحكم، ومن هؤلاء: ابن الوردي، والمرادي، وابن عقيل، وابن جابر، وابن الجزري، والأشموني، وعباس حسن، والفوزان[٢]. وقد نصَّ عباس حسن والفوزان على خصوصية هذا الحكم بالمؤنث العاقل، وذلك في قولهما -عند الحديث عما يطرد جمعه على (فواعل)-: «...و(فاعِل) -بكسر العين- وصفًا خاصًّا بالمؤنث العاقل»[٣].

وأشار إلى صفة المؤنث غير العاقل: سيبويه، والزمخشري، وابن يعيش، والشلوبين، وابن مالك -في شرح العمدة والتسهيل-، وأبو حيان، والشاطبي[٤]. قال ابن يعيش: «...وسواء في ذلك[5] ما فيه تاء، وما لا تاء فيه، نحو: (حائض وحوائض، وطامث وطوامث، وحاسر وحواسر) لأنَّ التاء مرادة فيه. ويجري ذلك المجرى ما كان

= والتصريح (٢/ ٥٤٧)، والهمع (٣/ ٣٢٢)، والبهجة المرضية (٤٩٣)، وشرح ابن طولون (مخطوطة، ورقة "٦٧")، وحاشية الصبان (٤/ ١٩٨)، وشذا العرف (١٢٢).

(١) التبصرة والتذكرة (٦٦٩).

(٢) انظر: تحرير الخصاصة (٢/ ٦٩٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٤٠٠)، وشرح ابن عقيل (٥٦٨)، والمساعد (٣/ ٤٥٠)، وشرح ابن جابر (٤/ ٢٤٤)، وكاشف الخصاصة (٣٦٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٩٢)، والنحو الوافي (٤/ ٥٥٢)، ودليل السالك (٣/ ١٨٩).

(٣) النحو الوافي (٤/ ٥٥٢)، ودليل السالك (٣/ ١٨٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٦٣٣)، والمفصل (١٩٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٠٢)، والتوطئة (٣٧٣)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٣٥)، والارتشاف (١/ ٤٤٩)، والمقاصد الشافية (٧/ ١٧٧ وما بعده).

(٥) أي في التكسير على (فواعِل).

صفة لما لا يعقل، تجمعه على (فواعِل)، وإن كان مذكرًا»[1]، وعبارة الشلوبين قريبة من عبارته[2]، وقول ابن يعيش: «وإن كان مذكرا» يدل على أنَّه إن كان مؤنثًا فإنَّه يُجمع على (فواعِل) من باب أولى، وقد مثَّل بِـ (حواسر)، وهو تمثيل سيبويه، والزمخشري[3] من قبله، وذكر الشاطبي أنَّه تمثيل لما لا يعقل؛ «لأنَّ الحاسر فسروه بأنَّه من حسرت العينُ والناقة: إذا أعْيَتا، وكلتاهما حاسر»[4]. وجاء في اللسان: ودابة حاسر، وحسِرَتِ الدابة حَسَرًا إذا تعبت حتى تُنقى.[5]

ومثَّل أبو حيان بنحو: (نافِق ونوافق)[6]، ويظهر أنَّه تمثيل لغير العاقل -أيضًا-؛ لأنَّه قد قيلَ في تفسير (النوافق) في اللسان: إنَّها الإبل التي نُسِلت أوبارها من السِّمَن[7]، قال الشاعر:

يَهْدِي قَلائِصَ خُضَّعًا يَكْنُفْنَهُ   صُعْرَ الخُدُودِ نَوَافِقَ الأَوْبَارِ[8]

• الترجيـــــــح:

غفل أكثر النحاة عن مجيء (فواعِل) جمعًا لـ (فاعِل) إذا كان وصفًا لما لا يعقل من الإناث، وتنبَّه لذلك الشاطبي، ومثْلُ هذا الموضعَ لا يتنبَّه له إلا من قتل هذه الصناعة علمًا.

----

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٠٢).

(٢) قال في التوطئة (٣٧٣): «وإن كان (فاعِل) صفة لغير الآدميين كُسِّر على (فواعِل)، وإن كان المذكر».

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٦٣٣)، والمفصل (١٩٤).

(٤) المقاصد الشافية (٧/ ١٧٨).

(٥) انظر: اللسان، مادة (حسر).

(٦) انظر: الارتشاف (١/ ٤٤٩).

(٧) انظر: اللسان، مادة (نفق).

(٨) البيت لأبي وجزة، وهو في تهذيب اللغة، مادة (ق ن ف)، واللسان وتاج العروس مادة (نفق). وقلائص: جمع قَلُوص، وهي الناقة الشابة.

ولم أقف على نحوي تناول صفة المؤنث غير العاقل تناوُلَ الشاطبي لها، فقد أشار إليها صراحة، وعدَّدَ فيها الأمثلة، بل أخذ على ابن مالك سكوتَهُ عنها. أما غيره من النحاة فقد اكتفى بإشارة عابرة، واكتفى بعضهم بالتمثيل دون التصريح، مثل سيبويه والزمخشري، وإن كان تمثيلهما لا يُعد تمثيلاً صريحًا لصفة المؤنث غير العاقل، إذ يحتمل العاقل -أيضًا-؛ لأنَّ (حاسر وحواسر) يقال للمرأة -أيضًا-، وقد جاء في اللسان: «امرأة حاسر حسَرَت عنها درعها، وكل مكشوفة الرأس والذراعين حاسر، والجمع حُسَّر وحواسِر»(١)، فيحتمل أنَّهما لا يريدان غير العاقل.

وما ذهب إليه الشاطبي قد ثبت في الكلام الفصيح، وقد تقدَّمَ إنشاده لبيت هِميان.

وقد وقفت على بعض الأمثلة الفصيحة المؤيدة لمذهبه، نحو: ريح لاقح، ورياح لواقح. قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾(٢)، وقد قالوا: ريح لاقح كما قالوا ناقة لاقح(٣). ومن الأمثلة كذلك: ريح عاصف، ورياح عواصف(٤)، وهو من أمثلة الشاطبي، وقد أعدت ذكره لأستشهد له بقوله تعالى: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾(٥).

ومن أمثلة الشاطبي كذلك: ناقة راجع، ونوق رواجع، وقد عثرت على شاهد يؤيده، وهو قول المرّارُ يصف إبلاً:

مَتَابيعُ بُسْطٌ مُتْئِماتٌ رَوَاجِعُ ... كَمَا رَجَعَتْ في لَيْلِها أُمُّ حَائِلِ(٦)

---

(١) اللسان، مادة (حسر).

(٢) الحجر (٢٢).

(٣) انظر: تهذيب اللغة، مادة (ح ق ل)، والمحكم والمحيط الأعظم (باب العين والقاف والميم)، والمخصص، الرياح (٢/ ٤١٦)، ومادة (لقح) في اللسان وتاج العروس.

(٤) انظر: مادة (عصف) في تهذيب اللغة، ولسان العرب.

(٥) يونس (٢٢).

(٦) البيت في تهذيب اللغة مادة (رجع)، وفي المحكم والمحيط الأعظم مادة (ب س ط)، واللسان مادة (رجع)، وتاج العروس، مادة (ب س ط).

ومما وقفت عليه -أيضًا- في المعاجم: حمامة حاضن من حمام حواضن(١)، ودجاجة بائض، والجمع بوائض(٢).

وبعد، فقد ثبت أنَّ (فواعِل) يطَّرد في (فاعِل) صفة لمؤنث غير عاقل، فلم يصح مذهب النحاة الذين اقتصروا على العاقل من تلك الصفة كابن الناظم، فاعتراض الشاطبي عليه صحيح، واعتراضه على ابن مالك -أيضًا- صحيح، إذ كان ينبغي أن يشير إلى وصف المؤنث غير العاقل في النظم، فإنَّ عدم الإشارة إليه قد أوقع بعض الشُّرَّاح في وهم، على نحو ما رأينا عند ابن الناظم وغيره، إذ فهموا من سكوت ابن مالك عنه أنَّ الحكم لا يشمله.

ولأجل ما تقدم أقول إنَّ الشاطبي كان موفقا في اعتراضه، مجيدًا في عرض المسألة، فطنًا في التنبه إلى ما غفل عنه كثير من النحاة، وما ذهب إليه هو الراجح، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) انظر: المخصص، حَضْن البيض (٢/ ٣٢٢).

(٢) انظر: المعجم الوسيط، باب الباء (باضت)، (١/ ٧٨).

المبحث الثاني

الاعتراضات في مسائل صرفية مختلفة

وفيــــه:

- معنى الشذوذ عند ابن مالك في مصير الألف للياء في الإمالة.
- الإبدال عند اجتماع همزتين في كلمة واحدة.

* *   * ** *   * *

معنى الشذوذ عند ابن مالك في مصير الألف للياء في الإمالة

• توطئـــــة:

قال ابن مالك:

الأَلِفَ الـمُبدلَ مِـنْ يَـا فِي طَـرَفْ   أَمِلْ، كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ
دُونَ مَزِيـــدٍ أَوْ شُـــذُوذٍ........   ....[1]

الإمالة هي أن يُنحى بالألف نحو الياء، ومن لازم ذلك أن يُنحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة. ولها أسباب، غير أنَّه يجوز ترك الإمالة حتى مع توفر أسبابها، إذ هي مجوِّزة لها لا موجبة[2].

وقد عدَّ ابن مالك -في المزدوج الأول- سببين من أسباب الإمالة، وأشار إلى الأول منهما بقوله: «الأَلِفَ الـمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ» يعني: لك أن تميل الألف إذا كانت بدلاً من الياء في طرف الكلمة، سواء كانت مبدلة من ياء أصلية نحو: (مرمى) و(رمى)، أو من ياء منقلبة عن واو، نحو: (ملهى) و(أعطى). وتبيَّنَ من الأمثلة أنَّ ذلك يشمل الاسم والفعل. ومفهوم كلامه أنَّ ما كان أصل الألف فيه واوًا لا تجوز إمالته، وهذا خاص بالأسماء نحو: (العصا، والقفا)، وما جاء منه ممالاً فشاذ، نحو: (الكِبا،

---

(١) الألفية، الإمالة، (١٧٥). والمزدوج الثاني بتمامه:

دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلِمَا .:. تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا

(٢) من أسباب الإمالة: انقلاب الألف عن الياء نحو: (الهدى)، وصيرورتها إلى الياء نحو: (غزا) لأنَّها تصير إلى الياء في نحو: (غُزِيَ)، والكسرة تتقدم على الألف كَ (عماد)، وتتأخر عنها كَ (عابِد)، وتقدم الياء على الألف كَ (شيبان)، والتشبيه بالألف المنقلبة عن الياء كَـ (حبلى)، والكسرة تعرض في بعض الأحوال كَـ (خاف) لأنَّك تقول (خِفْتُ)، ومناسبة الممال، كَ (رأيت عمادا) تميل الألف الثانية لتُناسِب الأولى إذا أملتها. انظر: الأصول (٣/ ١٦٠-١٦٣)، والتكملة (٥٣٧-٥٤٠)، والمقاصد الشافية (٨/ ١٣٥).

والعَشَا، والـمَكَا)[١] فإنَّهم أمالوها مع أنَّ أصل ألفاتها واو، ويدل على هذا الأصل ظهور الواو في: (الكبوان، والعشوان، والـمَكْو)[٢].

أما الأفعال نحو: (غزا ودعا) فتجوز إمالتها، وإن كان أصل الألف فيها واوًا؛ لأنَّ هذه الألف تصير إلى الياء في بعض التصاريف، نحو: (غُزِيَ)، و(دُعِيَ)، وهذا هو الثاني من أسباب الإمالة المذكورة في المزدوج، وهو الذي أشار إليه بقوله: «كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ»، يعني: تجوز الإمالة إذا خلفت الياءُ الألفَ في بعض تصاريف الكلمة، لكن يجب أن يكون ذلك في التصريف الثلاثي فقط، فإن آلت الألف إلى الياء فيما زاد على الثلاثة فإنَّ هذا غير معتد به في تجويز الإمالة، ولذلك قال: «دُونَ مَزِيدٍ»، فاحترز به مما تصير فيه الألف إلى الياء في بعض التصاريف الزائدة على الثلاثة[٣]، نحو: (اعتصيتُ على عصا)[٤] أي: توكأت عليها، فهذا غير مؤثر في تجويز إمالة (عصا)، ويبقى منع إمالته قائمًا؛ لأنَّه من الواو، ولا يعتد بمصير الألف فيه إلى الياء، إذ كان في تصريف زائد على ثلاثة أحرف[٥].

ثم قال: «أَوْ شُذُوذٍ» فاحترز به من شيء آخر، وقد وقع في تفسيره خلاف، إذ

---

(١) الكِبا: الكُناسة، وهي ما كُنِس به، أو هو مُلقى القمام. والعَشا: سوء البصر بالليل والنهار. والمكا: جحر الثعلب والأرنب ونحوهما. انظر: اللسان، مادة: (كبا)، و(كنس)، و(عشا)، و(مكا).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٨/ ١٣١– ١٣٣).

(٣) معنى الزيادة هنا يشمل كل ما زاد على ثلاثة أحرف، بغض النظر عن مراد الصرفيين، ولذلك حين احترز ابن مالك من المزيد –في الموضع الذي نحن بصدده– مثَّلَ للزيادة بنحو قولهم في تصغير (قفا) (قُفَيَّ)، وفي تكسيره: (قُفِيٌّ)، وإن كانت هذه الأمثلة من ضمن الثلاثي عند أهل الصرف، لكنها عند ابن مالك في هذا الموضع من المزيد بالنظر لعدد الحروف، لا بالنظر لمراد الصرفيين، وسيأتي الكلام عن ذلك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧١).

(٤) هذا من أمثلة الشاطبي، انظر: المقاصد الشافية (٨/ ١٣٩).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧٠–١٩٧١)، وشرح ابن الناظم (٥٧٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٤٩١–١٤٩٣).

اختلف تفسير الشاطبي عن تفسير ابن الناظم في تعيين الشيء المُحتَرَزِ منه، فذهب ابن الناظم إلى أنَّ المقصود هو الاحتراز من مصير الألف إلى الياء في لغة هذيل، إذ يقولون في الإضافة إلى ياء المتكلم: (هوَيَّ، وقفَيَّ) بقلب الألف في: (هوايَ، وقفايَ) ياء. فبيَّنَ أنَّ والده احترز من مآل الألف إلى ياء في نحو هذا، فهو غير معتدٍّ به في تجويز الإمالة لشذوذه، قال: «واحترزَ -أي ابن مالك- بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم، نحو: (قفَيَّ، وهوَيَّ)»(١).

وللشاطبي تفسير آخر، فبيَّن أنَّ ما احترز به ابن مالك هو أن تصير الألف إلى الياء في نحو: (رِضيان) مثنى (رضا)، فالتثنية على هذا الوجه شاذة، وهي لا تسوِّغ إمالة (رضا)؛ لأنَّ القياس المطرد في تثنيته أن يقال فيه: (رضوان)، أما (رضيان) فوجه شاذ مخالف للقياس، ففسر الشاطبي المقصود بالشذوذ بأن تقع الياء خلفًا من الألف «على غير القياس المطرد، بل على جهة الشذوذ...كما حكوا في تثنية (رضا): (رِضيان) بالياء، وهو من الواو لقولهم: (الرضوان)، فهذه التثنية قد وقعت فيها الياء خلفًا من ألف الرضا، فلو سكت الناظم عن التنبيه على أنَّ الإمالة إنما تتبع ما اطَّرد فيه خلف الياء لا ما شذ فيه، لاقتضى أنَّك تُميل الرضا لقولهم: (رِضَيان)، وذلك فاسد؛ لأنَّ الشذوذ غير مؤثر حكمًا، وإنما المؤثر قولهم: (الرضوان) في تثنية (الرضا) وهو المطرد، فنبه بقوله: «دُونَ مَزِيدٍ أو شُذوذٍ» على (رضيان) ونحوه من الشاذ، وأنَّه غير معتبر»(٢).

ثم ذكر الشاطبي تفسير ابن الناظم المتقدم، وردَّه، وذكر بعده وجهًا ثانيًا في التفسير، وهو أنَّ ابن مالك قد يعني بالشذوذ ما جاء عن طيء من قلب الألف ياء في الوقف في نحو: (عصا)، وسيأتي هذا الوجه في نص اعتراض الشاطبي على ابن الناظم.

---

(١) شرح ابن الناظم (٥٧٨).

(٢) المقاصد الشافية (٨/ ١٤١).

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «ووقع هنا تفسيران آخران لهذا الشذوذ، فقال ابن الناظم: احترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم، نحو: (قفَيَّ، وهُدَيَّ)، وفيها قال نظر؛ لأنَّ قلب الألف ياء هنا ليس بشاذ، بل هو شهير في لغة شهيرة يصح لنا القياس عليها، وقد نبَّه الناظم على ذلك في باب الإضافة، وإنما يستعمل لفظ الشذوذ حيث لا يوجد في السماع منه إلا لفظ أو لفظان أو شيء نادر لما تقدم في التفسير الأول، فكيف يصح أن يطلق لفظ الشاذ على لغة شهيرة في الاستعمال مقروءٍ بها في القرآن. وأولى من ذلك ما كتب به إليَّ بعض الشيوخ من أنَّه أشار إلى نحو وقوف بعض طيء على نحو (عصا) بإبدال الألف ياء، قال: فيصدق على الألف أنَّها آلت إلى الياء، ولكن هذا شذوذ فلا يعتد به، فهذا أقرب؛ لأنَّها لغة قليلة نادرة ذكرها سيبويه وغيره...»(1).

- **دراسة المسألة:**

ردَّ الشاطبي تفسير ابن الناظم، ولم يرضَ أن يُحمل الشذوذ على انقلاب الألف ياء في لغة هذيل؛ لأنَّها لغة شهيرة لا يصح وصفها بالشذوذ، فقد قُرِئ بها القرآن، نحو قراءة من قرأ: «يَا بُشْرَيَّ هَذَا غُلَام»(2)، وأصله (بشرايَ) فقلبت الألف ياء على لغة هذيل. ومن هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّموا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ(3)

ومنها حديث طلحة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يوم الجمل، حين قال له علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

(1) المقاصد الشافية (٨/ ١٤٢- ١٤٣).

(2) يوسف (١٩)، وهذه قراءة أبي الطفيل، والحسن، وابن أبي إسحاق، والجحدري. انظر: البحر المحيط (٥/ ٢٩١).

(3) البيت في ديوان أبي ذؤيب (١٤٦)، وفي شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٠٨)، وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٠٥)، والمقرب (١/ ٢١٧). والبيت من قصيدة قالها أبو ذؤيب في رثاء أبنائه الخمسة الذين ماتوا بالطاعون، ومعنى أعنقوا: أي تَبِعَ بعضهم بعضًا.

«عرفتني بالحجاز، وأنكرتني بالعراق، فما عدا مما بدا؟»، فقال له طلحة: «بايعتُ واللجُّ على قَفَيَّ»(١)، واللج هو السيف، والمعنى بايعتُكَ مكرهًا.

ومن ثمَّ لم يقبل الشاطبي تفسير ابن الناظم حين صرف مقصود والده بالشذوذ إلى لغة هذيل.

وقد تقدَّمَ أنَّ للشاطبي تفسيرين للشذوذ، أولهما: ما شذ من قولهم في تثنية (رضا) (رضيان)، فهذا ونحوه لا تسوغ إمالته، وإن صارت الألف فيه للياء؛ لشذوذه.

وتفسير الشاطبي هذا لم أجده عند غيره، فقد سار شراح الألفية -في تفسير الشذوذ- على ما سار عليه ابن الناظم، ومنهم: المرادي، وابن الوردي، والبرهان بنِ القيم، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، وابن الجزري، والكرامي، والأشموني، والسيوطي، والشيخ زكريا الأنصاري، وابن طولون(٢).

ولم يتابع الشاطبيَّ أحدٌ على هذا التفسير-فيما ظهر لي-، غير أنَّ الصبان والفوزان أشارا إليه(٣)، ولم أجد هذه الإشارة عند غيرهما.

والثاني من التفسيرين اللذين ذكرهما الشاطبي هو أنَّ ابن مالك قد يقصد بالشذوذ صيرورةَ الألف إلى الياء في الوقف في نحو: (قَفَيْ) عند قوم من العرب، وهم طيء.

----

(١) انظر: اللسان مادة (لجج)، والمفصل (١٠٨)، وشرحه لابن يعيش (٢/ ٢٠٨).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٤٩٢)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (٢/ ٧٢٢- ٧٢٣)، وإرشاد السالك (٢/ ٩٧٢)، وشرح ابن عقيل (٥٩٤)، وشرح ابن جابر (٤/ ٣٠٢- ٣٠٣)، وشرح المكودي (٢/ ٨٨٠)، وكاشف الخصاصة لابن الجزري (٣٩٠)، وتنبيه الطلبة (٣/ ١٢٢٥-١٢٢٦)، وشرح الأشموني (٣/ ٧٦٤)، والبهجة المرضية (٥٠٢)، والدرر السَّنِيَّة (٢/ ١٠٢٦)، وشرح ابن طولون (مخطوطة، ورقة"٨١").

(٣) انظر: حاشية الصبان (٤/ ٣١٢)، ودليل السالك (٣/ حاشية صفحة "٢٦٢").

• الترجيـــــــح:

لابد من الرجوع إلى مصنفات ابن مالك، إذ الخلاف حول تفسير لفظه، فإن كان له عليه شرح فينبغي اعتماده.

وبالرجوع لتلك المصنفات وُجِدَ لابن مالك تفسير للفظ الشذوذ، وذلك في شرح الكافية الشافية -وهو أقرب المصنفات للألفية-، قال فيه: «واحترز بعدم الشذوذ من نحو(قفَيَّ) في الإضافة، و(قَفَيْ) في الوقف»[1]. أي أنَّه فسَّر الشذوذ بأمرين، أحدهما: قلب الألف ياء في الإضافة -أي عند هذيل-، والآخر: قلبها ياء في الوقف.

وهذا النص يثبت أنَّ ابن الناظم قد أصاب في تفسير الشذوذ بقلب الألف ياء في الإضافة عند هذيل، فلم يصح اعتراض الشاطبي عليه، إذ صرَّحَ ابن مالك بالقول بهذا التفسير.

وقد تقدَّمَ أنَّ للشاطبي تفسيرين للشذوذ، وأنَّه قال -في ثاني تفسيريه- إنَّ المقصود بالشذوذ هو قلب الألف ياء في الوقف، وقد تبين صواب هذا التفسير، إذ صرح به ابن مالك -كما تقدم-.

أما تفسير الشاطبي الأول - وهو قوله إنَّ المقصود بالشذوذ ما كان نحو(رضيان)- فلا يظهر من ابن مالك؛ وذلك من ثلاثة وجوه:

أحدها: أنَّه لم يصرح به في مؤلفاته، بل صرح بتفسيرين ليس هذا منهما. فإن كان الكلام عن لفظ لابن مالك محتمل لعدة أوجه في التفسير، وكان له تفسير صريح لذلك اللفظ، فيجب أن يكون ذلك التفسير الصريح هو المعتمد. ولذلك يُستبعد تفسير الشاطبي؛ لأنَّه ذكر تفسيرًا لم يقل به ابن مالك، بل إنَّه نفى عن مراد ابن مالك ما أثبته هو بنفسه في شرح الكافية، إذ صرح بأنَّ معنى الشذوذ هو قلب الألف ياء في الإضافة، وهو تفسير ابن الناظم الذي اعترض عليه الشاطبي، ولا صحة لاعتراضه -كما تبين-، إذ

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧١).

يبطله نص ابن مالك الصريح.

الثاني: إذا حُمِل الشذوذ على نحو: (رضيان) كان فيه نظر؛ لأنَّ ابن مالك ذكر أنَّ من الأسباب المُجوِّزة للإمالة أن تصير الألف -التي أصلها الواو- إلى الياء في بعض التصاريف، ثم احترز مما كان في زيادة أو شذوذ، فنحو: (رضيان) من التصاريف المزيدة، فيُفهم أنَّه داخل في الأمور المحترزة منها بقوله: «دُونَ مَزِيدٍ»؛ لأنَّ ألفه صارت إلى ياء في تصريف زائد على ثلاثة، ومعنى المزيد عند ابن مالك في هذا الموضع هو ما كان عدد حروفه زائدًا على ثلاثة، فيدخل فيه (رضيان)، وإن كان أهل الصرف يعدونه ثلاثيا، إلا أنَّ المعنى هنا منعقد على عدد الحروف المكوِّنة للكلمة، لا على الاصطلاح الصرفي. والذي يدل على أنَّ ابن مالك لا ينظر للزائد هنا من جهة اصطلاح الصرفيين بل من جهة عدد الحروف أنه مثَّلَ -في شرح الكافية- للمحترز منه بالزيادة بنحو: (قُفَيَّ) في التصغير، و(قُفِيَّ) في التكسير[1]، وهذه الألفاظ ليست مزيدة عند أهل التصريف، فلما مثّل بها على الزيادة أدركنا أنَّه لا يريد بالزيادة المعنى الصرفي، ولا شك أنَّ (رضيان) يصلح أن يكون مما عناه بالزيادة؛ لأنَّ حروفه فاقت الثلاثة، فهو داخل في قوله: «دُونَ مَزِيدٍ»، ولذلك لا يمكن أن يكون المحترز منه بالشذوذ هو نحو(رضيان) -أيضًا-؛ لأنَّ مفهوم كلامه يدل على أنَّه قد احترز منه بقوله: «دُونَ مَزِيدٍ»، فلا يمكن أن يعود ويحترز منه مرة أخرى بقوله: «أَوْ شُذُوذ»، بل لا بد أن يكون مراده بالشذوذ شيئًا غير (رضيان) ونحوه. ثم إنَّ قوله: «أَوْ شُذُوذ» يختص بالتصاريف الثلاثية فقط-أي التي لم تزد حروف كلمتها عن الثلاثة بغض النظر عن المعنى الصرفي-؛ لأنَّه قال أولاً: «دُونَ مَزِيد»، فتكلم عن التصاريف المزيدة، فلو اقتصر على ذلك وسكت لكان كلامه موهمًا جواز إمالة كل لفظ غير مزيد تصير فيه الألف إلى الياء، فأراد أن يحترز منه، فقال: «أَوْ شُذُوذ» ليُخرج منه بعض التصاريف غير المزيدة التي تقلب فيها الألف ياء، فكلامه هنا عن التصاريف الثلاثية دون المزيدة، فلم يصحّ أن يكون (رضيان) منها؛ لتجاوز حروفها ثلاثة أحرف،

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧١).

وصحّ أن يكون (قفيَّ وعصيَّ) منها؛ لأنَّها ألفاظ ثلاثية أضيفت إلى كلمة أخرى هي ياء المتكلم، فقلبت ياء في لغة هذيل فقط، فلم يَسُغْ إمالتها.

الثالث: إذا جُعِلَ نحو: (قفيَّ وعصيَّ) خارجًا عن مراد ابن مالك لكانت هذه الأمثلة مما يُستدرك عليه؛ لأنَّه عمَّمَ القول بجواز إمالة كل ما صارت الألف فيه ياء في بعض وجوه الكلمة، ثم استثنى منه بعض مواضع، فلو لم يكن نحو: (قَفَيَّ وعَصَيَّ) -في لغة هذيل- من المواضع المستثناة بالشذوذ لكان ذلك داخلا في العموم الذي ذكره، وكان حينئذ مما يرد عليه، لكنَّ حمْلَ الشذوذ على لغة هذيل، وعلى الوقف -أيضًا- عند قوم آخرين يجعله في مأمن من الدرك.

أما ما أخذه الشاطبي على هذا التفسير من أنَّه يصف لغة هذيل بالشذوذ، وأنَّ ذلك لا يصح لأنَّها لغة شهيرة يصح لنا القياس عليها، فهذا يمكن أن يجاب عنه بأنَّ المراد بالشذوذ هنا هو أنَّ هذه اللغة تكلَّمَ بها بنو هذيل وحدهم، ولم تسمع عند غيرهم، فليس المراد بالشذوذ هنا هو المعنى الاصطلاحي، وهو تعطيل القياس على هذه اللغة لندرة المسموع، بل المراد المعنى اللغوي، وهو أنَّ هذيل شذَت عن غيرها من حيث إنَّها قلبت الألف ياء في الإضافة لياء المتكلم.

وبعد، فإنَّ ابن الناظم في هذه المسألة متابع لقول والده في تفسير الشذوذ بنحو: (قفَيَّ)، فلا يصح تخطئته في ذلك، وقد ظهر -بما تقدم- أنَّ الشاطبي لم يكن مصيبًا حين اعترض عليه، ولم يكن مصيبًا -أيضًا- حين قال -في أحد تفسيريه- أنَّ مراد ابن مالك بالشذوذ هو ما كان نحو(رضيان)، فهذا التفسير بعيد عن مراده، والله -تعالى- أعلم.

الإبدال عند اجتماع همزتين في كلمة واحدة[1]

• توطئـــــــة:

قال ابن مالك:

ومَـدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الهَمْـزَيْنِ مِـنْ ... كِلْمَـةٍ انْ يَـسْكُنَ كَـآثِرْ وَائْـتَمِنْ
إِنْ يُفْتَحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ ... واوًا ويَـاءً إِثْـرَ كَـسْرٍ يَنْقَلِـبْ
ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَـذَا ومَـا يُـضَمْ ... وَاوًا أَصِرْ مَـا لَمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمْ
فَــذَاكَ يَــاءً مُطْلَقًــا جَــا، وَأَؤُمْ ... وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِي ثانِيـهِ أُمْ[2]

إذا التقت همزتان في كلمة واحدة، وكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أُبـدِلت الثانية مدة تجانس حركة ما قبلها[3].

وإن كانـت الهمزتـان متحـركتين: فـإن فُتِحـت الثانيـة وضُـمَّت أو فُتِحـت الأولى أُبدلت الثانية واوًا، وإن كُسِرت الأولى أُبدِلت الثانية ياءً[4].

---

(١) العلة في الإبدال أنَّ الهمزة حرف مستثقل؛ لأنَّه كالتهوع، فإذا اجتمع همزتان ازداد الثقل، ووجب التخفيف، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية إلى لين؛ لأنَّ إفراط الثقل حصل بالثانية لا الأولى. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٧٩)، وشرح ابن الناظم (٥٩٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٤١).

(٢) الألفية، الإبدال، (١٨١).

(٣) فإن كان ما قبل الثانية مفتوحا أُبدلت ألفًا نحو: (آثر)، وإن كان مكسورًا أُبدلت ياء نحو: (إيلاف)، وإن كان مضمومًا أبدلت واوًا نحو: (أُوتُمن). وهذا معنى المزدوج الأوّل.

(٤) مثال المفتوحة بعد ضم: (أُوَيدِم)، ومثال المفتوحة بعد فتح: (أَوَادم)، ومثال المفتوحة بعد كسر: (إِيَمّ) – وهو مثال (إصبَع) – من (أمّ)، وأصله: (إِئْمَم)، نُقِلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها طلبًا للإدغام، فصار (إِئَمّ)، ثم أُبْدِلت الهمزة الثانية ياءً. وهذه الأمثلة تفسِّر معنى المزدوج الثاني.

وإن كُسِرت الثانية قُلِبت ياءً مُطلقًا[(١)]، وإن ضُمَّت قُلِبت واوًا مُطلقًا إن لم تكن طرفًا[(٢)]، فإن كانت طرفًا أُبدِلت ياءً مُطلقًا[(٣)].

وذكرَ ابن الناظم أنَّه إذا تحركت الهمزتان، وكانت الأولى منهما للمضارعة، جاز في الثانية وجهان: الإبدال والتحقيق، قال: «ومن ذلك[(٤)] (أَوُم) مضارع (أَمَّ)، إلا أنَّ هذا النوع من الفعل يحققه[(٥)] بعض العرب فيقول

---

(١) أي سواء كانت الهمزة الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ومثاله أن تبني من (أمّ) مثل (أصبع) بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها، والباء فيهنَّ مكسورة، فتقول: (أَيِمّ)، و(إِيِمّ)، و(أُيِمّ). وهو معنى قوله: «ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا».

(٢) أي سواء كانت الأولى مفتوحة نحو: (أَوُبّ) جمعُ (أَبٍّ) – وهو المرعى –، أو مكسورة نحو (إِوُمّ) – وهو مثال (إصبُع)– من (أمّ)، أو مضمومة نحو: (أُوُمّ) – مثال (أُبْلُم)– من (أمّ). وهو معنى قوله: «وما يُضم واوًا أصر».

(٣) إلى هذا أشار بقوله: «ما لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَم فَذاكَ ياءً مُطْلَقًا جا» أي إنَّ الهمزة الثانية المضمومة إذا وقعت طرفا أبدلت ياء مطلقًا، سواء انفتحت الأولى أو انكسرت أو انضمت أو سكنت، وذلك بناؤك من قرأ مثل (جَعْفَر) و(زِبْرِج) و(بُرْثُن) و(قِمَطْر): تقول في الأول (قَرأْأٌ ثم قَرْأَيٌ)، وفي الثاني (قِرْئِئ–قِرْئِيٌ)، وفي الثالث: (قرؤُؤٌ–قرؤُيٌ)، وفي الرابع: (قِرأْأٌ–قِرَأْيٌ).

(٤) أي من الأمثلة على الموضع الذي تقع فيه الهمزة الثانية مضمومة بعد همزة مفتوحة – ومحلها صدر الكلمة– فتبدل الثانية واوًا. وهو أحد المواضع التي ذكرها ابن الناظم في شرحه على أحوال الهمزتين المتحركتين.

(٥) في الطبعة (يخففه)، والصواب (يحققه) كما أثبتُّه؛ لأنَّه ذكر العلة فقال لشبه أول همزتيه –يعني همزة المضارعة– بهمزة الاستفهام، وهذه العلة تناسب التحقيق لا التخفيف، إذ المراد أنَّه لا يجب التخفيف بالإبدال في نحو: (أَوُم) كما لم يجب في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة، ٦)؛ لأنَّ همزة الاستفهام تعد منفصلة عما دخلت عليه، فليست هي مع الهمزة التي دخلت عليها في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ من كلمة واحدة، فكذلك همزة المضارعة في نحو: (أؤم)، كأنَّها قائمة بنفسها على تقدير الانفصال كهمزة الاستفهام. وأيضًا فإنَّ ابن الناظم حين ذكر (أَوُم) هنا إنما ذكره في سياق كلامه عن مواضع إبدال الهمزة واوًا، وهذا الإبدال هو التخفيف، ثم استثنى من ذلك، ولابد أن يكون المستثنى هو خلاف المستثنى منه، فيلزم أن يكون مراده بالاستثناء ما يخالف التخفيف وهو التحقيق، فذكره لينبِّهَ على أنَّ هذا الموضع لم يُبدِل فيه بعض العرب، فأثبتوا همزته، أي حققوها، ولذلك كان الصواب: (يحققه) لا (يخففه). والذي يؤكد صحة ما ذكرتُه أنَّ الشاطبي قد نقل هذا الموضع من كلام ابن الناظم، فذكر أنَّ ابن الناظم قد زعمَ أنَّ بعض العرب يحققون الهمزتين هنا. وسيأتي نصه، انظر: ص٢٥٤ =

(أؤم)[1] لشبه أول همزتيه بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والتاء والياء. وقد أشار إلى هذا بقوله: «وأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثانِيهِ أُمْ»، والمراد بـ (نحوه): ما أول همزتيه المتحركتين للمضارع، فدخل فيه (أَئِن) فإنَّه مثل (أَؤُم) في جواز الإبدال والتحقيق»[2].

وقد خالف الشاطبيُّ ابنَ الناظم في ضبط كلمة (أؤُم) في متن الألفية، إذ ضبطها ابن الناظم بهمزتين، ثانيهما مضموم، والأولى همزة المضارعة، وفسَّرَ الـ (وجهين) في قوله: «وَأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثانِيهِ أُمْ» بأنَّهما: التحقيق والإبدال. أما الشاطبي فقد ضبط كلمة (أَوَم) هكذا، أي بواو مفتوحة، ولزِمَ من ضبطه ألا تكون الهمزة للمضارعة، وقد فسَّر الـ (وجهين) –في العبارة السابقة– بأنَّهما: الإبدال واوًا نحو(أَوَم)، أو ياءً نحو(أَيَم)، قال مُفسِّرًا قول ابن مالك: «وَأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثانِيهِ أُمْ»: «ومعنى (أُمْ) اقصِد، أَمَّ الشيءَ يَؤُمُّه أي قصده. ووجهين: مفعول به، أي: اقصد في ثاني (أوم) وجهين، وثاني (أوم) لفظًا الواو، وأصلُه (أَأْمَمَ)، فثانيه على الأصل الهمزة الثانية، وهذا هو الذي قصد، فيعني أنَّ الهمزة الثانية من هذا البناء ونحوه لك في إبدالها وجهان، والوجهان المذكوران مُتعيِّنان بما تقدم؛ لأنَّه ذكرَ الإبدال واوًا والإبدال ياءً، وجعل لكل واحد منهما موضعًا مُعيَّنًا، ثم ذكر هنا وجهين، فدلَّ على أنَّهما ذلك الوجهان، وهما الإبدال واوًا أو ياءً، فيجوز لك أن تقول: (أَوَم) كما ذكَر بالواو، ويجوز أن تقول (أيم) بالياء[3]، وذلك أنَّ هذا المثال المذكور مبني من (أَمَّ) على زنة (أفْعَل)، فكان الأصل: (أَأْمَمَ)، فكرهوا إظهار التضعيف، فنُقِلت فتحة الميم إلى الهمزة ثم أدغمت في الهمزة الثانية، فصار في التقدير:

= من هذا البحث، والمقاصد الشافية (٩/ ١٠٤). وإذا كان ذلك كذلك فالصواب في لفظ (أؤم) في قول ابن الناظم: «إلا أنَّ هذا النوع من الفعل يحققه بعض العرب فيقول: (أؤم)» هو ما أثبتُّه محققا بالهمز، لكنَّه في الطبعة مخفف بلا همز، وسبب ذلك أنَّ محقق الكتاب قد وهِمَ ابتداء فأثبت لفظ (يخففه)، وأدى ذلك لأن يُثبِت لفظ (أوم) مخففا بلا همز، وقد يكون تصحيفًا في نسخة المخطوطة، فنقله المحقق دون أن ينتبه لما فيه.

(١) في الطبعة (أوم)، والصواب ما أثبتُّه؛ لما ذكرته في الهامش السابق.

(٢) شرح ابن الناظم (٦٠٠).

(٣) الأخفش يلتزم الإبدال واوًا، والمازني يلتزم الإبدال ياءً، ولا يتسع المكان لتفصيل هذا الخلاف، فلينظر إليه في: الممتع (٢٤٢- ٢٤٣)، والمقاصد الشافية (٩/ ٩٦- ٩٧).

(أَأَمّ)، مثل: (عَعَمّ)، فوجب إبدال الهمزة واوًا أو ياءً، وكذلك ما كان نحوه. فإذا بنيتَ من (أَنَّ) أو من (أَزَّ) أو من (أَلَّ) أو شبه ذلك من المضاعف العين واللام، فحكمه ذلك الحكم، فإن شئت قلت: (أَوَنَّ وأَوَزَّ وأَوَلَّ) وإن شئت قلت: (أَيَنَّ وأَيَزَّ وأَيَلّ)، فهما عند الناظم جائزان»[1].

هذا ما فسَّر به الشاطبي كلام ابن مالك، ومن عادته أن يعرض ما قد يخطر في الذهن من أسئلة أو استدراكات على ابن مالك، ويجيب عنها، فمما أورده في هذا الموضع أنَّه قد ترتب على أبيات الألفية المتقدمة -بحسب ما فسَّرها وبحسب ما ضبط به كلمة (أوم)- أنَّ ابن مالك قد أوجب الإبدال في ثاني الهمزتين المجتمعتين دون أن يستثني ما كانت الأولى منهما للمضارعة، وهو موضع دَرَكٍ عليه، قال الشاطبي: «وعلى الناظم بعد ذلك سؤالان[2]: أحدهما: أنَّ الهمزتين قد تجتمعان ولا يجب فيهما إبدال، وذلك إذا كانت إحداهما حرف مضارعة، والهمزة الثانية متحركة، فتقول: (أَؤُم وأَئِنّ وأُؤَمّ وأُؤَدِّي وأُؤَكِّد[3])، وما كان نحو ذلك، فيجوز هنا التحقيق والتسهيل بين بين، وليس الإبدال المحض بواجب بنصِّه في كتابه التسهيل، حيث استثنى هذا الموضع من وجوب الإبدال، فقال: «فإن تحركتا والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياءً إن انكسرت...» إلى آخره، فإذا كان كذلك كان من الواجب أن يستثني ذلك هنا، لكنه لم يفعل، فلزمه الدرك»[4].

وقد أجاب الشاطبي عن هذا الدرك بقوله: «والجواب عن الأول أن نقول: إنَّ الناظم قد التزم الإبدال مطلقًا على ما يظهر من كلامه، أما إذا كان ما بعد[5] همزة المضارعة من

---

(١) المقاصد الشافية (٩/ ٩٥- ٩٦).

(٢) المتعلق بالمسألة هو السؤال الأول منهما؛ لذا سأكتفي بنقله، ولينظر للآخر في المقاصد الشافية (٩/ ١٠١).

(٣) في الطبعة (أؤكدر).

(٤) المقاصد الشافية (٩/ ١٠٠)، وانظر: التسهيل (٣٠٢).

(٥) في الطبعة: (بعدها)، ولا شك أنَّه من جملة الأخطاء المطبعية، وقد راجعت المخطوطة الأصل فوجدت أنَّ الصواب ما أثبتّه بدون (ها). انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة"نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٥، ورقة "٢٦٣").

الهمز ساكنا فلا خلاف في الإبدال، نحو: (أُومِن وأُوتِي)، وما أشبه ذلك. وأما إن كان متحرِّكًا فكذلك -أيضًا- لا بد من الإبدال، وقد نصَّ ابن جني على منع إقراره بعد همزة المضارعة، ولم يحكِ فيه خلافًا، قال شيخنا القاضي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: وقد يقوِّي مذهبه التزام الحذف في (أكرم وأعلن) وما أشبه ذلك، فلولا كان اجتماع الهمزتين جائزًا لم يحذفوه. فإذًا لا إشكال عليه، ويكون هنا مخالفًا لمذهبه في التسهيل، وكم من مسألة فعل فيها هكذا..»[1].

فالحاصل أنَّ ضبط الشاطبي للفظ (أوم) وتفسيره لكلام ابن مالك في هذا الموضع هو خلاف ضبط ابن الناظم وتفسيره، لكن ذكر الشاطبي أنَّ تفسيره أولى وأصح.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وهذا التفسير[2] إنما هو على أنَّ قوله: (وأَوَم) ليس بفعل مضارع كما وقع في نسخ من هذه الأرجوزة، والذي شرح عليه ابن الناظم أنَّه (أَوُم)[3] -بضم الواو- على وزن (أعُم)، فإن ثبت كذلك فيريد أنَّ ما كانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة ففي همزته الثانية وجهان، أحدهما الإبدال كما تقدم، والثاني البقاء على الأصل من التحقيق اعتبارًا بتقدير انفصال الأولى؛ لأنَّها حرف جاءت لمعنى المضارعة، فليست مع الثانية إلا كالكلمة الأخرى كهمزة الاستفهام ونحوها، فتقول: (أَؤُم) و(أَوُم). ويكون

---

(١) المقاصد الشافية (٩/ ١٠٢). وانظر: التسهيل (٣٠٢).

(٢) يقصد تفسيره المتقدم المعتمد على أنَّ ضبط (أوم) بواو مفتوحة، وبمقتضى هذا التفسير شرح معنى الوجهين، وبمقتضاه -أيضًا- أورد الاستدراك السابق على ابن مالك وأجاب عنه.

(٣) لا يبدو أنَّ ابن الناظم ضبط (أَوُم) في الألفية مخففا، بل ضبطه محققا بهمزتين، وإن كان لا يترتب على هذين الضبطين اختلاف في النتيجة ما دام أنَّ الثاني فيهما مضموم؛ فإنَّ المعنى واحد، والهمزة الأولى في كلا الضبطين للمضارعة، فلو جعلتَ الحرف الثاني محققا أو مُبدلا لم يختلف المراد، فكلا الضبطين يشيران إلى جواز التحقيق والإبدال، لكن لـمَّا كانت الإشارة إلى جواز التحقيق معتنى بها هنا كان الأولى أن يُقال إنَّ ابن الناظم ضبط (أؤم) في الألفية محققا، وقد أثبت محقق شرح ابن الناظم هذا الضبط.

هذا المذهب موافقًا لما في التسهيل حيث استثنى[1] من وجوب الإبدال ما كانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة، وغير موافق للنحويين حيث سووا بين ذلك كما تقدَّمَ ذكره. ومعنى قوله: (ونحوه)، أي: ما كان شبه هذا مما الهمزة فيه للمضارعة، نحو(أئِن وأئِط)، وكذلك المضارع من (أَلِلَ) السِّقاءُ إذا قلت: (أَئِلُّ)، وما أشبه ذلك يجوز لك فيه الإبدال والبقاء على الأصل على ما زعمَ ابنه من أنَّ بعض العرب يحققون الهمزتين هنا. والضبط الأوَّل -إن ثبت- أولى لصواب منحاه، وعموم الفائدة فيه، وموافقته لغيره من النحويين»[2].

• دراســة المسألــة:

محل الإشكال بين الشاطبي وابن الناظم في هذه المسألة هو في ضبط كلمة (أوم)، فهي عند ابن الناظم بهمزتين على زنة (أعُم)، وعند الشاطبي (أوَم)، بواو مفتوحة، وقد ترتب عليه ما يلي:

١- اختلاف رأي ابن مالك باختلاف الضبطين، فعلى ضبط ابن الناظم يكون ابن مالك مُجيزًا للتحقيق والإبدال في الهمزة االواقعة بعد همزة المضارعة. أما على ضبط الشاطبي فيكون ابن مالك قد سكت عن حكم تلك الهمزة، فيُفهم من سكوته – على ما شرحه الشاطبي- أنَّه يلتزم إبدال الهمزة الثانية مطلقًا، إذ لم يذكر استثناء للهمزة التالية لهمزة المضارعة، ويكون بذلك مخالفًا لمذهبه في التسهيل[3].

---

(١) في الطبعة (٩/ ١٠٤): (لم يستثن)، وكذلك في نسخة المخطوطة الأصل (نسخة الخزانة العامة بالرباط، ج٥، ورقة "٢٦٤")، ولا شك أنَّه خلاف الصواب، إذ استثنى ابن مالك في التسهيل ما كانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة، فلم يوجب الإبدال فيه، وقد نقل الشاطبي ذلك بنفسه -كما تقدم-، بالإضافة إلى أنَّ السياق يحتم أن يكون المراد هو لفظ (استثنى) كما أثبتُّه، وذلك حتى تحصل الموافقة -التي ذكرها الشاطبي- بين مذهب ابن مالك هنا ومذهبه في التسهيل. انظر: التسهيل (٣٠٢)، والمقاصد الشافية (٩/ ١٠٠، ١٠٤)، وص٢٥٢ من هذا البحث.

(٢) المقاصد الشافية (٩/ ١٠٣- ١٠٤).

(٣) انظر: التسهيل (٣٠٢).

٢- اختلاف تفسير لفظ (وجهين) في قول ابن مالك:

فَــذَاكَ يَــاءً مُطْلَقًــا جَــا، وَأَؤُمْ وَنَحْــوُهُ وَجْهَــيْنِ فِي ثانِيــهِ أُمْ

فعلى ضبط ابن الناظم يكون المقصود بلفظ (وجهين): التحقيق والإبدال، فتقول: (أؤُم) و(أوُم)، وذلك جارٍ -أيضًا- فيما كان نحوه، مثل المضارع من (أنَّ)، تقول فيه: (أئِن) و(أيِن). وعلى ضبط الشاطبي يكون المقصود بلفظ (وجهين): الإبدال واوًا أو ياءً، فتقول: (أوَم) و(أيَم)، وكذلك ما كان نحوه، مثل بنائك (أنَّ) من المضاعف العين واللام، فتقول: (أوَنَّ) و(أيَنَّ).

وقد ذكر الشاطبي أنَّ الضبط الأصح هو ضبطه، وذكر أنَّه وجده في بعض النسخ، وعلل صحته بصواب منحاه، وعموم الفائدة فيه، وموافقته للنحاة. أي أنَّ النحاة يلتزمون إبدال الهمزة الثانية وإن كانت الأولى للمضارعة، ونقل الشاطبي عن ابن جني أنَّه لم يحكِ فيه خلافًا، ثم أيَّد هذا المذهب بما نقله عن شيخه القاضي. وقد بحثت في كتب الأولين كسيبويه والمبرد والفارسي والسيرافي وغيرهم، ولم أجد - في كلامهم عن اجتماع الهمزتين- ما يشير إلى أنَّهم قد تطرقوا للهمزة الواقعة بعد همزة المضارعة، اللهم إلا ما نقله الشاطبي عن ابن جني وعن شيخه القاضي، ولولا هذا النقل لقلت إنَّ ابن مالك هو أول من خصَّ الهمزة التالية لهمزة المضارعة بحديث، وقد صرَّح بها في التسهيل، وكذلك في الألفية على الوجه الذي ذكره ابن الناظم.

والمذهب الذي ذكره الشاطبي من التزام الإبدال مطلقا لم أجده إلا عند الرضي، قال: «...فإن كانت مكسورة قُلِبت ياءً -أيضًا-، بأي حركة تحركت الأولى، بالفتحة نحو: (أَيِمَّة، أَيِنُّ)» ثم قال: «... وإن كانت مضمومة جعلتها واوًا صريحة مُطلقًا قياسًا على التسهيل، فتقول في حكاية النفس من (يَؤُبُّ): (أَوُبُّ)، ومن (يؤُم): (أوُم) بواوٍ خالصة»[1].

---

(١) شرح الشافية للرضي (٣/ ٥٦).

وأغلب من وقفت علي كلامهم من النحاة على القول بجواز التحقيق والإبدال في الهمزتين المجتمعتين والأولى للمضارعة، ومنهم: المرادي، وابن هشام، والبرهان بنِ القيم، وابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، وابن الجزري، والكرَّامي، والأشموني، والأزهري، والسيوطي، وابن طولون، والصبان، والخضري[(١)].

وقد تبيَّن أنَّ أغلب من تقدم ذكرهم من النحاة هم من شراح الألفية، ولم يضبط أحد منهم كلمة (أوم) بفتح الواو كما فعل الشاطبي.

• الترجيح:

مذهب الشاطبي في هذه المسألة ضعيف، إذ رجَّح أن يكون ضبط (أوَم) بفتح واوِها، وفسَّرَ من خلال هذا الضبط أنَّ ابن مالك لا يقول بتحقيق الهمزة الواقعة بعد همزة المضارعة، بل يلتزم فيها الإبدال. وكلامه مردود بكلام ابن مالك نفسه في الكافية وشرحها، إذ أثبت التحقيق، بل ذكرَ أنَّه كثير، قال:

وكَثُـرَ التَّحْقِيـقُ في نَحْـو(أَؤُم)   فَـاحْفَظْ وَمَـنْ عَلَيْـهِ قـاسَ لا تَلُـمْ[(٢)]

قال مُعلِّقًا على البيت: «وكثُر التحقيق في نحو(أؤُم) لأنَّ همزة المضارعة لـمَّا كانت تعاقبها النون والتاء والياء كان لحاقها عارضًا فأشبهت همزة الاستفهام. وما بعد همزة الاستفهام من الهمزات جائز تحقيقه وتخفيفه فكذلك ما بعد همزة المضارعة»[(٣)].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٥/ ١٥٨١)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٤٣)، وإرشاد السالك (٢/ ١٠٢٠-١٠٢١)، وشرح ابن عقيل (٦١٢)، وشرح ابن جابر (٤/ ٣٤١)، وشرح المكودي (٢/ ٩٣١)، وكاشف الخصاصة (٤٠٨- ٤٠٩)، وتنبيه الطلبة (٣/ ١٢٨٤- ١٢٨٥)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٤٠)، والتصريح (٢/ ٧٠٨)، وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب (١٣٨)، والهمع (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، والبهجة المرضية (٥٠٨)، وشرح ابن طولون (مخطوطة، ورقة "٩٢")، وحاشية الصبان (٤/ ٤٢١)، وحاشية الخضري (٢/ ٩١٠).

(٢) انظر البيت في شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٠٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٠١).

فهذا نصٌّ صريح من ابن مالك ينقضُ ما تأوله الشاطبي عليه، وهو موجود -أيضًا- في التسهيل، فنفيه عنه لا يصح؛ لتواتره في مصنفاته.

وأغلب الظن أنَّ الضبط الذي وجده الشاطبي في بعض نسخ الأرجوزة تصحيف، ولو كان له أصل لألفيتُه في شروح الألفية التي توفرت لي، فلما لم يثبت فيها على تعددها، ولم يُشَر إليه فيها البتة، كان القول بالتصحيف هو الأقرب. وقد أثبت د. سليمان العيوني -محقق الألفية- ضبط (أؤم) محققا بهمزتين في متن الألفية، وذكر أنَّه الضبط الذي وجده في جميع نسخ التحقيق والشروح عدا شرح الشاطبي، قال:«أؤم: فعل مضارع بضم الهمزة الثانية بمعنى: أقصِدُ، كذا في جميع النسخ والشروح التي اطلعتُ عليها، إلا في شرح الشاطبي»[1].

وقد ثبتَ من كلام ابن مالك ما يرد على الشاطبي ردًّا قاطعًا، فما ذهب إليه من التفسير هو حمْلٌ لكلام ابن مالك على غير الوجه المراد، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الألفية، الإبدال، (١٨١)، حاشة المحقق رقم: (٩٥٢).

الفصل الثالث

الفصل الثالث

نقد العبارة والاستدراك عليها

وفيه مبحثـــــان :

۞ المبحث الأول: نقد صياغة العبارة.

۞ المبحث الثاني: الاستدراك على العبارة.

المبحث الأول

نقد صياغة العبارة

وفيـــــه:

- **الاعتراض على قول ابن مالك:**

فَمَـا لِـذِي غَيْبَـةٍ أَوْ حُـضُورِ   كَأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمِّ بِالـضَّمِيرِ

- **الاعتراض على قول ابن مالك:**

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الخَبَـرْ

- **الاعتراض على قول ابن مالك:**

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

- **الاعتراض على قول ابن مالك:**

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَـرُّ فَاعِـلِ   معْنًـى بِهَـا الـمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِـلِ

- **الاعتراض على قول ابن مالك:**

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ   ....

* *   ****   * *

الاعتراض على قول ابن مالك:

فَــمَا لِــذِي غَيْبَــةٍ أَوْ حُــضُورِ كَأَنْــتَ وَهْــوَ سَــمِّ بِالـضَّمِيرِ[1]

- **توطئـــــة:**

أشار ابن مالك في المزدوج المذكور -في العنوان- إلى الضمير، وهو أول أنواع المعارف الست التي أجملها في بيتٍ سابقٍ عقب الكلام عن النكرة[2]، فبيَّنَ أنَّ الضمير ما دلَّ على غيبة، كَـ (هو)، أو حُضور، وهو يشمل ضمير الخطاب، نحو: (أَنْتَ)، وضمير المتكلم، نحو: (أنا). ويوهم -أيضًا- شموله ما ليس من الضمير، وهو اسم الإشارة، وهذا الإيهام قد أورده ابنه عليه، وهو محل البحث هنا. قال ابن الناظم: «وقد أدرجَ قسمي المتكلم والمخاطب تحت ذي الحضور؛ لأنَّ المتكلم حاضر للمخاطب، والمخاطب حاضر للمتكلم، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر؛ لأنَّ الحاضر ثلاثة: متكلم، ومخاطب، ولا متكلم ولا مخاطب، وهو المشار إليه»[3].

ثم ذكر جوابًا يعتذر به لوالده، قال: «على أنَّ هذا الإيهام يرفعه إفراد اسم الإشارة

---

(١) الألفية، النكرة والمعرفة، (٧٧).

(٢) عرَّفَ ابن مالك النكرة بقوله:

نَكِرَةٌ قَابلُ (ال) مُؤَثِّرا .:. أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

ثم انتقل في المزدوج التالي إلى بيان أنواع المعارف، فقال:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَهُمْ، وَذِي .:. وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالغُلَامَ، وَالذِي

فقسَّمَ المعارف إلى ست أنواع، هي: الضمير، واسم الإشارة، والعلم، والمُحلى بالألف واللام، والموصول، وما أضيف إلى واحد من هذه الأنواع، ثم شرع في الحديث عن أولها، وهو الضمير، وذلك في المزدوج المذكور في عنوان المسألة. انظر: الألفية، النكرة والمعرفة، (٧٦- ٧٧)، وشرح ابن عقيل (٤٥- ٤٦).

(٣) شرح ابن الناظم (٣٤).

بالذكر»[1].

وخالف الشاطبي، فرأى أنَّ اسم الإشارة لا يُشعر بالحضور في أصل الوضع، إذ لا يلزم في المشار إليه الحضور. قال: «...نمنع إشعار اسم الإشارة بالحضور وضعًا وإن دلَّ على ذلك عقلاً، إذ المعتبر الدلالة الوضعية، وهو إنما قال: «فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ»، أي: ما وُضِعَ لهذه الدلالة المخصوصة في أصل وضعه، وأنت إذا نظرت إلى أصل الوضع في اسم الإشارة وجدته موضوعًا لمشارٍ إليه قريب أو بعيد، ويلزم في القريب الحضور أو لا يلزم، إذ مفهوم الحضور غير مفهوم القرب، فقد يكون الإنسان قريبًا منك ولا يكون حاضرًا معك، فالحضور على هذا أخصُّ من القرب...»[2].

فالإيهام المذكور مدفوع عند الشاطبي بهذا الجواب الذي ذكره، لا بجواب ابن الناظم الذي ذكرَ أنَّ والده أفرد الحديث بعدُ عن الاسم الإشارة، فلا يتوهم دخوله هنا.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «...وقد اعتذر ابن الناظم عنه[3] في الشرح بأنَّه قد أفرد لاسم الإشارة بابًا على حِدة، فزال بذلك إيهام دخوله هنا، وهذا الاعتذار لا يرفع ذلك الإيهام، إذ يقال: دخل هنا بحكم الشمول، ثم أفرده بحكم يخصه، وإنما جوابه ما تقدم، والله أعلم»[4].

---

(١) شرح ابن الناظم (٣٤).

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٢٥٩- ٢٦٠).

(٣) أي عن إيهام دخول اسم الإشارة في لفظ الحضور.

(٤) المقاصد الشافية (١/ ٢٥٩- ٢٦٠).

- **دراســـة المسألـــة:**

أوردَ بعض شراح الألفية مأخذًا على ابن مالك في إطلاقه لفظ الحضور في قوله:

فَـــمَا لِـــذِي غَيْبَـــةٍ أَوْ حُـــضُورِ كَأَنْـــتَ وَهْـــوَ سَـــمِّ بِالـــضَّمِيرِ

فذكروا أنَّ ذلك يوهم دخول اسم الإشارة فيه، واعتذر له بعضهم، وسكت آخرون عن الاعتذار له كأبي حيان(١).

وممن اعتذر له: ابن الناظم، والمرادي، والمكودي، والأشموني. واختلفت طرائق هؤلاء في الاعتذار، فذكر ابن الناظم أنَّ والده تكلم عن اسم الإشارة في موضع آخر مستقل، وهذا يدفع إيهام دخوله هنا، وقد تقدم نص ابن الناظم، ونقله عنه المرادي، فكأنَّه موافق له(٢).

واعتذر المكودي من طريق آخر، فذكر أنَّ الأمثلة التي ذكرها ابن مالك تُخرِج اسم الإشارة، قال: «ودخل في قوله: «أَوْ حُضُورِ» اسم الإشارة لأنَّه حاضر، لكنه أخرجه بالمثال»(٣)، وعليه سار الأشموني(٤).

ورأى فريق آخر من الشراح أنَّ الحضور لا يَرِدُ فيه اسم الإشارة، وذلك بالنظر إلى أصل الوضع، وممن قال بذلك: الشاطبي، والشيخ زكريا الأنصاري، والسيوطي، والخضري. وقد تقدم كلام الشاطبي. وللشيخ زكريّا الأنصاري كلام قريب منه، فقد ردَّ ما ذكره ابن الناظم من إيهام دخول اسم الإشارة بقوله: «...اسم الإشارة لم يوضع للدلالة على حضور، بل ليدل على معنى أعم منه، وهو الدلالة على مشار إليه، وإنما جاءه الحضور من جهة أنَّ المشار إليه لا بد من حضوره ذهنًا، وبذلك يندفع ما ذكره بعد من

---

(١) منهج السالك لأبي حيان (١٥).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٥٨- ٣٥٩).

(٣) شرح المكودي (١/ ١١٤).

(٤) انظر: شرح الأشموني (١/ ٤٨).

أنَّ في كلام الناظم إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر»[1]. وذكر الخضري مثله[2]. وقال السيوطي: «ولا يرد على هذا اسم الإشارة؛ لأنَّه وُضِعَ لمشار إليه لزم منه حضوره»[3].

• الترجيـــــح:

اعتذار ابن الناظم لوالده ضعيف -في نظري-، فهو لا يرفع الإيهام كما قال الشاطبي، وحجته قوية في ردِّ اعتذار ابن الناظم، فقد ذكر -في ردِّ اعتذاره- أنَّ إفراد ابن مالك بابًا لاسم الإشارة لا يرفع توهم دخوله في قوله: «أَوْ حُضُورِ»، إذ يمكن أن يكون قد قصده هنا إجمالاً، ثم فصَّلَ القول فيه في الباب الذي خصصه له فيما بعد.

وكذلك اعتذار المكودي والأشموني ضعيف -أيضًا-، فقد ذكرا أنَّ الإيهام مرفوع بالتمثيل، وهو لا ينهض في رفعه؛ لأنَّ عدم التمثيل لا يلزم منه عدم القصد، بدليل أنَّ ابن مالك لم يمثِّل للحضور إلا بضمير الخطاب (أنت)، ولم يمثِّل لضمير المتكلم بشيء، مع أنَّ لفظ الحضور يشمل المتكلم -أيضًا-، ولا شك أنَّه مقصود عند ابن مالك حتى لو لم يمثِّل له. ولذلك لا يصلح عدم التمثيل لرفع الإيهام، فقد يكون غير الـمُمثَّل له مقصودًا، لكن الذي يصلح لرفع الإيهام هو ما ذكره الشاطبي من أنَّ اسم الإشارة لا يُشعر بالحضور وضعًا، وقد يكون المشار إليه قريبًا لكن لا يلزم من ذلك أن يكون حاضرًا. وقد تقدَّمَ نص كلامه، وما قاله هو الراجح عندي في هذه المسألة، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الدرر السَّنِيَّة (١/ ٢٠٦).

(٢) انظر: حاشية الخضري (١/ ٩٥).

(٣) البهجة المرضية (٦٥).

الاعتراض على قول ابن مالك:

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

- **توطئة:**

قال ابن مالك:

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا   بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ[1]

سبقت دراسة إحدى المسائل المتعلقة بهذين المزدوجين[2]، وتتناول الدراسة هنا مسألة أخرى، وهي أنَّ قوله:

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

يشير إلى أنَّه إن كان الأول من المتنازعين هو الذي أُهمِل عن العمل في الاسم الظاهر، وكان يطلب ضميرًا منصوبًا، فيجب تأخير ذلك الضمير إن كان خبرًا في الأصل، وحذفه إن لم يكن خبرا، فالدراسة هنا تتعلق بإيهام يعرض في الكلام السابق، وحاصله أنَّه استعمل لفظ (الخبر)، وذلك يوهم أنَّ تأخير الضمير مختص بحال كونه خبرًا في الأصل، كأن يكون ثاني مفعولي (ظن)، نحو: (ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه). أما إن كان الضمير مبتدأ في الأصل، بأن يكون أول مفعولي (ظن)، فكلامه يوهم أنَّه لا يؤخر، بل يلزم حذفه؛ لأنَّه ليس بخبر، وقد قال: «بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ».

وقد أشار ابنه إلى هذا الوهم، وذكر أنَّ الصواب هو أنَّ المفعول الأول الذي أصله المبتدأ له حكم المفعول الثاني الذي أصله الخبر في منع الحذف، ولزوم التأخير، فتقول:

----

(١) الألفية، التنازع في العمل، (١٠٥ – ١٠٦).

(٢) وهي مسألة (تقديم ضمير الخبر المتنازع فيه)، حيث منع ابن الناظم بالإجماع تقديم الضمير في نحو: (ظنني إياه وظننت زيدًا قائمًا) وأوجب تأخيره، وعارضه الشاطبي. انظر ص٢٠٣ وما بعده من هذا البحث.

(ظننت منطلقة، وظنتني منطلقًا هند إياها) بتأخير الضمير وجوبًا؛ لأنَّه أول مفعولي (ظن)، وهو لا يختلف عن الثاني في نحو: (ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه). قال: «وقد يُتوهم من قول الشيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الخَـبَرْ

إنَّ ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولًا في باب (ظنّ) يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ   وَإِنْ يَكُـنْ ذَاكَ فَـأَخِّرْهُ تُـصِبْ

لخلص من ذلك التوهم»(١).

واعتذر الشاطبي لابن مالك، ذاكرًا جوابين في الرد على ابن الناظم.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وأما اعتراض ابن الناظم فقد يُجاب عنه بأمرين: أحدهما: أن يكون اقتصر على ذكر الخبر ليُلْحَق به المبتدأ؛ إذ هما سواء في كونها عمدتين كالفاعل، فكان سكوته عنه ليس لأنَّه داخل تحت قوله: « بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ » بل لأنَّه مفهوم حكمه من الخبر. والثاني: أن يكون قد فرّق بينهما لمعنى مفرّق، وذلك أنَّ الخبر لتأخيره مسوّغ، وهو جواز انفصاله لغير موجب، فكان في عدم حذفه إعمال لمعنى كونه عمدة، وفي تأخيره احتراز من محذور الإضمار قبل الذكر فأوجب تأخيره مثبتًا لذلك، وأما المبتدأ فأنت إما أن تحذفه فتهمل معنى كونه عمدة، وذلك مكروه، وإما أن تثبته في موضعه فتدخُلَ في مكروه الإضمار قبل الذكر، وإما أن تثبته مؤخرًا فتفصله من عامله لغير موجب لفظي، وذلك أيضًا مكروه، لكنَّ هذا الأخير قد منَعَ مثله، وهو مذهب الفراء في إجازته: (ضربني وضربت قومك هم)، فلو أجاز هنا تأخير المبتدأ لناقض أصله؛ إذ

---

(١) شرح ابن الناظم (١٨٨).

كلاهما عمدة يجب وصلها بعاملها، فكما لم يؤخر الفاعل لا يؤخر ما هو في معناه وفي حكمه. وأما إثباته في موضعه فاجتمع فيه مكروهان: الإضمار قبل الذكر، وبقاؤه مع أنَّه بلفظ الفضلة، فصار: (ظننته) مثل (ضربته). وإذا حذف لم يُلْفَ فيه إلا مكروه واحد، وهو حذف العمدة، إلا أنَّ هذا المكروه مغتفَر؛ لأنَّ الحذف اختصاري للدلالة عليه، ومن شأنه أن يُحذَفَ اختصارًا بخلاف الفاعل، ففارق الفاعل من هذا الوجه، فكان حذفه أولى الوجوه الثلاثة وأشبهها، فيمكن أن يكون الناظم ارتكب هذا مذهبًا، اعتمادًا على وجوب الحمل على أحسن الأقبحين، وهي قاعدة يشهد لها كلام العرب، مع أنَّ المسألة مغفلة الذكر، مجهولة الحكم، لم أرَ من تكلم في طرف منها، إلا ما يعطيه ظاهر هذا الكلام، وهي بعدُ في محلّ النظر، فعلى الناظر فيها الاجتهاد، وهذا مبلغ ما ظهر لي، والله أعلم»[(١)].

- **دراسة المسألة:**

اعتذر الشاطبي لابن مالك بجوابين:

أولهما: أنَّه ذكر الخبر وأراد معه المبتدأ؛ لأنَّ حكمهما واحد. وقد قال بذلك -أيضًا-: ابن هانئ[(٢)]، والمكودي الذي رأى أنَّه إذا حُمِل كلام ابن مالك على هذا لم يحتج إلى ما قاله ابن الناظم والمرادي[(٣)]، وسيأتي ما قاله المرادي.

وثانيهما: أن يكون ابن مالك قد فرّق بين الخبر والمبتدأ لمعنى مفرق تقدّم تفصيله، ولم أقف على مثل هذا الجواب عند أحد من شراح الألفية.

وقال الصبان معتذرًا لابن مالك: «ويمكن الجواب عن المصنف بأنَّه عبَّرَ بالملزوم وهو الخبر، وأراد اللازم وهو العمدة، وبأنَّ المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالأولى

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٢٠٨- ٢٠٩).

(٢) انظر: شرح ابن هانئ (٢/ ٣٧٩).

(٣) انظر: شرح المكودي (١/ ٣١٣).

لأشرفيته، والاتفاق على عمديته، فهو أولى بالذكر»(١).

هذا ما اعتذر به بعض شراح الألفية لابن مالك، وقد أخذ عليه آخرون اقتصاره على الخبر؛ لأنَّه يوهم أنَّ تأخير الضمير إنما يلزم في حال كونه مفعولاً ثانيًا، أما في حال كونه مفعولاً أولَ فإنَّ كلامه يشعر بوجوب حذفه، مع أنَّه يشترك مع المفعول الثاني في ذات الحكم، وهو لزوم التأخير، فهذا مأخذ في عبارته، وممن أورده عليه ابنه -كما تقدم-، فقد بيّنَ الوهم الحاصل في كلامه، ثم ذكر أنَّه كان من الممكن أن يتخلص منه لو قال:

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ ... وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

وقد ذكر ابن الوردي الوهم الذي ذكره ابن الناظم، ثم نظم بيتا آخر رأى أنَّه مخلِّصٌ من ذلك الوهم، فقال:

واحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا لِظَنْ ... وَإِنْ يَكُنْ مَفْعُولَ ظَنَّ أَخِّرَنْ(٢)

وقد أيّد المرادي ما أشار إليه ابن الناظم من الوهم، لكنَّه لم يؤيده في البيت البديل، قال: «قلت: قوله: (مفعول حسب) يوهم أنَّ غير مفعول (حسب) يجب حذفه وإن كان خبرًا، وليس كذلك؛ لأنَّ خبر (كان) لا يُحذف -أيضًا-، بل يُؤخّر كمفعول (حسب) نحو: (زيد كان وكنت قائمًا إياه)، وهذا مندرج تحت قول المصنف: «غَيْرَ خَبَرْ»، ولو قال:

بَلْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمْ ... وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ الْتُزِمْ

لأجاد»(٣).

وقد نقل الأشموني عن ابن الناظم مأخذه على بيت والده، فذكر البيت الذي نظمه، ثم نقل استدراك المرادي عليه، لكنَّه -أعني الأشموني- استدرك -أيضًا- على استدراك المرادي، فذكر أنَّ بيت المرادي ينقصه الاحتراز؛ لأنَّ الضمير الفضلة لا يحذف في كل الأحوال، بل يجب إبقاؤه وتأخيره إن أدى حذفه للَّبس، نحو: (استعنت واستعان

---

(١) حاشية الصبان (٢/ ١٥٦).

(٢) تحرير الخصاصة (١/ ٢٩١).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦٤٢).

عليَّ زيد به)، فيجب تأخير الضمير في نحو هذا، ولا يجوز حذفه وإن كان فضلة؛ لأنَّه مع الحذف لا يُعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه[١]. فكان على المرادي أن يحترز من حذف الفضلة مع اللبس نحو المثال السابق. قال الأشموني مستدركا على بيت المرادي: «وعلى هذا[٢] أيضًا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته، فكان الأحسن أن يقول:

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى   لِعُمْدَةٍ فَجِئْ بِهِ مُؤَخَّرَا»[٣].

ومثل هذا المأخذ أخذه الخضري، لكن كان مأخذه على ابن مالك لا على المرادي، فرأى أنَّ في كلامه نظرا، ليس لكونه يوهم حذف أول مفعولي ظننت؛ لأنَّ هذا الوهم مندفع بذكره الملزوم وإرادته اللازم، بل لكون كلامه يوجب حذف الفضلة دون الاحتراز مما أدى الحذف فيه إلى لبس، قال: «...المراد بالخبر في قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فيشمل المفعول الأول لِـ (ظننت)، فإنَّه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كَـ (ظننت منطلقة، وظنتني منطلقًا هند إياها). فَـ (إياها) مفعول أول لِـ (ظننت) فاندفع ما يوهمه المتن من القصور. نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس...»[٤]، ثم نقل بيتًا بديلا يشتمل على الضابط الذي استدرك به على ابن مالك، وهو وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس، والبيت الذي ذكره هو:

وَاحْذِفْهُ لَكِنْ مَعَ لَبْسٍ أَوْ خَبَرْ   أَوْ مُبْتَدَا أَخِّرْهُ فَهْوَ الـمُعْتَبَرْ[٥]

وهذا البيت قريب من بيت الأشموني.

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٠٦).

(٢) أي على بيت المرادي.

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٠٧).

(٤) حاشية الخضري (١/ ٣٧٢).

(٥) حاشية الخضري (١/ ٣٧٢).

- **الترجيـــــــح:**

اعتذر الشاطبي لابن مالك بكلام جيد، لكن أرى أنَّ الإقرار بالوهم الحاصل في بيت ابن مالك، ومحاولة اقتراح بيت بديل أولى من الاعتذار له، فصنيع ابن الناظم ها هنا صنيع حسن، فقد نبَّهَ لما في بيت والده من إيهام، وأجاد في ذلك، وفتح الباب لمن جاء بعده من الشراح، فنظروا في كلام ابن مالك، وفي مأخذ ابنه عليه، وردِّه على البيت بالبيت، فأقر بعضهم بذلك المأخذ، لكنهم رأوا قصورًا في كلا البيتين، فاقترحوا أبياتًا بديلة، وما زال اللاحق يستدرك على بيت السابق، ويعدِلُ عن عبارته إلى عبارة أخرى أضبط وأعم، حتى استقر الأمر عند الأشموني، فجاء البيت الذي اقترحه خاليًا من القصور الذي اشتملت عليه أبيات من سبقه.

فنحتاج في هذه المسألة إلى بيت يشير إلى أنَّ الفعل الأول المهمل إذا كان يطلب ضميرا منصوبًا فيجب تأخيره إذا كان عمدة، وذلك بأن يكون أحد مفعولي (ظن)، أو خبرًا لِـ (كان)، ويجب تأخيره -أيضًا- إذا كان فضلة يؤدي حذفه للبس، ويجب حذف الضمير مع غير ذلك، وإذا تقرَّرَ ذلك فلا بد من النظر في الأبيات الآنفة، فيكون المختار والراجح منها هو البيت الذي يراعي جميع ما ذُكر.

وبالنظر لتلك الأبيات نجد أنَّ بيت ابن مالك لم يراعِ الأول من مفعولي (ظن)، ولا الفضلة التي يؤدي حذفها إلى لبس، وتنبه ابن الناظم وابن الوردي لمفعولي (ظن)، وكان ذلك مما روعيَ في بيتهما، لكنهما لم يراعيا الفضلة، ولا خبر (كان)، وتنبه المرادي لهذا الأخير، فأوجب حذف الضمير إن كان فضلة، وألزم تأخيره إن كان غير فضلة، فدخل فيما هو غير فضلة: مفعولا (ظن) وخبر (كان)، لكنَّه لم يراعِ وجوب تأخير الفضلة الـمُلبسة وعدم حذفها، وتنبه لذلك الأشموني، وللمآخذ السابقة، فجاء بيته مراعيًا لكل القيود والضوابط المذكورة. والبيت الذي نقله الخضري قريب منه، وهما الأولى عندي في القبول.

لكن يحمد لابن الناظم أنَّه تنبه لما في كلام والده من إشكال، وفتح الطريق لمن بعده للنظر فيه وتصويبه، فصنيعه عندي أحسن من صنيع الشاطبي الذي اختار الاعتذار

لابن مالك، وإن كان اعتذاره جيدا، إلا أنَّ استدراك ابن الناظم على والده في هذا الموضع فيه من النظر والتأمل ما ليس في اعتذار الشاطبي، والله -تعالى- أعلم.

الاعتراض على قول ابن مالك:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنتَصِبُ مُفهِمُ فِي حَالٍ[1] كَفَرْدًا أَذْهَبُ[2]

• توطئـــــة:

عرَّف ابن مالك الحال بأنَّه وصف فضلة منتصب مفهمُ في حال، أي مفهم معنى في حال كذا، نحو: (جاء زيدٌ راكبًا)، فَـ(راكبًا) حال؛ لأنَّه وصف، فضلة -أي جاء بعد ركني الإسناد-[3]، منتصب، مفهم معنى مجيء زيد في حال ركوبه.

وعرَّفه ابنه بقوله: «هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له»[4]. وإنما ذكر له

---

(١) أثبت د. العيوني لفظ (حال) منونًا في تحقيقه لمتن الألفية، وذكر أنَّه وجده كذلك في بعض النسخ، وهي: النسخة الأصل -وهي بخط ابن هشام- والنسخة التي تليها في الرتبة -وعليها إجازة أبي حيان- والنسخة التي تليها-قوبلت على نسخة عليها خط ابن الناظم-. وأشار -أيضًا- إلى أنَّه وجد اللفظ بغير تنوين في إحدى النسخ، وكذا في بعض الشروح، ومنها شرح االشاطبي وابن جابر. وقد ذكر ابن جابر والشاطبي أنَّ (حال) غير منون؛ لأنَّه على حذف المضاف إليه، وذكر الشيخ عبدالله الفوزان أنَّ (مُفهم) و(حال) بغير تنوين؛ لأنَّهما على حذف المضاف إليه، وهو منوي الثبوت، أي: مفهم معنى في حال كذا. وعلى هذه الرواية الأخيرة شرحتُ معنى النظم في توطئة المسألة. انظر: الألفية، الحال، (١١١)، حاشية المحقق رقم: (٣٣٢)، وطالع -أيضًا- وصف نسخ التحقيق في نفس الكتاب (٤٥- ٤٨). وانظر: شرح ابن جابر (٢/ ٢٩١)، والمقاصد الشافية (٣/ ٤١٨)، ودليل السالك (١/ ٤٥٣).

(٢) الألفية، الحال، (١١١).

(٣) ليس المراد بالفضلة هنا ما يجوز الاستغناء عنه، بل إنَّ الفضلة في هذا الموضع قد يمتنع إسقاطها؛ لسدها مسد الخبر، نحو: (ضربي العبد مسيئًا)، أو لتوقف المعنى عليها، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا﴾(آل عمران، ١٩١)، فلو حذفت (باطلا) - وهو فضلة في عرف النحاة- صار الكلام نفيًا، وهو خلاف المقصود. فالمراد بالفضلة هنا ما جاء بعد تمام الكلام، أي بعد أن يأخذ الفعل فاعله، والمبتدأ خبره. انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٢٢)، ودليل السالك (١/ ٤٥١ هامش ٢).

(٤) شرح ابن الناظم (٢٢٧).

هذا الحد لعدم إقراره بالحد الذي ذكره والده، إذ رأى أنَّه لا يمنع دخول النعت فيه، قال معترضًا عليه: «وقوله:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنتَصِبُ   مُفهِمُ فِي حَالِ..............

أي: في حال كذا فيه، مع إدخال حكم في الحد بقوله: (منتصب) إنَّه حدٌّ غير مانع؛ لأنَّه يشمل النعت، ألا ترى أنَّ قولك: (مررتُ برجل راكب) في معنى: (مررت برجل في حال ركوبه)، كما أنَّ قولك: (جاء زيدٌ ضاحكًا) في معنى: (جاء زيدٌ في حال ضحكه). فلأجل ذلك عدلت عن هذه العبارة إلى قولي: "المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له"».(1)

فابن الناظم رأى أنَّ لفظ (منتصب) لا يصلح ذكره في الحد؛ لأنَّه حكم، والأحكام لا تكون من أجزاء الحد، فإذا لم يصلح هذا الجزءُ من حدِّ ابن مالك بقيَ من أجزائه الصالحة فيه ثلاثة أجزاء، هي الوصفية والفضلية والإفهام في حال كذا، والحد بهذه الأجزاء غير مانع دخول النعت فيه كما قال ابن الناظم، وإن كان يرى أنَّ مراد والده من قوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ» إخراج النعت، إلا أنَّه في نظره غير مخرج له؛ لأنَّه -أيضًا- مفهم معنى في حال، شأنه في ذلك شأن الحال. ثم ذكر بعض الأمثلة مستدلاً على رأيه.

وما قاله ابن الناظم من أنَّ النعت والحال مشتركان في إفهام معنى في حال قد قال به والده -أيضًا- في التسهيل، وقد نقل ذلك الشاطبي، فأورد أولا مأخذ ابن الناظم على والده، ثم نقل ما جاء في التسهيل وشرحه، قال: «وأما الوصف الرابع وهو قوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ» فقد اعترضه عليه ابنه بأنَّه يشمل النعت؛ لأنَّ معنى: (مررت برجل راكب) هو معنى قولك: (مررت برجل في حال ركوب)، كما أنَّ قولك: (جاء زيد راكبًا) في معنى: (جاء زيد في حال ركوب). وما قاله بدر الدين ابنه قد ألمّ هو به في التسهيل، وفي الشرح، فإنَّه قال في التسهيل حين عرَّف بالحال: «هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمّنًا معنى (في) غير تابع ولا عمدة». وقال في الشرح: «إذا قلت: (جئت ماشيًا)، و(زيد متكئ)، و(مررت برجل متكئ)، فإنَّ معناه (جئت في حال مشي)، و(زيد في حال اتكاء)،

---

(1) شرح ابن الناظم (٢٢٧- ٢٢٨).

و(مررت برجل في حال اتكاء)، ثم قال: «فشارك الحالَ في هذا المعنى بعضُ الأخبار، وبعض النعوت، فأخرجتها بقولي: "غير تابع ولا عمدة"». فإذا كان كذلك فقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ» يشمل النعت، ويشمل -أيضًا- بعض الأخبار، إلا أنَّ الخبر قد خرج بقوله: «فَضْلَة» فبقيَ النعت كما قال ابن الناظم»[1].

ثم ردّ الشاطبي مأخذ ابن الناظم على والده، فذكر أنَّ قوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ» يُخرج النعت؛ ومثاله قولك: (رأيت زيدًا الراكبَ)، فَـ(الراكب) نعت، وهو لا يُفهم معنى رؤية زيد في حال ركوبه، حتى وإن كان ابن مالك نفسه قد أشار إلى هذا المعنى في التسهيل[2]، إلا أنَّه قال هنا بقول مغاير لقوله هناك، وقد صوّب الشاطبي ما ذهب إليه هنا.

- **نـص الاعتـــراض:**

قال الشاطبي: «ما قاله ابن الناظم غير مُسلّم، فإنَّ النعت تخصيص للمنعوت لتقع الفائدة في الإخبار عنه، فالنكرة الموصوفة توافق من جهة المعنى التعريفي الاسم المعروف، فكأنّك لفظت باسم واحد مُخَصّص مُعَرّف، بخلاف الحال فإنَّك لم تقصد به تخصيصًا ولا تعريفًا، بل اكتفيت بما حصل لك من معرفته بالاسم المتقدم، ثم عبرت عن حالته التي هو فيها كما تخبر عنه بما شئت من الأخبار. والنعت ليس بخبر عن المنعوت بالوضع اتفاقًا، وإنما هو من تمام المنعوت وتكملة له فافترقا، والدليل على ذلك أنَّه يصح الإتيان بِـ (رأيت زيدًا قائمًا) في جواب: (كيف رأيت زيدًا؟) لأنَّ معنى (كيف): (على أي حال)، أو: (في أي حال؟)، بخلاف قولك: (رأيت زيدًا القائم)، وما كان نحوه، لا يصلح جوابًا لِـ (كيف)، وما ذاك إلا لأنَّه لا يُفهِم معنى: (في حال كذا)، فخرجت الصفة عن حده، ولعل ما قاله في التسهيل وشرحه لم يقل به ههنا، وهو الصواب. والله أعلم»[3].

----

(١) االمقاصد الشافية (٣/ ٤٢١)، وانظر: التسهيل (١٠٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢١).

(٢) انظر: التسهيل (١٠٨).

(٣) المقاصد الشافية (٣/ ٤٢٢- ٤٢٣).

• **دراســـة المسألـــة:**

اشتمل تعريف ابن مالك للحال على أربعة قيود، هي: الوصف، والفضلة، والانتصاب، والإفهام في حال. فالوصف جنس يشمل الحال وغيره، كالعمدة -من مبتدأ وخبر- نحو: (أقائم الزيدان) و: (زيد قائم)، والنعت نحو: (رأيت رجلاً قائمًا)، والتمييز المشتق نحو: (لله دره فارسًا)، فخرجت العمدة بقيد الفضلة، وخرج التمييز بقيد الإفهام في حال، وبقي النعت.

وقد اختلف شراح الألفية في تحديد القيد الذي أراد به ابن مالك إخراج النعت، فرأى ابنه أنَّه أخرجه بقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ»، ثم اعترض عليه؛ إذ رأى أنَّ هذا القيد غير صالح لإخراج النعت.

ورأى أبو حيان أنَّ كل واحد من القيود الثلاثة الأخيرة يُخرج حالاً من أحوال النعت، فقيد الفضلة يخرج النعت المرفوع، نحو: (قام رجل ضاحك)، فَـ (ضاحك) -عنده- وصف وليس بفضلة. وقيد الانتصاب يُخرج النعت المجرور، نحو: (مررت برجل قائم)، فَـ (قائم) وصف فضلة ولكنَّه ليس بمنتصب. وقيد الإفهام في حال يُخرج النعت المنصوب، نحو: (رأيت رجلاً ضاحكًا)، فَـ (ضاحكًا) وصف فضلة منتصب لكنَّه لا يُفهم معنى في حال(1).

وذهب المرادي إلى أنَّ النعت كله يخرُج بقول ابن مالك: (منتصب)؛ لأنَّ معناه: (لازم النصب)، والنعت ليس بلازم النصب، إنما هو تابع للمنعوت(2). ووافقه المكودي(3)،

---

(1) انظر: منهج السالك لأبي حيان (١٨٠).

(2) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٦٩٢).

(3) اختار المكودي تفسير المرادي على تفسير ابن الناظم؛ لأنَّ المرادي حمل قوله: «مُنتَصِب» على واجب النصب، وحمله ابن الناظم على جائز النصب، واعترض به على الوصف المنصوب، هذا ما قاله المكودي، ولا يبدو لي أنَّ ابن الناظم يحمل (منتصب) على جائز النصب؛ لأنَّه لا يعتد بهذا القيد أصلاً، بل رأى أنَّه لا ينبغي ذكره في الحد؛ لأنَّه حكم، ولذلك لم يُخرج به شيئًا. كما أنَّه لم يعترض على الحد بالوصف المنصوب فقط، بل اعترض بالوصف بأعاريبه الثلاثة، بدليل أنَّه حين ذكر أنَّ النعت يدخل في حد والده، مثّل لذلك بالنعت المجرور لا =

وابن الجزري، والكرامي[1]، إلا أنَّ المكودي رأى أنَّ ابن مالك قد تسامح في إدخال النصب في التعريف؛ لأنَّ النصب حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته[2].

ورأى الأشموني أنَّ مراد ابن مالك بقيد الانتصاب هو إخراج النعت، لكنَّه ذكر أنَّ التعريف بهذه العبارة فيه خلل من وجهين، أحدهما: أنَّ في قوله: «مُنْتَصِبُ» تعريفًا للشيء بحكمه، والآخر: أنَّه لم يقيّد «مُنْتَصِبُ» باللزوم، وإن كان مراده، ليخرج النعت المنصوب، كـ (رأيت رجلاً راكبًا)، فإنَّه يُفهم في حال ركوبه، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد، فإنَّ القصد إنما هو تقييد المنعوت. ولذلك ذكر الأشموني أنَّ الأولى أن يكون قوله: «كَفَرْدًا أَذْهَبُ» تتميمًا للتعريف، لتلافي الخللين[3] المتقدمين[4].

وفسَّر ابن هشام قوله: «مُنْتَصِبُ» بأنَّه مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض، وفسَّرَ قوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ» بأنَّه مخرج لنعت المنصوب، وقال إنَّ النعت إنما يساق لتقييد المنعوت، فهو لا يُفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما يفهمه بطريق اللزوم[5]، لكنَّه لم يقر ابن مالك على هذا الحد؛ لأنَّ النصب حكم، وإدخال الحكم في التعريف يُفضي إلى الدور؛ لأنَّ معرفة الحكم ينبغي أن تكون بعد معرفة ماهيّة الشيء المحدود، ومعرفة ماهيّة الشيء المحدود هنا متوقفة على معرفة الحكم، فحصل الدور، وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. قال الأزهري: «وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر؛ لأنَّ المقصود من الحد تصور ماهية المحدود، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد، وقد جعل النصب

= المنصوب، فهو يرى أنَّ النعت كله يدخل على حد والده، وليس المنصوب فقط.

(١) انظر: شرح المكودي (١/ ٣٦١)، وكاشف الخصاصة (١٤٥)، وتنبيه الطلبة (٢/ ٦١٣).

(٢) انظر: شرح المكودي (١/ ٣٦١).

(٣) ذكر الصبان أنَّ الخلل الأول لا يزول بما ذكره الأشموني؛ لأنَّه لا ينفي كون (منتصب) جزءًا من التعريف، فكان عليه أن يقول: الأولى أن يكون (منتصب) خبر مبتدأ محذوف، والجملة معترضة، وكَـ (فردا أذهب) تتميمًا للتعريف لأنَّ فيه خللاً من وجهين..الخ. انظر: حاشية الصبان (٢/ ٢٥٢).

(٤) انظر: شرح الأشموني (١/ ٢٤٢- ٢٤٣).

(٥) أوضح المسالك (٢/ ٢٥٩).

جزءًا من الحد مع أنَّه حكم من أحكام المحدود، والحكم فرع التصور إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره، والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع أجزاء الحد، ومن جملتها النصب وهو حكم، فجاء الدور، وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه»(١).

ولذلك اعترض ابن الناظم على والده، فذكر أنَّه أدخل حكمًا في التعريف بقوله: «مُنْتَصِبُ»، فألمحَ بهذا الاعتراض إلى الدور، ولذلك اعتبر أنَّ هذا القيد لا يخرج النعت، وقد ألفيناه عند أبي حيان مُخرجًا للنعت المجرور، وعند المرادي والمكودي مُخرجًا للنعت بكل أحواله، لكنَّه عند ابن الناظم لا يخرج شيئًا، وكذلك الحال عند ابن عقيل، فإنَّه حين فسّر قيود التعريف لم يعرّج على قيد الانتصاب. وقد ذكر الخضري أنَّ صنيع ابن عقيل هذا يقتضي أن يكون قوله: «مُنْتَصِبُ» خبرًا لمحذوف، فهو حينئذ جملة معترضة، وليس قيدًا في التعريف، ولذلك لم يُخرِج به شيئًا(٢). وقد رأى ابن عقيل أنَّ ابن مالك أخرج النعت بقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ»، ثم بيّنَ أنَّ معنى هذه العبارة هو الدلالة على الهيئة(٣).

والدور الذي اعترض به بعض الشراح على ابن مالك قد أجاب عنه آخرون، فذكروا: «أنَّ الحكم ليس موقوفًا على التصور بالكنه الموقوف على الحد، بل على التصور بوجه ما، بخلاف التصور بالكنه، فإنَّه موقوف على الحكم المأخوذ في حده، فاختلفت الجهة»(٤)، وقد قال بذلك الشيخ زكريا الأنصاري، والخضري(٥)، وغيرهم، وقد رد الأزهري على هذا بقوله: «وفيه نظر؛ لأنَّ الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه، وتصورُ(٦) وجهٍ ما لا يكفي في ذلك»(٧).

---

(١) التصريح (١/ ٥٧٠- ٥٧١).

(٢) انظر: حاشية الخضري (١/ ٤٣٠).

(٣) انظر: شرح ابن عقيل (٣١١).

(٤) الدرر السَّنِيَّة (١/ ٥٢٦).

(٥) انظر: حاشية الخضري (١/ ٤٣٠).

(٦) في الطبعة: «والتصور» والصواب ما أثبته بدون (ال) حتى يلتئم الكلام.

(٧) التصريح (١/ ٥٧١).

والحاصل مما تقدم أنَّ شراح الألفية اختلفوا في تحديد القيد الـمُخرج للنعت عند ابن مالك، فذكر بعضهم أنَّه يخرج بقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ»، وذكر بعضهم أنَّه يخرج بقوله: «مُنتَصِبُ»، واعترض آخرون، فقالوا إنَّ قيد الانتصاب يؤدي إلى الدور، وهو مفهوم من اعتراض ابن الناظم، وقد أخذ على والده إدخاله في التعريف، ثم نظر في حد والده، فرأى أنَّه أخرج النعت بقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ»، فاعترض عليه -أيضا-؛ لأنَّه يرى أنَّ النعت كذلك يفهم معنى في حال، فيشمله تعريف ابن مالك، ومثّل له بنحو: (مررت برجل راكب)[1]، وذكر أنَّه يُفهم في حال ركوبه، كما يُفهمه الحال في قولك: (رأيت زيدًا قائمًا). وقد وافقه في هذا الاعتراض: ابن الوردي، وابن جابر[2].

ولـمَّا لم يرتضِ ابن الناظم تعريف والده عدل عنه إلى تعريف بديل، فقال: «الحال هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له»، فحذف الحكم من الحد، وجعل قوله: «لبيان هيئة ما هو له» مكان قول والده: «مُفهِمُ فِي حَالِ»،

وقد لجأ ابن الوردي إلى نظم بيت بديل معالج للإشكال الذي رآه في بيت ابن مالك، وموافق لتعريف ابن الناظم، فقال:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ قَدْ بَيَّنَتْ   هَيْئَةَ مَا جَاءَتْ لَهُ فَنُصِبَتْ[3]

----

(١) اعترض الشيخ زكريا الأنصاري على تمثيل ابن الناظم هذا؛ لأنَّه تمثيل بنعت مجرور، وكان حقه أن يمثل بالنعت المنصوب نحو: (رأيت رجلاً راكباً)؛ لأنَّه إنما أورد على الحد بتقدير الاعتداد بـ «مُنْتَصِبُ» أنَّه غير مانع. وقد مثّل ابن الوردي -في تحرير الخصاصة- بمثال ابن الناظم -أيضا-، واعترض عليه الدكتور عبدالله الشلال - محقق تحرير الخصاصة-، فذكر أنَّ النعت المجرور لا يدخل على ابن مالك. والذي يظهر لي أنَّ ابن الناظم وابن الوردي لا يعتدان بقوله: «مُنتَصِب»، كأنَّه لم يقله، لما يفضي إليه من الدور، فلم يخرج شيء من أحوال النعت الثلاثة بقوله: «مُنتَصِب»، ولم يخرج كذلك بقوله: «مُفْهِمُ فِي حَالِ»، فالنعت المنصوب والمجرور والمرفوع -عندهم- يفهم في حال، فما زال النعت بأعاريبه المختلفة داخلاً على ابن مالك في التعريف، فلا إشكال في التمثيل بالمجرور؛ لأنَّه -عندهما- كالمنصوب، لم يخرج بأي قيد من القيود المذكورة في التعريف.

(٢) انظر: تحرير الخصاصة (١/ ٣١٩)، وشرح ابن جابر (٢/ ٢٩٠- ٢٩١).

(٣) تحرير الخصاصة (١/ ٣١٩).

ولم يقر الشاطبي بما أورده ابن الناظم على والده، فرأى أنَّ تعريف ابن مالك للحال تعريف مانع، لا يدخل فيه النعت، إذ إنَّ قوله «مُنتَصِب» يُخرج النعت المرفوع والمخفوض، وقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ» يُخرج النعت المنصوب[1]، بل يُخرج النعت بأعاريبه المختلفة[2]، إذ إنَّ النعت لا يُفهم معنى في حال، بدليل أنَّك لا تقول: (رأيت زيدًا القائم) في جواب: (كيف رأيت زيدًا؟)، لكن يصلح أن تجيب بـ (رأيت زيدًا قائما). فَـ (كيف) للسؤال عن الحال، فلمَّا جاز الجواب عنها بالحال ولم يجز بالنعت خرج النعت بقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ».

- **الترجيـــــح:**

أصاب ابن الناظم حين ذكر أنَّ قوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ» يدخل فيه النعت، فقولك: (جاء زيد راكبًا)، كقولك: (رأيت رجلاً راكبًا)، فكلاهما يُفهم معنى في حال ركوبه، ولا فرق بينهما في تأدية هذا المعنى.

أما ما ذكره الشاطبي من أنَّ النعت لا يصلح أن يكون جوابًا لِـ (كيف)، فيخرج بقوله: «مُفهِمُ فِي حَالِ»، فهذا يمكن أن يجاب عنه بأننا نسلِّم بأنَّه لا يصلح أن يكون قولنا: (رأيت زيدًا الراكب) جوابًا عن (كيف رأيت زيدًا؟)، فهذا الأمر ممتنع لفظًا، لكنه غير ممتنع تقديرًا؛ لأنَّ تقدير: (رأيت زيدًا الراكب) أي رأيته في حال ركوبه. فالنعت والحال -في نظري- مشتركان في إفهام معنى في حال، ولذلك لا أتفق مع الشاطبي في خروج النعت بقول ابن مالك: «مُفهِمُ فِي حَالِ».

ولا أتفق مع ابن الناظم كذلك حين ذكر أنَّ تعريف والده للحال تعريف غير مانعٍ دخولَ النعت فيه، لأنني أرى أنَّ النعت يخرج بقوله: «مُنتَصِب»، ويعني به لازم النصب، ولا أرى أنَّ في الأمر دورًا، فقوله: (وصف فضلة مفهم في معنى حال) يُخرج كل

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤١٨).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٢٢- ٤٢٣).

الأوصاف المشتركة مع الحال من مبتدأ وخبر وتمييز، ولا يبقى إلا النعت، فإذا انضم قيد النصب للقيود السابقة خرج النعت؛ لأنَّه ليس بلازم النصب، بل هو تابع للمنعوت كما قال المرادي ومن تابعه.

فتعريف ابن مالك للحال تعريف جامع مانع، ولا يدخل فيه ما أورده ابنه عليه، والله -تعالى- أعلم.

الاعتراض على قول ابن مالك:

صِـفَةٌ اسْتُحْـسِنَ جَـرُّ فَاعِـلِ   مَعْنًى بِهَا الـمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

• توطئـــة:

قال ابن مالك:

صِـفَةٌ اسْتُحْـسِنَ جَـرُّ فَاعِـلِ   مَعْنًى بِهَا الـمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ
وَصَـوْغُهَا مِـنْ لَازِمٍ لِحَـاضِرِ   كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ(1)

عرّفَ ابن مالك الصفة المشبهة بأنّها الصفة التي استُحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل بها في المعنى(2)، كَـ (طاهر القلب، وجميل الظاهر)، والأصل: (طاهرٌ قلبُه)، و(جميلٌ ظاهرُه)، فخرج باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل، المتعدي منه والقاصر.

فأما المتعدي فنحو: (زيدٌ ضاربٌ أبوه)، لا يجوز فيه جر الفاعل بالوصف، أي لا يجوز جر (أبوه) بِـ (ضارب)، فلا تقول: (زيدٌ ضاربُ أبيه)؛ لئلا تُتَوهّم فيه الإضافة إلى المفعول، وأنَّ أصله: (زيد ضاربٌ أباه).

وأما القاصر فنحو: (زيدٌ كاتبٌ أبوه) فإنَّ إضافة الوصف فيه إلى فاعله غير مستحسنة وإن كانت لا تمتنع؛ لعدم اللبس بالإضافة إلى المفعول؛ لأنَّ الكتابة لا تقع على الذوات(3). وإنما لم تُستحسن الإضافة هنا «لأنَّ الصفة لا تُضاف لمرفوعها حتى يُقدّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها»(4)، وقد امتنع هنا تقدير هذا التحويل، ولم يكن

(١) الألفية، الصفة المشبهة باسم الفاعل، (١٢٧).

(٢) سيأتي -في حواشي هذه المسألة- بيان معنى الفاعل المعنوي.

(٣) انظر: التصريح (٢/ ٤٥- ٤٦).

(٤) أوضح المسالك (٣/ ٢٢١).

ممتنعًا في الصفة المشبهة نحو: (زيدٌ حسنُ الوجهِ)، إذ الأصل: (زيدٌ حسنٌ وجهُه)، فقُدّرَ تحويل الإسناد من الوجه إلى ضمير زيد، أي صار الحسن مسندًا إلى جملة زيد بعد أن كان إلى وجهه، «وذلك حسَنٌ؛ لأنَّ من حسُنَ وجهه حسُن أن يُسند الحسن إلى جميع جملته مجازًا»[(١)]، فلأجل صحة تحويل الإسناد من مرفوع الصفة إلى ضمير موصوفها استُحسن أن يُقال: (زيدٌ حسَنُ الوجهِ)[(٢)] بإضافة الصفة إلى الفاعل المعنوي[(٣)]، ولم يُستحسن أن يُقال: (زيدٌ كاتب الأب)؛ «لأنَّ من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد»[(٤)]، فإذا أُضيف اسم الفاعل هنا إلى فاعله كان من قبيل إضافة الوصف إلى مرفوعه بدون تقدير تحويل الإسناد، وذلك قبيح[(٥)].

وعُلِمَ -مما تقدّمَ- أنَّ الصفة الـمُشبّهة فارقت اسمَ الفاعل في أنَّه يُستحسن جر فاعلها المعنوي بها، في حين يمتنع أو يقبح جر فاعل اسم الفاعل به، وبهذه المفارقة عرّف ابن مالك الصفة المشبهة، واعترض ابنه على هذا التعريف بأنَّ فيه دورًا، إذ إنَّ العلم بالصفة الـمُشبّهة متوقف على العلم باستحسان إضافتها إلى الفاعل، والعلم باستحسان

----

(١) التصريح (٢/ ٤٦).

(٢) استدل بعض النحاة بدليلين على تقدير تحويل الإسناد إلى الموصوف عند إضافة الصفة إلى مرفوعها، أحدهما: أنَّه لو لم يُقدّر ذلك لزِمَ إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الموصوف والصفة شيء واحد. الثاني: أنَّ العرب تؤنث الصفة في نحو: (هند كريمة الأب) فدلّ على أنَّ الصفة مُسندة إلى ضمير (هند)، ولو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير (هند) لذُكّرت كما تُذكّر مع المرفوع؛ ولأجل ذلك صحّ في قولنا: (زيد حسن الوجه) إسناد الحسن المختص بِـ (الوجه) إلى جملة (زيد) مجازًا. انظر: التصريح (٢/ ٤٦)، وإرشاد السالك (١/ ٥٥٤).

(٣) قد تبين مما سبق سبب تسمية ما تضاف إليه الصفة المشبهة بالفاعل المعنوي، وهو أنَّه ليس بفاعل حقيقي؛ إذ إنَّ الفاعل الحقيقي هو المسند إليه، والمسند إليه ها هنا قد قدرناه متحولا من مرفوع الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها، فالفاعل في قولنا: (زيد حسن الوجه) هو ضمير زيد؛ لأنَّ الإسناد قد تحول من (الوجه) إليه، فلم يبقَ (الوجه) فاعلاً إلا من جهة المعنى.

(٤) أوضح المسالك (٣/ ٢٢٢).

(٥) انظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٢١- ٢٢٢)، والتصريح (٢/ ٤٥- ٤٦).

إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة، قال: «ومما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرها الفاعل بالإضافة، نحو: (طاهر القلب جميل الظاهر)، تقديره: (طاهرٌ قلبُه جميلٌ ظاهرُه)، فإنَّ ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل إلا إن أُمِن اللبس، فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو: (زيد كاتبُ الأبِ)، يريد: (كاتبٌ أبوه). وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة، وتمييزها عما عداها؛ لأنَّ العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مُشبهة فهو متأخر عنه. وأنت تعلم أنَّ العلم بالمُعرِّف يجب تقدمه على العلم بالمُعرَّف»[(١)]، ولذلك لم يُعوِّل ابن الناظم في تعريف الصفة المشبهة على ما ذكره والده من استحسان إضافتها إلى الفاعل، بل قال في تعريفها إنَّها: «ما صيغَ لغير تفضيل من فعل لازم، لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به، دون إفادة معنى الحدوث»[(٢)].

وقد نقل الشاطبي هذا الاعتراض بعد أن شرح تعريف ابن مالك للصفة المُشبّهة، قال: «هذا ما عرَّفَ به[(٣)]، وهو جارٍ، غير أنّ فيه نظرًا، وذلك أنَّ جواز إضافة الصفة إلى فاعلها معنى مبنيٌّ على كونها صفة مُشبّهة؛ لأنَّها لا تضاف إليه إلا بعد تحقق ذلك عند المتكلم...فإذا تقرّرَ أنَّ الصفة لا تُضاف إلى فاعلها معنىً إلا بعد تحقق كونها صفة مُشبّهة فتعريف كونها مُشبّهة بجواز إضافتها إلى فاعلها دور، فلا تتعرّفُ أبدا...وقد اعترضَ عليه ابنه بهذا بعينه، ولم يُجِب عنه»[(٤)].

وقد أجاب الشاطبي عما لم يجب عنه ابن الناظم، وذكر كلامًا مُطوّلاً في دفع هذا الاعتراض عن ابن مالك، وإثبات صحة تعريفه.

---

(١) شرح ابن الناظم (٣١٨)، وانظر: التصريح (٢/ ٤٧).

(٢) شرح ابن الناظم (٣١٧).

(٣) يقصد تعريف ابن مالك للصفة المشبهة.

(٤) المقاصد الشافية (٤/ ٣٩٢).

- **نـص الاعتـــراض:**

قال الشاطبي: «والجواب عنه أنَّ الفارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ما بيّنه الناظم في التعريف المذكور، فهو المعتمد عنده دون غيره. وقد صرَّحَ بذلك في كتاب التسهيل فقال: ويميّزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى. هذا ما قال، وهو غير ما عرّفَ به هنا، إلا أنَّه شرطَ هنا أن تكون من لازم ولحاضر، فإن كان من مُتعدٍّ أو لغير حاضر لم تكن صفة مُشبّهة، وذلك يتبين بما يكون من معمول. وإذا كان كذلك فجميع ما تقدم من الأمثلة التي أتى بها المؤلف في الشرح على أنَّها مما يُستقبح فيها الإضافة إلى الفاعل معنى غير مطابقة للمقصود، من حيث هي مشترِكة في قصد الثبوت والعلاج. وإنما مثال ذلك فيما كانت الصفة يُفهم منها العلاج إما بالعمل في ظرف الزمان، وإما بنصب المفعول، كقولك: (زيد قائم أبوه غدا أو الآن) فها هنا لا تُستحسن الإضافة، فلا يُقال: (زيد قائم الأب غدا)، وكقولك: (زيد ضارب أبوه عمرًا)، فلا تقول: (زيد ضارب الأب عمرًا)؛ لأنَّ (قائم) فيها بمنزلة (يقوم)، والمخفوض إنما انخفض من نصب، فلو قلت: (ضاربُ الأب عمرًا) لكان فرعًا عن قولك: (ضاربٌ الأبَ عمرًا)، وهو ممنوع؛ لأنَّك لا تقول: (زيد يضرب الأب عمرًا)، والأب غير عمرو. فإذا عمِلَ في ظرف أو غيره فالعلاج له لازم، وإذا لم يعمل فذلك قد يدل على الثبوت. على أنَّ عمله في الظرف إذا كان حالاً لا يُعيّن العلاج على طريقة ما قال المؤلف في باب الحال من أنَّ الصفة تعمل في الحال، نحو: (زيد سمح ذا يسار)، فكذلك تعمل في الظرف من باب أولى، فإذا كان الظرف (الآن) وما في معناه لم يكن فيه دليل على العلاج، وإنما يعيِّنُ العلاجَ عملُه في الظرف المستقبل، أو في المفعول. وإذا ثبت هذا فالعامل لا يصلح أن يُضاف إلى فاعله معنى، فخرج من ذلك الرسم كل ما ظهر فيه معنى العلاج بسبب عمله، ومنه تحرز، فلم يعتبر في استحسان جر الفاعل سوى عدم العمل المذكور، ولا في استقباحه سوى العمل، ولا شك أنَّ ما لم يعمل يُستحسن فيه جر الفاعل على الجملة، وإنما يبقى عليه في هذا أنَّ ما لم يعمل من الصفات، وهو محتمل للعلاج فيكون اسم فاعل، وللثبوت فيكون صفة مشبهة لم يتبين الفرق بينهما في الحد،

ولا كبير ضير في هذا، وأن يبقى ذلك محتملا للوجهين، ومُحالا به على القصدين، فلا اعتراض إذًا على الناظم في هذا؛ لأنَّه لم يقصد أن يُبيّن الصفة المشبهة إلا بالإضافة إلى الوجه الآخر الخاص باسم الفاعل، وهذا صحيح كما تقرر. فإن قيل: بل الإشكال باقٍ فيما إذا لم يكن ثمَّ عمل في مفعول ولا ظرف، وهو الموضع المحتاج إلى الفرق، فإنَّك إذا قلت: (زيد قائم أبوه) فَـ (قائم) محتمل أن يكون اسم فاعل مرادًا به العلاج[1]، وأن يكون صفة مشبهة مرادًا به الثبوت، وعلى فرض العلاج لا تصح إضافته إلى فاعله، ويصح على الوجه الآخر، وإذا كان كذلك فخناق الإلزام لم يتسع، وقيد الإشكال لم ينحل. فالجواب أنَّ الفرق يتبيّن بذلك وإن لم يكن تصريحًا، فإنَّ اسم الفاعل إنما يظهر كونه اسم فاعل بعمله النصب في مثل هذا، أو بكونه بمعنى (سيفعل) إذا نصب الظرف، فإذا لم يكن واحد من القسمين، وهو مصوغ -كما قال- من فعل لازم، ومعناه الحاضر فظاهره أنَّه صفة مشبهة لا اسم فاعل، بدليل اطراد جر الفاعل فيه، فلا ينبغي إذًا أن نقول على رأيه: إنَّ نحو(قائم أبوه) محتمل، بل الظاهر فيه أنَّه صفة مُشبهة، فإذا احتمل غير ذلك فخلاف الظاهر، ولا يقدح في التعريف»[2].

• دراســـة المسألـــة:

اعترض ابن الناظم على والده بحصول الدور في تعريفه للصفة المشبهة، وقد نقل الشاطبي اعتراضه وأجاب عنه. ونقل الاعتراض كذلك بعض شُرّاح الألفية، وردوه،

----

(١) في الطبعة (٤/ ٣٩٤): ورد لفظ (الثبوت) مكان (العلاج)، ولا يستقيم في هذا الموضع؛ لأنَّه يتكلم هنا عن الإشكال في التفرقة بين اسم الفاعل المراد به العلاج، والصفة المشبهة المرادة بها الثبوت، بدليل قوله من قبل: «وإنما يبقى عليه في هذا أنَّ ما لم يعمل من الصفات، وهو محتمل للعلاج فيكون اسم فاعل، وللثبوت فيكون صفة مشبهة لم يتبين الفرق بينهما في الحد»، وقوله -أيضًا- من بعد: «...وعلى فرض العلاج لا تصح إضافته إلى فاعله». وقد تحققت من اللفظ في المخطوطة الأصل التي اعتمد عليها محققو المقاصد فوجدته موافقا لما أثبتُّه، وهو الصواب. انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٣، ورقة "٤").

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٣٩٢- ٣٩٥)، وانظر: التسهيل (١٣٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٨٩).

فذكروا أنَّ استحسان إضافة الصفة إلى فاعلها موقوف على النظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مشبهة، فلا يقع الدور.

ومعنى أنَّه موقوف على النظر في معناها: أي موقوف على جواز تحويل الإسناد من مرفوع الصفة إلى ضمير موصوفها - كما تم بيانه في أول المسألة-، «فما جاز من الصفات أن يُسند إلى ضمير موصوفه فإضافته إلى مرفوعه حسنة، وما لا فلا»[(1)]، فاستحسان إضافة الصفة إلى فاعلها «ليس موقوفًا على معرفة كونها صفة مشبهة، وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسناده عنه إلى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح»[(2)]. وقد قال بهذا الجواب: ابن هشام، والبرهان بنِ القيم، والأزهري، والشيخ زكريا الأنصاري، والخضري[(3)].

وقد ذكر الأشموني هذا الجواب -أيضًا-، وأضاف إليه جوابًا آخر، قال: «أو أنَّ قوله: «الـمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ» مبتدأ، وقوله: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ إلى آخره» خبر، وقوله: «وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ» إلى آخره: عطف عليه لتمام التعريف». وقيل في شرح جوابه هذا إنَّه محمول على كون كلام ابن مالك من حيّز الإخبار والحكم لا من حيّز التعريف، ولا ينافيه قوله -أي قول الأشموني- بعد ذلك «عطف عليه لتمام التعريف»[(4)]، لأنَّ الأشموني له جوابان في هذا الموضع -كما تقدم-، فليست هذه العبارة من تتمة الكلام على الجواب الثاني -وهو اعتبار كلام ابن مالك من حيّز الإخبار-، بل هي من تتمة الكلام على الجواب الأول -وهو أنَّ كلام ابن مالك من حيّز التعريف-.

وقد ذكر الشاطبي عدة أمور في التفريق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وأراد بذلك دفع الاعتراض الذي أورده ابن الناظم على والده، وقد تقدّم نص الشاطبي كاملاً.

---

(١) التصريح (٢/ ٤٧).

(٢) التصريح (٢/ ٤٧).

(٣) انظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٢٢)، وإرشاد السالك (١/ ٥٥٥)، والتصريح (٢/ ٤٦- ٤٧)، والدرر السَّنِيَّة (٢/ ٦٧٢)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٦٤).

(٤) انظر: حاشية الصبان (٣/ ٥).

- **الترجيـــــح:**

يظهر أنَّ اعتراض ابن الناظم غير سديد، ولم أقف على مؤيد له، وقد ملتُ لما ذهب إليه الشاطبي وغيره من الشُّرّاح في الرد عليه، فالـمُختار عندي ما قالوه في الجواب عن اعتراضه، وجوابهم يدفع الدور الذي ذكره في الاعتراض على والده، والله -تعالى- أعلم.

الاعتراض على قول ابن مالك:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ[(١)] ....[(٢)]

• توطئـــــــة:

قال ابن مالك في شرح قوله: «وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ»: «المراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة باسم الفاعل، أو أفعل تفضيل...ويجمعها كلها أن يُقال: (المشتق الموصوف به ما دل على فاعل، أو مفعول به، متضمِّنًا معنى (فِعْل) وحروفه)»[(٣)].

واعترض ابن الناظم على استعمال والده للفظ (مشتق) في البيت المتقدم؛ لأنَّه يشمل أسماء الزمان والمكان والآلة، وهذه لا يُنعت بها، فكان الأولى -في رأي ابن الناظم- أن يقول: «وانعت بوصف». وقد حرّر اعتراضه بقوله: «المشتق: ما أُخِذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه. فلو قال: «وانعت بوصف مثل صعب وذرب» كان أمثل؛ لأنَّ من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا يُنعت بشيء منها، إنما يُنعت بما كان صفة، وهو ما دل على حدث وصاحبه، كصعب وذرِب وضارب ومضروب، وأفضل منك...»[(٤)].

ولم يوافق الشاطبيُّ ابنَ الناظم فيما قاله، وذكر أنَّ أسماء الزمان والمكان والآلة

---

(١) الذرِب بالذال الـمُعجمة: الحاد من كل شيء، وذَرِب الرجل إذا فصح لسانه بعد حصره، ولسان ذرِب: حديد الطرف، وفيه ذَرابة أي حدة. والدرب بالدال الـمُهملة: من درِبَ بالأمر درَبًا ودُرَبَةً، وتدرّبَ: ضَرِيَ. انظر: اللسان، مادة (ذرب) و(درب).

(٢) الألفية، النعت، (١٣٢). والمزدوج بتمامه:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ .:. وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالـمُنْتَسِبْ

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٥٧- ١١٥٨).

(٤) شرح ابن الناظم (٣٥٢).

لا ترِد على ابن مالك؛ لأنَّه احترز منها بتمثيله للمشتق بِـ (صعب)، و(ذرب). قال الشاطبي: «وهذان المثالان قد يُظنّ أنَّهما لمجرد التمثيل فقط، ولم يُحرِز بهما أمرًا كما رآه ابن الناظم. ولقائل أن يقول: بل أحرزَ بهما أمورًا ضرورية عليه، فلو لم يمثّل لدخلت عليه، وأخلّت بكلامه، وذلك أنَّ (صعبًا) و(ذَرِبًا) مشتقان للفاعل أو للمفعول أو نحو ذلك فحينئذ يقع نعتًا، وذلك اسم الفاعل، نحو: (قائم) و(قاعد)، واسم المفعول، نحو: (مضروب) و(مُخرج)، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وهو مثال الناظم، وأفعل التفضيل، نحو: (مررتُ برجل أكرمَ منك)، و(أزهى من ديك). فهذه الأشياء كلها مشتقة للفاعل أو للمفعول كما في المثال، فلو كان مشتقًّا لغير ذلك لم يصح النعت، كأسماء الزمان، وأسماء المكان، وأسماء الآلات، نحو: (مَضْرِب، ومَحْبِس، ومَقْتَل، ومِطْرَقة، ومُكْحُلة) وشبه ذلك، ولا بد من التحرّز من مثل هذا»(1). ثم قال: «فإذن المثالان مقصودان، وهما في موضع الصفة لِـ (مشتق)، كأنَّه قال: (وانعت بمشتق شبيه بهذين)»(2).

فالشاطبي تبنى الرأي الذي قال بأنَّ التمثيل بِـ (صعب) و(ذرب) ليس حشوًا كما رآه ابن الناظم، بل هو تمثيل مقصود أراد به ابن مالك الاحتراز من نحو ما أورده ابن الناظم، إذ ذكر أنَّ أسماء الزمان والمكان والآلة تدخل في كلام والده، فاعترض بها عليه. وقد ردّ الشاطبي اعتراضه.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وهذا الاعتراض غير لازم؛ لأنَّ التمثيل يُحرِز ما قال. وقد عُرِف من مقاصد الناظم الإشارة إلى التقييد بالمثال، واعتباره في ضبط القوانين، وهو في كتابه هذا أشهر من أن يُدلّ عليه، وقد مضت منه مواضع كثيرة جدًّا...والصواب من هذا كله

---

(1) المقاصد الشافية (٤/ ٦٢٤- ٦٢٥).

(2) المقاصد الشافية (٤/ ٦٢٦).

أنَّ قصده بالتمثيل البيان لما هو المشتق، كما بيّنَ ما هو شبيه به، وليس تمثيله بضروري، فلو ترك ذكره لم يدخل له اسم المصدر والزمان والمكان والآلة، ولا الأسماء الغالبة[1]؛ لأنَّه قد قال أولاً في النعت: إنَّه التابع المُتِمّ لما سبق بوسمه، إلى آخره[2]، فشرطَ فيه أن يَسِمه بوسم، وذلك هو معنى الوصف حسب ما تقدّم، فإذا ذُكِرَ المشتق ههنا فإنما يعني به ما فيه ذلك المعنى، فأسماء المصادر والأسماء الغالبة وما ذُكِرَ معهما أو كان مثل ذلك لا يدخل عليه، إذ لا يدلُّ على وسم، ولا فيه معنى وسم، وإنما يدخل له ما كان مثل: (صعب، وذَرِب، وقائم) وسائر ما مثّل به. وأيضًا فإنَّ المشتق يُطلق بإطلاقين، أحدهما: ما دلَّ على معنى الفعل وجرى مجراه في الاستعمال، فكان دالاً عليه بلفظه ومعناه، وعاملاً عمله وإن ضعُف، وهو الذي يُعنى في رسم (المُركَّبات) من علم النحو، وهذا الاشتقاق هو الأصغر عند بعض العلماء، فلا يدخل هنا اسم المصدر والزمان، ولا الاسم الغالب، ولا ماكان من بابها، وهو الذي قصده الناظم جريًا على معهود الاصطلاح. والثاني ما دل على معنى الفعل في الأصل لا في الاستعمال، فليس بعامل عمل الفعل، ولا جارٍ مجراه، وهو الذي يُعنى في رسم (المفردات) من علم النحو، ويُستدل به على الزيادة والأصالة، والصحة والإعلال بالقلب والحذف والإبدال، كما تقول في (أحمد): إنَّه مشتق من الحمد، وفي (رمّان): إنَّه مشتق من الرّم، ونحو ذلك. ويسمّيه بعضهم الاشتقاق الأكبر. ولم يُرِده الناظم هنا جريًا على معهود الاصطلاح أيضًا، وبه وقع الاعتراض. فإذا كان كذلك لم يبقَ في كلام الناظم إشكال، والحمد لله»[3].

---

(١) يقصد بالأسماء الغالبة ما كان نحو: (الصديق) لأبي بكر، و(الفاروق) لعمر، فهذه مشتقة من الصدق والفرْق، لكن غلب عليها الاستعمال حتى صار يُفهم منها ما يُفهم من العلم، فلا تكون نعوتًا، بدليل أنَّها لا ترفع الظاهر، ولا تتحمل الضمير، فلا تقول: (مررت بعبدالرحمن الصديق أبوه)، ولا (بعبد الله الفاروق أبوه)، فهي إذن لا تدخل في المشتق الذي أراده ابن مالك. انظر: المقاصد الشافية (٤/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٢) انظر: الألفية، النعت، (١٣١). والمقصود هو قول ابن مالك:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ .:. بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

(٣) المقاصد الشافية (٤/ ٦٢٦- ٦٢٧).

• **دراســـة المسألــــة:**

رأى ابـن النـاظم أنَّ بعـض مـا لا يُنعـت بـه يـدخل في قـول ابـن مالـك: «وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ»، وذلك نحو أسماء الزمان والمكان والآلة. وإنـما جعـل هـذه الأشـياء داخلـةً عـلى والده؛ لأنَّه-أي ابن الناظم- عرّفَ المشتق بقوله: «ما أُخِذ من لفظ المصدر للدلالـة عـلى معنى منسوب إليه»[1]، وهـذا التعريـف يـدخل فيـه أسـماء الزمـان والمكـان والآلـة؛ لأنَّهـا أُخِذت من لفظ المصدر، ودلت على معنى منسوب إليه، فَـ (مرمى) مثلاً مأخوذ مـن (الرمي) للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي، و(مفتاح) مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح. فدخلت هذه الأمور على ابن مالك من الجهة التي عـرّفَ بهـا ابـنُ الناظم المشتّق، ومن هذه الجهة بنى اعتراضه على والده، ووافقه في ذلك ابن الوردي[2].

وقد ذهب بعض شراح الألفية إلى أنَّ أسماء الزمان والمكان والآلة غـير داخلـة عـلى ابن مالك في هذا الموضع، ومـن هـؤلاء: المـرادي، والـشاطبي، والأشـموني، والأزهـري، والشيخ زكريا الأنصاري، والصبان، والخضري[3]. وقـد حمـلَ هـؤلاء الـشراح المشتق في هـذا الموضـع عـلى اصـطلاح آخـر غـير الـذي حملـه عليـه ابـن النـاظم، فـذكر لـه المـرادي الاصطلاح المتقدم الذي ذكره ابن مالك في شرح الكافية، وهـو أنَّ المـراد بالمـشتق هنـا مـا كـان اسـم فاعـل أو اسـم مفعـول أو أحـد أمثلـة المبالغـة، ويجمعهـا أن يُقـال: «المـشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به مُضمّنًا معنى فعل وحروفه»[4]. وبعد أن نقـل المرادي كلام ابن مالك السابق قال: «وإذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسما الزمـان

---

(١) شرح ابن الناظم (٣٥٢).

(٢) انظر: تحرير الخصاصة (٢/ ٤٨١).

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٩٥٢)، والمقاصد الشافية (٤/ ٦٢٤ وما بعده)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٩٥- ٣٩٦)، والتصريح (٢/ ١١٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٩١)، وحاشية الخضري (٢/ ٦٠٢).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٥٧- ١١٥٨).

والمكان والآلة، ولا مشاحة في الاصطلاح»[1].

وقد ردّ الشيخ زكريا الأنصاري على التعريف الذي عرّف به ابن الناظم المشتق، وقال إنَّه تعريف الصرفيين، وهو غير مراد هنا؛ لأنَّ المراد بالمشتق عند النحاة -إذا أُطلق- الصفات الأربع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل[2].

وقد ذكر الأشموني والأزهري والصبان والخضري أنَّ المقصود بالمشتق هنا ما دل على حدث وصاحبه[3]، فلا ترِدُ أسماء الزمان والمكان والآلة؛ لأنَّها ليست مشتقة بالمعنى المذكور[4]، فهي لا تدل على صاحب الحدث، بل على زمانه أو مكانه أو آلته، وهو اصطلاح النحاة، أما تفسير الصرفيين للمشتق بأنَّه ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها[5]؛ لأنَّها حينئذ مشتقة بالنظر للمعنى الأعم للاشتقاق، لكنها لا ترد هنا بهذا الاصطلاح؛ لأنَّ المشتق المراد به هنا هو مادل على حدث وصاحبه، وهو اصطلاح للنحاة في مثل هذا المقام[6]، فلا ينصرف الذهن لغير هذا الاصطلاح في نحو هذا الموضع.

وهذا الوجه المتقدم هو أحد الوجوه التي ساقها الشاطبي في الرد على ابن الناظم، فذكر أنَّ أسماء الزمان والمكان والآلة تدخل في الاشتقاق الأكبر، ويُقصد به ما دل على معنى الفعل في الأصل لا في الاستعمال، فليس بعامل عمل الفعل، ولا جارٍ مجراه. ولا تدخل في الاشتقاق الأصغر، وهو ما دل على معنى الفعل وجرى مجراه في الاستعمال،

----

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٩٥٢).

(٢) انظر: الدرر السَّنِيَّة (٢/ ٧٢٣- ٧٢٤).

(٣) انظر: شرح الأشموني (٢/ ٣٩٥)، والتصريح (٢/ ١١٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٩١)، وحاشية الخضري (٢/ ٦٠٢).

(٤) انظر: شرح الأشموني (٢/ ٣٩٦).

(٥) انظر: حاشية الخضري (٢/ ٦٠٢).

(٦) انظر: حاشية الصبان (٣/ ٩١).

وعمل عمله. والاشتقاق المقصود به في بيت ابن مالك هو الاشتقاق الأصغر لا الأكبر، جريًا على معهود الاصطلاح.

ومن الوجوه التي رد بها الشاطبي على ابن الناظم: أنَّ التمثيل بنحو: (صعب) و(ذرب) يُخرِج الأسماء التي أوردها ابن الناظم؛ لأنَّ من عادة ابن مالك أن لا يذكر الأمثلة حشوًا، بل ليقيّد بها أنواعًا، ويُخرج بها أنواعًا أخَر، وهو إنما ذكر هذين المثالين ليخصص بهما ما كان مشتقًّا للفاعل والمفعول، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، ويخرج بهما ما كان مشتقًّا لغير ذلك، كأسماء الزمان والمكان والآلة.

ووجه ثالث ذكره الشاطبي وهو أنَّه لا تدخل تلك الأسماء على ابن مالك حتى لو سكت عن التمثيل؛ لأنَّه قال أولاً في حدّ النعت:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

فشرطَ في النعت أن يدل على معنى في المنعوت، نحو: (مررت برجل كريم)، أو في متعلق به، نحو: (مررت برجل كريم أبوه). وهو معنى قوله: «بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ». وأسماء الزمان وما معها ليس فيها هذا المعنى؛ لأنَّها لا تدل على وسم، وليس فيها معنى وسم، فلا تدخل عليه.

- **الترجيح:**

لم ينطلق ابن الناظم في اعتراضه على والده من طريق صحيح، إذ عرّف المشتق بأنَّه ما أُخِذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه، ثم أورد على والده أسماء الزمان والمكان والآلة. وهذا التعريف الذي ذكره للمشتق إنما هو تعريف الصرفيين له، ولا يستقيم في هذا الموضع؛ لأنَّ المقصود هنا هو المشتق في عرف النحاة لا في عرف الصرفيين، وهو ما دل على الحدث وصاحبه، ولا يخرج عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل.

وقد صرّحَ ابن مالك بتفسير (المشتق) في شرح الكافية الشافية -كما تقدّم-، فذكر أنَّه قصد به ما دل على فاعل، أو مفعول به، متضمِّنًا معنى (فِعْل) وحروفه، وذلك

مقتصر على الأوصاف الأربعة المتقدمة.

وهذا يعني أنَّ ابن الناظم لم يحسن تفسير (المشتق) في كلام والده على الوجه الصحيح، وإذا لم يصح التفسير لم يصح الاعتراض، وقد أجاد الشاطبي في رد اعتراضه بوجوه قوية مقنعة، والله -تعالى- أعلم.

المبحث الثاني

الاستدراك على العبارة

وفيــــه:

- الاشتراط في الاسم المُخبَر عنه: كونه بعض ما يصح الوصف به.

* *   * ** *   * *

الاشتراط في الاسم المُخبَر عنه : كونه بعض ما يصح الوصف به

• توطئـــــة :

هذه المسألة في باب (الإخبار بالذي[١] والألف واللام)، وقد عقد النحويون هذا الباب لتدريب الطلاب على الأحكام النحوية، على غرار مسائل التمرين التي وضعها الصرفيون، نحو: كيف تبني من كذا مثل كذا؟[٢].

فإذا قيل لك: كيف تجعل (زيدًا) خبرًا لِـ (الذي) في قولنا: (زيد منطلق)؟ فيلزمك في ذلك بعض الأعمال، وهي أن تأتي باسم موصول مناسب لِـ (زيد)، وهو(الذي)، ثم تؤخر (زيدًا) إلى آخر التركيب مرفوعًا على أنَّه خبر لِـ (الذي)، ثم تجعل في مكانه المنقول عنه ضميرًا مطابقًا له في معناه وإعرابه، فتقول في الجواب عن السؤال السابق: (الذي هو منطلق زيد)[٣]. وكذلك تصنع في قولك: (ضربت زيدًا)، إذا قيل لك أَخبِر فيه عن (زيد) بِـ (الذي) تقول: (الذي ضربته زيد).

وليس كل اسم يصلح لأن يكون خبرًا في هذا الباب، بل لابد فيه من بعض الشروط، وقد عدّ منها ابن مالك أربعة، وذلك في قوله:

قُبُـولُ تَـأْخِيرٍ وَتَعْرِيـفٍ لِـمَا   أُخْـبِرَ عَنْـهُ هَـا هُنَـا قَـدْ حُـتِمَا
كَـذَا الغِنَـى عَنْـهُ بِـأَجْنَبِيٍّ اوْ   بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا[٤]

---

(١) الباء باء السببية لا التعدية؛ لأنَّ (الذي) يُجعل في هذا الباب مُبتدأ لا خبرا، فهو في الحقيقة مُخبر عنه. انظر: توضيح المقاصد والمسالك (٤/ ١٣١١).

(٢) انظر: التصريح (٢/ ٤٣٣).

(٣) انظر: أوضح المسالك (٤/ ٢١٥).

(٤) الألفية، الإخبار بالذي والألف واللام، (١٥٦).

فالشرط الأول من الشروط الأربعة التي ذكرها: أن يكون الاسم المخبَر عنه[(١)] قابل التأخير[(٢)]. والثاني: أن يكون قابل التعريف[(٣)]. والثالث: أن يجوز الاستغناء عنه بأجنبي[(٤)]. والرابع: أن يجوز الاستغناء عنه بمضمر[(٥)].

وقد اقتصر ابن مالك في الألفية على هذه الشروط، واستدرك عليه بعض الشراح[(٦)]، ومنهم ابنه، فزاد على ما ذكره والده شروطًا أُخَر، منها أن يكون الاسم الـمُخبَر عنه بعضَ جملة يصح الوصف بها، أو بعضَ جملتين في حكم جملة واحدة، كجملة الشرط والجزاء. فإن كان الاسم بعض جملة لا يصح الوصف بها امتنع الإخبار عنه، كالجملة الطلبية أو الإنشائية، نحو: (اضرب زيدًا)، و(لعل زيدًا قائم)، فلا يجوز أن تقول: (الذي اضربه زيد)، ولا (الذي لعله قائم زيد)[(٧)]. وكذلك يمتنع الإخبار عن الاسم إذا كان في جملتين مستقلتين، ليس في الأخرى منهما ضميره، أو في جملتين ليس بينهما عطف بالفاء، وسيأتي تمثيل ذلك في نص ابن الناظم التالي الذي بيّن فيه الشرط

(١) تبين مما سبق أنَّ المقصود بالاسم المخبر عنه هو المجعول في آخر الجملة خبرًا لموصول مبتدأ تُصدر به الجملة، وإنما قال النحويون (أخبر عنه) وهو في اللفظ خبر؛ لأنَّه في المعنى مخبر عنه. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٧٢).

(٢) فلا يُخبر عما يلزم التقديم، مثل أسماء الاستفهام والشرط.

(٣) فلا يُخبر عما يلزم التنكير، كالحال والتمييز.

(٤) فلا يُخبر عما يقع به الربط، وذلك يشمل الضمير واسم الإشارة، نحو: (زيدٌ ضربتُه)، و(زيدٌ ضربتُ ذلك)، فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما؛ لأنَّ الإخبار عنه يحتاج إلى ضمير يخلفه، وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ، والموصول -الذي ستجعله مبتدأ- يحتاج -أيضًا- إلى ضمير يعود عليه من الصلة، وليس في الكلام إلا ضمير واحد، فإن أعدته على أحدهما بقي الآخر بلا ضمير، فامتنع الإخبار.

(٥) فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل، ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف دون صفته؛ لأنَّ ذلك كله لا يُستغنى عنه بمضمر. انظر: شرح المكودي (٢/ ٧٣٥- ٧٣٦).

(٦) انظر الشروط الـمُستدركة على ابن مالك في شرح ابن الناظم (٥١٥- ٥١٦)، والمقاصد الشافية (٦/ ٢١٩ وما بعده)، وشرح الأشموني (٣/ ٦١٥).

(٧) انظر: المقاصد الشافية (٦/ ٢٢٤).

الـمُستدرك على والده بقوله: «أن يكون -أي الاسمُ المخبَر عنه- بعضَ ما يصح الوصف به [من](١) جملة خبرية، أو جملتين في حكم واحدة، فلا يُخبر عن اسم في جملة طلبية، ولا في إحدى جملتين مستقلتين ليس في الأخرى منهما ضمير ذلك الاسم، ولا بين الجملتين عطف بالفاء، وإنما يُخبر عنه إذا كان بخلاف ذلك، فيُخبر عن الاسم إذا كان من جملة واحدة خبرية كما مر، أو من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء، نحو: (إن قام زيد قام عمرو). وتقول في الإخبار عن (زيد): (الذي إن قام قام عمرو زيد)(٢)، وعن (عمرو): (الذي إن قام زيد قام عمرو). ويُخبر عن الاسم -أيضًا- إذا كان من إحدى جملتين مستقلتين، إذا كان في الأخرى منهما ضمير الاسم، أو كان بينهما عطف بالفاء. فالأول: كالمتنازع فيه، من نحو: (ضربني وضربت زيدًا)، ونحو: (أكرمني وأكرمته عمرو). تقول في الإخبار عن (زيد): (الذي ضربني وضربته زيد)، وعن (عمرو): (الذي أكرمني وأكرمته عمرو). الثاني: كأحد المرفوعين من نحو: (يطير الذباب فيغضب زيد)، تقول في الإخبار عن (الذباب): (الذي يطير فيغضب زيد(٣) الذباب)، وعن (زيد): (الذي يطير الذباب فيغضب زيد). ويُكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما؛ لأنَّ ما في الفاء من معنى السببية نزّلهما منزلة الشرط والجزاء، فجاز ذلك جواز قولك: (الذي إن يطِرْ يغضب زيد الذباب). ولو كان العطف بالواو امتنع الإخبار إلا إن(٤) ذُكِرَ الضمير، لا يجوز: (الذي يطير ويغضب زيد الذباب)؛ لأنَّ الواو للتشريك، وليس فيها معنى السببية كالفاء، فلا يُعطَف على الصلة ما لا يصلح أن يكون صلة، فلا يُعطف على الصلة جملة خالية من ضمير الموصول، بل جملة مشتملة عليه،

---

(١) سقطت من الطبعة، ولا بد من إثباتها ليلتئم الكلام، إذ هي وما بعدها بيان لِـ(ما) في قوله: (أن يكون بعضَ ما يصح الوصف به) وقد نقل الشيخ زكريا الأنصاري هذا النص، ووجدت (من) مثبتة عنده، انظر: الدرر السَّنِيَّة (٢/ ٩٣٨).

(٢) في الطبعة: (الذي إن قام قام عمرو و زيد) بالواو، والصواب بدونها.

(٣) في الطبعة: بنصب زيد، وواضح أنَّه خطأ مطبعي.

(٤) في الطبعة (أن).

نحو: (الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب)»[1].

وقد نقل الشاطبي مضمون الشرط السابق، ثم عقب عليه بقوله: «وهذا الشرط استدركه ابن الناظم في شرحه، وكأنَّه عنده ضروري في الموضع»[2].

ثم أجاب الشاطبي عن هذا الاستدراك، ورأى أنَّه لا حاجة لذكره.

- **نص الاعتراض:**

قال الشاطبي: «وأما اشتراط صحة الوصف به غير محتاج إليه في هذا الباب؛ لأنَّه خاص بباب الموصول لا بباب الإخبار...»[3].

- **دراسة المسألة:**

الشرط الذي استدركه ابن الناظم على والده قد استدركه عليه -أيضًا- عدد من شُرّاح الألفية، منهم: ابن الوردي، والمرادي، وابن هشام، والبرهان بنِ القيم، والأشموني، والسيوطي[4]. وقد كان هذا الشرط ضمن جملة شروط أُخَر استدركوها على ابن مالك، لكن الشاطبي أجاب عن كل هذه الشروط، وكأنَّه يرى أنَّ ابن مالك مصيب في اقتصاره على الشروط الأربعة التي ذكرها، وأنَّه لا حاجة لاستدراك شيء عليه.

وقد اقتصر بعض الشراح على ما اقتصر عليه ابن مالك في الألفية، فلم يستدركوا شيئا على ما ذكره من الشروط، ومن هؤلاء: ابن عقيل، وابن جابر، والمكودي، والكرامي[5].

----

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥١٥- ٥١٦).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٦/ ٢٢٤).

(٣) المقاصد الشافية (٦/ ٢٢٦).

(٤) انظر: تحرير الخصاصة (٢/ ٦٥٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٤/ ١٣١٦)، وأوضح المسالك (٤/ ٢١٧)، وإرشاد السالك (٢/ ٨٢٦)، وشرح الأشموني (٣/ ٦١٥)، والبهجة المرضية (٤٨٣).

(٥) انظر: شرح ابن عقيل (٥٣٤)، وشرح ابن جابر (٤/ ١٧١)، وشرح المكودي (٢/ ٧٣٥)، وتنبيه الطلبة (٣/ ١٠٥٢).

• الترجيح:

ذكر ابن مالك في التسهيل شروطًا أخرَ للاسم المخبر عنه غير الذي اقتصر عليه هنا، ومن تلك الشروط الشرط الذي استدركه ابنه عليه، إذ نصّ عليه -في التسهيل- بقوله: «أن يكون -أي الاسم المُخبر عنه- بعض ما يوصف به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة»(١).

وقد أحسنَ ابنه في التذكير بهذا الشرط الذي أغفله والده في الألفية، أما رد الشاطبي على استدراك ابن الناظم فلا تظهر لي قوته، ولاسيّما أنَّ الشاطبي نفسه غير مطمئن لجوابه عن الشروط التي استدركت على ابن مالك، إذ قال عقب رده عليها: «هذا ما ظهر من الجواب عن الشروط، وفي بعضه ضعف»(٢).

فاستدراك ابن الناظم استدراك جيد، ولاسيما أنَّ المقام مقام شرحٍ لنظم، ومن مهمات هذا الشرح أن يستوعب التفصيلات التي لا يستوعبها النظم، فتعقُّبُ الشارح للناظم وإحاطته بالشروط أو الأحكام التي سكت عنها في نظمه هو صنيع حسن، خاصة أنّ المسكوت عنه في النظم مما صرّح به الناظم في مقام البسط، فإبرازه في شرح النظم من الأهمية بمكان، والله - تعالى- أعلم.

هذا آخر مسائل البحث،
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

---

(١) التسهيل (٢٥١).

(٢) المقاصد الشافية (٦/ ٢٢٧).

الخاتمــــة

الخاتمـــة

الحمد لله أن بلغني الختام، وأعانني على الإنجاز والتمام، وصلى الله على خير الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، وبعد:

فبعد دراسة المسائل انتهى البحث إلى النتائج التالية:

١ - أظهر البحث أنَّ الشاطبي لم يطلع على كتاب شرح الكافية الشافية، ويدل على ذلك أنَّه اعترض على ابن الناظم في جملة من المسائل كان ابن الناظم يتأثر فيها برأي والده في شرح الكافية، فيتابعه عليه، أو يفسِّر بعض أبيات الألفية وفقًا لتفسير والده الذي صرَّحَ به في ذلك الشرح، فكان الشاطبي يرد تفسيرات ابن الناظم لكلام والده في تلك المسائل، وينفي أن يقول ابن مالك بتلك التفسيرات، مع أنَّها مثبتة في شرح الكافية الشافية، فابن الناظم حين كان ينسب تلك التفسيرات لوالده لم يكن مجتهدًا فيها، إنما هو ناقل عن والده، متابع له، فلو كان الشاطبي على اطلاع بشرح الكافية الشافية ما اعترض على ابنه في تلك التفسيرات، وما نفى عن ابن مالك ما أثبته هو بنفسه في شرح الكافية الشافية.

هذا ما أظهره لي البحث قبل مناقشة الرسالة، ولم أكن أعلم أنَّ الشاطبي قد صرَّح بعدم اطلاعه على الكافية الشافية -ويلزم منه عدم اطلاعه على شرحها-، وقد نبهني إلى ذلك سعادة الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي -أثناء المناقشة-، وتلا عليَّ نص الشاطبي الذي صرَّح فيه بعدم قراءته للكافية، وهو قوله: «والكافية هو أرجوزته الكبرى الـمُسمّاة بالكافية الشافية، وهي قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف، ولم أقف عليها بعدُ، لكن رأيت عن بعض الشيوخ مُقيّدًا أنها منثورة في الكتاب الـمُسمى بالفوائد المحوية في المقاصد النحوية، وقد رأيتُ هذا الكتاب، ورأيتُ اختيار ابن مالك فيه موافقا[1] في

---

(1) في الطبعة: (موفقا)، وواضح أنَّه خطأ طباعي. وقد راجعت المخطوطة وتحققت من صحة ما أثبتُّه زيادة في الاطمئنان. انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٥، ورقة "٤٢٦").

الغالب لما اختاره في هذا النظم»[1].

ثم ذكر لي سعادة الأستاذ الدكتور عيّاد بأنَّ هذه النتيجة التي ذكرتُها لا يمكن عدها من النتائج، إذ ينبغي أن تكون من الـمُسلمات، لتصريح الشاطبي بها.

قلت: فائدة هذه النتيجة هو الإشارة إلى أنَّ عدم اطلاع الشاطبي على الكافية وشرحها كان له أثره في اعتراضاته على ابن الناظم، وأرى أنَّه لو اطلع على ذلك الشرح لتوقف عن الاعتراض لو عَلِمَ أنَّ تلك الآراء التي اعترض عليها هي لابن مالك في الأصل، وقد كان الشاطبي يتحرّج من الاعتراض على ابن مالك -كما ستأتي الإشارة إليه-، ولربما سقطت كثير من مسائل الاعتراض التي تضمنها هذا البحث لو قرأ الشاطبي الكافية وشرْحَها.

ويُمكن أن تُلحظ الآثار التي ترتبت على عدم اطلاع الشاطبي على شرح الكافية في مسائل متعددة من هذا البحث، ومن ذلك ما جاء في مسألة: «المعتبر في الشبه الوضعي لما كان على حرفين»[2]، حيث ذكر الشاطبي أنَّ الاسم الموضوع على حرفين لا يكون مشبهًا للحرف شبهًا وضعيًّا حتى يكون الثاني منهما حرف لين، فإن لم يكن الثاني لينا فليس الاسم حينئذ مما يشبه الحرف شبهًا وضعيا، فلا يستحق البناء؛ لعدم وجود الشبه المذكور، إذ انتفى بعدم كون الثاني لينًا، بدليل أنَّهم يعربون نحو: (يد) و(دم)، إذ الثاني فيهما ليس بلين. فالتقييد بكون الثاني حرف لين تقييد مهم معتبر عنده، وأنَّ من أطلق القول بالشبه لمجرد كون الاسم على حرفين، ولم يقيد بكون الثاني لينا -ومنهم ابن الناظم- فليس إطلاقه بسديد، ورأى أنَّ ابن مالك يقيد -أيضًا- بهذا التقييد، وهو مفهوم من قوله: «كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا»، فمثَّل بما ثانيه حرف لين، وهو(نا)، وهو تمثيل مقصود، أراد به الإشارة إلى تقييد الثاني بكونه لينًا -كما قال الشاطبي-.

والواقع أنَّ ابن مالك في شرح الكافية لم يقيد الثاني باللين، بل أطلق القول، فرأى

---

(1) المقاصد الشافية (٩/ ٤٨٤).

(٢) انظر: ص٤٥ وما بعده من هذا البحث.

أنَّ الاسم يكون مشبها للحرف بكونه ثنائي الوضع، دون تقييد لحال الحرف الثاني، وتابعه ابنه على ذلك، ومذهبهما في (يد) و(دم) أنَّ لهما أصلا ثلاثيا، بدليل رجوعهما إليه في التصغير والتثنية، فتقول: (دُميَّ) و(دميَان).

فلو علم الشاطبي أنَّ ابن مالك أطلق القول بالشبه لما فسَّر كلامه في الألفية بالتقييد، ولربما تراجع عن الاعتراض على ولده لو علم أنَّ لوالده -أيضًا- المذهب نفسه.

ولو كان الشاطبي مُصرًّا على تفسير كلام ابن مالك في الألفية بالتقييد، لأثرى المسألة بالتنبيه على مذهبه الآخر في شرح الكافية -الذي قال فيه بالإطلاق- فإنَّ من عادة الشاطبي إذا رأى قولين متناقضين لابن مالك أن ينبه عليهما، ويحاول الترجيح بينهما. فكان يمكن أن يكون للمسألة وجه ومنحى آخر في معالجة الشاطبي لها لو عَلِمَ بما قاله ابن مالك في شرح الكافية.

ومن ذلك -أيضًا- ما جاء في مسألة: « توسط الأخبار بين الأفعال الناقصة و(ما) النافية الملازمة لها»[1]، حيث منع الشاطبي هذا التوسط، فلم يجز ما كان نحو: (ما قائمًا زال زيد)، وأجازه ابن الناظم، كما أجازه والده من قبله في شرح الكافية الشافية، لكن الشاطبي حين رفض هذا التوسط نفاه -أيضًا- عن مقصود ابن مالك، مع أنَّه صرَّح به في شرح الكافية، فكان من آثار عدم وقوف الشاطبي على هذا الشرح نَفْيُه عن ابن مالك بعض المذاهب التي أثبتها هو بنفسه.

وكذلك ما جاء في مسألة: «إفادة لام الجر للتعدية»[2]، حيث نفى الشاطبي عن ابن مالك أن يقول بأنَّ اللام تأتي لمجرد التعدية، وتأوَّل قوله في الألفية: «وَالـلامُ لِلمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي .:. **تَعْدِيَةٍ أَيْضاً**...»[3] بتأويلات ظهر بُعدُها، واعترض على ابن الناظم في

---

(١) انظر ص٦٤ وما بعده من هذا البحث.

(٢) انظر ص٩٤ وما بعده من هذا البحث.

(٣) الألفية، حروف الجر، (١١٦).

تمثيله -على مجيء اللام بالتعدية- بقوله تعالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾[١]، رغم أنَّ الآية قد ذكرها والده من قبله في شرح الكافية، ومثَّل بها على التعدية، فلو كان الشاطبي على عِلْم بهذا التمثيل لسلَّم بأنَّ ابن مالك -في الألفية- يقول بمجيء اللام لمجرد التعدية، وما احتاج إلى تأويل كلامه -في الألفية- وحمْله على وجوه بعيدة، ولا سيَّما أنَّ المزدوج الذي شرحه ابن مالك في الكافية قد كرره بنصه في الألفية، وذلك قوله:

وَالـلامُ لِلمِلْـكِ وَشِـبْهِهِ وَفِي   تَعْدِيَـةٍ أَيْـضاً وَتَعْليـلٍ قُفِـي[٢]

فلا بد أن يُحمل شرح هذا المزدوج في الألفية على ما قاله ابن مالك في شرح الكافية، لأنَّه حين كرر المزدوج بنصه في الألفية دون تغيير عما قاله في الكافية عُلِمَ أنَّ المراد منه واحد في الموضعين. لكن كان من آثار عدم اطلاع الشاطبي على ما قاله ابن مالك في شرح هذا المزدوج في شرح الكافية أنَّه تأوَّل على ابن مالك أمورًا بعيدة عن مراده، ولو شاء الله له أن يطلع على شرح الكافية الشافية لاختلف تناوله للمسألة، ولكان في غِنى عن تلك التأويلات.

وربما أنَّ الشاطبي لم يكن ليعترض أصلا على ابن الناظم لو علم أنَّه متابع لوالده في هذا الرأي، وأنَّه يعود إلى ابن مالك ابتداءً، إذ كان الشاطبي يجل ابن مالك كثيرًا، ويُكبِر الاعتراض عليه.

ومن هذا الموضع -أيضًا- ما جاء في مسألة: «معنى الشذوذ عند ابن مالك في مصير الألف للياء في الإمالة»[٣]، حيث وقع خلاف بين الشاطبي وابن الناظم في تفسير الشذوذ الوارد في قول ابن مالك:

الأَلِفَ الـمُبدلَ مِـنْ يَـا فِي طَـرَفْ   أَمِلْ، كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ

---

(١) مريم (٥).

(٢) انظر: متن الكافية في شرحها (٢/ ٧٩٥)، والألفية، حروف الجر، (١١٦).

(٣) انظر: ص٢٤١ وما بعده من هذا البحث.

دُونَ مَزِيــدٍ أَوْ شُــذُوذٍ........   ....[1]

ففسَّر ابن الناظم الشذوذ بمصير الألف إلى الياء في لغة (هذيل)، إذ يقولون في الإضافة إلى ياء المتكلم: (قفيَّ)، فلا تجوز إمالة (قفا)، وإن صارت ألفه إلى ياء على هذا النحو؛ لأنَّه شاذ.

وذكر الشاطبي أنَّ المقصود بالشذوذ هو مصير الألف إلى الياء في نحو: (رضيان)، مثنى (رضا)، فتثنيته على هذا الوجه شاذة؛ لأنَّ قياسه (رضوان)، فلم يكن الشذوذ مؤثرًا في تجويز الإمالة. ثم اعترض على تفسير ابن الناظم، لكنَّه هو التفسير الصحيح، فقد صرَّح به ابن مالك في شرح الكافية، وبيَّن أنَّ من الشذوذ إضافة (قفا) إلى ياء المتكلم في لغة هذيل.

فعدم اطلاع الشاطبي على شرح الكافية دفعه لتخطئة ابن الناظم في تفسيره لكلام والده، واستبعاد أن يكون نحو: (قفي) في لغة هذيل هو المقصود بالشذوذ عند ابن مالك، مع أنَّه أثبت ذلك في شرح الكافية.

ويمكن -أيضًا- ملاحظة أثر عدم وقوف الشاطبي على شرح الكافية في مسألة: «فصل المشغول بحرف جر أو بالإضافة»[2]، وكذلك في مسألة: «الإبدال عند اجتماع همزتين في كلمة واحدة»[3]، فليرجع إليهما.

فهذه جملة من المسائل التي يمكن أن يُقال فيها إنَّ الشاطبي لو تيسر له النظر فيما قاله ابن مالك فيها في شرح الكافية لربما اختلف وجهها عنده، ولربما أحجم عن الاعتراض على ابن الناظم في تلك المسائل، ولربما سقطت تلك المسائل من جملة الاعتراضات، إذ إنَّ آراء ابن الناظم فيها تابعة لآراء والده، وقد ظهر بالدراسة أنَّ

(١) الألفية، الإمالة، (١٧٥). والمزدوج الثاني بتمامه:

دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلِمَا .:. تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا

(٢) انظر: ص١٩٢ من هذا البحث.

(٣) انظر: ص٢٤٩ من هذا البحث.

الشاطبي لا يستسهل الاعتراض على ابن مالك.

٢- كان الشاطبي يتحرَّج من الاعتراض على ابن مالك -كما أسلفت-، ويحاول أن يذُبَّ عنه ما قد يرِدُ عليه، وأن يعتذر له بكل وجه ممكن، فإن عجز عن ذلك أذعن للحق، وصرَّح بالاعتراض، وذلك نادر، وهو مع ندوره حاضر في مسألتين فقط من أصل ثمان وعشرين مسألة من مسائل هذا البحث، وذلك في مسألة: «الخلاف في عد التمني من أقسام الطلب»[(١)]، حيث قال ابن مالك:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ في الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[(٢)]

فهذا المزدوج يشير إلى أنَّ ابن مالك يعدُّ التمني من أقسام الطلب، وقد عدَّه ابنه كذلك، فاعترض الشاطبي عليهما بقوله: «وقد جعل ابن الناظم (التمني) داخلاً تحت الطلب، فهو عنده قسم سابع من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قول الناظم: «كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ» فأتى به في المساق المقرر للحكم، حيث جعله مشبهًا به. فإن أراد الناظم هذا فهو بعيد، لبعد الطلب في التقدير من معنى التمني»[(٣)].

واعترض الشاطبي على ابن مالك -أيضًا- في مسألة: «جمع فاعِل على فواعل»[(٤)]، حيث قال ابن مالك:

فَوَاعِلٌ لفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ وَفَاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشَذَّ فِي الفَارِسِ مَعْ ما ماثَلَهْ[(٥)]

فبيَّن أنَّ (فاعِل) يجمع على فواعل إذا كان اسمًا نحو: (كاهل)، أوصفة لمؤنث عاقل

---

(١) انظر: ص٢١٦ وما بعده من هذا البحث.

(٢) الألفية، إعراب الفعل، (١٥٣).

(٣) المقاصد الشافية (٦/ ٨٢- ٨٣).

(٤) انظر: ص٢٣٢ وما بعده من هذا البحث.

(٥) الألفية، جمع التكسير، (١٦٧).

نحو: (حائض)، أو صفة لمذكر غير عاقل نحو: (صاهل)، أو صفة لمذكر عاقل نحو: (فارس)، وسكت ابن مالك عن بناء (فاعِل) إذا كان صفة لمؤنث غير عاقل، فاعترض عليه الشاطبي بقوله: «وقوله[1]: (وحائض) يعني أنَّه يُجمع -أيضًا- على (فواعِل) كل ما كان صفة لمؤنث لم تلحقه التاء، نحو: (حائض)، فتقول: (حوائض)...إلا أنَّ هذا المثال قاصر، فإنَّه يشير إلى قصر هذا الحكم على ما كان لمؤنث عاقل، وليس كذلك، بل هو جارٍ قياسًا في غير العاقل، فتقول: ناقة فارق، ونوق فوارق...»[2].

وقد لقي الاعتراض الأخير تأييد البحث دون الأول. وقد دخلت هاتان المسألتان في مسائل البحث لأنَّ ابن الناظم كان قريبًا من مذهب والده فيهما، واعتراض الشاطبي كان متجهًا له -أيضًا-.

وفي الجملة فإنَّ اعتراضات الشاطبي على ابن مالك قليلة -كما ذكرت-، وقد تحدث هو عن موقفه من ابن مالك، فقال: «وملتُ للانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقا، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغا في المنقول ولا في المعقول بينت الحق في المسألة، ورددت عليه غير مزدر به ولا منتقص له، علما بأنَّ من كلام الناس المأخوذ والمتروك، إلا ما كان من كلام النبوة»[3].

٣- اشتملت الطبعة الأولى لكتاب المقاصد على أخطاء كثيرة، وقد وقفتُ على بعضها أثناء البحث، منها ما نبهني إليه شيخي الدكتور حماد، ومنها ما يسر الله لي التنبه له.

وقد تحققت من الأخطاء بعد عرضها على نسخة المخطوطة التي اعتمدت أصلا عند محققي الكتاب، وهي نسخة الخزانة العامة بالرباط. ورأيت أنَّه من المناسب جمع تلك الأخطاء في موضع واحد، وذكرها ضمن النتائج، لعل ذلك يساهم في تلافيها إن

---

(١) أي قول ابن مالك.

(٢) المقاصد الشافية (٧/ ١٧٧).

(٣) المقاصد الشافية (٩/ ٤٨٦).

كان للكتاب طبعات أخر في المستقبل:

جاء في ٢/ ١٦٤ من طبعة المقاصد: «والمفعول وخبر كان متضاربان »، والصواب: متقاربان(١).

وجاء في ٢/ ٢٧٧: «والمعنيان متباينان، والاتفاق على أنَّها لم يثبت لها الاستعمالات معًا»، والصواب: الاستعمالان(٢).

وجاء في ٢/ ٣٦٣: «في الفوائد المجوية»، والصواب: المحوية(٣).

وجاء في ٤/ ٣٠٩: «هذا الكلام مختصٌ بما إذا كان اسم الفاعل عاملا لا مطلقا؛ لأنَّ الذي لا يعمل إذا اجر [فليس] مجروره في موضع نصب إذ فرضناه غير طالب بنصب كما أنَّ مجرور (صاحب) ونحوه مما استعمل استعمال الأسماء ليس في موضع نصب ولا يعطف على موضعه نصب، وإذا كان كذلك لم يدخل في كلامه مجرور اسم [الفاعل] للماضي، فإنَّ العرب لا تعطف على موضع ما لا موضع له، إذ لا تقول: (هذا صاحب زيدٍ وعمراً)، فكذلك ما هو بمنزلته، فإن جاء ما ظهره ذلك فعلى إضمار فعل»، ففي هذا النص أربعة مواضع وقع فيها خطأ أو سقط، فما ميزته بخط أسفله فالصواب فيه: (جَر، ظاهره)، وأما ما بين الأقواس فساقط من الطبعة(٤).

وجاء في ٤/ ٣٩٤: «فإنَّك إذا قلت: (زيد قائم أبوه) فَـ (قائم) محتمل أن يكون اسم فاعل مرادًا به الثبوت، وأن يكون صفة مشبهة مرادًا به الثبوت»، والصواب:

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج١، ورقة "٣٤٩"). وانظر كذلك: ص٦٥ من هذا البحث مع الحاشية.

(٢) انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج١، ورقة "٣٩٢"). وانظر كذلك ص٧٢ من هذا البحث مع الحاشية.

(٣) انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج١، ورقة "٤٢٨"). وانظر كذلك ص٨١ من هذا البحث مع الحاشية.

(٤) انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٢، ورقة "٤٦٠"). وانظر كذلك: ص١٢٩ من هذا البحث مع الحاشية.

(العلاج) مكان لفظ (الثبوت) الأول[1].

وجاء في ٩/ ١٠٠: «فتقول: أَؤُم وأَئِنّ وأُؤَمّ وأُؤَدِّي وأُؤَكِّدر»، وواضح -من غير الرجوع للمخطوطة- أنَّ الصواب: (أؤكد).

وجاء في ٩/ ١٠٢: «أما إذا كان ما بعدها همزة المضارعة من الهمز ساكنًا فلا خلاف في الإبدال» والصواب: (بعد) بدون (ها)[2].

وجاء في ٩/ ١٠٤: «ويكون هذا المذهب موافقًا لما في التسهيل حيث لم يستثن من وجوب الإبدال ما كانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة»، والصواب: (استثنى)، إلا أنَّ هذا الخطأ وقع في نسخة المخطوطة الأصل ابتداءً، ولم ينتبه له المحقق[3].

وجاء قي ٩/ ٤٨٤: «والكافية هو أرجوزته الكبرى الـمُسمّاة بالكافية الشافية، وهي قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف، ولم أقف عليها بعدُ، لكن رأيت عن بعض الشيوخ مُقيّدًا أنها منثورة في الكتاب الـمُسمى بالفوائد المحوية في المقاصد النحوية، وقد رأيتُ هذا الكتاب، ورأيتُ اختيار ابن مالك فيه موفقا[4] في الغالب لما اختاره في هذا النظم»[5]. والصواب: (موافقا).

٤- بعد دراسة اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم، وجدت أنَّ الشاطبي محق في الاعتراض عليه في اثنتي عشرة مسألة[6]، وأنَّ الحق مع ابن الناظم في عشر مسائل

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة "نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٣، ورقة "٤"). وانظر كذلك: ص٢٨٥ من هذا البحث مع الحاشية.

(٢) انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة"نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٥، ورقة "٢٦٣"). وانظر كذلك: ص٢٥٢ من هذا البحث مع الحاشية.

(٣) انظر: ص٢٥٤ من هذا البحث مع الحاشية.

(4) انظر: المقاصد الشافية (مخطوطة"نسخة الخزانة العامة بالرباط"، ج٥، ورقة "٤٢٦").

(5) المقاصد الشافية (٩/ ٤٨٤). وانظر كذلك ص٣٠٢ من هذا البحث مع الحاشية.

(٦) هي مسألة: « الخلاف في اعتبار علة الاستغناء مقصودة عند ابن مالك في تعليله لبناء المضمرات»، ومسألة: «الإضافة بمعنى (في)»، ومسألة: «معنى قول ابن مالك إنَّ لفظ التوكيد (عامة) مثل النافلة»، ومسألة: =

أُخَر[1]، ولا عجب أن أنتصر لابن الناظم في ذلك الكم الكبير من المسائل-والتي قاربت نصف مسائل البحث-، فهو عالم جليل، وله آراء قيمة حظيت بمتابعة شراح الألفية من بعده.

وبقيت ست مسائل اختلفت أحوالها[2]، فلم أرجح فيها قولا لأحدهما، إما لأنَّ كلا الرأيين يحتمل الصواب بوجه من الوجوه، وإمَّا لأنَّ الشاطبي وهم في كلام ابن الناظم، فحمله على فهم معين لم يُرِده ابن الناظم، أو أنَّ اعتراض الشاطبي على ابن الناظم كان مشروطًا بإرادته لمعنى معين، فظهر لي أنَّ ابن الناظم لم يقرب من ذلك الفهم والمعنى، وإما لأنَّ المسألة اشتملت على عدة مذاهب -خلاف مذهبي ابن الناظم والشاطبي- فرأيت أنَّ الراجح هو مذهب غيرهما.

٥- كان لابن الناظم موقف مخالف لوالده في بعض المسائل، وقد سلط البحث الضوء على شيء من ذلك، لاسيما في الفصل الأخير، إذ هو منعقد على مآخذ ابن الناظم

= «التمثيل على حذف المبتدأ والخبر معا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾»، ومسألة: «حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة»، ومسألة: «نيابة المفعول الثالث عن الفاعل في باب (أرى)»، ومسألة: «تقديم ضمير الخبر المتنازع فيه»، ومسألة: «جمع فَعَل على فُعول»، ومسألة: «جمع فاعِل على فواعل»، ومسألة: «الاعتراض على قول ابن مالك: "فما لذي غيبة..الخ"»، ومسألة: «الاعتراض على قول الن مالك: "صفة استحسن...الخ"»، ومسألة: «الاعتراض على قول ابن مالك: "وانعت بمشتق...الخ"».

(١) هي مسألة: «المعتبر في الشبه الوضعي لما كان على حرفين»، ومسألة: « توسط الأخبار بين الأفعال الناقصة و(ما) النافية الملازمة لها»، ومسألة: «الخلاف في اعتبار "أوشك" من قسم "كاد" أو من قسم"عسى"»، ومسألة: «حذف عامل المصدر المؤكد»، ومسألة: «فصل المشغول بحرف جر أو بالإضافة»، ومسألة: «الخلاف في عد التمني من أقسام الطلب»، ومسألة: «الإبدال عند اجتماع همزتين في كلمة واحدة»، ومسألة: «معنى الشذوذ عند ابن مالك في مصير الألف للياء في الإمالة»، ومسألة: «الاعتراض على قول ابن مالك: "بل حذفه الزم...الخ"»، ومسألة: «الاشتراط في الاسم المخبر عنه: كونه بعض ما يصح الوصف به».

(٢) هي مسألة:«تمييز ابن مالك اسم فعل الأمر عن فعل الأمر بعدم قبول النون»، ومسألة: «إعمال(إنَّ) وأخواتها مع (ما) الكافة عند ابن مالك»، ومسألة: «إفادة لام الجر لمعنى التعدية»، ومسألة: «تابع المخفوض باسم الفاعل»، ومسألة: «النعوت المتعددة»، ومسألة: «الاعتراض على قول ابن مالك: "الحال وصف...الخ"».

على والده في بعض عبارات الألفية.

وكما خالف ابن الناظم والده في بعض المسائل، فإنَّه قد تابعه في مسائل أُخر، وكانت له آراء ظهر فيها جليًّا تأثره بوالده، وقد تناثرت في مسائل هذا البحث، وقد ذكرت شيئًا من تلك المسائل في النتيجة الأولى من النتائج التي توصل لها البحث.

وكان ابن الناظم -في عموم مناقشاته لوالده- مبجلا له، حافظا لمكانته، مجلا لقدره، وكان كثيرا ما ينعته بالشيخ، ويترحم عليه.

رحم الله ابن مالك وولده، والشاطبي، وسائر علماء المسلمين.

* وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،
وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين *

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۚ﴾	البقرة:٢٠	٢	٩٧
﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾	البقرة:٨٥	٢	١٦٩، ١٧٢، ١٧٤
﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْۗ﴾	البقرة:٩١	٢	٩٩
﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾	البقرة:١٩٦	٢	١٢١
﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾	البقرة:٢٠٤	٢	١١٨، ١٢١
﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍۖ﴾	البقرة:٢٢٦	٢	١٢١
﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	النساء:٧٣	٤	٢١٦
﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾	المائدة:٨٩	٥	١٢١
﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًاۚ﴾	الأنعام:٩٦	٦	١٢٩
﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًاۚ﴾	الأنعام:٩٦	٦	١٢٩
﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾	الأعراف:١٥٤	٧	٩٩
﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾	يونس:٢٢	١٠	٢٣٨
﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	هود:١٠٧	١١	٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨
﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾	يوسف:٣٩	١٢	١٢١
﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	يوسف:٤٣	١٢	٩٨، ٩٩، ٩٩، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠
﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	يوسف:٤٣	١٢	١٠٢
﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ﴾	الرعد:٢	١٣	٩٤
﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾	الحجر:٢٢	١٥	٢٣٨

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾	النحل:٧٢	١٦	٩٦
﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾	مريم:٥	١٩	٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١١، ٣٠٥
﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا (١٨)﴾	مريم:١٨	١٩	١٦٢
﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾	الأنبياء:٧٢	٢١	١٤٣
﴿رَدِفَ لَكُم ﴾	النمل:٧٢	٢٧	٩٤
﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	سبأ:٣٣	٣٤	١١٢، ١١٦، ١١٩، ١٢١
﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾	سبأ:٣٣	٣٤	١١٥
﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾	فاطر:١٣	٣٥	٩٤
﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾	فاطر:٣٦	٣٥	٢١٦
﴿فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾	ص:٣٣	٣٨	١٦٣
﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾	الزمر:٥	٣٩	٩٤
﴿ مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ﴾	فصلت:٤٦	٤١	١٤٧
﴿ وَٱلَّـٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَـٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّـٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾	الطلاق:٤	٦٥	١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	البروج:١٦	٨٥	٩٩

فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الصفحة
١	ثوبي حجرُ	١٦٩
٢	رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وقِيَامِه	١٢١
٣	فَلا يَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينة	١٢١
٤	فوالله ما الفقر أخشى عليكم	٦٨،٦٥

فهرس الشواهد الشعرية

م	البيـــــــت	الصفحة
١	وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً * تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا	٦٩
٢	بِأَيِّ كتابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ * تَرى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ	١٦٢
٣	طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلى البِيضِ أَطْرَبُ * وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ	٦٧
٤	لَيْتَ هَذا الليلَ شَهْرٌ * لا نَرَى فِيهِ عَرِيبَا	٢١٨
٥	إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بسُحْرَةٍ * سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ	١١٤
٦	يَظَلُّ يَدْعو نِيبَهَا الضَّماعِجا والبَكَراتِ اللَّقَحَ الفَوَاسِجا	٢٣٣
٧	يَدَيَانِ، بَيْضاوانِ، عِنْدَ مُحلِّمٍ * قَدْ تَمْنَعانِكَ أَنْ تُضامَ، وتُضْهَدا	٥١
٨	قَالَتْ أَلا لَيْتَما هذا الحَمام لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ	٧٩
٩	طَفلَةٌ بَارِدَةُ القَيْظِ إِذَا * مَعْمَعَانُ الصَّيْفِ أَضْحى يَتَّقِدْ سُخْنَةُ المَشْتا لِحَافٌ لِلْفتَى * تَحْتَ لَيْلٍ حِينَ يَغْشَاهُ الصَّرَدْ	١٢٢
١٠	يَهْدِي قَلائِصَ خُضَّعًا يَكْنُفْنَهُ * صُعْرَ الخُدُودِ نَوَافِقَ الأَوْبَارِ	٢٣٧
١١	مِنَ الحُورِ مَيسَانُ الضُّحَى بُخْتُرِيَّةٌ * ثَقَالٌ مَتَى تَنْهَض إِلَى الشَّيْءِ تَفْتُرِ	١٢٢
١٢	تُسَائِلُ عَنْ قَرْمٍ هِجَانٍ سَمَيدَعٍ * لَدَى البأْسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ	١٢٣
١٣	وَغيْثٍ تَبطَّنْتُ قريانَهُ * بِأَجْرَدَ ذِي مَيْعَةٍ مُنْهَمِرْ مِسحِّ الفَضَاءِ كَسِيدِ الإباء * جَمِّ الجِراءِ شَدِيدِ الحُضُرْ	١٢٢
١٤	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعِيشُ شَقِياً * نَائِمَ اللَّيْلِ غَافِلَ اليَقْظَه فَإِذا كانَ ذَا حَيَاءٍ وَدِينٍ * رَاقَبَ اللهَ واتَّقى الحَفَظَه	١٢٣

م	البيـــــت	الصفحة
١٥	سَبقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ * فَتُخُرِّموا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	٢٤٤
١٦	إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ باللهَّ حِلْفَةً * لتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا	١١٤
١٧	لَهُم سَلَفٌ شُمٌّ طِوَالٌ رِمَاحُهُم * يَسِيرُونَ لا مِيلَ الرُّكُوبِ ولا عُزْلا	١٢٣
١٨	مَتَابيعُ بُسْطٌ مُتْئِمَاتٌ رَوَاجِعُ * كَمَا رَجَعَتْ في لَيْلِها أُمٌّ حَائِلِ	٢٣٨
١٩	ذَا ارْعِواءً، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ * أْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ	١٧٠
٢٠	فَطَلِّقْها فلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ * وإِلا شَقَّ مَفْرِقَك الحُسامُ	١٦٢
٢١	ونُبِّئتُ عبدَالله بالجَوِّ أَصْبَحَتْ * كِراماً مَواليها لَئِيماً صَميمُها	١٨٦
٢٢	وَمَا كُنَّا عَشِيَّةَ ذي طُلَيْحٍ * لِئَامَ الرَّوْعِ إِذْ أَزَمَتْ أَزَامِ	١٢٣
٢٣	نُبِّئتُ عَمْراً غَيرَ شاكرِ نِعْمَتي * والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المنعِمِ	١٨٦
٢٤	مَا خِلتُني زِلْتُ بَعْدَكمُ ضَمِنا * أَشْكُو إِليْكُم حُمُوّة الألمِ	٧٠
٢٥	يَديْتُ عَلى ابْنِ حَسْحاسِ بنِ وَهْبٍ * بِأَسْفَلِ ذي الجَذاةِ، يَدَ الكريمِ	٥٢
٢٦	مَهَادِي النَّهَارِ لِجَارَاتِهِم * وبِاللَّيْلِ هُنَّ عَلَيْهِم حُرُمْ	١٢٢
٢٧	فَلَوْ أَنَّا عَلى حَجَرٍ ذُبِحْنا * جَرى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقينِ	٥٢
٢٨	قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمى وإِنْ * كانَ فَقيراً مُعْدَماً قَالتْ وإِنْ	١٦٣

فهرس الأعلام المترجمين

م	اســـم العلـــــم	الصفحة
١	الأُبَّذي	٥٣
٢	ابن الباذش	١٥٩
٣	ابن جابر	٦٠
٤	ابن الحاج	١٧٩
٥	الحملاوي	٢٢٧
٦	ابن دُرُستويه	٨٨
٧	الزيات	٢٠
٨	شمس الدين الأيكي	٣٤
٩	ابن الصائغ	٨٦
١٠	الصيمري	١١٦
١١	ابن الطراوة	٢١١
١٢	ابن طولون	٢١٩
١٣	العكبري	٨٠
١٤	البرهان بن القيم	٧٣
١٥	الكرَّامي	٧٣
١٦	الكوفي	١١٦
١٧	ابن كيسان	٦٧
١٨	ابن النحاس	١١٧

م	اســـــم العلـــــــم	الصفحة
١٩	النيلي	٨٦
٢٠	ابن هشام الخضراوي	١٨١
٢١	ابن هشام اللخمي	١٤٩
٢٢	ابن الوردي	٦٠

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

❖ **الأبذي= أبو الحسن علي بن محمد الخشني (ت ٦٨٠هـ):**

- شرح الأبذي على الجزولية (رسالة دكتوراه)، ت: د. سعد حمدان الغامدي، إشراف: أ.د/ محمد البنا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

❖ **إبراهيم مصطفى وآخرون:**

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة.

❖ **الأحوص: عبدالله بن محمد الأنصاري (ت ١٠٥هـ):**

- شعر الأحوص الأنصاري، ت: عادل سليمان جمال، قدم له: د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

❖ **الأزهري= خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ):**

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ت: محمد باسل عيون السُّود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، (طبعة قديمة).

❖ **الأزهري= أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (٣٧٠هـ):**

- تهذيب اللغة، ت: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

❖ **الأشموني= أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الشافعي (ت ٩٠٠هـ):**
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

❖ **الأعشى= ميمون بن قيس (ت ٧هـ):**
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز (حي من أحياء القاهرة).

❖ **الألباني= أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ):**
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

❖ **ابن الأنباري= أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد النحوي (٥٧٧هـ):**
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.

❖ **الأنصاري= أبو يحيى زكريا بن محمد المصري (ت ٩٢٦هـ):**
- الدرر السَّنِيَّة (حاشية على شرح الخلاصة)، ت: د. وليد بن أحمد بن صالح الحسين، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

❖ **ابن بابشاذ= طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ):**
- شرح الجمل للزجاجي (رسالة دكتوراه)، ت: علي حسين لفتة السعدي، إشراف: أ.د/ طه محسن، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- شرح المقدمة المُحسِبة، ت: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٦م.

❖ **البخاري= أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦هـ):**

- صحيح البخاري، ت: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، عمان.

❖ **البغدادي= عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ):**

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

❖ **التبريزي= أبو زكريا يحيى بن علي الشهير بابن الخطيب (ت ٥٠٢هـ):**

- شرح المعلقات العشر الـمُذهَّبات، ت: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.

- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب، بيروت.

❖ **الترمذي= أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي (ت ٢٧٩هـ):**

- الجامع الكبير، ت: د. بشار معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.

❖ **التنبكتي= أحمد بابا (ت ١٠٣٦هـ):**

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ت: عبدالحميد بن عبدالله الهرامة، الطبعة الأولى، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٣٩٨هـ- ١٩٨٩م.

❖ **ابن جابر= أبو عبدالله شهاب الدين محمد بن أحمد الأندلسي الهواري (ت٧٨٠هـ):**

- شرح ألفية ابن مالك، ت: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- شرح المنحة في اختصار الملحة "من أول باب الاشتغال إلى نهاية باب (ما) الحجازية" (رسالة ماجستير)، ت: سميحة صلاح الحربي، إشراف: د. صابر سيد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ- ١٤٢٠هـ.

❖ **الجرجاني= أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت ٤٧١هـ):**

- الجمل، ت: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- العوامل المائة، ت: أنور الداغستاني، الطبعة الأولى، دار المنهاج، بيروت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، ت: د. كاظم بحر الـمُرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

❖ **ابن الجزري= أبو الخير شمس الدين محمد بن الخطيب (ت ٨٣٣هـ):**

- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ت: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

❖ **الجزولي= أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز (ت ٦٠٧هـ):**

- المقدمة الجزولية في النحو، ت: د. شعبان عبدالوهاب محمد، الطبعة الأولى، أم القرى للطبع والنشر، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

❖ **ابن جني= أبو الفتح عثمان النحوي (ت ٣٩٢هـ):**

- الخصائص، ت: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- اللمع في العربية، ت: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي، عمَّان، ١٩٨٨م.
- سر صناعة الإعراب، ت: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، ت: د. حسين أحمد بوعباس، الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٣٢هـ- ٢٠١٠م.

❖ **الجوهري= أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ):**

- تاج اللغة وصحاح العربية، ت: د. أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

❖ **ابن الحاجب= أبو عمرو جمال الدين عثمان بن أبي بكر (ت ٦٤٦هـ):**

- الإيضاح في شرح المفصل، ت: د. إبراهيم محمد عبدالله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ت: جمال عبدالعاطي مخيمر، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ت: د. موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

❖ **الحريري= أبو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ):**

- شرح ملحة الإعراب، ت: د. أحمد محمد قاسم، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

❖ **ابن حزم = أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت ٤٥٦هـ):**

- جمهرة أنساب العرب، ت: عبدالسلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.

❖ **حسان:**

- ديوان حسان بن ثابت، شرح: عبد أ. مهنا، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

❖ **الحملاوي= أحمد بن محمد بن أحمد (ت ١٣٥١هـ):**
- شذا العرف في فن الصرف، ت: د. أحمد أحمد شتيوي، الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، المنصورة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

❖ **الحموي= أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي (ت ٦٢٦هـ):**
- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

❖ **أبو حيان= محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ):**
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ت: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- البحر المحيط، ت: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ت: د. عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- تقريب المقرب، ت: د. عبدالرحمن عفيف، الطبعة الأولى، دار المسيرة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ت: ZELLIG S. HARRIS وآخرون، AMERICAN ORIENTAL SERIES، أضواء السلف.

❖ **ابن خروف= أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ):**
- شرح جمل الزجاجي "من الأول حتى نهاية باب المخاطبة"، ت: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

❖ **الخضري= محمد بن مصطفى الشافعي (ت ١٢٨٧هـ):**

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

❖ **ابن الخطيب= أبو عبدالله لسان الدين محمد بن عبدالله الأندلسي (ت ٧٧٦هـ):**

- الإحاطة في أخبار غرناطة، ت: محمد عبدالله غنان، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

❖ **الدماميني= محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (ت ٨٢٧هـ):**

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ت: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

❖ **أبو ذؤيب= خويلد بن خالد الهذلي (ت ٢٧هـ تقريبًا):**

- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، شرح: سوهام المصري، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

❖ **ابن أبي الربيع= عبيدالله بن أحمد الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ):**

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ت: د. عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

❖ **ابن أبي ربيعة= عمر بن عبدالله بن مخزوم (ت ٩٣هـ):**

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح: محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر.

❖ **الرضي= محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ):**

- شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦.

- شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

❖ **الزبيدي= محمد بن محمد الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ):**
- تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

❖ **الزجاجي= أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ):**
- الجمل في النحو، ت: د. علي الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

❖ **الزركلي= خير الدين بن محمود الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ):**
- الأعلام، الطبعة الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.

❖ **الزمخشري= أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ):**
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقايل في وجوه التأويل، ت: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخران، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- المستقصى في أمثال العرب، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
- المفصل في علم العربية، وبذيله كتاب: المفضل في شرح أبيات المفصل لمحمد بدر الدين الحلبي، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.

❖ **الزهراني= حسن بن أحمد العلوي:**
- اعتراضات الشاطبي على آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية (رسالة ماجستير)، إشراف: أ.د/ سعد الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٢هـ- ١٤٣٣هـ.

❖ **ابن السَّرَّاج= أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (ت ٣١٦هـ):**
- الأصول في النحو، ت: د. عبدالحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

❖ **سعيد= محمد علي حمزة:**

- ابن الناظم النحوي (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، مطبعة أسعد، بغداد.

❖ **السمين= أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ):**

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

❖ **سيبويه= أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ):**

- الكتاب، ت: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

❖ **ابن سيدة= أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ):**

- المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- المخصص، ت: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

❖ **السيرافي= أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ):**

- شرح كتاب سيبويه، ت: د. رمضان عبدالتواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

❖ **السيوطي= جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ):**

- الأشباه والنظائر في النحو، ت: د. عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- بغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك- المسمى البهجة المَرضِيَّة، ت: محمد صالح بن أحمد الغرسي، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- همع الهوامع، ت: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

❖ **الشاطبي= أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ):**

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت: عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (مخطوطة)، تاريخ النسخ: ٨٦٢هـ، مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم ٦ج.
- الموافقات، ت: بكر بن عبدالله أبو زيد وأبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، دار ابن عفَّان، الخبر، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- فتاوى الإمام الشاطبي، ت: د. محمد أبو الأجفان، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

❖ **ابن الشجري= أبو السعادات هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ):**

- أمالي ابن الشجري، ت: د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

❖ **الشلوبين= أبو علي عمر بن محمد الأزدي (ت ٦٤٥هـ):**

- التوطئة، ت: د. يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، ت: د. تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

❖ **ابن الصائغ= محمد بن الحسن (ت ٧٢٠هـ):**

- اللمحة في شرح الملحة، ت: د. إبراهيم الصاعدي، الطبعة الثانية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

❖ **الصبان= أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت ١٢٠٦هـ):**

- حاشية الصبان، ت: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

❖ **الصفدي= صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ):**

- الوافي بالوفيات، ت: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

❖ **الصيمري= أبو محمد عبدالله بن علي (من نحاة القرن الرابع):**

- التبصرة والتذكرة، ت: د. فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

❖ **الطنطاوي= محمد:**

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

❖ **ابن طولون= محمد بن علي (ت ٩٥٣هـ):**
- شرح ألفية ابن مالك، مخطوطة بخط محمد بن مسعود البردي، جامعة الملك سعود، مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات.

❖ **عاشور= مجدي محمد محمد:**
- الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي، الطبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

❖ **د. أبو عاصي= محمد سالم:**
- علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، الطبعة الأولى، دار البصائر، القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

❖ **عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ):**
- النحو الوافي، الطبعة الأولى، آوند دانش، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

❖ **د. العبيدي= حمادي:**
- الشاطبي ومقاصد الشريعة، الطبعة الأولى، دار قتيبة، بيروت- دمشق، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

❖ **العجاج= رؤبة بن عبدالله التميمي (ت ١٤٥هـ):**
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى به: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

❖ **ابن عصفور= علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ):**
- المُقرَّب، ت: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- الممتع الكبير في التصريف، ت: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.
- شرح جمل الزجاجي، ت: د. صاحب أبو جناح، مكتبة الثقافة الدينية.

❖ **ابن عقيل= بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن القرشي (ت ٧٦٩هـ):**

- المساعد على تسهيل الفوائد، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

❖ **العكبري= أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ):**

- التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- اللباب في علل البناء والإعراب، ت: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

❖ **عنترة:**

- ديوان عنترة بن شداد، مطبعة الآداب، بيروت.

❖ **الفارسي= أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ):**

- الإيضاح، ت: د. كاظم بحر الـمُرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦- ١٩٩٦م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، ت: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- التكملة، ت: د. كاظم بحر الـمُرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- المسائل الحلبيات، ت: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

❖ **ابن الفخار= أبو عبدالله محمد بن علي البيري (ت ٧٥٤هـ):**

- شرح الجمل للزجاجي (رسالة دكتوراه)، ت: د. حمّاد بن محمد الثمالي، إشراف: د. محمود الطناحي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

❖ **الفراء= أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ):**

- معاني القرآن، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

❖ **الفوزان= عبدالله بن صالح:**

- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع.

❖ **د. القرضاوي= يوسف بن عبدالله:**

- التربية عند الإمام الشاطبي، الطبعة الأولى، دار الصحوة، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

❖ **القرطبي= أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ):**

- الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

❖ **ابنِ القيم= برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت ٧٦٧هـ):**

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ت: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

❖ **ابن كثير= أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ):**

- البداية والنهاية، ت: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

❖ **كحالة= عمر بن رضا (ت ١٤٠٨هـ):**

- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

❖ **الكرَّامي= أبو عثمان سعيد بن سليمان السوسي (ت ٨٨٢هـ):**

- تنبيه الطلبة على معاني الألفية، ت: د. خالد بن سعود العصيمي، الطبعة الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

❖ **الكميت (ت ١٢٦هـ):**

ديوان الكُميت بن زيد الأسدي، ت: د. محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

❖ **الكوفي= عمر بن إبراهيم (ت ٥٣٩هـ):**

- البيان في شرح اللمع لابن جني، ت: د. علاء الدين حَمْوِيَّة، الطبعة الأولى، دار عمّار، عمَّان، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

❖ **ابن مالك= أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (ت ٦٧٢هـ):**

- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، ت: د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

- الفوائد المحوية في المقاصد النحوية (رسالة ماجستير)، ت: وداد يحيى لال، إشراف: أ.د/ عياد الثبيتي، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ- ١٤٠٦هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

- شرح التسهيل، ت: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المحتون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- شرح الكافية الشافية، ت: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ت: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

❖ **المبرد= أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ):**

- المقتضب، ت: د. محمد عبدالخالق عُضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

❖ **المجاري= أبو عبدالله محمد بن محمد الأندلسي (ت ٨٦٢هـ):**

- برنامج المجاري، ت: د. محمد أبو الأجفان، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٢م.

❖ **ابن مجاهد= أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت ٣٢٤هـ):**

- السبعة في القراءات، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، القاهرة.

❖ **مجموعة من علماء الهند:**

- معجم المصنفين، مطبعة وزنكو غراف طبَّاره، بيروت، ١٣٤٤هـ.

❖ **مخلوف= محمد بن محمد بن عمر التونسي (ت ١٣٦٠هـ):**

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

❖ **المرادي= الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ):**

- الجنى الداني في حروف المعاني، ت: د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- شرح التسهيل، ت: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

❖ **المرزوقي= أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ):**

- شرح ديوان الحماسة، ت: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

❖ **مسلم= أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ):**

- صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

❖ **ابن مقبل= أبو كعب تميم بن أُبيّ العجلاني:**

- ديوان ابن مقبل، ت: د. عِزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

❖ **المقري= أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت ١٠٤١هـ):**

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ت: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

❖ **المكودي= أبو زيد عبدالرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ):**

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ت: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

❖ **ابن منظور= أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ):**

- لسان العرب، ت: نخبة من الأساتذة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

❖ **الميداني= أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت ٥١٨هـ):**

- مجمع الأمثال، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

❖ **النابغة= زياد بن معاوية الذبياني:**

- ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

❖ **ابن الناظم= أبو عبدالله بدر الدين بن محمد بن جمال الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ):**

- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب (رسالة ماجستير)، ت: حسن بن أحمد العثمان، إشراف: أ.د/ محمد زين العابدين سلامة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت: محمد باسل عيون السّود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح لامية الأفعال، الطبعة الأولى، مكتبة الإمام الوادعي، صنعاء- دار عمر بن الخطاب، القاهرة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

❖ **النحاس= أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ):**

- التفاحة في النحو، ت: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

❖ **ابن النحاس= أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي (ت ٦٩٨هـ):**

- التعليقة على المقرب، ت: د. جميل عبدالله عويضة، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمَّان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

❖ **النيلي= تقي الدين إبراهيم بن الحسين (من علماء القرن السابع):**

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، ت: د. محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

❖ **ابن هانئ= سري الدين إسماعيل بن محمد الأندلسي:**

- شرح ألفية ابن مالك (رسالة دكتوراه)، ت: أحمد بن محمد القرشي، إشراف: أ.د/ سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

❖ **ابن هرمة= أبو إسحاق إبراهيم بن علي القرشي (ت ١٧٦هـ):**

- ديوان إبراهيم بن هرمة، ت: محمد جبار المعيبد، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

❖ **ابن هشام= أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ):**
- الجامع الصغير في النحو، ت: د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: عبداللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ **ابن هشام= محمد بن أحمد اللخمي (ت ٥٧٧هـ):**
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ت: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

❖ **ابن الوردي= زين الدين عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ):**
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ت: عبدالله بن علي الشلّال، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

❖ **ابن يعيش= أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ):**
- شرح المفصل للزمخشري، ت: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف، ت: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

فهرس الموضوعات